الحركة النسوية

معركة تبديل الفطرة

النسوية.. آفة نفسية، وأداة سياسية

محمد بن محمد الأسطل

جميع حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمؤلف
ولا يسمح بالطبع إلا بموافقة مكتوبة منه

الطبعة الأولى

١٤٤٥ هـ - ٢٠٢٣ م

اسم الكتاب	الحركة النسوية
اسم المؤلف	محمد بن محمد الأسطل
رقم الإيداع	2023/18326
اسم الناشر	المؤلف
عدد الصفحات	256
عدد الألوان	2 لون

لطلب جميع كتب د. محمد الأسطل

التواصل مع

طيبة

للنشر والتوزيع - القاهرة

0100 1390 293

الافتتاحيـــة

الحمد لله الذي أنزل القرآن، وأحسن فطرة الإنسان، وأكرمه بالإيمان، وطبعه على معرفة الحق من الباطل، وتمييز الخير من الشر، وقضى في كتابه ألا تبديل لكلمات الله، وألا تبديل لخلق الله، والصلاة والسلام على نبينا محمد بن عبد الله إمام الرحمة والهدى، وعلى آله وصحبه ومن اتبعه بإحسان واهتدى، أما بعد:

فهل تخيلت يومًا أن يأتي من يقنعك بهذه الرزمة من الأفكار:

■ لا فرق بين الذكر والأنثى، فكلاهما نوعٌ واحد وشيءٌ واحد، فالذكر ليس ذكرًا ولكن المجتمع عامله كذلك، والأنثى ليست أنثى ولكن المجتمع عاملها كذلك، وعليه؛ فالذكر يمكن أن يكون أنثى، والأنثى يمكن أن تكون ذكرًا، ولو كان الذكر يرى أنه ذكرٌ ثم رغب أن يتحول إلى أنثى فيمكنه ذلك، ولو كانت الأنثى ترى أنها أنثى ثم رغبت أن تتحول إلى ذكر فيمكنها ذلك، وليس مطلوبًا للتغيير إلا أن يختار كلٌّ منهما الجنس الذي يريد، أما الفروق العضوية بينهما فليست مؤثرة على ذلك في شيء!

■ الزواج نمطٌ تقليدي، وهو اختيار صاحبيه، لكن الحرية في تركه والتمرد عليه.

■ مسؤولية الرجل عن أهل بيته ورعايته لهم وإنفاقه عليهم مصادرةٌ لحرية المرأة واحتقارٌ لها وعزلٌ لها عن المجتمع، ومن ثم وجب إعلان الحرب على الرجل والتبرؤ من سلطته وقوامته.

■ الأب عدوٌّ والأخ عدوٌّ والزوج عدوٌّ، وينبغي تخليص المرأة من رق الزواج بتنفيرها منه إن كانت عزباء، وفتح أبواب الطلاق أمامها إن كانت متزوجة؛ تحقيقًا لذاتها، وطلبًا لحريتها.

■ الزنا حلال والاعتراض عليه حرام، والإجهاض مستحب والاعتراض عليه لا يجوز.

■ الأسرة خرافة، والأمومة خرافة، وعاطفة الأم نحو صغارها انعكاساتٌ عاطفيَّةٌ كاذبة.

■ يمكن للرجل أن يتزوج رجلًا، ويمكن للأنثى أن تتزوج أنثى، ويمكن أن يكون الشخص ذكرًا ويعتبر نفسه أنثى ثم يتزوج رجلًا، وهذا تطورٌ في العلاقات، ومفارقة لجحيم الزواج التقليدي.

■ أن ترى المرأة قيمتها في الخروج لسوق العمل بعد أن كانت مصانةً مكفولة، ثم ترى أن خدمتها لمُشغِّلها حرية، بينما ترى خدمتها لبيتها سجنًا وعبودية.

هذه عيِّنةٌ يسيرةٌ من الأفكار التي تنادي بها «**الحركة النسوية**»، والتي تسمى كذلك بالحركة الأنثوية؛ نظرًا لتمركزها حول الأنثى.

وقبل أن تتعجل بإعلان التبرؤ منها والقول بشذوذها وفرار العقلاء منها فور سماعها فأحب أن تعلم -إن لم تكن تعلم- أنَّ الذي ينادي بهذه الأفكار اليوم مؤسساتٌ دولية، ويُنفق لأجلها مليارات الدولارات، بما يزيد عن موازنة بعض الدول، وتدور لأجلها معارك طويلة من أزمنةٍ طويلة، وهي خلاصة معارك نسوية تمتد إلى ما يزيد عن مائتي سنة، ويراد فرضها اليوم على المجتمعات الإسلامية في معركة جد لا مبالغة فيها.

ثم إنَّ عددًا من هذه الأفكار باتت اليوم هي القوانين المُتَّبعة في الغرب في كثيرٍ من الدول بعد أن تبناها الساسة وصُنَّاع القرار، بل صارت منهجًا تعليميًّا إلزاميًّا في المدارس، بل صاروا يوالون عليها ويعادون عليها، فيُمَجَّد من يرضى بها، ويُعَادَى من يأباها ويتنكر لها.

■ فما قصة الحركة النسوية؟

- وكيف شقَّت أفكارُها الطريقَ إلى الساسة وصُنَّاع القرار في الغرب؟
- وهل هي حركة اجتماعيةٌ أم سياسية؟
- وكيف سرت أفكارها لتصبح الخلفية الثقافية التي تحدد كثيرًا من مواد قانون الأحوال الشخصية في العالم؟
- وماذا عن نتائج التجارب الطبية التي يُتَّكأ عليها في تمرير هذه الأفكار؟
- وهل الساسة صانعون لها أم مستفيدون منها؟
- وما شكل استفادة حكام العالم من هذه الأفكار؟
- وما الذي جاء بها إلى الساحة الإسلامية؟
- وما طريقة القوم في التسلل إلى المجتمعات المحافظة لفرضها؟
- وما شكل العلاقة بين النسوية الغربية والنسوية العربية وكذا الإسلامية؟
- ثم ما وجه العلاقة بين أفكار الحركة النسوية وبين ما جاء في اتفاقية سيداو التي وقعت عليها أكثر الدول؟
- وهل تشكل خطرًا على المجتمع الإسلامي المحافظ أم نحن في عافيةٍ من ذلك؟
- وإذا كان ثمة خطر فكيف نواجه هذه الأفكار التي يتفق أولو الألباب وأصحاب الفِطَر أنها من زبالة أفكار البشر؟

في هذا الكتاب الموجز إجابةٌ عن كلِّ ذلك بعون الله تعالى.

فضيلة القارئ الكريم:

إنَّ هذا الموضوعَ ليس جديدًا؛ فالكتب فيه والمحاضرات المُسَجَّلَة والمقاطع تبلغ كثرةً كاثرةً تملأ الشبكة، وشأني فيه هنا الاختصار والإيضاح لا الاستقصاء.

وقيمةُ هذا الكتاب تكمن في التطرق لمساحاتٍ تحتفُّ بالموضوع تجعلنا أحسن تعاملًا معه، وأكثر فهمًا وإدراكًا لطرق الوقاية منه، وقد رأيت عددًا من أهل الدعوة

يكتفون بالذم والقدح، وهذا لا يبني فكرًا ولا يمنع خطرًا.

ومما حرصتُ على بيانه: التعرضُ للعقليَّةِ الغربيَّةِ في ترويج أفكارهم وثقافتهم وغَرْزِهَا في حصون أعدائهم، وإماطة اللثام عن مكاسب دهاقين السياسة الدولية من الأفكار النسوية، والوقوف عند سبل مواجهة هذا الفكر بطرحٍ يتناول الواقع بشكلٍ مباشر، والتوطئة لذلك كله بالحديث عن عظمة النظام الاجتماعي في الإسلام؛ لتكون الصورة التي يراد هدمها واضحةً أمام أعيننا.

هذا مع الإشارة لعمل المؤسسات التي تدور في فلك الثقافة النسوية، والتي تنتشر في جنبات بلادنا وبلاد المسلمين، وهي تتسلل داخل المجتمعات الإسلامية بمكرٍ هائلٍ وهدوءٍ تام وطرحٍ مُغْرٍ متدرجٍ مأخوذٍ من ذات الطريقة الأمريكية في حُكْمِهَا للعَالم كما سيأتي بيانه في موضعه إن شاء الله.

وقد تناولت ما سيحصل قبل أن يحصل بحسب ما يعتقدونه؛ إذ إنَّ ذلك أيسرُ في تكوينِ مناعةٍ فكريةٍ تتصدى للأوبئة الفكرية المستوردة من الغرب قبل أن تتوغل بإذن الله تعالى.

ومن الملاحظ أنَّ القوم لم يتكلفوا اختيارَ مدخلٍ جديدٍ يعبثون من خلاله بمقدرات الشعوب من المبادئ والقيم وأحكام الدين؛ فالحركة النسوية مضى على أفكارها في طورها الأخير عقود، وقد ظهر عوارها منذ نحو خمسٍ وعشرين سنة في بلاد نشأتها، وباتت أكذوبةً مكشوفة، وَخَفَتَ بريقُها عند كثيرين من العقلاء فضلًا عن الضحايا الذين وقعوا في شَرَكِها، ومع ذلك فإنَّ المؤسسات التي تدور في فلك هذه الثقافة تتسلل من نفس المداخل حتى الآن، ولكن لا عجب؛ فإنَّها أثبتت نجاحها وقد تم تمريرها على كثيرٍ من العقلاء فضلًا عمن دونهم!

ولعلَّ مما أعانهم على ذلك استقواؤهم بدول المركز؛ الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومؤسساتهم الدولية؛ وذلك أنَّ أفكارَ الحركةِ النسويَّةِ متصالحةٌ في مساحاتٍ كبيرةٍ مع الثقافة الليبرالية الغربية، لا سيما في طورها الأخير.

ثم إنَّ جميعَ الدُّوَلِ تبعٌ لدول المركز التي تنشر الفكر الذي تريد، فتحصَّل أنَّ المؤسسات النسوية تدخل من بوابة السلطة في كلِّ بلد، فضلًا عن الدعم المالي الضخم الذي يُضخ لها مما تسهل معه عملية إغراء أي مجتمع تعمل فيه.

وأضف إلى كل ذلك حالة الفقر والمسكنة التي عليها أكثرُ الشعوب، مع قلة الوعي وكثرة النسيان، فكلها عوامل يسهل أن يقع المستهدف معها في شباك هذه المؤسسات في ظلِّ شعاراتٍ جميلةٍ متفقٍ على مضامينها في عامَّةِ الأمم.

ولكل ذلك ترى كثيرًا ممن لا يرى رأيهم بل هو مقيمٌ على عداوتهم والبراءة من فكرهم قد وقع في شباكهم؛ جهلًا بهم أو تهاونًا بأمرهم؛ بغية الاستفادة المادية منهم.

ولأجل ذلك تأكَّدَ طرحُ هذا الموضوع؛ ليُخاطب كل قوم بما يناسب حالهم، وليس يخفى أننا في فلسطين مستهدفون دوليًّا بعد أن حمل شعبنا أمانة الجهاد، ومضى بها يقاتل الصهاينة ومن خلفهم الأمريكان في سبيل الله، فالعدو يريد أن يحقق بالفكر تحت إغراء المال ما لم تحققه المدافع.

ومن ثم جاء هذا الكتاب؛ بثًّا للوعي، وتحذيرًا لمن توهم في نفسه أنه في أَمَنَةٍ من الوقوع في شباك القوم؛ لنفهم رحلةَ بثِّ الفكر في هدوء، وبمكرٍ قل أن ينجو منه بالكلية أحد، ولعلك وعيت بذلك أنَّ الكتاب بمثابة عملية تحصينٍ لكلِّ مسلمٍ لئلا يقع في شباكهم، وليس ردًّا تفصيليًّا على شبهاتهم شبهةً شبهة.

وجاءت مادة الكتاب في ثلاثة مباحث كبرى كما يلي:

المبحث الأول: مقدمات تمهيدية تأصيلية.

المبحث الثاني: حقيقة الفكر النسوي ونشأته ومبادئه وآثاره وما تفرع عنه.

المبحث الثالث: مكاسبُ ساسة الغرب من النسوية وخطةُ التسلل للمجتمعات الإسلامية وسبلُ المواجهة.

وأشكر فضيلةَ شيخنا الدكتور **يونس بن محيي الدين الأسطل** وفقه الله تعالى على

مراجعته للكتاب، ولكلِّ من استفدت منه حرفًا جاء فيه.

وهذا ما يسَّر الله كتابته وتأليفه، وأسأل الله أن ينفع بهذا الكتاب، وأن يوفقني فيه للصواب، وأن يغفر لي ويتقبله مني، ويرزقني فيه الإخلاص والقبول والسداد.

وما جاء فيه صحيحًا فهذا من فضل الله ورحمته، وما وقع على وجه الزلل فأعوذ بالله أن أذكركم به وأنا منه بريءٌ براء، وأستغفر الله تعالى منه، وعليكم واجبُ النصح.

والله الموفق، والهادي إلى سواء السبيل

مُحَمَّد بن مُحَمَّد الأَسْطَل

فلسطين – قطاع غزة - خان يونس

للتواصل[1]: Mastal2010@hotmail.com

(١) يمكن التواصل على الفيس بوك على حساب: «محمد بن محمد الأسطل».

المبحث الأول

مقدمات تمهيدية تأصيلية

وظيفةُ هذا المبحثِ إدخالُ القارئ في جوِّ المعركة، مع تسليحه بأهم الأفكار التي يحتاجها وهو يُدافِعُ هذا الفكرَ؛ لئلا يدخل المعركةَ بغير تصورٍ ولا عُدَّةٍ ولا سلاح.

وفيه مطلبان كما يلي:

المطلب الأول

حرب تبديل الشريعة وتبديل الطبيعة

زوَّدَنا القرآنُ بخارطة المعركة بين الحق والباطل، وأَدخَلَ المسلم فيها من أول سورة؛ فقد ذكرت سورة الفاتحة الذين أنعم الله عليهم والمغضوب عليهم والضالين، واستفتحت سورة البقرة بذكر أطراف المعركة؛ فذكرت المؤمنين في أربع آيات، والكافرين في آيتين، والمنافقين في ثلاث عشرة آية، ثم جاء الأمر بالعبادة ونهت عن اتخاذ الأنداد من دون الله.

ثم تَحَدَّثَتْ عن مسألة الاستخلاف في الأرض، وأوردت قصة **آدم** عليه السلام وإبليس، ومن ثَمَّ بدأت بسرد فضائح بني إسرائيل في قرابة جزءٍ كامل؛ بيانًا لسِرِّ نزعِ إمامةِ الدين منهم بعد أن ضيعوها، وتسليمها لأبناء هذه الأمة الذين سيحفظونها، وذلك لِتَفْهَمَ سِرَّ المعركةِ وموضوعَها، ومن ثم تحدد موقعك منها.

ومقصودُ أهلِ الباطلِ من المعركة صرفُ العبادِ عن الحق، وأخطرُ وسائلهم في ذلك: العملُ على تبديلِ الشَّريعةِ وتبديل الفطرة والطبيعة، فالتبديل في جانبٍ لا بد وأن يقرنه تبديلٌ في الجانب الآخر، سواء اتفقا زمنًا أو تقدم أحدهما على الآخر؛ وذلك لشدة ترابطهما وامتزاجهما.

وقد تولى الشيخ **عبد العزيز الطريفي** فرَّج الله كربه بيان هذه المسألة بشيءٍ من البسط فقال:

الذي أنزل الشرعَ هو الذي خلق الطبع، وجعل طبائع الإنسان الصحيحة التي لم تتبدل تتوافق كتوافق كَفَّي الرجل الواحد، وتتطابق الفطرةُ الصحيحةُ والشريعةُ المُنَزَّلَةُ كتطابق أسنان الترس حينما يقابل بمثله، فيدوران بانتظامٍ لا ينتهي حتى يختل أحدهما.

ولهذا جاءت الشرائع السماوية بأصلين عظيمين:

أولهما: امتثال الأمر وحفظه، ﴿وَٱتۡلُ مَآ أُوحِيَ إِلَيۡكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ لَا مُبَدِّلَ

لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾ [الكهف: ٢٧]، وقال: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾ [الأنعام: ١١٥].

ثانيهما: التحذير من تغيير الطبع الفطري الصحيح وتبديله، ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠].

ولتوافق الفطرة والشريعة وامتزاجِهما فقد يُسَمِّي الله دينَهُ فطرةً، ويسمي فطرته دينًا، وهكذا في تفسير الصحابة ﷺ للفطرة والخلقة بالدين في القرآن.

وكلُّ تغييرٍ في واحدٍ منهما يورث خللًا في الاستجابة والسير على مراد الله، ولذا يحرص الشيطان على إحداثِ خللٍ فيهما جميعًا؛ لتقل الاستجابة، ويشتد الانحراف، وإن عجز عنهما حرص على تغييرِ واحدٍ منهما، حتى لا يُقبَلَ الآخرُ ولا يُستجابَ له.

وقد أخبر الله تعالى عن اجتهاد إبليس في تغيير الشريعة وتحريفها، وتغيير الفطرة وتبديلها، فقال سبحانه عنه: ﴿وَلَءَامُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١١٩].

وفي تبديل الشريعة وتغييرها يسمي الله تحريفَ الشيطان للأدلة زخرفة وتزيينًا قال الله: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِىٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١١٢]، وقال تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٣٩].

فجعل الزخرفة والتزيين مقدماتٍ يتبعها الفعل والإغواء، ولكن يبقى عمله تزيينًا وزخرفة للمظاهر، ولا يستطيع أن يغير الجواهر.

فأصبح الإنسانُ المُفسِدُ الذي لم يجد استجابةً لفساده يسعى لإحداثِ تغييرٍ إما في الشريعة أو في فطرة الناس؛ حتى يجد مدخلًا لفساده وانحرافه في النفوس.

وهذه أساليب تستعمل في كل زمانٍ وفي مُواجهةِ كلِّ رسالةٍ صحيحة، حتى إنَّ كفارَ قريشٍ عندما واجهوا دعوةَ النبيِّ ﷺ طلبوا التبديل؛ قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا

﴿يَكُونُ لِيٓ أَنۡ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلۡقَآيِ نَفۡسِيٓ﴾ [يونس: ١٥].

وقال عن المنافقين: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُواْ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ١٥].

حتى أصبحت منهجًا وعادة لمن يريد التغيير في الأمم والمجتمعات، إما أن يُغَيِّرُوا الأدلةَ والبراهين الصحيحة، أو يبدلوا الفِطَرَ السَّليمةَ؛ حتى لا تتطابق ولا تتوافق، ثم لا تَقتَنِعَ ولا تُؤمِنَ ولا تُسَلِّمَ.

وبَيَّنَ الله أنَّ هذه عادةٌ لهم؛ فقال سبحانه في بني إسرائيل: ﴿أَفَتَطۡمَعُونَ أَن يُؤۡمِنُواْ لَكُمۡ وَقَدۡ كَانَ فَرِيقٞ مِّنۡهُمۡ يَسۡمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعۡدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ٧٥].

ولكن الشريعة أسرع في التغيير من الفطرة وأسهل، فتجد أنَّ الانحرافَ في الفطرة لا يكون في جيلٍ واحد؛ بل في أجيال، وربما قرون، وأما الشريعة فيمكن أن تتغيرَ في عِقْدٍ أو عِقدينِ أو ثلاثة وربما أقل، بحسب قوة براهين التبديل، فالتعري لا يمكن أن يتوغل في بلدٍ نشأ على الفطرة والعفاف والحياء والستر إلا بعقودٍ أو قرنٍ أو أكثر؛ لأنَّ الإنسانَ مخلوقٌ عليها، وممزوجٌ فطرةً بها، لهذا سمى الله فطرته الصحيحة صِبغَةً كما في قوله سبحانه: ﴿صِبۡغَةَ ٱللَّهِۖ وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبۡغَةٗ﴾ [البقرة: ١٣٨].

والفطرةُ تُفَسِّرُ نفسَها، ويصعب تفسيرُهَا من جميع الوجوه بنص، وخلقها الله صحيحةً سليمة، فإذا نزلت عليها شرائِعُهُ فَهِمَتْ هذه الفطرةُ تلك الشرائع بلا تفسير، وتطابقت معها كتطابق أغطية الأقلام على الأقلام، فمثلًا:

الله يأمر بأن يأخذ الإنسان زينته عند كل مسجد: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ﴾ [الأعراف: ٣١] لكنه لا يفسر له تلك الزينة؛ لأنه مطبوعٌ على معرفتها بنظره.

ويأمره بتحسين الصوت بالقرآن؛ كما في الحديث النبوي: «**زَيِّنُوا القُرآنَ بِأصوَاتِكُم**»[1]

(١) سنن أبي داود، رقم الحديث: (١٤٧٠)، سنن النسائي، رقم الحديث: (١٠١٤)، سنن ابن ماجه، رقم الحديث: (١٣٤٢).

لكنه لا يفسر له ما الصوت الحسن من القبيح؛ لأنه مطبوعٌ على معرفته بسمعه وحِسِّه.

ويأمره بالتطيب بالرائحة الحسنة، ولكن لا يُفسِّر له ما الرائحة الطيبة من الخبيثة؛ فلن تُعرَفَ بدليلٍ أكثر مما هو مطبوعٌ عليه بشمِّه.

وإذا تغيَّرتِ الفطرةُ التي طُبِعَ عليها الإنسان فلن يفهم الأوامر الشرعية التي أمره الله بها حتى تعدل الفطرة عن انتكاستها لتستوعب، كالإناء المقلوب لا بد من تعديله حتى يستوعب ما يوضع فيه، لهذا شدَّدَ الله في أمرِ الفطرة، وحذَّرَ من تغييرها؛ لأنها تُؤَثِّرُ على استيعاب أوامره ونواهيه، والإيمانِ بعللها ومقاصدها.

وكلما كانت الفطرة أشد تغييرًا كانت أشد ردًّا للجزئيات؛ لأنها لم تَفْهَمِ القواعدَ والكليات، فالأمم التي تُحِلُّ الزنا وتبيحُهُ وتُشرِّعُهُ لن تفهم الحجاب، وتحريمَ الخلوةِ والاختلاط؛ لأنَّها مقدماتٌ وحواجز بعيدة لشيء لا يؤمنون بتحريمه.

وتغييرُ الفطرةِ الواحدةِ يلغي معه شرائعَ كثيرةً متعددة؛ كقطع أغصان الشجرة الكبيرة يسقط معها ما لا يُحصى من عيدانها وأوراقها، لو تتَّبَعها وحدها أتعبتْهُ جهدًا، وطالت معه زمنًا، ولهذا فمن وسائل الشيطان وأعوانه تغييرُ أصولِ الفطرة ليسهل سقوطُ توابعِها من مُقرَّرَاتِ الشريعة.

ومن ذلك فطرةُ العفاف، والتي إن غُيِّرَت تغيَّرَ معها تبعًا شرائعُ كثيرةٌ؛ كغضِّ البصر وخفض صوت المرأة وعدم خضوعها به والحجاب وإخفاء المفاتن منعًا للإثارة وعدم الاستهانة بالخلوة والفصل بين الجنسين وترك الغزل وعدم اتخاذ الأصدقاء بين الجنسين وغير ذلك، فهذه وغيرها تسقط إن سقطت فطرة العفاف تبعًا.

لهذا نجد أنَّ جميعَ الأنبياء يدعون إلى حفظِ أصول الفطرة مع التوحيد؛ لأنَّ التوحيدَ أصل العبادات والفطرةَ أصلُ المروءات، وقد كان النبي ﷺ يدعو بمكة إلى هذا؛ فقد قال **أبو سفيان لهرقل** ملك الروم لما سأله عما يدعو إليه النبي ﷺ: يأمرنا بالصلاة والصدق والعفاف، قال **هرقل**: هذه صفةُ نبي.

ولِعِظَمِ هذا الأصل الفطري؛ العفاف.. جعل الله له حُرَّاسًا وحماة فضلًا عن حماية

الإنسان الواحد نفسَه، حتى يقاوموا دوافعَ تمرد الواحد على فطرته؛ فخلق الله في الإنسان الغيرةَ على غيره كما تغار الزوجة على زوجها، فتكون رقيبةً عليه، ويكون هو لغيرته رقيبًا عليها، والوالد مع بنته والأخ مع أخته، والعكس كذلك، بل تقع الغيرة بين الغرباء بعضهم على بعض، جعلهم الله حراسًا يتناوبون على عدم تمرد الواحد على عفاف نفسه وعفاف غيره.

والإنسان يمكن أن يتطبَّعَ ويَألَفَ ما يُخالِفُ بعضَ الفِطرة، وإنما يحصل هذا عن كثرةِ مخالطةٍ ومشاهدةٍ ومجاورة، وتدرُّجٍ بذلك مع صَبْرٍ حتى يتشرَّبَهَا كتشرُّبِ الإسفنجِ للماء، فيستطيع الإنسان أن يُجاوِرَ أنتنَ الرَّوائح وأكرهَهَا كجيفة الميتة، فإن جَاوَرَهَا شَقَّ عليه، حتى إذا طالت مُجَاوَرَتُهُ لها ليومٍ وأيامٍ اعتاد عليها ولم يشعُرْ بها يستنكِرُهُ المَارَّةُ عليه، كذلك الأفعالُ والأفكار.

وهكذا كان قوم لوط؛ تدرَّجُوا بالانحراف حتى جاوروه وقارفوه وتكاثروا، وطالَ عهدُهم عليه، قالوا في **لوطٍ** -تهكمًا-: ﴿أَخْرِجُوٓاْ ءَالَ لُوطٍ مِّن قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾ [النمل: ٥٦] عابوهم والعيب فيهم[1].

انتهى كلام الشيخ **الطريفي** فرَّج الله كربَه، وهو من أَحْسَنِ القول وأجودِه، وما وقعت عيني على كلامٍ أحسن منه في الباب، فأجزل الله له الأجر وأحسن إليه كما أحسن القول.

إذا عُلِم هذا؛ فينبغي أن يُعلمَ أنَّ شياطينَ الإنسِ والجن لا يتم لهم مقصودهم من الإغواء على وجهه إلا بالعبث في الأمرين معًا؛ أعني تبديل الشريعة وتبديل الفطرة والطبيعة.

وبيان ذلك: أنَّ هناك توافقًا تامًّا بين كلمات الله وخلق الله، والشريعة كما تضبط الإنسان في شرعه فإنها تضبطه في نفسه، فالدين عمليةُ صيانةٍ إصلاحيةٍ متكاملة.

ولما كانت الشريعة متطابقةً مع الفطرة تَطَابُقَ الكفِّ على الكف.. كان عبث القوم

(١) الحجاب في الشرع والفطرة ص (٧-١٥) بشيء من التصرف اليسير.

بالفطرة لا بد أن يقابله عبثٌ في الدين؛ لأنَّ الدِّينَ ميزان، فمن اختلَّت فطرته رجع إلى السَّوِيَّةِ من خلال الدين، فيضيع جهد شياطين الإنس والجن سدى، ولكن إذا رجع إلى الدين فوجده متماشيًا لما يفعله من الغواية بعد تبديله أو تحريفه.. تيسر أن يتوغل في الشر دون أن يشعر بوخز الضمير.

ولهذا سنرى الحركة النسوية حين وصلت أفكارها إلى الساحة الإسلامية لم يجد أتباع النسوية (الإسلامية) من بُدٍّ من تأويل القرآن ورد السنة؛ ليستقيم لهم الأمر، والتأويل ضربٌ من التبديل، لكنه تبديلٌ في المعاني لا في الألفاظ.

فتحصَّل أنَّ العبثَ في الفطرة يُقابَلُ من المبطلين بعبثٍ في الشريعة؛ لأنها الميزان، فلا بد من العبث به ليختل فيلتبس الباطل بالحق.

وإذا نظرنا نظرًا أعم وجدنا الولاياتِ المتحدةَ حاكمةَ العالمِ تشتغل بالتبديل في الجانبين، فإذا كان الفكر النسوي وكل ما يتصل به وما يقاربه من جملة جهودهم في تبديل الفطرة والطبيعة.. فإنَّ جهودهم في تبديل الشريعة ما زالت ساريةً منذ عقودٍ طويلة لم تتوقف، بل تزيد زيادةً منكرة يومًا بعد آخر.

ومن أمثلة التبديل الذي تشتغل على تقريره: محاولتهم من زمنٍ بعيدٍ إخراج نسخةٍ جديدةٍ من الإسلام جاءت تسميتها في تقارير مؤسسة «راند» الأمريكية الذراع البحثي لوزارة الدفاع الأمريكية «البنتاغون» بالإسلام الأمريكي والإسلام الغربي، ووضعوا أحد عشر معيارًا تتحدد به معالم هذا الإسلام المحرف الجديد؛ ليكون نسخةً من الثقافة الليبرالية ولكن بنكهةٍ إسلامية!

وقد تناولتُ عقليَّتَهُم في ذلك وخُطَّتَهُم فيه بالتفصيل في كتاب: «سبائك الشيطان» يسَّر الله إخراجه عن قريب.

ومن الأمثلة القريبة تدشين «الدين الإبراهيمي الجديد»، وقد كتبت فيه رسالةً مختصرة من عشر صفحات بعنوان: «ويسألونك عن الدين الإبراهيمي الجديد» وهي منشورة على الشبكة.

وهو دينٌ من أهدافهم فيه نزعُ مخالبِ الدينِ الإسلاميِّ الذي يُحرِّض على الجهاد، ويمنع من الانصهار في أيِّ ملةٍ أخرى، ويقف عقبةً في وجه تطويع أهله للثقافة الليبرالية العالمية، فضلًا عن اجتهادهم في تقاسم ما تبقى من ثروات المنطقة الإسلامية بحكم أنَّهم صاروا من جملة أهلها، بالإضافة لسعيهم الحثيث في دمج العدو الصهيوني في المنطقة من خلال تعاليم الدين الجديد.

وذلك وأنه بحسب مقررات هذا الدين يصبح المسلمون واليهود أبناء دين واحد، فلا يكون الصهاينة بذلك محتلين شُذَّاذًا، بل إنَّ المحتلَّ الأمريكيَّ النصراني نفسه يصبح تدخله في هذه البلاد تدخلًا عاديًّا؛ لأنه على دين أهلها؛ إذ كلنا إبراهيميون!

ومحاولة دمج العدو الصهيوني في المنطقة قديمة، وتسميتهم العالم الإسلامي بالشرق الأوسط كان من جملة وسائلهم في هذا المأرب؛ إذ لو قلنا العالم الإسلامي.. لخرج الصهاينة؛ لأنهم يهودٌ لا مسلمون، ولو قلنا العالم العربي؛ لخرجوا كذلك؛ لأنهم يهود لا عرب، أما تسمية المنطقة بالشرق الأوسط فتشي بتعدد الأعراق والأديان وما إلى ذلك فتستوعب اليهود وغيرهم.

فإذا صرنا أبناء دين واحدٍ فقد تم الأمر لهم على وجهه، ومن نِيَّتِهِم في ذلك وعملِهم زرعُ فكرةِ هذا الدين في الجيل القادم؛ لتصريحهم بفقد الأمل في الجيل القائم.

أما تفصيل الفكرة وبعض ما فعلوه في ترويجها وفرضها فهذا أودعته الرسالة التي أشرتُ إليها آنفًا: «**ويسألونك عن الدين الإبراهيمي الجديد**»، فانظرها إن شئت.

فالقوم إذن ساعون في تبديل الشريعة كما هم ساعون في تبديل الفطرة والطبيعة.

ومن فضل الله على الناس أنَّ القرآن حدثنا كثيرًا عن التَّبدِيلَين، والله تعالى كما يرسل أنبياءه لحفظ الشريعة من التبديل.. فإنه يرسلهم لحفظ الفطرة من التبديل كما رأينا في رسالة نبيِّ الله **لوطٍ** عليه السلام.

والأنبياء المرسلون لحفظ الشريعة أكثر؛ لأنَّ العبث في الشريعة أكثر؛ إذ إنَّ الفطرة تحتاج في التبديل أزمنةً مديدة، كما أنَّ أكثر الناس يأنف من خدش الفطرة، فيبقى في ذلك

على أصل السلامة، وكفار قريش الذين طالبوا بتبديل الشريعة كما حكى عنهم سبحانه في قوله: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ﴾ [يونس: ١٥] كانوا من أكثر الناس صيانةً للفطرة ودعوةً لمكارم الأخلاق، حتى إنَّ الرجل منهم كان يأنف أن يكذب ولو وُجِد الداعي وحصل الضرر، والشواهد في كتب الأدب كثيرة، وقد رأينا **أبا سفيان** يصدق **هرقل** في **محمد** ﷺ وهو في حربٍ معه.

فما تقع فيه الولايات المتحدة وأوروبا اليوم من هدمٍ للشريعة والفطرة يجعلهم من أكثر أجيال التاريخ الإنساني انحطاطًا، لقد فاقوا ما كان عليه قوم لوط، وصدق **الطريفي** إذ قال: لو كان هناك نبيٌّ يرسل بعد محمد ﷺ لكان يُرسل في هذا الزمان.

وبلغ بهم الحال أن يُعيَّروا المرة تلو المرة من الرئيس الروسي بوتين وهو من هو في الإجرام، ولكن الغرب ينحط إلى القاع، ويتوغل تحته بعيدًا بعيدًا، حتى صرنا نسمع ما لا طاقة لعقولنا به؛ كأمٍّ في السويد تعظ ابنتها بتجنب الزنا، فانتزعت السلطات البنت من بين أحضان أمها، وكتبوا في لائحة الاتهام للأم: «جريمة شرف»، فمجرد الشرف بات جريمةً يُنزع لأجلها الولد عن أمه!

وهذا قليلٌ قليل قليلٌ من آلاف القصص التي صارت ترد إلى مسامعنا يومًا بعد آخر، ومن القنوات الشبكية التي تعتني بإيرادها قناة: «**شؤون إسلامية**» على اليوتيوب فانظر إليها إن شئت.

واعتماد هذا الفكر السرطاني الخبيث لدى كثيرٍ من صناع القرار وحكام العالم يفرض علينا البحث في مكاسبهم من ذلك، وكيف لهم أن يفرضوه مع كونه منافيًا للفطرة، خادشًا للحياء، في الوقت الذي يتنافسون فيه تنافسًا حضاريًّا مع الأمم الأخرى، ويحصل هذا كله وقد بات العالم قريةً واحدة تكشف فيه الفضائح.

والحق أنَّ هذا كله دليلٌ على أنَّ البشريَّةَ متى ابتعدت عن الله ضلَّت وانتكست وارتكست ولو بلغت في التطور المادي ما بلغت، بل ربما كان التطور المادي محجبةً عن هداية النفوس وأنوار العقول وبصائر القلوب.

وأحسب أنَّ هذه المعركة التي نخوضها سيكون من منافعها التعرف على عقلية أهل الباطل وسياستهم في تخدير النفوس، والتسلل إلى المجتمعات المُحَافِظَة، إلى أن ينكشف زيفهم ويظهر عوارهم، وتتسلسل الأحداث حتى يعلم الناس أنه لا نجاة لهم إلا في الإسلام، ولا هناء لنفوسهم ولا انشراح لصدورهم ولا سكينةَ لقلوبهم إلا في الإسلام.

فادخل المعركة -أخي المبارك-، وخذ موقعك من حراسة الشريعة والفطرة، وكن واثقًا من فضل الله وكرمه، وإياك أن ينفض غبار المعركة من قبل أن يكون لك فيها سهمٌ كريم، والله يهدي من يشاء إلى صراطٍ مستقيم.

المطلب الثاني

عظمة النظام الاجتماعي في الإسلام

لم أشأ أن أعرض المواضع المستهدفة من النظام الاجتماعي في الإسلام في سياق الدفاع والرد؛ فهذا يُبقيها مسائلَ منثورةً لا ناظمَ يجمعها، وإنما أردت أن ألتقط صورةً إجماليةً عن النظام الاجتماعي بمختلف جنباته؛ فهذا أعون على إدراك المقصود، وأيسر في الكشف عن مدى الإجرام الذي يرتكبه النظام الدولي بحقِّ العالمين اليوم.

وأجعل الكلام على وجهٍ موجزٍ ولا أستقصي، وإلا فحقُّ هذا المطلبِ أن يكون كتابًا كبيرًا تُبسط مادته، وتُعالج نوائب الواقع من خلاله، وعسى أن يلتقطَ أحدُ ذوي الكفاءة هذا السطر ويوافق استعدادًا عنده فينشط له.

ونظرًا لتعدد لَبِنَاتِ النظامِ الاجتماعي فإني أوزعه على أربعة أفرعٍ أساسيَّةٍ، وأختم الكلام بفرعٍ خامسٍ أتناول فيه حكمةَ الشريعةِ إذ جعلت المرأةَ على النصفِ من الرجل في الشهادة وفي بعض حالات الإرث، ودونك بيان ذلك:

الفرع الأول: التركيبة الأساسية للنظام الاجتماعي في الإسلام:

وأعرض مادته في البنود الستة الآتية:

أولًا: تركُّبُ النظامِ الاجتماعيِّ على الأسرة:

فالأسرة هي النواة التي يتكون منها المجتمع، وجاءت الشريعة بالدعوة إلى الزواج والتحريض عليه، والرجل يميل بطبعه إلى المرأة، والمرأة تميل بطبعها إلى الرجل، فالزواج أمرُ الشرع وداعي الطبع.

ومن منافع الزواج: حفظُ النوعِ الإنسانيِّ بامتداد النسل، وتحصيلُ العفاف، واستيفاءُ اللذة والتمتع، وكونُهُ سبيلَ الولدِ الذي ركَّب الله طلبَه في النفوس، وما يستتبعه من

الاستقرار النفسي والاجتماعي، ومن ثَمَّ انتظامُ الأسرةِ في القيام بدورها الرِّسَالِيِّ في المجتمع.

والزواجُ هو القناةُ المباحةُ التي جعلها الإسلام في مقابل تحريم الفواحش، والاختلاط بين الجنسين وإطلاق البصر وغير ذلك مما يثيرُ الشهوة ويُهَيِّجُها.

ثانيًا: الأصل تَسَاوِي الرجال والنساء في الأحكام إلا ما خُصَّ بدليل:

ومن أدلة ذلك: ما روى **أبو داود والترمذي** أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**النِّسَاءُ شَقَائِقُ الرِّجَالِ**»[1]؛ أي: أمثالهم ونظراؤهم في الأخلاق والطباع كأنهن شققن منهم، ولأنَّ حواء خُلِقت من آدم عليه السلام.

وفي المسند أنَّ **أُمَّ سَلَمَةَ** رضي الله عنها قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ ﷺ مَا لَنَا لَا نُذْكَرُ فِي الْقُرْآنِ كَمَا يُذْكَرُ الرِّجَالُ؟

قَالَتْ: فَلَمْ يَرُعْنِي مِنْهُ يَوْمًا إِلَّا وَنِدَاؤُهُ عَلَى الْمِنْبَرِ: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ**»، قَالَتْ وَأَنَا أُسَرِّحُ رَأْسِي فَلَفَفْتُ شَعْرِي ثُمَّ دَنَوْتُ مِنْ الْبَابِ فَجَعَلْتُ سَمْعِي عِنْدَ الْجَرِيدِ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «**إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ:** ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾..»[2] صححه شعيب الأرنؤوط.

وعليه؛ فلا فرق بين الرجل والمرأة في الأحكام، فالأحكام التي تقال للرجال هي الأحكام التي تقال للنساء، إلا ما جاء من النصوص يُمَيِّزُ النساءَ عن الرِّجَالِ أو الرجال عن النساء.

فالحج مثلًا شُرِعَ للرجل والمرأة على حدٍّ سواء، ولكن جاءت النصوص تستثني المرأة من لباس الإحرام والاضطباع والرَّمَل والإسراع بين العلمين الأخضرين عند السعي بين الصفا والمروة ونحو ذلك مما ينافي حشمة المرأة ووقارها[3].

---

(١) سنن أبي داود، رقم الحديث: (٢٣٦)، سنن الترمذي، رقم الحديث: (١١٣).
(٢) مسند أحمد، رقم الحديث: (٢٦٦١٧).
(٣) فتح الباري لابن حجر (١/ ٢٥٤)، فيض القدير للمناوي (٣/ ٤٣٨)، تحفة الأحوذي للمباركفوري (١/ ٣١٢)، شرح سنن أبي داود لعبد المحسن العباد (٢/ ١٩٥)، شرح بلوغ المرام لعطية محمد سالم، الشريط (١٨١).

وفي القتال تستثنى المرأةُ من جهاد الطلب؛ لأنَّ بِنيتَها غيرُ صالحةٍ للقتال، ويحاكم نساء الكفار بنفس القانون؛ روى **أبو داود** أنَّ النبيَّ ﷺ رأى الناس في غزوةٍ مُجْتَمِعِينَ عَلَى شَيْءٍ، فَبَعَثَ رَجُلاً فَقَالَ: «**انْظُرْ عَلاَمَ اجْتَمَعَ هَؤُلاَءِ**»، فَجَاءَ فَقَالَ: عَلَى امْرَأَةٍ قَتِيلٍ.

فَقَالَ: «**مَا كَانَتْ هَذِهِ لِتُقَاتِلَ**».

قَالَ: وَعَلَى الْمُقَدِّمَةِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، فَبَعَثَ رَجُلاً فَقَالَ: «**قُلْ لِخَالِدٍ: لاَ يَقْتُلَنَّ امْرَأَةً وَلاَ عَسِيفًا**»[1]؛ أي: أجيرًا.

فالتشريع ينزل عامًّا ويسوي بين الرجال والنساء، إلا ما يكون من الافتراق اليسير بينهما بحسب خصائص كلٍّ منهما وطبيعته ووظيفته.

ثالثًا: تكريم المرأة تكريمًا لم تبلغه أيُّ أمة:

وجاء هذا في الوقت الذي كانت المرأة تهان فيه في الأمم الأخرى بكل أشكال الإهانة والاحتقار، والمقام لا يتسع لبيان هذا، ويمكن أن تنظر طرفًا منه في كتاب: «**ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين**» **لأبي الحسن الندوي** رحمه الله.

ويكفي أن تعلم أنَّ الحركةَ النسويَّةَ -التي يأتي هذا الكتاب لطرح أفكارها والرد عليها- ما نشأت إلا لأن المرأة كانت مضطهدة في الغرب، لا قيمةَ لها ولا قدر، حتى بلغ الحال أنها كانت تُباع من الأزواج في الأسواق، ولم ينصفها رجال الكنيسة؛ فقد كانت محتقرةً عندهم معدودةً من أشكال الشر ومحسوبةً عندهم من الشياطين كما سيأتي طرفٌ من هذا إن شاء الله.

أما حين نأتي الإسلام فنجدها مكرمةً معظَّمةً في كل أطوار حياتها، واملأ صدرك عظمةً وأنت ترى ربك يأمر ببرها وبر الأب بعد الأمر بالتوحيد مباشرةً كما قال سبحانه: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ [الإسراء: ٢٣].

---

(١) سنن أبي داود، رقم الحديث: (٢٦٧١). صححه الألباني.

وآجر على رعايتها بنتًا؛ روى مسلم في صحيحه عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ عَالَ جَارِيَتَيْنِ حَتَّى تَبْلُغَا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنَا وَهُوَ» وَضَمَّ أَصَابِعَهُ[1].

وجعل برَّها فرضَ عينٍ، حتى إنَّ برَّ الرجلِ بأمه ليزيد تأكُّدُه عن بر الرجل بأبيه؛ روى مسلم في صحيحه عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ أَحَقُّ بِحُسْنِ الصُّحْبَةِ؟ قَالَ: «أُمُّكَ ثُمَّ أُمُّكَ ثُمَّ أُمُّكَ ثُمَّ أَبُوكَ ثُمَّ أَدْنَاكَ أَدْنَاكَ»[2].

ولا يعكِّر هذا الوجوب كونها كافرة، فيجب أن تُطاع إلا في الكفر والمنكر، وجعل ربنا ذلك وصيةً لعباده كما قال سبحانه: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ إِلَىَّ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٤﴾ وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبْهُمَا فِى ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ [لقمان: ١٤، ١٥].

بل إنَّ برَّهما مقدمٌ على جهاد الطلب؛ روى أبو داود عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ أَنَّ رَجُلاً هَاجَرَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْيَمَنِ فَقَالَ: «هَلْ لَكَ أَحَدٌ بِالْيَمَنِ؟» قَالَ: أَبَوَايَ، قَالَ: «أَذِنَا لَكَ؟»، قَالَ: لاَ، قَالَ: «ارْجِعْ إِلَيْهِمَا فَاسْتَأْذِنْهُمَا، فَإِنْ أَذِنَا لَكَ فَجَاهِدْ وَإِلاَّ فَبِرَّهُمَا»[3] صححه الألباني.

فقد راعى الإسلام عاطفة الوالدين جهة الولد، وجعل لها مدخلًا في الأحكام الشرعية.

وعالج الأوضاع الجاهلية التي كانت تزدري المرأة وترى فيها العار كما قال سبحانه: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿٥٨﴾ يَتَوَٰرَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓ أَيُمْسِكُهُۥ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُۥ فِى ٱلتُّرَابِ أَلَا سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [النحل: ٥٨، ٥٩].

وجاء القرآن يُبَرِّئُهَا من التُّهَمِ الموجهة إليها من رجال الديانات المحرفة الذين كانوا يرون أنها أصل الخطيئة الأولى، وأنَّها سبب إنزالنا إلى الأرض؛ ليحسم القرآن الأمر بأن الشيطان أزل آدم وحواء جميعًا كما قال سبحانه: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟

(١) صحيح مسلم، رقم الحديث: (٦٨٦٤).
(٢) صحيح مسلم، رقم الحديث: (٦٦٦٥).
(٣) سنن أبي داود، رقم الحديث: (٢٥٣٢).

بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞۖ وَلَكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُسۡتَقَرّٞ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٖ﴾ [البقرة: ٣٦].

وفي ذات الإطار أمرها الإسلام بالحجاب صيانةً لها، وحرَّم التعرض لها والمسَّ بعرضها، بل الرجال مأمورون بحراستها ورعايتها وصيانتها.

ولكن إذا جئت إلى الغرب فإنهم اتخذوها سلعةً يقتاتون منها، حتى بلغ بهم الحال أنهم باتوا يستخدمونها استخدامًا رخيصًا في ترويج السلع والإعلانات التجارية، بل جعلوا من عملها في الدعارة واللهو سوقًا يسترزقون منه ولو كان على حساب عافيتها وسمعتها ونفسيتها.

واليوم بلغ الانحطاط ببعض الدول الأوروبية أنهم ينتزعون البنت من أحضان أمها إذا وعظتها بالعفة وترك الزنا، ويُكتب في لائحة اتهام الأم: «جريمة شرف»!

إن أوروبا تنقرض، إن أوروبا تذبل!

رابعًا: التكامل بين الرجل والمرأة:

وذلك كتكامل الليل والنهار؛ إذ لكلٍّ واحدٍ منهما وظيفتُهُ وخصائصُهُ، فلا الليل يُغني عن النهار ولا النهار يُغني عن الليل، ولو ذهبت تُفَاضِلُ بين الرجل والمرأة سنةً لانتهيت إلى النتيجة التي تفاضل فيها بين الليل والنهار.

والبيت يتولاه الرجل من ناحية القوامة عليه ورعايته والإنفاق عليه والتكفل بحوائجه، والمرأة تتولاه من جهة إنتاج البشر والقيام بأمر الكنس والطبخ والتنظيف وتربية الأولاد والقيام بخاصة شؤون الصغار، وأبواب المجتمع مفتوحةٌ لها لم تُمنع إلا أنَّ سلطانها الأكبر إنما هو في بيتها، ولعل ذلك من أسرار نسبة البيت إليها في قوله سبحانه: ﴿لَا تُخۡرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١] مع أن ملكية البيت إنما هي للرجل.

والتكامل كما هو حاصلٌ من جهة الوظيفة والعمل فإنه حاصلٌ من جهة الصفات؛ فالرجل يغلب عليه القوة والإدارة والعقلانية والحزم، والمرأة يغلب عليها العطف والعاطفة والحنان والشفقة، ولا يقوم البيت إلا على هذه الصفات جميعًا، فيعتدل كلٌّ منهما

بالآخر، أما لو أدير بصفات الرجل وحدها.. لانكسر البيت، ولو أدير بصفات المرأة وحدها.. لانتهى إلى أفعالٍ طائشة.

أما عن المفاضلة بين الرجل والمرأة في المنزلة فإنها تعود في النظام الإسلامي لأمرٍ خارجٍ عما نحن فيه؛ وذلك إلى التقوى وخشية الله تعالى كما قال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ﴾ [الحجرات: ١٣].

أما ما يتحمله الرجل من أعباءٍ ليست عليها المرأة فإنه يُقدِّمه عليها درجة، فجاء النظام الإسلامي في توازنٍ عجيبٍ بين التسوية بينهما مع اختصاصه بدرجةٍ واحدةٍ كما قال سبحانه في آيةٍ بمثابة القانون في الباب: ﴿وَلَهُنَّ مِثۡلُ ٱلَّذِي عَلَيۡهِنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيۡهِنَّ دَرَجَةٞۗ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

وجاء تفسير الدرجة باختصاصه بأمر الإنفاق ودفع المهر والجهاد وكون عصمة الطلاق بيده وكذلك الرجعة، وزيادته في الميراث على ما يأتي بيان وجهه.

قال أبو حيان بعد أن ذكر ذلك: والذي يظهر أنَّ الدرجة هي ما تريده النساء من البر والإكرام والطواعية، وعلة ذلك في الرجل: كونُه يغالب الشدائد والأهوال، ويسعى دائمًا في مصالح زوجته، ويكفيها تعبَ الاكتساب، فبإزاء ذلك صارت له الدرجة[1].

فالدرجة والقوامة تكرمةٌ للمرأة إذ أناط بالرجل القيام بحاجاتها.

والرجل يدرك جيدًا أن مسؤوليته ثقيلة، وأنَّ نمط حياته سيتغير بتحمله لهذه الأعباء الاجتماعية، فهو يعمل ويكد عدد سنين ليتزوج ويدفع المهر ويتدبَّر بيتًا ثم لينفق على أهله ويقوم على حوائجهم، وربما أنفق بياض نهاره وجزءًا من سواد ليله وهو يؤثرهم على نفسه، فهو مهمومٌ بهم، وبالعمل من أجلهم.

وأحسب أنه لولا ما ركَّب الله في النفوس من الغريزة والشهوة والأخلاق والمروءة لما

(١) تفسير البحر المحيط (٢/ ٢٠١) بتصرف.

أقدم كثيرٌ من الرجال على تحمل هذه المسؤولية، ولهذا بعد أن تَفَسَّخَ النظامُ الاجتماعيُّ في الغربِ فإنَّ مئات الآلاف من الرجال صاروا يفرون من تبعات الأسرة، فيأخذون مغانمها ويتوقون مغارمها، والضحية في ذلك المرأة، أما الرجل فيقضي وطره منها ويفر.

ولهذا فإن الدرجة التي يمتاز بها الرجل ثمنها غالٍ، وليست المسؤولية في حقِّ المرأة بغائبة، ولكن حِملَها دون حمل الرجل، لكنها محفوظةٌ داخل بيتها مصونةٌ فيه.

ولو أرادت أن تعمل فلها ذلك، لا سيما إذا كانت ذات حاجة، ولا تجد من يكفيها، ولكن ذلك فيه مزيد مشقةٍ عليها، ومن أيام ظهر مقطعٌ لامرأةٍ في يوم العمال ١-٥-٢٠٢٣ وهي تعمل وتبكي وتقول: أمنيتي أن أكون كسائر النساء مستريحة في البيت، وكانت تبكي بقهرٍ بكاءً يبكي الحجر معه.

فما الذي عبث بعقول النساء!

إنَّ النظامَ الغربيَّ صاحبَ الدَّولةِ الحديثةِ هو من سهَّل خروج المرأة للعمل، وجعله مطلبًا لها تشعر بتحقيق ذاتها وحريتها وفكاكها من سجن بيتها إذا حقَّقته، وما علمت النساء أنَّ النظامَ الرأسمالي أخرجها من سجن البيت لسجن المصنع وهي تحسب ذلك حرية، لتكون هي الوقود الذي يستنزفونه بأقل الأجور لتكون بديلًا عن العمالة المكلفة كما سيأتي بيانه، ولتذهب الأسرة والمرأة إلى الجحيم.

وصفوة القول:

إنَّ المساحةَ المشتركةَ بين الرجل والمرأة هي الغالبة، ثم بينهما من الافتراق اليسير بما يوافق التباينَ في الوظيفةِ والخصائصِ والميولِ وطرائقِ التفكير، والبيت لا يقوم إلا بهما جميعًا.

خامسًا: قرة عين المرأة في أمومتها، وسلطانها في بيتها بين زوجها وأولادها.

ومن أثر ذلك: المنزلة التي أضفاها الإسلام على جميع أركان البيت من أبٍ وأمٍّ وأبناء وبنات، فكلهم ذوو منزلةٍ وقدر، ليس هناك سلطة السيد والعبيد، ومن ثم فالبيت بأفراده

فاعلٌ في المجتمع، يؤثر فيه ويتأثر بمن فيه.

وطلبُ الولدِ فطرةٌ في الوالدين، وهو من زينة الحياة الدنيا كما قال سبحانه: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٤٦].

وهذا السلطان الاجتماعي -بكامل هذه التركيبة- من جملة نعم الله على العباد كما قال سبحانه: ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً﴾ [النحل: ٧٢].

حيث جعل كمال المنة وتمام النعمة بمجموع الزوجين والبنين، بل وبأبناء الأبناء كما كانت البشرى لأمنا **سارة** زوجة سيدنا **إبراهيم** بذلك كما قال سبحانه: ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود: ٧١].

سادسًا: مرجعية النظام الاجتماعي في الإسلام راجعةٌ إلى الإسلام نفسه:

فليس الأمر فيه راجعًا إلى المسلمين، وليس خاضعًا للظروف والعادات والتقاليد، فالأمر واحدٌ من قديم، لم يتأثر باختلاف بيئةٍ عن أخرى، وليست للسلطة مدخلٌ للعبث فيه، ومن عبث بشيءٍ منه فإنما يعبث في الدين نفسه.

ومع كثرة محاولات العبث فيه من المبطلين وذوي الأهواء إلا أنه لم تفلح أيُّ محاولةٍ من تغيير كلمةٍ واحدةٍ فيه؛ لأنَّه محفوظٌ بحفظ الإسلام نفسه، وهذا من فضل الله علينا وعلى الناس ولكن أكثر الناس لا يشكرون.

الفرع الثاني: فلسفة النظام الاجتماعي في الواجبات والحقوق:

وأعرضُ مادَّته في البنود السبعة الآتية:

أولًا: تقاسم المسؤولية دون أن تنحصر في الحاكم أو في المجتمع:

ودليل ذلك: ما جاء في الصحيحين عَنِ **ابْنِ عُمَرَ** رضي الله عنهما عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**أَلَا كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ؛ فَالأَمِيرُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ**

رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ بَعْلِهَا وَوَلَدِهِ وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُمْ، وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُ، أَلاَ فَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»[1].

فالحديث يجعل المسؤولية أمرًا مشتركًا بين الحاكم والرعية، كلٌّ بحسب ما استرعاه ربه عليه، وبدأ بالأمير لأنَّ سلطانَهُ أعم، فيدخل في عمل الأمير رعايةُ المجتمعِ فيما يصلحه من أمر الزواج والطلاق وحل الخصومات وعلاج المشكلات من مثل البطالة والعنوسة وغير ذلك.

والحديثُ يُصَرِّحُ بقولٍ واضحٍ بيِّنٍ أنَّ الرجلَ راعٍ على أهل بيته ومسؤولٌ عنهم، وأنَّ المرأةَ راعيةٌ على بيت زوجها وأولاده ومسؤولةٌ عنهم.

وذلك على ما تَقَدَّمَ بيانُهُ من الاتساق مع وظيفة كلٍّ منهما وخصائصه البدنية والنفسية وما أعطي من القدرات والمواهب، ومن ثم أوكل إلى الرجل مهمة السعي والحركة والضرب في الأرض والإنفاق على المرأة والأولاد، بينما أوكل إلى المرأة مهمة القيام بأمر البيت وصناعة الرجال وهندسة الأجيال.

والمكابرة في ذلك كِبر، وهذا الافتراق فهمته أم مريم بفطرتها كما يدل عليه قوله سبحانه: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّىٓ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٣٥﴾ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٥، ٣٦].

فقد كانت تتوقع أن يكون المولود ذكرًا فنذرت أن تجعله متفرغًا من شواغل الدنيا لعبادة ربه وخدمة بيته المقدس، ويبقى منقطعًا موقوفًا على ذلك، لكن حين وضعت حَمْلَهَا ووجدته أنثى قالت على سبيل الاعتذار عن إيفاء النذر كما هو بأنها وضعتها أنثى، وليس الذكر كالأنثى؛ لأنَّ الذكر أقوى على الخدمة وأقوم بها، ولأنَّ الأنثى لا تصلح في بعض الأحوال لدخول بيت الله المقدس؛ لما يعتريها من الحيض والنفاس[2].

(١) صحيح البخاري، رقم الحديث: (٢٥٥٤)، صحيح مسلم، رقم الحديث: (٤٨٢٨).
(٢) تفسير الطبري (٦/ ٣٢٩، ٣٣٤).

فالمرأة بما تَقَرَّرَ لم تُكلَّف ما يُكلَّف به الرجل في مساراتٍ شتى، ولهذا كان إرثها على النصف من الرجل في بعض حالات الميراث؛ لأنها مكفولة النفقة ولا يجب عليها النفقة، وكانت شهادتها على النصف من شهادة الرجل؛ لأنَّها أملك لأمر البيت لا لأمر النزاعات والخصومات كما سيأتي تفصيله.

فكلٌّ له عمله وسعيه، ولو كُلِّف أحدٌ غير عمله لتعب وأتعب.

ثانيًا: البيت مصنع التربية:

فتلك المسؤولية التي جاءت في حديث **ابن عمر** ﷺ تجعل للرجل عملًا وللمرأة عملًا وللأبناء عملًا، ومن ثمرة ذلك أنَّ الولد ينشأ في بيتٍ يربيه ويُعلِّمُه المهارات ويجعله ذا قدراتٍ بما يؤهله لحمل المسؤولية، فيتربى على البر والعدل والإحسان والكرم.

وبرُّ الولدِ بوالديه فيما يأمرانه به من عمل البيت وشراء الحوائج وإصلاح ما يحتاج لإصلاح كلُّ ذلك يصنعه على هدوء، فإذا ما بلغ مبلغ الزواج كان قادرًا أن يدير بيتًا وأن يسوس زوجةً وأولادًا؛ لأنه تلقى سياسة البيوت في بيتٍ علَّمه ذلك.

والتربيةُ عملٌ مشتركٌ بين الرجل والمرأة، وثمة جوانب تتغلب فيها الحاجة لعقل الرجل، وثمة جوانب تتغلب فيها الحاجة لعاطفة المرأة، والتربية خليطٌ منهما جميعًا، على أنَّ الحاجة لعقل الرجل وتدبيره أكثر من الحاجة لعاطفة المرأة وحنانها، ولهذا لا يصح أن يكون الأمر بيد المرأة بإطلاقٍ كما ينادي أتباع الحركة النسوية بذلك.

وعاطفةُ المرأة قد تُؤَثِّرُ على عقلها، ومما تشهده البيوت بكثرةٍ أن المرأة تطلب من زوجها أن يضرب ولدها إذا عقَّها وخالف أمرها، فإذا استجاب لها وجاء يؤدب وقفت له ومنعته من ذلك، وذكرت طاعة الولد لها في جوانب أخرى، وليس بين ذمها له على عقوقه وطلب ضربه ومدحها له على برِّه وطلب العفو عنه إلا دقيقةٌ!

ولو بكى الطفل فلربما ضعفت الأم عن سياسته بما يصلحه ويربيه، وأعطته ما يشتهيه، وربما بالغت في دَلالِهِ حتى صار مترفًا، وحينئذٍ ينشأ نشأةً ضعيفةً خاليةً من توريثه حمل

المسؤولية، فهذا حين يشب بالغًا ينتظر أن يُحمل بكل ما يحتاج من أهله ومجتمعه، ويبقى ينتظر أن يُعطى من غير كدٍّ منه أو تعبٍ ولا يريد أن يعمل ويعطي.

وحين لا يجد تفاعلًا من المجتمع مع حوائجه ينقلب عليه، ويبدأ في اعتماد لغة المظلومية، وأنَّ أهله ومجتمعه يقفون ضده، ويبغضونه ويمنعونه، وربما اقتحم الفواحش والمحرمات، وتعاطى المخدرات، وربما صار مفسدًا يريد أن يتحصل على المال من غير تعب، ومنزع الأمر لتربية البيت الأولى؛ إذ لم يُعِدِّه البيت لدخول معترك الحياة بما فيها من واجبات مقابل الذي يأخذه من حقوق.

ويقظة الرجل في ذلك أكمل من يقظة المرأة، وربما انعكس الحال في بعض الأحوال.

وأذكر في العام الذي حججت فيه البيت الحرام كان من جملة ركاب الباص امرأة تصر أن تجعل حقائبها داخل الباص حيث يجلس الركاب، فكلمتُها في ذلك، وأنَّ هذا مشوشٌ على الركاب، فقالت: كلا؛ إنَّ أولادي أيتام، وأحببت أن آتي لهم بما يفرحون به، وهذه الحقائب فيها ألعابٌ لهم بثمانية آلاف دولار!

وهذا وإن كان قليلًا في عالم النساء إلا أن إمكانه فيهن أقرب من إمكانه في الرجال، ولهذا فالطفل يبقى في حضانة أمه فيما لو حصل طلاقٌ سبعَ سنوات، ثم يُخيَّر بين أمه وأبيه، وجرعةُ التربية من الأب لا تُجزئ عنها جرعة التربية من الأم؛ لتركب التربية من العقل والعاطفة جميعًا كما مرَّ، وكلٌّ من الرجل والمرأة لديه عقلٌ وعاطفة، لكن العقل في الرجل أكثر والعاطفة في المرأة أكثر.

ثالثًا: الأنثى مكفولة الحقوق في كلِّ مراحل حياتها:

فهي فعلًا ومن غير زخرفةٍ في الألفاظ أو مبالغةٍ في المعاني درةٌ مصونةٌ، فهي مكفولةٌ بنتًا وأختًا وزوجةً وأمًّا، والسياسة الشرعية تبالغُ في صيانتها والقيام بحقها، وجَعَلت الشريعةُ هذا واجبًا على الرجل أيًّا كانت صفته من أبٍ أو أخٍ أو زوجٍ أو ولد.

بل إنَّ الذي يستقرئ النظام المالي ويرى أنها مكفولة النفقة كفالةً تامة من كل وجه،

وأن الرجل يجب أن ينفق عليها، ولا يجب عليها أن تنفق عليه ولو كانت غنية.. قد يتوقع ألا تأخذ شيئًا من الميراث بحكم طبيعة النظام المالي الذي غطَّى حوائجها وأعطاها ما تريد، ومع ذلك فتجد أنَّ لها النصف، وفي كثيرٍ من الحالات يزيد نصيبها عن ذلك، بل في كثيرٍ من الحالات يزيد نصيبها عن نصيب الرجل كما سيأتي بيانه.

ووجه ذلك: أنَّ الإسلام صانها صيانةً تامة، ورعاها رعايةً وافرة؛ لئلا تقف بالأبواب، وأن تكون غنيةً تعطي خيرٌ من أن تكون فقيرةً تسأل.

رابعًا: إمكان العمل للمرأة

لو أرادت المرأة أن تعمل جاز لها ذلك بضوابط العفة، وذمتها المالية مستقلة، ومالها لها لا لزوجها إلا إذا أعطته على سبيل الهبة، ولا يجوز ظلمها ولا تكليفها من العمل ما لا تطيق.

والأصل العام: أن تبقى في بيتها كما يدل قوله سبحانه لنساء النبي ﷺ: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، وتخرج عند الحاجة مع التزام الضوابط التي تصون عفتها.

وفي قصة نبي الله **موسى** عليه السلام مع الفتاتين دلالةٌ على هذا؛ وذلك في قوله سبحانه: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴿٢٣﴾ فَسَقَىٰ لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّىٰ إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴿٢٤﴾ فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾ [القصص: ٢٣-٢٥].

فسألهما عن سر خروجهما؛ لأنَّ السقي من عمل الرجال وعدم خروج النساء، فبيَّنتا له أنَّ الباعث على خروجهما أنَّ أباهما شيخٌ كبير، وكانتا على عفةٍ وحياءٍ حين لم تسقيا حتى ينتهي الرجال من ذلك فلم يُزاحِمْنَ أو يدافعن، فتولى ذلك عنهما إرجاعًا للأمر إلى نصابه.

ولما جاءته إحداهما تكلمه كانت مشيتها على استحياء وكلامها بقدر الحاجة وعلى حاله من العفة والأدب.

خامسًا: المشاركة في القضايا العامة دون الولاية:

ومن ذلك: حق بيعة الإمام؛ كما يدل عليه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰٓ أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَٰنٍ يَفْتَرِينَهُۥ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِى مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُنَّ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الممتحنة: ١٢].

وكان للمرأة حضور يوم بيعة العقبة الثانية، وهي بيعةٌ سياسية.

وأمضى النبيُّ ﷺ أمان المرأة وصححه وهو أمرٌ ذو بال في الشأن السياسي والمعترك العسكري؛ روى الشيخان أن **أُمَّ هَانِئٍ** بِنْتَ **أَبِي طَالِبٍ** جاءت للنبي ﷺ يوم الفتح فقالت: يَا رَسُولَ اللَّهِ زَعَمَ ابْنُ أُمِّي عَلِيٌّ أَنَّهُ قَاتِلٌ رَجُلًا قَدْ أَجَرْتُهُ فُلَانُ بْنُ هُبَيْرَةَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتِ يَا أُمَّ هَانِئٍ**»[1].

وأخذ النبي ﷺ برأي **أم سلمة** رضي الله عنها في موقفٍ حرجٍ يوم الحديبية حين أشارت عليه أن يبادر بالحَلْقِ، فإن فعل ذلك تبعه الصحابة رضي الله عنهم، والقصة معروفة في كتب السيرة.

وكانت **خديجة** رضي الله عنها بمثابة الوزير له، وبقيت كذلك حتى قضت نَحْبَهَا رضي الله عنها.

فالمرأة يمكن أن تُستشارَ في قضايا عامة، وتُقبل مشورتُها، كما تُقبل شفاعتُها، إلا أنَّها لا تُعطى منصب الولاية العامة، وليس هذا بغرض تمييز الرجل عنها؛ وإنما لعدم تناسب الولاية وأعمالها مع المرأة وطبيعتها؛ فإنَّ شأنَ الحكمِ الإدارةُ والتعرضُ للخصومات والشدائد والخروجُ للقتال وركوب الأسفار وتحملُ المخاطر والأهوال والحزمُ في شؤون الدولة، والبتُّ في قراراتٍ مصيرية، وكل ذلك بالرجال أليق، وهم عليه أقدر.

ومن ذات المشكاة أمرُ القوامةِ في البيت؛ فإنَّها للرجل، والبيت بمنزلة الوزارة لا يمكن أن يتولاه اثنان في آنٍ واحد، فكانت بالرجال أليق؛ لما هم عليه من حسن السياسة والتدبير.

---

(١) صحيح البخاري، رقم الحديث: (٣١٧١)، صحيح مسلم، رقم الحديث: (١٧٠٢).

وليس هذا بغرض تمييز الرجل عن المرأة، ولكن خضوع المرأة للمؤثرات أقرب من خضوع الرجل لها، وقد يُكسر البيت بقرارٍ عاطفيٍّ متهور.

وحق القوامة للرجل مأخوذٌ من النص؛ قال تعالى: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ﴾ [النساء: ٣٤].

فبيَّنت الآية أن الرجال قوامون على النساء لسببين:

الأول: ما ميَّزَ الله به الرجال على النساء من قوةٍ في الجسم، وزيادةٍ في العلم، وقدرةٍ على تحمل أعباء الحياة ومشاقها وتكاليفها، وما يستتبع ذلك من دفاعٍ عنهن إذا تعرَّضْنَ لسوءٍ أو خطر.

والثاني: ما أُلزِم به الرجالُ من إنفاقٍ على النساء، فضلًا عن تقديم المهر لهن والقيام بواجب الرعاية والصيانة لهن.

فإذا كان للرجل فضلُ درجةٍ فعليه فضلُ واجب[1].

وهذا كله لمصلحة إدارة البيت، أما المفاضلةُ في المنزلةِ فراجعةٌ إلى التقوى كما هو صريح قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡ﴾ [الحجرات: ١٣]، وبذلك قد تكون كثيرٌ من النساء أكرم عند الله وخيرًا من آلاف الرجال.

وهذا من فضل الله ورحمته؛ فالرجل يختص بأشياء، والمرأة تختص بأشياء، فلكلٍّ طبعُه ومزاجه وميوله، ولهذا ترى أن أَرَبَ بعض الرجال في التعدد، بينما أرب أكثر النساء في الزينة واللباس والحلي وما إلى ذلك، فأُعطِيَ كلٌّ ما يوافق طبعه، وإذا كان التعدد للرجل عند الحاجة فإنَّ الزينةَ واللباس والحلي أمورٌ دائمةٌ للمرأة.

ومن لطيف ما جادت به قريحة شيخنا العلامة **محمد الحسن** ولد **الددو الشنقيطي** وفقه الله قوله: **جعل الله تعالى ما في الأرض على قسمين: ماديات ومعنويات، وجعل البشر**

(١) تفسير الوسيط (١/ ٤٠٨) (٢/ ٩٣٢).

جنسين: ذكورًا وإناثًا، وخص الإناث بأشرف ما في الأرض من الماديات؛ وهما الذهب والحرير، وخص الذكور بأشرف ما في الأرض من المعنويات؛ وهما الإمامة والقوامة، فحصل التعاضد والتوازن، وكان ذلك عدلًا وإنصافًا للجنسين، فسبحان الله وبحمده، لا إله إلا هو.

سادسًا: توارث المسؤولية:

وبيان ذلك: أن كلًّا من الوالدين يحمل أولاده وجوبًا، فإذا كَبُرَ واحتاج إلى خدمةٍ حمله أولاده وجوبًا، فالجزء الأول من الحياة تكون المسؤولية على الوالد، وفي الجزء الثاني تكون على الولد.

ويمكن أن يُلتقط هذا المعنى من قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴿٢٣﴾ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيرًا﴾ [الإسراء: ٢٣، ٢٤].

والشاهد قوله: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ﴾؛ فالوالدان بلغا عند الولد بعد أن كان قد بلغ عندهما، فصارا في رعايته ومسؤوليته بعد أن كان في رعايتهما ومسؤوليتهما، وأشار أحد الفلاسفة إلى هذا المعنى بقوله: «**خير الزواج مبكره؛ لأنه الطريقُ الوحيدُ لإنجابِ والدٍ يعولك في طفولة شيخوختك**»[1].

وبناءً عليه؛ فإذا كان الوالد هو الذي ينفق على ولده ويوفر له الطعام والشراب واللباس والعلاج.. فقد صارت هذه الأعباء في جانب الولد، يجب أن يقوم بها لوالديه إذا احتاجا إليها أو إلى شيءٍ منها، ولو بلغ الحالُ حدَّ الحاجة لمن يقوم بالنظافة عليهما فهذا واجبٌ على الولد وقد كانت أمه تقوم بالنظافة عليه صغيرًا.

ولا يبلغ الولد درجة الوالدين في ذلك ولو فعل ما فعل؛ لأنه يفعل ذلك جزاءً وقد

(١) تفسير الشعراوي (١٤/ ٨٤٥٧).

فعلاه فضلًا منهما ابتداءً.

ولهذا فالنظام الاجتماعي يجعل الرجل كبير السن بمنزلة الملك الذي لا يرفض له طلب، والكل يسعى في خدمته، ويجتهد في بره، وربما كان مُقعدًا لا يستطيع أن يتحرك، لكنه من أوتاد المجتمع، ومجرد وجوده في أهله وذريته واقٍ لهم من الخلافات والخصومات، فضلًا عما يقوم به من إسداء الرأي السديد، شأنه شأن الهواء لا يُعرف قدره إلا عند فقده، ولا تختلف القواعد من النساء عن ذلك، حتى جرى على لسان الناس: «القواعد قواعد».

وكلما كان الرجل معتنيًا بوالديه.. زادت حظوته في الناس، والمجتمع يأبى أن يعاند أحدٌ والديه أو أن يسيء لهما ولو أساءا إليه، فالمجتمع حارسٌ عظيمٌ على سلوك الأفراد لو تعلمون.

وأيُّ كلمةٍ من المخالفة مع الأب أو الأم تكون من العقوق، حتى لو كانت تشبه أن تكون عفوية مثل كلمة ﴿أُفٍّ﴾، والتي تُعقَبُ في كثيرٍ من الأحيان بالاستجابة والبر، كما قال سبحانه: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ [الإسراء: ٢٣].

والوعظُ الشَّرعيُّ يَجعَلُ الدعاءَ للوالدين فضيلة، فلا يكاد يُرَطِّبُ الولدُ فاه بالدعاء لنفسه حتى يتبع ذلك بوالديه، يمتثل في ذلك أمر ربه: ﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيرًا﴾[الإسراء:٢٤].

بل من حق الوالد أن يُعتنى بأصدقائه وأهلهم بعد موته، فيزور الولدُ أهلَ وُدِّ أبيه ممن كان يَصِلُهُم في حياته ويسعى في إكرامهم ويحتفي بهم، في تماسكٍ مجتمعيٍّ مهيب.

روى **مسلمٌ** في صحيحه عَنْ **عَبْدِ اللهِّ بْنِ دِينَارٍ** عَنْ **عَبْدِ اللهِّ بْنِ عُمَرَ** أَنَّ رَجُلاً مِنَ الأَعْرَابِ لَقِيَهُ بِطَرِيقِ مَكَّةَ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ **عَبْدُ اللهِّ** وَحَمَلَهُ عَلَى حِمَارٍ كَانَ يَرْكَبُهُ وَأَعْطَاهُ عِمَامَةً كَانَتْ عَلَى رَأْسِهِ، فَقَالَ **ابْنُ دِينَارٍ**: فَقُلْنَا لَهُ: أَصْلَحَكَ اللهُّ؛ إِنَّهُمُ الأَعْرَابُ وَإِنَّهُمْ يَرْضَوْنَ بِالْيَسِيرِ.

فَقَالَ **عَبْدُ اللهِّ**: إِنَّ أَبَا هَذَا كَانَ وُدًّا لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ

يَقُولُ: «إِنَّ أَبَرَّ الْبِرِّ صِلَةُ الْوَلَدِ أَهْلَ وُدِّ أَبِيهِ»![1].

ويصعب عليك أن تقارن هذه المشاهد العظيمة التي نحياها كل يوم في مجتمعنا الإسلامي بالذي يجري في أكثر البلاد الأوروبية من أن الوالد يكون عبئًا على أهله يتم التخلص منه بدار المسنين، في مشاهد ألم وأسى، وكثيرًا ما يلجأ بعض أولئك بالانتحار عبر طريق ما يُعرف بالموت الرحيم.

سابعًا: مسؤولية المجتمع:

لو طرأ خللٌ على النظام الأسري فإنَّ الأسرةَ محمولةٌ بالمجتمع، يتدخل لإصلاح ذات البين وحَمْلِ المحتاجِ أيًّا كانت حاجته.

ونظامُ الزكاة مثلًا يستوعب فئاتٍ كثيرةً من المجتمع تجعل الكفالة العامة بمنزلةٍ قريبةٍ من الكفالة الخاصة لتعدد مصارف الزكاة.

والصدقة كذلك، وجاءت تربية الإسلام على وجوب النفقة لذوي الحاجة، وعدم المنِّ عليهم بالعطية، فهذا حقهم في مال الموسرين كما قال سبحانه: ﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ﴾ [الإسراء: ٢٦] فسماه حقًّا، فكأنَّما هو دينٌ للفقير في ذمَّةِ قريبه.

ولو وُجد لقيطٌ على قارعة الطريق أو على باب مسجدٍ وما أشبه ذلك فيجب وجوبًا شرعيًّا أن يؤخذ، ومع قلة هذا في أكثر المجتمعات الإسلامية، بحيث يمكن أن يعيش الإنسان عمره ولا يرى مشهدًا من ذلك.. إلا أنَّ الأحكام الفقهية تستوعب هذا وتذكره، ويسطره الفقهاء في كتبهم.

وقريبٌ منه اللقطة؛ فمن وجد مالًا ذا بالٍ حَرُمَ عليه تملكه، وكان معه بمنزلة الوديعة، وصار يبحث عن صاحبه، ويُعرِّفه في كل موضع أمكن أن يهتدي فيه إلى صاحبه، ويبقى على ذلك سنةً كاملة، ثم يتملكه باعتباره قرضًا، فإذا جاء صاحبه يومًا من الدهر أدَّاه إليه!

(١) صحيح مسلم، رقم الحديث: (٦٦٧٧).

وغير ذلك مما لا يكاد أن يستوعبه كتابٌ موجزٌ لم يُجعل لهذا.

الفرع الثالث: تَأسُس المجتمعِ على سلطان الدين والقِيَم:

وأعرض مادته في البنود الثلاثة الآتية:

أولًا: بني المجتمع على القيم ومكارم الأخلاق:

فالمعاني الحاكمة للمجتمع مردها إلى ذلك من مثل المودة والرحمة والعدل والإحسان، وهذا في المجتمع عامة وفي الأسرة خاصة، كما قال سبحانه: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم: ٢١].

فجعل الله تعالى بين الزوجين سكنًا ومودةً ورحمةً، حتى ما يكون شيءٌ أحب إلى أحدهما من الآخر من غير رحمٍ بينهما.

وهذا التعامل مع الوالدين أعظم وأرجح كما قال سبحانه: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴿٢٣﴾ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الإسراء: ٢٣، ٢٤].

فالبيت يقوم على المودة والرحمة، ولو غابت المودة بقيت الرحمة، فيمكن أن يحصل اختلالٌ في العلاقة بين الرجل وزوجته ويكرهها، لكنه لا يجوز له أن يظلمها، كما تأتي مواعظ الشريعة تستحب له ألا يُعجِّل بالطلاق بمجرد رغبته في ذلك، بل يقيم بيته على قاعدة الرحمة، يرحم زوجته ويرحم أولاده.

والغالب في البيت أنه متى غابت عنه المودة وحُمِل بالرحمة.. أن المودة تعود إليه، وتبقى ساكنةً في البيت لا تغادره، في توافقٍ عجيبٍ بين الرجل وزوجته يبعث على طلب التأمل والتفكر، وصدق الله إذ يقول: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم: ٢١].

وليست هذه الأجواء الأسرية بغائبةٍ عن الحياة المجتمعية؛ فقد بني المجتمع على صلة الأرحام والإحسان إلى الجيران والأقارب والخلان، وإغاثة الملهوف والتفريج عن المكروب، والقيام بأصحاب الحاجة من مثل الزكاة والصدقة والقرض وإنظار المعسر

وغير ذلك مما جعله الله سبيلًا إلى جنته ومراضيه.

فأنت تحسن إلى عباد الله في الأرض وتستدر بذلك إحسانه ورضوانه هناك في السماء، وفي الصحيحين عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الله ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ لاَ يَرْحَمِ النَّاسَ لاَ يَرْحَمْهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ»(١).

وليس قانون الأخلاق يسري في حالة الرخاء فحسب؛ بل هو فاعلٌ مطلوبٌ في الشدة والخصومات، ولا تكاد توجد حالة فراق أشد على النفس من الطلاق، ومع ذلك أمر الله تعالى بالإحسان فيه كما قال سبحانه: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا﴾ [البقرة: ٢٣١].

ولو حصل الطلاق فلا يعني أنَّ الطرفين باتا أعداء، فجاء النص القرآني يُذَكِّرُ بالوُدِّ والفضل الذي كان شائعًا بينهم؛ يقول سبحانه: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَن تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٣٧]!

ثانيًا: نبذ الطبقية والعصبية القبلية:

روى الترمذي عَنْ ابْنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللهَ قَدْ أَذْهَبَ عَنْكُمْ عُبِّيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ وَتَعَاظُمَهَا بِآبَائِهَا، فَالنَّاسُ رَجُلَانِ: بَرٌّ تَقِيٌّ كَرِيمٌ عَلَى اللهِ، وَفَاجِرٌ شَقِيٌّ هَيِّنٌ عَلَى اللهِ، وَالنَّاسُ بَنُو آدَمَ وَخَلَقَ اللهُ آدَمَ مِنْ تُرَابٍ، قَالَ اللهُ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾»(٢). صححه الألباني.

وهذا القانون الإسلامي يلغي التبعية ويحطم عبودية البشر للبشر، فلا يتفاضل الناس بأنسابهم وأموالهم؛ ولكن بما وقر من تقوى في قلوبهم، وهذا لا اطلاع للناس عليه.

---

(١) صحيح البخاري، رقم الحديث: (٧٣٧٦)، صحيح مسلم، رقم الحديث: (٦١٧٢) واللفظ لمسلم.

(٢) سنن الترمذي، رقم الحديث: (٣٢٧٠).

فالنظامُ الاجتماعيُّ يجعل الرجل حرًّا مستقلًّا، محفوظَ القدر، لا يجوز لأحدٍ أن يذله أو أن يهينه، ولو كان فقيرًا معدمًا أو ضعيفًا لا قوةَ له.

بل إنَّ العبدَ نفسَهُ الذي ما زال متاعًا يباع ويُشترى جاء الإسلام بتكريمه وعدم جواز ظلمه والبغي عليه وتوعَّد سيده إن فعل.

روى **مسلمٌ** في صحيحه عَنْ **أَبِي مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيِّ** قَالَ: كُنْتُ أَضْرِبُ غُلَامًا لِي فَسَمِعْتُ مِنْ خَلْفِي صَوْتًا: «**اعْلَمْ أَبَا مَسْعُودٍ للهُ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَيْهِ**»!

فَالْتَفَتُّ فَإِذَا هُوَ رَسُولُ الله ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ هُوَ حُرٌّ لِوَجْهِ اللهِ، فَقَالَ: «**أَمَا لَوْ لَمْ تَفْعَلْ لَلَفَحَتْكَ النَّارُ أَوْ لَمَسَّتْكَ النَّارُ**»![1].

ثالثًا: اعتبار المادة وتعظيم الروح:

يقوم المنهجُ الإسلاميُّ على الموازنةِ بين المادَّةِ والروح، مع أولوية الروح بالتعظيم، ومن آثار ذلك: عدم اعتبار النفعية المادية أساسًا في التعاملات الأسرية والمجتمعية وسائر وجوه الحياة الإسلامية.

ومن هنا يُعظَّم العلماءُ وكبارُ السنِّ والمدرسون والآباء والأمهات والأجداد والجدات وغيرهم من فئات المجتمع التي لا تكاد تنتهي، ولا تختلف معاملةُ البر بهم والتوقير لهم فيما لو ضَعُفَ أداؤهم أو غيَّبتهم العوارضُ كالأمراض ونحوها عن ممارسة دورهم.

ومن ذلك ما مرَّ من الإحسان ولو حصل الطلاق كما قال سبحانه: ﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، مع أنَّ المنفعة انتهت، ولكن القيم ثابتةٌ سارية.

وتذكر هذا المعنى جيدًا حين نأتي بعد قليل إلى جحيم أفكار الحركة النسوية، وهي تقيم سلطان فكرها على النفعية المادية البحتة؛ فما دامت رعاية المرأة لأولادها وأمومتها لهم لا تنقلب قطعًا نقديةً في نهاية اليوم.. فلا داعي للإنجاب والأمومة، ولا داعي للتربية،

(١) صحيح مسلم، رقم الحديث: (٤٣٩٨).

بل لا داعي للزواج أصلًا، ولتذهب الأسرة إلى الجحيم.

وسيتم التنظير لعدم الزواج وعدم الأمومة وعدم الإنجاب، والقدح في الزوج وفي البيت وفي الأب وفي الأخ وفي المجتمع، كل ذلك لتجد المرأة حريتها في الذهاب لأماكن اللهو وسوق العمل؛ لأنه الذي يعود عليها بقطعٍ نقدية، وهذا صريح أقوالهم كما سترى في موضعه وليس مجردَ تحليلٍ لأفكارهم!

الفرع الرابع: وقاية المجتمع من الآفات وحسن معالجة المشكلات:

وأعرض مادته في البنود الستة الآتية:

أولًا: حصر قضاء الشهوة في الزواج:

فالزواج هو القناة التي جعلها الله سبيلًا لقضاء الشهوة، وجعل إتيان المرأة في موضع الحرث حيث هو سبيل الولد.

ومن ثم جاء الإسلام بنصوصٍ صريحةٍ تُحَرِّمُ فاحشةَ الزنا وكل ما يمكن أن يتقدمها من مثل إطلاق البصر وخلوة الرجل بالمرأة والاختلاط بين الجنسين وكشف العورات والمصافحة والتبرج والسفور والتعري، كما جاء التحريم القطعي لإتيان المرأة في الدبر.

وهذا من شأنه أن يجعل إقبال الزوجين على بعضهما إقبالًا تامًّا، ويجعل البيت متماسكًا، فلا يزهد في أهله لأنه يجد قضاء شهوته في علاقاتٍ محرمة.

ثانيًا: نظام العقوبات في الإسلام:

جاء الإسلام بنظام عقوباتٍ يتضمن حدودًا وتعزيرات، تُعرف من كتب الفقه؛ تحصيلًا للزجر، وتقريرًا للفضيلة لمن لم يأت إلا بحدودٍ زاجرة.

وما يعفو فيه الله أكثر، ومن ثم جاءت النصوص تترى تأمر بالاستغفار والتوبة، وتبشر بمغفرة الله لمن تاب وأناب إليه كما قال سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ

﴿ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّواْ عَلَىٰ مَا فَعَلُواْ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٣٥﴾ أُوْلَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُم مَّغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَجَنَّٰتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٥، ١٣٦].

وقال سبحانه: ﴿وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ يَجِدِ ٱللَّهَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ١١٠].

ومن عجائب التشريع أنه وضع الحد وأمر بالستر، ورغَّب فيه؛ إيذانًا بأنَّ الشريعة لا تشتهي معاقبة العصاة؛ وإنما لا بد للناس من نظامٍ لئلا يجترئ الناس فيعم الفساد.

جاء في موطأ الإمام **مالك** عَنْ **زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ** أَنَّ رَجُلًا اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ بِالزِّنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَدَعَا لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِسَوْطٍ فَأُتِيَ بِسَوْطٍ مَكْسُورٍ فَقَالَ: «**فَوْقَ هَذَا**».

فَأُتِيَ بِسَوْطٍ جَدِيدٍ لَمْ تُقْطَعْ ثَمَرَتُهُ فَقَالَ: «**دُونَ هَذَا**».

فَأُتِيَ بِسَوْطٍ قَدْ رُكِبَ بِهِ وَلَانَ فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَجُلِدَ ثُمَّ قَالَ: «**أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ آنَ لَكُمْ أَنْ تَنْتَهُوا عَنْ حُدُودِ اللهِ مَنْ أَصَابَ مِنْ هَذِهِ الْقَاذُورَاتِ شَيْئًا فَلْيَسْتَتِرْ بِسِتْرِ اللهِ فَإِنَّهُ مَنْ يُبْدِي[1] لَنَا صَفْحَتَهُ نُقِمْ عَلَيْهِ كِتَابَ اللهِ**»[2].

ومما يُنبَّهُ عليه أنَّ النظامَ الإسلاميَّ لم يجعل واسطةً بين العبد وربه، فليس هناك رجلُ دينٍ في الإسلام بالمعنى الكَنسِي في الغرب؛ فالعلماء والدعاة مجرد أدلاء على الله، فلا ينبغي للعاصي ولو فعل ما فعل أن يهتك ستره لأحدٍ من العالمين ولو كان شيخًا قويَّ الديانة، ولو كان يرجو الموعظة ويطلب النصيحة، وإنما يُجمل القول كأن يشكو معاناة السيئات وسعار الشهوات ويرجو موعظةً تربيه وتهذبه وما إلى ذلك.

ويمكن أن يسأل عن مصير من يفعل ذلك دون أن ينسبه لنفسه، أو أنه يسأل عمن وقع في ذلك وأنه يرجو الستر عليه دون أن يُظهر أنه صاحب المسألة.

---

(١) جاء الفعل بإثبات الياء في هذه الرواية من باب إشباع الكسرة حتى تنقلب ياء وليست لام الفعل؛ إذ هو مجزومٌ بحذف حرف العلة كما جاء في الروايات الأخرى للحديث.

(٢) موطأ مالك، رقم الحديث: (٣٠٤٨).

ثالثًا: تقويم الرجل لزوجته:

إذا عصت المرأةُ زوجَهَا وترفَّعت عليه فإنه يعالج أمرها بحسب التدرج الوارد في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَٱهۡجُرُوهُنَّ فِي ٱلۡمَضَاجِعِ وَٱضۡرِبُوهُنَّ فَإِنۡ أَطَعۡنَكُمۡ فَلَا تَبۡغُواْ عَلَيۡهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيّٗا كَبِيرٗا﴾ [النساء: ٣٤].

والمعنى: إذا علم نشوزها أو ظنه بأن ظهرت أماراته فإنه يُذَكِّرُها بالله تعالى ويبشرها بوعده ويخوفها من وعيده، فإن لم تستجب فإنه يهجرها بترك الوطء، فإن أقامت على النشوز بعد الوعظ والهجر ضربها إن شاء، بشرط أن يكون مفيدًا في ظنه، والأولى العفو.

وضربُها هو ضربُ تأديب، ولهذا يشترط فيه أن يكون غيرَ مُبرِّحٍ مع توقي الوجه والمهالك، والضرب المبرح هو ما يعظُم ألمه، فإن لم تنزجر إلا به.. حرم المبرح وغيره.

فإذا تحققت الغاية توقفت الوسيلة كما قال سبحانه: ﴿فَإِنۡ أَطَعۡنَكُمۡ فَلَا تَبۡغُواْ عَلَيۡهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيّٗا كَبِيرٗا﴾[النساء:٣٤].

والغاية هنا الطاعة، فإذا تحققت فما بعدها بغيٌ وتجاوزٌ للحد، وجاء تذييل الآية بأنَّ الله عليٌّ كبيرٌ؛ كي تتطامنَ القلوب وتعنوَ الرؤوس وتتبخرَ مشاعر البغي والاستعلاء؛ لئلا يظن الزوج أن له الاستعلاء على الزوجة أو يتوهم ذلك وهو يرى أن القرآن يجيز له أن يهجر ويضرب ويؤدب، فجاء النص نفسه يذكره بأنَّ الله هو العلي الكبير[1].

وبهذا يحصل التوازن المطلوب بين حقوق الزوج وحقوق الزوجة، ولله الأمرُ من قبلُ ومن بعد، والحمد لله على أحكامه وحدوده كما له الحمد على آلائه ونِعَمِهِ وجُودِه.

رابعًا: خيار الطلاق:

إذا قام خصامٌ بين الرجل وزوجته فينبغي أن يسوس بيته بالعدل والإحسان والرفق

(١) في ظلال القرآن لسيد قطب (٢/ ١٢٤).

والحكمة، فإن لم يصلا إلى كلمةٍ سواء.. تدخل المجتمع كما قال سبحانه: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْعَثُوا۟ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ إِن يُرِيدَآ إِصْلَٰحًا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيْنَهُمَآ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾ [النساء: ٣٥].

والأَولَى في الزوج أن يجتنب الطلاق ما أمكن؛ لأنَّ البيتَ يقوم بالرحمة متى غابت المودة، ومن ثم تعود المودة وتستقر، حتى لو وجد الرجل من زوجته ما يكره كما قال سبحانه: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَيَجْعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ١٩].

فإن أفتت الحكمةُ بالطلاق، وبات هو الخيارَ الراجح.. طلَّقها وعسى أن يكون خيرًا كما قال سبحانه: ﴿وَإِن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ ٱللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِۦ وَكَانَ ٱللَّهُ وَٰسِعًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٣٠].

وحيث توجَّهَ للطَّلاقِ فلا يجوز الإضرارُ بها، وعليه أن يُحسن لها غاية الإحسان كما قال سبحانه: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌۢ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌۢ بِإِحْسَٰنٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

ومن الإحسان أن يطلقها وهي تستقبل عدَّتها لئلا تطول كما قال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١].

وذلك يحصل بطلاقها في طهرٍ لم يجامعها فيه؛ حتى يكون ذلك الطهر واحدًا من القروء الثلاثة، فإن طلقها في حيضٍ أو في طهرٍ جامعها فيه.. كان الطلاق بدعيًّا، والطلاق البدعي لا يجوز.

ومن حكمة تحريم الطلاق البدعي: أنَّ الطلاقَ ينتج في الغالب عن ردة فعل في لحظة الغضب، فإذا أراد الرجل أن يُطلِّق فقلما يخلو حال المرأة إما من حيضٍ أو من طهرٍ قد جامعها فيه، وعندئذٍ لا يجوز له الطلاق، وعليه أن ينتظر حتى انتهاء الحيض أو الدخول في طهرٍ جديد.

فإذا أضيف إلى ذلك أن المستحب في الطلاق كونه مرةً بعد مرة، وأنه لهذا لا يطلق إلا طلقة واحدة في كل مرة.. فهذا يعني أن الطلاق سيكون مُقَسَّطًا على نحو ثلاثة أشهر، وهذا من شأنه ألا يجعل البيت رهين الحدة والغضب، بل لن يكمل الطلقات إلا من كان الطلاق خيارًا راجحًا متأكدًا في حقه[1].

خامسًا: خيار تعدد الزوجات:

نصَّ الفقهاءُ على أنَّ الزواجَ سُنَّةٌ لمن يحتاجه، فإذا تزوَّج واحدةً وقامت حاجةٌ لزوجةٍ ثانيةٍ فإنه يتزوج بشرط العدل، ويجوز أن يتزوجها على كلِّ حال ولو لمصلحة تلبية الغريزة.

فالإسلام ضيَّق في باب الزواج وحصره في أربع زوجات، ومنع كل وسيلةٍ أخرى إلا ما كان من ملك اليمين، وهو خيار غير موجودٍ اليوم.

وما زالت الثقافة الغربية تعيش الفوضى الجنسية؛ فتمنع من التعدد ولو قامت له حاجة ثم هي تبيح له أن يعاشر من شاء بالحرام مع فتح باب الإجهاض على مصراعيه، وهذا أمرٌ مرفوضٌ عند كل ذي عقلٍ فلا نطول بالانتصار له؛ لأنَّ إطالةَ الحديثِ مع الجهال مضيعةُ وقت.

سادسًا: صيانة المرأة عند الشقاق:

تقدم أنَّ المرأةَ مكفولةُ الحقوق في كلِّ أطوارِ حياتها، والتعاملُ الشرعيُّ قائمٌ باعتبارها دُرَّةً مصونةً يجب حراستها ورعايتها والقيام على أمرها.

وفي هذا الباب جاء أمر القرآن بالإصلاح بين الزوجين؛ سعيًا في استبعاد الطلاق ما أمكن، وأمر الزوج باحتمال ما يكره منها، وأنه عسى أن يجعل الله في ذلك خيرًا كثيرًا.

وعند مسلمٍ في الصحيح عنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ** ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**لاَ يَفْرَكْ مُؤْمِنٌ**

(١) وقد تكلمت عن حكمة التشريع من هذا الحُكْم، وأنه من أعظم الحلول التي قد تُضَيِّقُ الطلاق بما لا يقل عن ٩٠ ٪ من حالات الطلاق في الواقع من غير مبالغةٍ، وذلك في حاشيةٍ فقهية أكتبها على شرح ابن قاسم الغزي على متن أبي شجاع، يسَّر الله إتمامها وطباعتها.

مُؤْمِنَةً؛ إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ»[1].

والمعنى: ينبغي ألا يبغض الرجل زوجته؛ لأنه إن وجد فيها خُلقًا يكرهه فقد وجد فيها خُلقًا مرضيًّا؛ كما لو كانت شرسة الخلق لكنها دينةٌ أو جميلةٌ أو عفيفةٌ أو رفيقةٌ به أو نحو ذلك[2].

ومن ذلك: حراسة حقها المالي من مثل المهر المتقدم منه والمتأخر، والمتعة عند الطلاق في مواضعها المعروفة في كتب الفقه، وغير ذلك من سائر حقوقها المالية وغيرها.

الفرع الخامس: حكمة الشرع من انتصاف المرأة في الشهادة والميراث:

في هذا الفرع توقفٌ عند مسألتين يكثر حولهما اللغط، وسيتكرر ذكرهما كثيرًا في مواطن كثيرة من الكتاب مما يجعل الحاجة لإماطة اللثام عنهما شديدة؛ وهما أنَّ شهادة المرأتين بشهادة رجل، وأنَّ للذكر مثل حظِّ الأنثيين في الميراث.

والذي ينادي بالتسوية بين الرجل والمرأة يتخذ من هاتين المسألتين مدخلًا معتادًا للطعن في عدالة الإسلام، ويُشنِّع عليه إذ لم يُسوِّ بينهما، وأنه فضَّل الرجل فيهما، فلزم البيان، ودونك الكلامَ عن ذلك:

المسألة الأولى: انتصاف المرأة في الشهادة:

هذه المسألة مردُّها اعتبار الشريعة للطبيعة النفسية للمرأة، وكذلك الوظيفة التي هي من شأنها في الحياة عادةً، وليس مرده قصد التفرقة بين الرجل والمرأة، وأنها أنقص قدرًا من الرجل؛ بدليل تساويهما في جلِّ الأحكام.

وهذه المسألة من جملة أحكام كثيرة تراعي التكوين النفسي والذهني للمرأة، وليست مسألةً منبتَّةً لا تُعرف حِكْمتُها ليُتكلَّفَ في الجوابِ عنها.

---

(١) صحيح مسلم، رقم الحديث: (٣٧٢١).
(٢) شرح النووي على مسلم (١٠/ ٥٨).

وقد تولى الشيخ **عبد العزيز الطريفي** فرَّج الله كربه بيان هذه المسألة وسط السياق الذي انتظمت فيه، ورأيت أن أذكر جملةً وافرةً من كلامه ليتحقق القصد على أحسن الوجوه.

يقول وفقه الله تحت عنوان: «**تناسب التكاليف مع الطبائع**»:

يجب أن تكون التكاليف متكافئةً مع الطبائع ومكملةً لها، فلما كانت المرأةُ البِكرُ مطبوعةَ النفس على الحياء، تستحي من طلب الزواج أو الموافقة عليه كان من الحكمة الإلهية أن يُجعل سكوتُها عند عرض الزواج عليها مثل نطقها، فجاء في الحديث: «**وَالْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا**»[1].

وذلك لأنَّ شجاعتَها في الرفض قوية، وشجاعتها في الموافقة منقبضة، وإن كانت حقيقة الإدراك العقلي فيها متحققة، ولكن الطبع النفسي يمنع العقل من الإفصاح فجاء التكليف ممتدًّا لأنَّ الطبعَ النفسيَّ منكمشٌ ليكمل النقص فيه، وهذا من إحكام التشريع.

ومن هنا لم يكن مناسبًا وضعُ المرأة في مواضع الشدة والقوة والنزاع والخصومات، وليس ذلك لأجل الضعف العقلي؛ وإنما لأجل الطبع النفسي الذي يُؤثِّر في العقل من أن يستجيب لكلِّ ما يدركه من حقائق؛ لأنَّ النفس غلابة.

فلا يُتصور أن تكون المرأة مقيمةً للحدود، ومنفذةً للعقوبات ولو كانت مدركةً بعقلها المصالحَ العامة لذلك، ولو كانت قوتها الجسمانية كالرجل أو أشد؛ لأنَّ العبرةَ ليست بالبدن ولا بوجود العقل فحسب؛ بل أيضًا بالطبع النفسي الذي يمنع البدن والعقل من بذل قدرته.

وكذلك الأمر في مسألة اشتراط الولي في النكاح؛ فليس هذا لنقصٍ في عقلها عن استيعاب الصورة الظاهرة في الإيجاب والقبول؛ وإنما لأنَّ في نفسها طبائعَ باطنةً مؤثرةً

(١) صحيح مسلم، رقم الحديث: (٣٥٤١) وجاء عند البخاري من حديث عائشة ﵂ برقم: (٦٩٧١) بلفظٍ آخر.

في التصرف الظاهر، وهي الحياء والرقة واللين عند التفاوض مع زوجٍ مقبلٍ عليها وهي مقبلةٌ عليه، فتضعف نفسها لتلك الطبائع.

ولهذا لا يشترط لها وليٌّ في رفض الزواج من رجلٍ لا ترغبه؛ وإنما يُشترط الوليُّ في إمضاء الإيجاب والقبول والشروط.

وهذا الاشتراط ليس لنقصٍ في أصل إدراك العقل عامة؛ فالعقل الذي رفض هو العقل الذي قبل، ولكن النفس هنا ليست هي النفس هناك؛ فالنفس عند الرفض متوازنة، وعند القبول يعتريها الضعف لأجل الحياء وميل العاطفة.

ولأجل ذلك يصح أن تتصرف المرأة في مالها فتبيع وتشتري ما شاءت من الأموال ولو كان كمالِ قارون؛ لأنَّ نفسها عند البيع والشراء متوازنة غير مؤثرة في العقل، وهي أيضًا شحيحةٌ في الأموال، لا يوجد ثمة تضحية عاطفية، ولا أثر معنوي حاضر في البيع والشراء كما يحضر عند الزواج؛ لأنَّه في الحقيقة صفقةٌ عاطفيةٌ وليست مالية، والابتزازُ فيها غير مدرك القدر، فيجب أن يُحمى لا أن يُهدَر.

وكذلك الحال في الشهادات -وهي موضع الحديث هنا-؛ فليست المرأة ذاتَ نفسٍ مطبوعةٍ على الجسارة والإقدام في الخصومات والصراعات كالرجل، والتي لأجلها تُطلب الشهادات، فالشهادة في أصلها لا تُطلب إلا لأجل إثبات الحقوق عند النزاع والاختلاف عليها، فليست الشهادة عبادةً مجردةً بكتابة الحقوق؛ وإنما تحسبًا للنزاع عليها.

والله تعالى لم يجعل شهادة المرأتين بشهادة رجلٍ لأجل عدم قدرة المرأة على استيعاب المعلومة وإدراكها وتحملها عند تلقيها؛ وإنما المراد عدم الكمال عند أدائها في تلك الحال، فالمعلومة موجودة ولكن يطرأ عليها عند الخصومات والحاجة إلى أداء الشهادات نسيان؛ لِعَرَض موقف رهبة الخصومة، كما يحدث لبعض الرجال نسيانُ ما يحفظ في رهبة بعض المواقف.

ولهذا أذن الله للمرأة بتحمل الشهادة كالرجل، وشدَّد عليها عند الأداء بخلاف الرجل؛ لأنَّ الأصلَ صلابةُ نفس الرجل ورقةُ نفس المرأة.

ويتأثر المحفوظُ بتأثر النفس في موقف الخصومة، وقد قال الله عن المرأة عند الخصومة: ﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ فِي ٱلْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [الزخرف: ١٨]؛ يعني لا تُبَيِّنُ ما لديها في هذا الموقف، حتى لو كانت المرأة حاضرة الحجة قوية التفكير، لكنها ليست كالرجل في الجرأة على إظهار حجتها عند المخاصمة والجدال.

والله تعالى لم يذكر عنها عدم وجود الحجة، ولم يصفها بضعف التفكير؛ ولكن وصفها في الآية بضعف التعبير؛ وذلك لِما طُبِعَتْ عليه من الرقة والميل إلى الزينة.

وهذا الطبعُ النفسيُّ مؤثرٌ في اختيار العقل، وليس نقصًا فيه بذاته؛ ولكن يضعف أمام النفس فتأسره عما يريد، فتكون نتيجته قاصرةً فيوصف حينها بالنقص، وحقيقة النقص فيه ليس للذات وإنما للنتائج.

وهذا في الشهادات أيضًا؛ قال: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٨٢]؛ فإنَّ من أسباب نسيان المعلوم تهيبَ النفسِ للمقام حتى لو كان محفوظًا متقنًا، وقد يعتري كُمَّلَ الرجال، ولكنه في الرجال عارضٌ، وفي النساء عند الخصومات كثيرٌ أو غالب.

ومن ثم وُصِفَتِ المرأةُ في هذا الموضع وأشباهه بنقصان العقل كما وُصِفت بنقصان الدين؛ ليس قصورًا في ذات العقل، ولا قصورًا في ذات البدن، ولكنَّ العقلَ يريدُ الإبانةَ فقيَّدته النفس، والبدن يريد العمل فقيَّده النص، وكل واحدٍ منهما كان نقصانه بأمرٍ خارج عنه.

ويدلُّ على ذلك: أنَّ المرأة يصح روايتها لأحاديث النبيِّ ﷺ بالأسانيد، لا يُشترط فيها أن تعتضد رواية المرأة الثقة برواية امرأة أخرى، بل تكفي الواحدةُ ما دامت ثقةً، مع أنَّ حفظ الوحي أعظمُ من حفظ الحقوق المادية، والاحتياط له أعظم من الاحتياط لغيره، ولكن اختلف في الحالين كمالُ النفس وتأثيرها في العقل؛ لأنَّ الرواية لا يكون فيها مُشاحَّةٌ ومنازعةٌ وخصومةٌ على حقوق، فاختلفت معلومة الرواية عن معلومة الشهادة لاحتمال اختلاف الحال عند الأداء، فالأصل في الشهادات أنها لا تُطلب إلا عند التنازع.

وروايةُ الحديث تصحُّ من المرأة الثقة الواحدة ولو كانت الرواية في الحقوق المالية

التي يُقضى فيها بين الناس في الدماء والأموال إلى آخر الزمان، فرواياتها صحيحةٌ في نقل الحدود كالقصاص والقطع والأمور المالية كالبيوع والمزارعة وغيرهما التي تجري عليها حقوق الأمم.

ولكن في الشهادات في القضايا العينية تكون شهادة المرأتين بشهادة رجل؛ لأنَّ الأمر يتعلق بحالٍ عند الأداء فاحتيط له لحقوق الناس وأموالهم من تلك الأعراض المؤثرة؛ لأنَّ أداء الشهادة لا يحتمل فيه التردُّد بين احتمالين والشكُّ والتناقض؛ فربما تسقطُ حقوقٌ بمثل هذا.

وسببُ تأثر الضبط عند المرأة للشهادةِ على الحقوق أمورٌ أهمها اثنان:

الأول: أثر التنازع والخصومات والصراعات على الحقوق في النفس، وكلما كانت النفس أشدَّ تأثرًا كانت تبعتها على العقل وما يتحمله أكثر.

الثاني: عدم وجود دواعي التذكر والضبط لمسائل الحقوق بين تلقي المعلومة وبين أدائها، وقد تكون تلك المدة الزمنية يومًا أو شهرًا أو سنةً أو سنوات، وأسباب ضعف دواعي التذكر للحقوق بين الرجل والمرأة نفسيةٌ يرجع أثرها على العقل.

وتفصيلُ ذلك: أنَّ المرأةَ مفطورةٌ نفسًا على العناية بتفاصيل ودقائق مخصوصة تُوافق ميلَها الطبعيَّ وشهوتها النفسية، ولا تتشوف همتها إلى معرفة تفاصيل الحقوق التي أصلها يكون بين الرجال؛ لاهتمامهم بها عادةً أكثر من النساء.

والنفسُ تميلُ إلى ضبط وتذكُّرِ ما تهتمُّ به من أسعار السلع الثابتة والمنقولة، فلكلِّ جنسٍ ميلٌ إلى شيءٍ بطبعه وهواه، وما مالت نفسه إليه يتتبع بذهنه أخبارَه وأحواله، ويسأل عن تفاصيله ولو لم يكن قادرًا على شرائه، فضلًا عن بيعه، فيعرف أسواقه وأماكن بيعه وتداوله ورخصه وغلاءه، وإذا كان أحد الجنسين لا يميل بطبعه إلى ذلك فإنه لا يجد نفسه تتشوف إلى معرفة شيءٍ عنه، ولا رغبة فطرية ولا نفسية في حضور أسواقه.

والأصل في الحقوق أنَّ الرجالَ يتولونها؛ لأنَّهم المكلفون بالتكسب والسفر للرزق والنفقة، ويجري تبعًا إبرامُ العقود والعهود، إلى هذا تميلُ طبائعهم النفسية، وإذا مالت

النفس إلى شيءٍ مال العقل معها[1].

إذن مرد الأمر إلى الطبع النفسي الذي يؤثر على شهادة المرأة نفسها، ويُتوقع معه النسيان فاحتيط لذلك باعتضادها بشهادة امرأةٍ أخرى، لما تقرر من أنَّ المرأةَ ليس من اهتمامها تفاصيل الخصومات والحقوق والجدال، ولهذا لو شهد الرجل على أمرٍ يتعلق بالحلي وأمور الزينة والجمال والمساحيق فلا يبعد أنه ينسى؛ لأن مادة الشهادة لم توافق طبعه واهتماماته، ولكن النسيان في الرجال عارض وفي النساء كثيرٌ أو غالب.

والله تعالى أعلم، ونسبةُ العلم إليه أسلم.

المسألة الثانية: انتصاف المرأة في بعض حالات الميراث:

إشكاليةُ هذه المسألة أنها لَبِنَةٌ في بنيان نظام الإرث في الإسلام، ولهذا لا تكاد تتجلى على وجهها إلا إذا كان القارئ عالمًا بفقه المواريث، ومتقررٌ لمن أراد أن يفهم الأمور على وجهها أنه **لا طريقَ مختصر للوعي**.

إلا أنَّ هذا المقام لا يتسع لهذا، فليس هناك من بُدٍّ من طرحٍ جزئيٍّ لهذه المسألة لضرورة السياق الذي نحن بصدده.

إذا عُلِم هذا؛ فإني أحيل على كتب فقه الميراث، ولي كتابٌ -كتبته من وقتٍ قريبٍ لم يُنشر بعد- بعنوان: «**نجدة المستغيث بتيسير فقه المواريث**» تطرَّقت فيه إلى هذه المسألة بمزيد بيانٍ عما أثبتُّه هنا، وعسى أن يُنشر عن قريبٍ بإذن الله تعالى وعونه.

وأستفتح الكلام بما أفاده الدكتور **محمد عمارة** رحمه الله بذكر معايير توزيع الميراث، وذلك في سياق ردِّه على شبهة تمييز الإسلام للذكر على الأنثى، وأزيد في كلامه شيئًا يسيرًا فإنه قال:

كثيرٌ ممن يثيرون الشبهات حول أهلية المرأة في الإسلام يتخذون من التمايز في الميراث

(١) الفصل بين النفس والعقل للطريفي ص (٣٦-٤٨) بتصرفٍ يسير.

دليلًا، وهم لا يفقهون أنَّ توريثَ المرأةِ على النصف من الرجل ليس موقفًا عامًّا ولا قاعدةً مطَّردة لكل الذكور والإناث؛ فالقرآن الكريم لم يقل: «يوصيكم الله في الوارثين للذكر مثل حظ الأنثيين»؛ وإنما قال: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡ﴾ [النساء: ١١].

والذي يتأمل نظام الإرث في الإسلام يكتشف أنَّ التمايزَ في الأنصبة لا يرجع إلى معيار الذكورة والأنوثة؛ وإنما إلى المعايير الثلاثة الآتية:

المعيار الأول: درجة القرابة بين الوارث والمورث:

فكلما اقتربت الصلة بينهما زاد النصيب في الميراث، وكلما ابتعدت قلَّ النصيب دون اعتبار لجنس الورثة.

فالبنت مثلًا تأخذ نصيبًا جيدًا بينما يُحرم ابن الابن في وجود الابن، وإذا وجدت بنت وبنت ابن فإنَّ البنت تأخذ النصف، وبنت الابن تأخذ السدس؛ فدرجة القرابة وموقعها ذاتُ تأثيرٍ في مقدارِ الإرث.

المعيار الثاني: موقع الجيل الوارث من التتابع الزمني للأجيال:

فالأجيال التي تستقبل الحياة، وتستعد لتحمل أعبائها يكون نصيبها في الميراث أكبر من نصيب الأجيال التي تستدبر الحياة وتتخفف من أعبائها، بل وتُصبح أعباؤها في العادةِ مفروضةً على غيرها، مع ما يضاف إلى ذلك من إتمام تدبيرها وإنجازها للمهمات الأساسية في تكوين بيتٍ في مقتبل العمر من مثل بناء البيت والزواج ونحو ذلك، فلم تعد الحاجة للمال كحاجة الجيل المستقبل للحياة.

وهذا كله بصرف النظر عن الذكورة والأنوثة للوارثين والوارثات؛ فبنت المتوفى مثلًا ترث أكثر من أمه وكلتاهما أنثى، والبنت ترث أكثر من الأب حتى لو كانت رضيعةً لم تدرك شكل أبيها، ولو كان الأب هو مصدرَ الثروة التي عليها الابن، والتي تنفرد البنت -إذا انفردت- بنصف التركة، والابن يرث أكثر من الأب وكلاهما من الذكور.

المعيار الثالث: العبء المالي الذي يُوجب الشرع على الوارث أن يتحمله حيال الآخرين:

وهذا هو المعيار الوحيد الذي يُثمِرُ تفاوتًا بين الذكر والأنثى، ولكنه تفاوتٌ لا يُفضي إلى ظلم الأنثى قط؛ بل هي الأسعد حظًّا به، بمعنى أنَّنا لو خيرنا الرجل بين أن يأخذ ضعف الأنثى وبين أن يأخذ النصف مع الامتيازات التي تُمنح لها.. لما تردد في الثاني، ولكن الإسلام يجعل تحمل المسؤولية في جانب الرجل.

ومحل ذلك: إذا تساوى الورثة في درجة القرابة واتفقوا وتساووا في موقع الجيل الوارث من تتابع الأجيال كأولاد المتوفى، فهنا يكون التفاوت بين نصيب الذكر والأنثى.

ووجه هذا التفاوت: أنَّ الذَّكر في النظام الإسلامي مُكلَّفٌ شرعًا بإعالة الأنثى إعالةً كاملة، فهي مع هذا النصيب -والذي هو النصف- في حالة إعفاءٍ كاملة من الإنفاق الواجب، والمال الذي تأخذه تتمتع به وحدها بذمةٍ ماليةٍ مستقلة، ويمكن أن تدخره كما تشاء، فجاء هذا النصيب ضمن هذا التشريع جبرًا للاستضعاف الأنثوي، وتأمينًا لحياتها ضد المخاطر والتقلبات[1].

وعبَّر شيخنا العلامة الدكتور **محمد الزحيلي** وفقه الله عن هذه المعايير الثلاثة بقوله: إنَّ الإرثَ في الإسلام يعتمد على القرب من الميت من جهة، وحاجة الورثة للمال من جهةٍ ثانية، وبحسب التكاليف والمسؤوليات التي تُناط بكلٍّ منهم من جهةٍ ثالثة.

وأضرب لذلك مثالًا ثم أعود لكلام فضيلته وفقه الله:

لو مات رجلٌ عن بنتٍ وابن وترك ثلاثة آلاف، فالبنت تأخذ ألفًا والابن يأخذ ألفين.

ثم دعنا نَمْشِ في رحلة الحياة كما هي بدون زخارف من القول:

البنت معها الألف، وسيبقى معها تنفقه كما تريد؛ لأنها في كفالة أهلها.

فإذا تزوجت ضُمَّ إليها المهر، أما الولد فإنه سيدفع المهر مما ورث، وبحكم أنه لن يكفيه فإنه مطالبٌ بالعمل لتكملته، ومطالبٌ بالعمل لبناء البيت، ومطالبٌ كذلك بنفقات الزواج والزفاف والوليمة وما إلى ذلك.

---

(١) حقائق وشبهات حول مكانة المرأة في الإسلام لمحمد عمارة ص (١١٧-١١٨).

فإذا ما سرنا في مواجهة أعباء الحياة.. كانت البنت في عافيةٍ من ذلك، مع أنها تمتلك المال المتقدم لو كان مُدَّخرًا، فضلًا عن تأمين حوائجها بالمهر الذي تملكته، بينما يتولى ذلك الولد، وهو الذي ينفق على البيت ويقوم بأعباء المعيشة.

وإذا أكرمه الله تعالى بالذرية.. فهو الذي ينفق على أولاده وعلى زوجته ما يحتاجون إليه من طعامٍ وشرابٍ وملبسٍ وعلاج وتعليمٍ وترفيه، وهي لا تُكلَّف بشيءٍ من هذا أبدًا ولو كانت غنيةً ذاتَ مالٍ وفير.

وإذا صارت أمًّا صار يُهدى إليها من أهلها وأرحامها، وإذا كبر أولادها صاروا يعطونها برًّا وصلةً وسط حالةٍ من المهابة والإجلال، من غير أن تقف بباب السؤال، ولها اليد العليا إذ تُعطي صاحبَ الحاجة ممن حولها.

فالبنت إذن تأخذ ولا تعطي، وتغنم ولا تغرم، وتدَّخر ولا تُكلَّف بالإنفاق، فهي أسعد حظًّا وأكثر مالًا، وما معها من المال يفتح أمامها بابًا من الترفه والتنعم والسعادة لا يجد مثله الرجل[1].

وعطيتها برٌّ وعبادةٌ في تصور الدين، وإذا احتاجت شيئًا وجب على زوجها أو أبنائها أن يقوموا بحاجتها بالمعروف وجوبًا شرعيًّا.

وهذا من إكرام الإسلام للمرأة؛ جبرًا لضعفها، وصيانةً لها عند الحاجة؛ لئلا تَطْلُبَ حاجتَها من أحدٍ أو أن تقف بالأبواب، وتتكلف ذل السؤال، وإلا فلو طبقنا قواعد العدل.. لكان النصف كثيرًا عليها أمام هذه المعطيات بحسب الذي يظهر، ولكان المال ينبغي أن يتجه للذي عليه النفقة، فهو الذي يتكلف جميع أعباء الحياة من غير استثناء، فما تأخذه المرأة يعد إكرامًا عالي المستوى، ولم تبلغه أي أمة قبل الإسلام أو بعده حتى اليوم.

فواضحٌ أنَّ الأحكام الشرعية عاملت المرأة معاملة الإحسان لا العدل؛ تكريمًا لها، ومبالغةً في صيانتها.

(١) الفرائض والمواريث والوصايا لمحمد الزحيلي ص (٤٩-٥٠) بتصرف وزيادة يسيرة.

أما دور المرأة فيتمثل في إدارة البيت والقيام بشؤونه وتربية الأولاد ولها المشاركة في القضايا العامة كما مرَّ، ولا تتكلف الحوائج ذات النفقة والمال، فهذه في حق الرجال.

ولو احتاجت أن تعمل فلها ذلك، ولا تمنع منه، فلو منعها الرجل لأيِّ اعتبارٍ عنده فهذا يعني أنها في كفالته، وأنه يقوم بأمرها وحوائجها.

وهذا المعنى للتفاضل في الإرث جاء في كلام الأئمَّةِ من قديم، ولم يكن استنباطًا معاصرًا في سياق الردِّ على المبطلين، يقول الإمام **العز بن عبد السلام**: إنَّ الميراث جُعِل على قدر الحاجات، وللذكر حاجةٌ لنفسه وحاجةٌ لزوجته، وللأنثى حاجةٌ واحدة؛ لأنها مكفولةٌ غالبًا[1].

ومن قبل قال الإمام **النووي**: وسبب الترجيح في الإرث أنَّ الرجال تلحقهم مؤنٌ كثيرةٌ بالقيام بالعيال والضيفان والقاصدين ومواساة السائلين وتحمل الغرامات وغير ذلك[2].

وخطر ببالي سؤالٌ وأنا أكتب: لو جئنا لواحدٍ من هؤلاء المبطلين الأفاكين وقلنا له: هب أنَّ لك ابنتين: واحدة متزوجة وهي ميسورة اليد بنفسها أو بزوجها الغني، والثانية عندك، فهل تُوحِّد بينهما في النفقة أم تراعي تفاوت الحال!

وعلى ذلك؛ فما يتردد من أنَّ الذكر له مثل حظِّ الأنثيين دومًا ضربٌ من الإشاعة لا غير، وهو يدل على حمق قائله وجهله، وأنه لا يفهم بدهيات ما تركب في الفطرة، ولكن الاشتغال الذهني بمحاربة مقررات الإسلام جعل قائله في ذهولٍ عن فهم الحال على ما هو عليه.

ولهذا متى قيل لك: هل تُسَاوِي الأنثى الذَّكَرَ في الإسلام؟ فقل له: وهل تساوى الرجال أنفسهم؟ وهل تساوت النساء؟.

وبعد هذا الذي رأيت من عظمة النظام الاجتماعي في الإسلام يجد الإنسان نفسه ينبعث بكليته مقبلًا على ربه حامدًا له شاكرًا مثنيًا عليه بما هو أهله أن هدانا لنعمة

(١) النجم الوهاج للدميري (٦/ ١٤٤).
(٢) شرح النووي على مسلم (١١/ ٥٣).

الإسلام، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

ومما ينبغي أن يكون بارزًا من المعاني أنَّ هذا النظام المتشعب المتشابك نظامٌ سهل، مغروسٌ في النفوس، مقبولٌ أحسن القبول في العقول، ولسوف ترى بعد قليل حين نأتي لبيان طبيعة الفكر النسوي ومبادئه كمبدأ الجندر كيف يتعنى الإنسان ويناطح نفسه ليفهم الكلام مجرد فهمٍ مستساغٍ خالٍ من التناقض أو التعقيد.

وذلك لأنَّ نَفْسَ الفكرِ النسويِّ معاندٌ للعقول، متمردٌ على الفطرة، يتخبط أهله وهم يتنقلون من طورٍ لآخر، ومن مفهومٍ لآخر، يضرب متأخروهم في متقدميهم، لا يكادون يثبتون على رأيٍ أو رؤية، لا يهتدون في ذلك إلى شيء، شأنهم شأن المنافقين الذين اشتروا الضلالة بالهدى، فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين.

المبحث الثاني

حقيقة الفكر النسوي ونشأته ومبادئه وآثاره وما تفرع عنه

يتولى هذا المبحث إماطة اللثام عن الفكر النسوي وبيان حقيقته ونشأته وأطواره ومبادئه وما تفرع عنه من النسوية العربية والنسوية (الإسلامية)، مع الإشارة للتجربة العملية التي استندوا إليها وانطلقوا منها، ومن ثم الوقوف عند آثار هذا الفِكر وإفرازاته، وذلك في ستة مطالب كما يلي:

المطلب الأول

حقيقـــة الفكر النســـوي

النسوية مصطلحٌ شائع، لكنه رغم شيوعه ليس له تعريفٌ محدد، وذلك أنَّ المرادَ به كان يختلف بحسب الطور الذي ذاع فيه، والتيار الفكري الذي ترعرع فيه.

إلا أنه يُقصد به في الجملة **الانتصار للمرأة والمطالبة بحقوقها وطلب المساواة بينها وبين الرجل، خاصة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية**.

وهذا التصور أعان أتباع الحركة النسوية على ترويج هذا الفكر؛ لأنَّ عناوينه براقة، ولكن سترى حين تنزل إلى التفاصيل أنه صار على صفةٍ تحتضر معها الفطرة وينتحر معها المنطق.

المطلب الثاني

نشـــأة الفكر النســـوي

ظهر الفكرُ النسويُّ أولًا في الغرب، وكانت نشأته ردةَ فعلٍ على الأوضاع الاجتماعية في التعامل مع المرأة، وذلك أنَّ النظرةَ التي كانت سائدةً في المجتمعِ الغربيِّ عن المرأة قديمًا وحتى منتصف القرن التاسع عشر هي نظرة ازدراءٍ واحتقارٍ وحرمانٍ من الحقوق.

ومن وجوه ذلك: أنَّ المرأة كانت ممنوعةً من التصرف في أيِّ شيء، وكانت محرومةً من مجرد الدفاع عن نفسها أمام القضاء، وكانت تحت سلطة الرجل مطلقًا، حتى إنها لم تكن لتستطيع أن تتعهد بأيِّ التزامٍ دون إذن زوجها، وكان له حقُّ التصرفِ في الأملاك الزوجية وحده.

ولو كنتَ من أهل ذلك الزمان فلم يكن غريبًا حين تذهبَ إلى السوق أن ترى رجالًا يبيعون زوجاتهم بثمنٍ بخس، وهذا الذي كان عليه القانون الإنجليزي حتى عام ١٨٠٥م.

كما كان تعليمُ المرأةِ يعد نوعًا من الشتيمة والذم حتى منتصف القرن التاسع عشر.

أما الحقوق الاجتماعية والسياسية.. فلم يكن لها موضعٌ في الذهن الغربي من باب أولى إلا ما يقع استثناءً وعلى ندرةٍ في بعض المجتمعات الغربية.

ولم يبعد النظر الديني (المُحرَّف) للمرأة عن هذه النظرة؛ فكان يُنظر إليها في الكتاب المقدس على أنها أصلُ الخَطيئةِ الأولى، وأنها سببُ طرد الإنسان من الجنة.

ولهذا كانت الفتاوى الدينية تَحْرِمُهَا من الميراث بتتًا كانت أو زوجةً ما دام أنَّ للميت ذريةً من الذكور، وكانت تُجبَرُ على الصمت في الكنيسة، وتُمنعُ من تعليم غيرها.

ولم تخرج نظرة رجال الكنيسة عن ذلك؛ فكانوا ينظرون للمرأة على أنها مدخلُ الشيطانِ إلى نفس الإنسان، وأنها شرٌّ لا بد منه، بل صرَّح بعضهم أنها الشيطان نفسه!

يقول القديس **كريستوم**: «**المرأةُ شرٌّ لا بد منه، وإغواءٌ طبيعيٌّ وكارثةٌ مرغوبٌ فيها، وخطرٌ منزليٌّ وفتنةٌ مهلكةٌ وشرٌّ عليه طلاء**».

ويقول القديس **بونا فنتور** لتلاميذه: «**إذا رأيتم المرأة فلا تحسبوا أنكم رأيتم كائنًا بشريًّا؛ إنما ترون الشيطان بذاته**»![1].

وهذا التعاملُ المجتمعيُّ والنظرُ الدينيُّ كانا الأرضيةَ التي وُلِد فيها الفكرُ النسوي؛ إذ ليس من شأن هذا النظر -الذي يزدري المرأة مع ما هي عليه من مركزيةٍ في المجتمع- أن يدوم، وإنما يحتاج أي حدثٍ يُشعِلُ صدورَ المقهورين ليتمردوا عليه.

وبهذا يُعلَمُ أنَّ الدعوةَ إلى تحرير المرأة الغربية كانت أمرًا متوقعًا ومتفهمًا لقاء ما واجهته المرأة من الظلم والاضطهاد والازدراء، ومن ثم تدحرجت الأمور طورًا بعد آخر حتى رأينا فكرًا نسويًّا متطرفًا غاية التطرف، يتمرد على الفطرة ويُعاكس بدهيات العقول.

وإليك قصَّةَ ذلك بدءًا من شرارة الانطلاق، ثم تَسَلسُلًا بالموجات الثلاث الكبرى لهذا الفكر لنرى كيف بدأ وإلى أي حدٍّ وصل، مع التنبيه أني أترك كثيرًا من التفاصيل لقلة ما يترتب عليها من أثرٍ في مقصود كتابنا هذا:

شرارة الانطلاق:

يمكن رد انطلاقة الفكر النسوي إلى أمرين:

الأول: الثورة الصناعية سنة ١٧٦٩:

وهذه كانت المنعطف الأول الذي حرَّك قضية المرأة في الغرب، وذلك بعد ظهور الآلة البخارية وإنشاء المصانع، فخرجت المرأة بذلك إلى العمل.

إلا أنَّ المرأة لم تستطع أن تُحصِّل حقوقها؛ إذ نكل الرجل عن إعانتها، وفرض عليها

---

(١) مفهوم النسوية.. دراسةٌ نقديةٌ في ضوء الإسلام لأمل بنت ناصر الخريِّف ص (٣٩-٤٩) وهذا أكثر الكتب التي أخذت منها ما أوردته هنا من نشأة الفكر النسوي وأطواره وأفكاره.

أن تعول نفسها، وفي نفس الوقت استغلها أصحاب المصانع لتُمثل عمالةً رخيصة لتكون بمنزلة العبيد المستوردين؛ إذ كانت تشتغل الساعات الطويلة ثم لا تُعطى من الأجر مثل ما يأخذه الرجل ولو كانت تعمل نفس العمل وفي نفس المصنع.

الثاني: الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩:

وهذه الثورة التي قضت على الإقطاع، وأعلنت تحرير الإنسان الغربي من العبودية والمهانة كانت النساء من جملة من شارك فيها، إلا أنهن لم يُحصِّلن شيئًا من حقوقهن؛ إذ بقي القانون المدني الفرنسي ينص على أنَّ فئة القاصرين تضم الصبيَّ والمجنونَ والمرأة، وأنَّ المرأة ليست أهلًا للتعاقد دون رضا وليها إن كانت غير متزوجة، وأضراب ذلك.

وذلك أنَّ معظم السياسيين بقي متَّبِعًا لنظريات الفيلسوف «**جان جاك روسو**» الذي يحصر أدوار النساء في أدوار الأم والزوجة، ويعد الفيلسوف «كوندورسيه» استثناءً بارزًا إذ دعا إلى المساواة في الحقوق بين الجنسين.

ولعلَّ من الأسباب أيضًا أنَّ قادة الثورة كانت متوجسين من المرأة؛ لأنها كانت محافظةً متدينة، ترفض ما يقترفه قادة الثورة من عداءٍ للدين والكنيسة، ومن ثم بقي ملف المطالبة بالحقوق التي تحصَّل عليها الرجال مفتوحًا.

الموجةُ النسويَّةُ الأولى:

بدأت هذه الموجة في أواخر القرن الثامن عشر في أعقاب الثورة الفرنسية وما أوحت به من الدعوة إلى الحقوق واستمرت حتى أوائل القرن العشرين.

ولعلَّ أولَ صرخةٍ صريحةٍ في هذا الفكر تمثَّلَت في كتاب «دفاع عن المرأة» للنسوية الإنجليزية «ماري ولستونكرافت» الذي صدر سنة ١٧٩٢ م، وكان متوجهًا بالدرجة الأولى لنساء الطبقة المتوسطة، وطالب بحق التعليم للمرأة وكان يومئذٍ مقتصرًا على النساء النبيلات.

وتركزت مطالب النسوية في هذه الموجة على تحصيل ما حُرمت منه المرأة من حقوقٍ

من أهمها: حق التعليم والملكية وإقامة دعوى الطلاق وزيادة فرص الالتحاق بالوظائف، وبصورةٍ أكبر المطالبة بحق التصويت للمرأة.

والمفهوم المركزي في هذه الموجة هو المطالبة بالمساواة بحسب الفلسفة الليبرالية، والذي ينادي بتحصيل الحقوق التي يتمتع بها الرجل، ولم يكن هناك تطلعٌ في هذه الموجة لتخلي المرأة عن حياتها المنزلية؛ وإنما كان القصد الارتفاع بمكانة المرأة.

واستطاعت المرأة أن تتحصل على بعض الحقوق التي تطالب بها:

ففي سنة ١٨٣٩ صدر قانون حضانة الأطفال، والذي سُمِح فيه للزوجات المنفصلات عن أزواجهن واللاتي كنَّ حسناتِ السِّيرةِ والسلوك بأن يحصلن على حق حضانة أطفالهن دون السابعة.

وفي سنة ١٨٥٧ صدر قانون يُحوِّل اختصاص النظر في أمور الطلاق إلى المحاكم، وهو الأمر الذي حسَّن من أوضاع المرأة في هذا الباب؛ حيث تم إضافة القسوة والهجر لقائمة مسوغات الطلاق.

وفي سنة ١٨٦٩ أنشئت أول كلية للبنات في هيتشن بإنجلترا.

وفي سنة ١٨٧٠ حصلت النساء المتزوجات على حق ملكية إيراداتهن الخاصة، وحق تورث الأملاك الخاصة.

وفي سنة ١٩١٨ مُنِحت المرأة لأول مرة حق التصويت في إنجلترا بشروطٍ معينة.

الموجة النسوية الثانية: (النظرية النسوية والجندر):

بدأت هذه الموجة في ستينيات القرن الماضي، ومكثت نحوًا من عِقْدٍ ونصفٍ، وذلك بعد ركودٍ نسبيٍّ بسبب الحربين العالمتين الأولى ثم الثانية؛ إذ توجهت المرأة للعمل لا سيما في مهنة التمريض وفي المصانع بعد ذهاب كثيرٍ من الرجال للحرب، ولك أن تتخيل أنه في أمريكا وحدها ذهب سبعة ملايين امرأة للعمل.

وحين عودة الرجال من الحرب بدأت الدعوة المكثفة لعودة النساء إلى المنازل؛ لما نتج

عن عملهن من أثرٍ سلبيٍّ على الأسرة، وعَزَوْا إلى ذلك ارتفاع معدل الجريمة وانحراف الرجال وغير ذلك مما عاد على الأسرة بالشقاء.

وهذا بدوره أدى لظهور الموجة الثانية من الفكر النسوي، وجاء عنيفًا جدًّا هذه المرة، وتمت مهاجمة الأسرة والعمل المنزلي والأمومة وغير ذلك.

ولعل بداية هذه الموجة تمثَّلت في كتاب «السحر الأنثوي» للنسوية الأمريكية «بيتي فريدان»، والذي صدر سنة ١٩٦٣ م، وسلَّطت فيه الضوء على القلق والاستياء اللذين هيمنا على حياة النساء البيض من الطبقة المتوسطة والحاصلات على تعليمٍ جامعيٍّ، ومع ذلك بقين أسيرات العمل المنزلي نتيجة القيم المفروضة على المجتمع!

ودعت في كتابها إلى إعادة تشكيل الصورة الثقافية للأنوثة بشكلٍ كامل، بما يسمح للمرأة بالوصول إلى النضج والهوية واكتمال الذات.

وفي سنة ١٩٦٦ أُنشِئَت «المنظمة الوطنية للمرأة» في ذات السياق.

وفي هذه الموجة حصل غلوٌّ شديد في الفكر النسوي، فدخل فيه مفهوم المساواة بين الرجل والمرأة بتوصيفٍ جديدٍ يقوم على أنهما نوعٌ واحد، وأما الاختلاف بين الجنسين فمرده التنشئة الاجتماعية، وبناء على ذلك؛ فلابد من التمييز بين البعد البيولوجي للإنسان والبعد الثقافي والاجتماعي وهو المُعبَّر عنه بالجندر على ما سيأتي بيانه مفصلًا إن شاء الله.

والأفكار التي صارت عليها الحركة النسوية في هذه الموجة ترجع أصولها إلى كتابين:

الأول: كتاب «أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة» لأنجلز:

والذي أبرز فيه مؤلفه أنَّ النظام الأبوي البَطْرِيَرْكِي الذي قام على سيطرة الرجل وتفوقه واضطهاده للمرأة ليس هو السمة الوحيدة التي وُسِمَت بها المجتمعات منذ بدء الخليقة؛ بل سبقت البشرية بوضعٍ كان السائد فيه هو النظام الأمومي، وكانت فيه الملكية جماعية.

ثم حصل انقلابٌ كبير سيطر فيه المجتمع الأبوي على مقاليد الأمور، وظهرت بذلك

الملكية الخاصة وأُسقِط النظامُ الأمومي، وهذه هي الهزيمة التاريخية لجنس النساء، والتي انتهت بحبسها في البيت ومراقبتها كي يضمن الرجل أن من تلدهم هم أولاده، وتدريجيًّا تدنَّت قيمة المرأة داخل الأسرة لتتحول إلى وعاءٍ لتأمين متعة الرجل، ووسيلة لإنجاب الأولاد، ثم أصبحت عبدةً للرجل.

الثاني: كتاب «الجنس الآخر» للنسوية الفرنسية سيمون دي بوفوار [١٩٠٨ - ١٩٨٦]:

وهذا الكتاب صدر سنة ١٩٤٩ إلا أنه لم يلق رواجًا حين صدوره أول مرة، وهو الذي يُعدُّ إنجيل الحركة النسوية المعاصرة؛ إذ إنَّه وضع الأساس المركزي الذي قامت عليه أفكار الحركة في موجته الثانية وما تلاها حتى اليوم.

وهذا الأساس يتمثل في مفهوم الجندر الذي وضعته بقولها: المرأة لا تولد امرأة ولكن تصير كذلك.

ولمركزية هذا الأساس أخذت أقرأ في الكتاب مباشرةً؛ لأعاين مهمات الأفكار التي فيه عن قُرب، وقد هالني ما رأيت؛ إنَّ المؤلفةَ ذاتُ عقلٍ مشوهٍ لم أر أعظم تشويهًا منه قط، إنَّه قطعةٌ من الانحراف والتحريف.

إنَّ الكتابَ ترجمةٌ لما توصلت إليه قبل القراءة فيه من أنَّ **«الحركة النسوية آفةٌ نفسية وأداةٌ سياسية»**، وجعلتُ هذا الشعارَ الخطَّ العام الذي يُلخِّصُ طبيعةَ هذا الفكر.

وهذا الأمر تكاد تشعر به في كلِّ موضوعات الكتاب، وليس الخبر كالمعاينة، لقد أنفقت المؤلفة قريبًا من ٢٤٠ صفحة في بيان من هي المرأة، وقد صوَّرت بمجموع ما كَتَبَتْ العلاقةَ بين الرجل والمرأة على أنها علاقةُ حرب، وكأننا في غابة، مجتمع مركبٌ من الرجل الطاغية والمرأة الضحية.

وخذ هذه القبضة من كلامها في الكتاب، على أني ترفَّعتُ عن ذِكْرِ ما يُستحيى أن يُقرأ فضلًا عن أن يُنقل:

«إنَّ الإنسانيَّةَ في عُرفِ الرجل شيءٌ مُذَكَّر؛ فهو يعتبر نفسه يُمَثِّلُ الجنسَ الإنسانيَّ

الحقيقيَّ، أما المرأة فهي في عُرفه تُمَثِّلُ الجنسَ الآخر.

والسؤال الذي يفرض نفسه هنا هو: كيف تمكن أحد الجنسين فقط من فرض نفسه كجوهرٍ وحيدٍ منكرًا وجود كل نسبة تربطه بالجنس الآخر، معرفًا إياه بأنه الآخر الصرف، ومن أين أتى للمرأة هذا الرضوخ؟!(١).

«مجرد اعتبار المرأة الجنس الآخر يُخرج كل التبريرات التي يقدمها الرجال؛ لأنها كانت مستوحاةً من مصالحهم.

وقال أحد أنصار المرأة: كل ما كُتب عن المرأة من قبل الرجال يجب أن يثير الشبهات؛ لأنهم خصومٌ وحُكَّامٌ في الوقت ذاته، وقد سخَّرُوا اللاهوت والفلسفة والقوانين لخدمة مصالحهم»(٢).

«إنَّ المسألةَ النسائيَّةَ استحالت إلى نزاعٍ وخصامٍ نتيجةً لوقاحة الرجال»(٣).

«تُعرَّف المرأةُ بأنَّها كائنٌ إنسانيٌّ وحريةٌ مستقلة، وهي تكتشف ذاتها وتصطفي ذاتها في عالمٍ حرص الرجال فيه أن تلعب دورَ الجنس الآخر؛ دورَ الغرض والمتاع»(٤).

«كلُّ شيءٍ يوطد فكرةَ تفوق الذكور، ووضع المرأة تحت الرَّجُلِ خلال عملية الجماع يؤكد إذلالها من جديد، إلا أنَّها بفضل الأمومة تجد في طفلها ما يعيد التوازن، ويكسبها نوعًا من الاستقلال»(٥).

«إنَّ العملَ المنزليَّ الذي كان يضمن للمرأة استقلالها في السابق صار يضمن سيطرة الرجل؛ لأنَّ العملَ المنزليَّ لم تعدله سوى قيمة ثانوية جدًّا أمام عمل الرجل المنتج»(٦).

(١) الجنس الآخر ص (١٠).
(٢) الجنس الآخر ص (١١).
(٣) الجنس الآخر ص (١٢).
(٤) الجنس الآخر ص (١٤).
(٥) الجنس الآخر ص (٢٣).
(٦) الجنس الآخر ص (٢٦).

«لم يكن انتصار نظام امتياز الأبوَّة نتيجةً لصدفةٍ طارئةٍ أو ثورة عاصفة؛ فمنذ نشأت الإنسانية أتاحت للذكور ميزاتهم البيولوجية أن يؤكدوا أنفسهم كسادةٍ وحدهم، وهم لم يتخلوا قط عن هذا الامتياز..، ومكان المرأة في المجتمع لم تكن إلا المكان الذي خصصه الرجال لها، ولم تفرض في أيِّ زمنٍ من الأزمان قانونها الخاص بنفسها»[1].

«لم تعد المرأة سوى عبدة بعد ما كُرِّسَت للإنجاب والأعمال الثانوية»[2].

«كان اضطهاد المرأة يرجع إلى الرغبة في تخليد الأسرة والمحافظة على الأملاك..، فإذا أنكر المجتمع الملكية الفردية والأسرة بالتالي فإنَّ حظ المرأة يتحسن تحسنًا كبيرًا، ففي مدينة سبارطة الخاضعة لنظام المشاع كانت المرأة معادِلةً للرجل تمامًا، وكانت الفتيات يربين مثل الصبيان»[3].

«لا يمكن لأيِّ حدثٍ بيولوجيٍّ أو نفسانيٍّ أو اقتصاديٍّ أن ينفرد بتحديد الشكل الذي ستتخذه الأنثى البشرية في قلب المجتمع، لكن مجموعة الظروف الحضارية هي التي تُكوِّن هذا المنتوج..

وإذا كانت الفتاة تبدو لنا قبل بلوغها سن الرشد، وأحيانًا منذ حداثة طفولتها متميزة بطابعٍ جنسيٍّ خاص فهذا لا يعود إلى وجود دوافع فطرية غامضة تؤهلها لحياة السلبية والتبرج والأنوثة؛ وإنما إلى كون تدخل الآخرين في حياتها يبدأ أصلًا منذ السنوات الأولى لطفولتها فيفرض عليها مصيرها المحتوم.

لا يوجد خلال الثلاث أو الأربع سنوات الأولى أي اختلافٍ بين وضعية البنات والصبية؛ إنهم يحاولون جميعًا إدامة العهد السعيد الذي سبق الفطام، فنلحظ لدى الطرفين سلوك التظاهرات ولفت النظر، ونصادف لدى الذكور نفس الرغبة التي تشعر بها الإناث في إثارة الابتسامات وحيازة الإعجاب.

(١) الجنس الآخر ص (٣٨).
(٢) الجنس الآخر ص (٣٨).
(٣) الجنس الآخر ص (٤١).

في هذا العالم المشبع بالغموض والمفاجآت يتعثر الطفل في كلِّ خطوةٍ يخطوها، وكثيرًا ما يقع فريسةً لليأس إذا توقف الأهل عن تدليله، لكن الفتاة الصغيرة تتمتع في هذا المجال بامتيازٍ كبيرٍ على الفتى؛ لأنَّ الفتى يُحْرَمُ بشكلٍ خاص تدريجيًّا من القُبُلاتِ والمداعبات، وكأن فطامًا ثانيًا أقل عنفًا وأكثر بطئًا قد فُرِض عليه.

أما الفتاة الصغيرة فإننا نستمر في تدليلها بعد الفطام، ونكسوها بالفساتين الناعمة، بينما يُحرم الصبي من كل مناورات نيل الإعجاب، ونقول له: إن الرجل لا يطلب القُبَل والمداعبات، والرجل لا يبكي[1].

«إنَّ التركيب الجسماني للذكر يوحي بالقوة..، ومن المؤكد أن نقص القضيب لدى الفتاة يلعب في مصيرها دورًا هامًّا حتى ولو لم ترغب هي في حيازته؛ إذ إنَّ الامتياز الذي يتمتع به الذكر ينشأ من ملكيته لعضو تناسليٍّ بارز يمكن فحصه وقياس طوله، كما يستطيع أن يجعله مصدرًا لمتعته، أما الفتاة الشابة فإنها لا تتمتع بهذا الامتياز، ولذلك فهي تمنح تعويضًا عن ذلك دمية تكون بالنسبة لها بمثابة بديلٍ عن النقص الذي تشعر به إذا قورنت مع الفتى[2].

تنشأ الفتاة وتجد من حولها يعلمنها الصفات والطباع النسائية، فهي تتدرب على أصول الطبخ والعناية بالبيت، في الوقت الذي تتعلم فيه كيف تتبرج وتتزين وتظهر بمظهر الحياء والخجل أمام الناس، إنها لا تنفك تسمع من هنا وهناك: قِفِي مستقيمةً، لا تتبختري مثل البطة، ولا تقتبسي طرق الصبيان في الحركة.

كما يُحرم عليها أن تقوم بالحركات العنيفة، فلا يجب أن تصارع أو تتضارب، وبالاختصار يجب عليها كمثيلاتها من النساء أن تكون خادمةً وتمثالًا محببًا إلى النفس.

إلا أنه أصبح في يومنا هذا من الأمور العادية بفضل انتصارات الحركة النسائية أن تشجع الفتاة على متابعة دراستها ومزاولة الرياضة وغير ذلك»[3].

(١) الجنس الآخر ص (٦١-٦٣).
(٢) الجنس الآخر ص (٦٦).
(٣) الجنس الآخر ص (٦٩).

إنَّ الوسط الذي تنتمي إليه المرأةُ مغلقٌ عليها من كل جانب، محدود الأفق، يسيطر عليه عالمٌ من الذكور، ومهما اتبعت من أساليب التحرر فسيكون دائمًا فوق رأسها سقف يمنعها من الارتفاع، وستنتصب من حولها جدران تحد من حركتها وتقطع عليها السبل.

لقد تقرر مصيرها؛ فستصبح زوجة وأمًّا وجدة، وستشرف على العناية ببيتها وبأطفالها كما تفعل أمها تمامًا، إنها لم تتجاوز بعد الثانية عشرة من عمرها ومع ذلك فإن تاريخها مكتوبٌ بحروفٍ من نار، وعلى مر الأيام ستكتشف مستقبلها السلبي دون أن تُساهم في بنائه، وإنما لتشعر بالفضول الممزوج بالخوف حين تفكر بهذه الحياة التي تحددت طبيعتها منذ الآن، والتي تنقاد نحوها انقيادًا أعمى في كل لحظةٍ تعيش فيها[1].

وهناك نقولٌ كثيرةٌ من كلامها تدل على أنَّها ترى أنَّ هناك معضلةً في كون المرأة لها مهبل ورحم وثدي ودورة شهرية، وتقف عند ذلك طويلًا بطريقةٍ غريبةٍ لا تخلو من منطق، لكنه منطقٌ منحرف.

دعنا نواصل نقلَ طرفٍ من كلامها:

تقول: «إلى أن تتحقق المساواة الاقتصادية التامة بين الرجل والمرأة، وإلى أن يكف المجتمع عن النظر إليها كمتعةٍ أو غرضٍ في خدمة الرجال أسياد المجتمع، إلى أن تتحقق هذه الأمور.. فإن حلم النجاح السلبي في كنف الرجل سيظل هدفها الأول في الحياة، وسيحد على الدوام من نجاحها الشخصي في الحياة العملية»[2].

«الزواج هو المصير التقليدي الذي يخصصه المجتمع للمرأة»[3].

«لا تزال بعض الأوساط البورجوازية تترك الفتاة عاجزة عن كسب حياتها، فلا يمكن لها حينئذٍ إلا العيش كفضوليةٍ في دار والدها، أو أن تقبل وضع التبعية في بيت أجنبي، وإذا فرضنا أنها أكثر تحررًا فإنَّ الامتيازَ الاقتصاديَّ للرجل يدفعها إلى تفضيل الزواج على

(١) الجنس الآخر ص (٧٦).
(٢) الجنس الآخر ص (١٠٣).
(٣) الجنس الآخر ص (١٢١).

العمل، إن جسمها يباع ويشترى.

وكل فتاة تقريبًا تجيب إذا ما سُئلت عن مشاريع المستقبل بقولها: «أريد الزواج» في حين أنه ما من شاب يعتبر الزواج هدفًا أساسيًّا له؛ بل النجاح الاقتصادي هو الذي يُكسبه المكانة»![1].

«لقد كتب على كثيرٍ من النساء في العالم التعبُ الدائمُ المتركزُ في معركةٍ لا تؤدي إلى انتصار، إن نفس المرأة تذوب وهي تمشي في مكانها، إنها لا تفعل سوى الإبقاء على الحاضر، ولا تشعر أنها تعمل خيرًا إيجابيًّا؛ بل تحس أنها تكافح الشرَّ دائمًا، وهذه المعركة تتكرر كل يوم»[2].

«والنساء حين يتسوقن البضائع يتبادلن عبارات يؤكدن بواسطتها قيمًا منزلية، حيث تجد كل واحدة منهن معنىً لأهميتها، ويشعرن أنهن أعضاء مجتمع يُجَابِهُ مجتمعَ الرجال، والشراء خاصة يشكل لذةً عميقة، إنه يكاد يعادل الاختراع.

فبين البائع والمشترية تتكون علاقات صراع وتحايل، والمشترية تحاول أن تحصل على أحسن بضاعة بأرخص سعر.

إنَّ الأهميَّةَ القصوى التي تضفي على توفير بسيط جدًّا لا يمكن تفسيرها بالحرص على توازن الميزانية؛ بل إن هدف المرأة هو أن تخرج رابحة[3].

«على أن الزواج اليوم هو في الغالب من بقايا العادات، ووضع الزوجة أصعب مما كان عليه من قبل؛ إذ لا تزال تتحمل نفس الواجبات دون أن يكون لها نفس الحقوق، كما لا تزال تقوم بنفس الأعباء دون أن تحصل على مكافأة»[4].

يعتبر النجاح أو الفشل في الحياة الزوجية بالنسبة للمرأة أخطر؛ فالرجل مواطنٌ منتجٌ

(١) الجنس الآخر ص (١٢٤).
(٢) الجنس الآخر ص (١٤٠).
(٣) الجنس الآخر ص (١٤٤).
(٤) الجنس الآخر ص (١٤٧).

قبل أن يكون زوجًا، أما هي فإنها زوجةٌ قبل كل شيء، أو زوجةٌ فقط، وإن عملها لا ينتشلها من وضعها؛ لأن هذا العمل يستمد هو نفسه قيمته من وضعها.

ينبغي لنا إذن أن نرى كيف تعيش في الواقع هذا الوضع الذي يتحدد بصورة جوهرية بخدمة السرير وخدمة الأعمال المنزلية، وحيث لا تجد مكانتها إلا إذا رضيت بالتبعية»[1].

«لا أحد ينكر مآسي الحياة الزوجية، إلا أنَّ المدافعين عن الزواج يدَّعون أنَّ النزاعات تنشأ عن إرادة الأفراد السيئة وليس عن نظام الزواج نفسه»[2].

«إنَّ الزَّوجَ لا يكتفي غالبًا بأن ينال الاستحسان والإعجاب، وأن ينصح ويوجه؛ بل إنه يُصْدِرُ الأوامرَ ويتصرف كالسيد المطلق، وهو يتحرر في البيت من كل أحقاده المتكدسة منذ صباه وطيلة حياته والمتجمعة يوميًّا أثناء احتكاكه مع بقية الرجال، إنه يأمر وينهى ويتصنع الشدة والبأس ويرفع صوته عاليًا ويضرب بيده على الطاولة.

إنَّ هذه المهزلةَ هي بالنسبة إلى المرأة جزءٌ من الواقع اليومي، فالزوج مقتنع إلى أبعد الحدود بحقوقه حتى إن أقلَّ بادرةِ استقلالٍ من زوجته تبدو له كعصيان.

إنها تناضل ضده لتدافع عن استقلالها وتحارب بقية العالم لتحافظ على الوضع الذي ينذرها للتبعية[3].

«في بعض الحالات الموفقة قد تنجح المرأة في أن تصبح رفيقةً حقيقيَّةً لزوجها، فتناقش مشاريعه وتسدي له النصائح وتساهم في أعماله، إلا أنها تخدع نفسها إذا ظنَّت أنها تحقق بذلك عملًا شخصيًّا، فالرجل يبقى الحرية الوحيدة المجتمعة بالنشاط والمسؤولية، وينبغي لها أن تكون مولهة بحبه لتجد الفرحة في خدمته وإلا فإنها لن تشعر إلا بالحنق أمام حرمانها من نتائج جهودها»[4].

(١) الجنس الآخر ص (١٤٨).
(٢) الجنس الآخر ص (١٥٩).
(٣) الجنس الآخر ص (١٥٨).
(٤) الجنس الآخر ص (١٦٠).

«يستيقظ الزوج صباحًا بعجلةٍ، وتصغي الزوجة بانشراح إلى صوت الباب يغلق خلف زوجها؛ لأنها تحب أن ترى نفسها حرة، غير خاضعة للتوجيهات، وسيدة في بيتها، وخلال شتى مراحل اليوم تتقلب نفسيتها ضمن الإطار التالي الذي يتكرر كل يوم تقريبًا: الملل، الانتظار، خيبة الأمل»[1].

«إنَّ مأساة الزواج لا تكمن في أنه لا يُؤمِّن للمرأة السعادةَ الموعودة؛ لأنَّ ضمانَ السعادة أمرٌ مستحيل، وإنما لأنه ينذرها للتكرار والرتابة المملة»[2].

«إن الشكل التقليدي للزواج آخذٌ في التحول، إلا أنه لا يزال يشكل نوعًا من الاضطهاد يحس به الزوجان بصورةٍ مختلفة.

إنَّ سيادةَ الرجالِ ذاتها تجعلهم مقيدين؛ فلأنهم وحدهم يربحون المال ترهقهم الزوجة بمطالبها، ولئن كانت العبودية الزوجية أكثر استفزازًا للرجل فإنها أكثر عمقًا بالنسبة للمرأة، وإن وجه الاختلاف الأساسي بينهما هو أنَّ تبعيَّةَ المرأةِ مستبطنة، فهي مستعبدة وإن تصرفت ظاهرًا بحرية، أما الرجل فحرٌّ مستقل، وهو غير مكبل الأغلال إلا في الظاهر؛ لأنَّ الأعباءَ التي يتحملها هي الأكثر وضوحًا، والمرأة تلقف غذاءها منه كطفيليةٍ فلا يمكن لها إذن أن تكون سيدةً ظافرة.

إن المجتمع الذي شيده الذكور في مصلحتهم قد حدد وضع المرأة بصورةٍ صارت في الوقت الحالي مصدر عذابٍ للطرفين، ويجب تعديل الوضع بصورة يحظر معها جعل الزواج مهنة بالنسبة إلى المرأة، وذلك في مصلحة الزوجين معًا[3].

«إذا كانت وسائل مقاومة الحمل بدائيةً اضطرت المرأة إلى اللجوء إلى الإجهاض، ثم إذا وصف أحد الكُتَّاب أفراح الولادة وآلامها قوبل بالترحاب، أما إذا تحدث عن الإجهاض فويلٌ له؛ لأنَّه يُتَّهم بالتمرغ في القذارة، وبوصف الإنسانية وصفًا حقيرًا وضيعًا، إلا أنَّ

(١) الجنس الآخر ص (١٦١).
(٢) الجنس الآخر ص (١٦١).
(٣) الجنس الآخر ص (١٦٢).

الواقع يبين أن عدد حوادث الإجهاض في فرنسا كل عام يعادل حوادث الولادة».

يصر القانون على اعتبار الإجهاض جنحة، ولا شيء أسخف من الحجج التي توجه ضد تشريعه..»[1].

«إنَّ روحَ العداءِ للمرأة ما زالت حية، ويُرَى ذلك في عناد بعض الرجال وإصرارهم على رفض كل ما من شأنه تحرير المرأة»[2].

«لا تجد المرأة عادةً هدوءَها وطمأنينتها إلا في أواخر حياتها حين تكون قد تخلت عن النضال، وحين ينقذها دنو أجلها من قلقها وخوفها على مستقبلها، وكثيرًا ما يكون زوجها أكبر سنًّا منها فتحضر مشهد انهيار زوجها بسكون الراضي، وكأنها تنتقم في شخصه من الحياة، وإذا ما توفي قبلها نراها تتحمل بسرورٍ الحداد المفروض عليها»[3].

وتحت عنوان: «المرأة المتحررة» كتبت تقول: لم تعد أغلبية القوانين المدنية تتضمن نصوصًا تلزم المرأة المتزوجة بطاعة زوجها والولاء له، كما أنَّ كلَّ مواطنةٍ أصبحت تتمتع بحق التصويت.

لكن هذه الحريات المدنية تبقى خياليةً إذا لم يصحبها استقلال المرأة الاقتصادي، وما دامت المرأة تعيش على عاتق الرجل.. فإنَّ بطاقةَ الانتخابِ لا تكفي لتحريرها من سيطرة الرجل.

وهذه الحريات السلبية التي حصلت عليها لم تغير حالتها ووضعيتها بصورةٍ جذرية، فهي لا تزال تعيش ضمن نظام التبعية للرجل، وقد قطعت المرأة خطوات واسعة من المسافة التي تفصلها عن الرجل بفضل العمل الذي يستطيع وحده أن يضمن لها أن تتمتع بحريةٍ واقعيةٍ ملموسة، وأن تشعر بالنتيجة بمسؤولياتها بواسطة الأموال والحقوق التي تملكها، وتحس بشخصيتها المستقلة.

(١) الجنس الآخر ص (١٦٥).
(٢) الجنس الآخر ص (١٦٧).
(٣) الجنس الآخر ص (٢١٢).

إلا أنه لا يجب علينا أن نعتقد أنَّ مجردَ حصولِ المرأة على حقٍّ معنويٍّ ومزاولتها مهنة من المهن يشكل ذاته تحريرًا كاملًا لشخصية المرأة؛ إنَّ العملَ في يومنا هذا لا يعني مطلقًا الحرية، ولا يمكن للمرأة أن تتحرر تحررًا تامًّا بواسطة العمل إلا ضمن المجتمع الاشتراكي؛ لأن أغلبية العمال في المجتمع الرأسمالي مستثمرون من قبل رأس المال[1].

«إنَّ الامتياز الذي يتمتع به الرجل، والذي يشعر به منذ طفولته هو ميله لأن يكون إنسانًا بشريًّا مستقلًّا لا يتعارض مطلقًا مع مصيره كذكر، أما المرأة فإنَّ المجتمعَ يطلب منها أن تكون متعةً وفريسة لكي تكتمل عناصر أنوثتها، وهذا يعني بالنسبة لها التخلي عن مطلبها في أن تكون إنسانًا حيًّا يتمتع بالسيادة»[2].

«من الطبيعي أن تسعى المرأة للخلاص من هذا العالم الذي لا يفهمها ويتجاهلها لكنه مما يدعو للأسف أنه لا تجد في نفسها الجرأة للتعبير عن شخصيتها»[3].

وفي الأسطر الأخيرة من الكتاب أخذت تقول: «لقد بدأت تباشير ولادة المرأة الحرة تلوح في الأفق، وسيكون بوسعها حين تحصل على حريتها التامة أن تثبت بأنها لا تقل قدرةً وإبداعًا عن الرجال»[4].

هذه عيِّنَةٌ يسيرة من زبالة أذهان البشر حين تتمرد على أنوار الوحي وقواعد الفطرة، وهي في الكتاب بأسره تنظر نظرًا سلبيًّا للعواطف والمشاعر والغريزة، وتصورها تصويرًا قبيحًا.

إنَّها في الكتاب تقدم أنموذجًا متقدمًا جدًّا في الاكتئاب في كل جنبات الحياة، لا تكاد تفرح بإنجاز حتى تذكر ما يُعكِّره، وبدلًا من الرضوخ لنتيجةٍ مفادها أن مخالفة الفطرة أمرٌ مفسدٌ للحياة فإنها تُفَسِّرُ كلَّ تعكير في الحياة أنه راجعٌ لفعل المجتمع الذكوري الطاغي.

(١) الجنس الآخر ص (٢٣٣).
(٢) الجنس الآخر ص (٢٣٥).
(٣) الجنس الآخر ص (٢٤٣).
(٤) الجنس الآخر ص (٢٤٥).

ولم أستطع أن أقف على خلاصة نظريتها بحيث لا تتنافر، وأرى أن ما أنفقتُهُ في مطالعة ما كَتَبَتْ كافٍ في تحقيق مقصود الكتاب، ومن له قدرةٌ على ذلك فلينشط له؛ فإنَّ عندي ما هو أولى من ذلك.

إنَّ الرجلَ عندها يمثل عقدة، وإنها لتعيشُ عقدةَ النقص التي لا تغادرها على أيِّ حالٍ صارت.

إنَّ كتابها يُعدُّ ثورةً على كينونة الرجل وعلى الزواج والعمل المنزلي والعفة، ويدعو إلى الحرية الجنسية والإجهاض، ونبذ الأسرة والأمومة والإنجاب.

إنها تعلن أشد حربٍ فطرية بين الرجال والنساء ولكن بألفاظٍ هادئة، وترى في كل شيء تسلطًا ذكوريًّا، حتى لو كان هو مطلب المرأة والذي فيه راحتها وسكينتها وكينونتها.

إنها تعيش أزمة التبعية، وترى في الزواج مأساةً لا تنتهي، وأنه المصير التقليدي الذي هو بمثابة السجن للمرأة، وأنه كتب على المرأة الشقاء والتعب في هذه المعركة التي لا تؤدي إلى انتصار، وتُبشِّر بأن التحول قادم.

والكتابات التي تدندن حول هذه الأفكار كثرت في هذه المرحلة، والتي كانت تدعو بوضوحٍ للتخلص من كل مظاهر التبعية للرجل، وإلى تهميش الفروق العضوية بين الرجل والمرأة، واعتبار الفروق الاجتماعية والثقافية هي التي عليها المدار، والحُكْمُ في ذلك للإنسانِ نفسه!

تيارات النسوية:

تأثرت الحركة النسوية بالمدارس الفلسفية المختلفة في هذه الموجة، وقد تمحورت حتى سبعينيات القرن العشرين حول ثلاثة اتجاهات:

الأول: التيار النسوي الليبرالي:

وهذا يعد امتدادًا لأفكار الموجة الأولى، ويُركز على طلب المساواة والحرية والمطالبة

بحقوق المرأة في مجالات الحياة السياسية والاجتماعية، وليس من ندائه يومئذٍ المساواة المطلقة أو المساواة الجنسية.

الثاني: التيار النسوي الماركسي الاشتراكي:

وتركيزه منصبٌّ على الصراع الطبقي وإلغاء الملكيات الفردية والإطاحة بالرأسمالية، فهو في نضاله لحقوق المرأة يُركز على مطالب الطبقة العاملة جميعها وليس على حق المرأة لكونها امرأة، ويُقدِّم حلًّا لقضية المرأة بخروجها من البيت واندماجها في الإنتاج.

الثالث: التيار النسوي الراديكالي:

وهذا قد ظهر في هذه الموجة بوضوحٍ نتيجةً لما دخل على الحضارة الغربية من تغيرٍ في وجهتها؛ إذ تمَّت إعادة صياغة المجتمع والإنسان في ضوء معايير المنفعة المادية والجدوى الاقتصادية، والتي كانت أبرز عناصر منظومة الحداثة الغربية.

ومن ثم تم النظر إلى تحقيق المرأة لذاتها وحصولها على حقوقها -أي: ما تراه حقًّا لها- من غير النظر إلى مصلحة الأسرة والمجتمع والأطفال، ومن غير تقديرٍ لما قد يترتب على هذا الاندفاع المتهور من إشكالاتٍ ومصائب.

وهذا أمر متناغم مع الفكر النسوي الذي بثَّته «سيمون دي بوفوار» وغيرها.

وهذا التيار هو الذي صار الأكثر تأثيرًا، ويركز على أنَّ النظامَ الأبويَّ هو أصل القمع الذي تتعرض له المرأة، وحتى تصل المرأة لحقوقها فلا بد من تغيير هذا النظام والقضاء عليه.

ولما كان التمييز بين الرجل والمرأة قد تبلور في العلاقات الجنسية.. فإن محاربة هذا التمييز يكون باجتثاث الجذر الذي استند عليه؛ وهو العلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة، ومن ثم كان من جملة الحلول خلق علاقات مثلية يكون الطرفان فيها متساويين![1].

(١) مفهوم النسوية لأمل الخريف ص (٦٧-٦٨).

وتم توصيف العلاقة بين الرجل والمرأة أنها علاقةُ قوةٍ وصراعٍ بين طرفٍ قويٍّ وآخر قد نزعت منه كل أسباب القوة.

وهذا التيار ركَّز على العمل السياسي كوسيلةٍ فاعلةٍ في إعادة بناء العلاقة بين الرجل والمرأة، وتحقيق التغيرات التشريعية والقانونية من أجل المساواة التامة بينهما في الخصائص والوظائف!

وبناءً على هذه التصورات فقد كان من مطالب الحركة النسوية في هذه الموجة: القضاء على ملامح التمييز على أساس النوع الاجتماعي، وتوفير الضمانات بالمعاملة المتساوية أمام القانون وفي الاقتصاد، بالإضافة لحرية الإجهاض وما إلى ذلك.

الموجة النسوية الثالثة: (ما بعد النسوية)

وهذه الموجة تمتدُّ من منتصف سبعينات القرن الماضي وحتى اليوم.

وأهم ما يميز هذه الموجة: أنَّ مصطلح النسوية أخذ طابع العالمية، وأصبح يشمل النساء في جميع أنحاء العالم.

وفي هذا الإطار اهتمت النسويات في هذه الموجة بالبُعدِ السياسي المتمثل في السلطة، أكثر من الاهتمام بكون هذا الفعل قبيحًا أو حسنًا، ولهذا غالبًا ما يوجهون نقدهم للأخلاق مع وصفها بالتقليدية، ويُحمِّلونها سببَ إنتاج سلطة الرجل على المرأة أو تسويغ ذلك.

وقد نجحت النسويات في الوصول لأصحاب القرار حتى صار هناك قدرٌ من التفاعل مع عددٍ كبيرٍ من الأفكار النسوية لتشق طريقها للقوانين الدولية، وتأخذ طابعَ الإلزامية.

ومن ذلك: أنه في سنة ١٩٧٥ أعلنت الأمم المتحدة أن السنوات ما بين ١٩٧٦ و ١٩٨٥ هي عِقد المرأة.

وفي عام ١٩٧٩ أعلنت لجنة المرأة التابعة للأمم المتحدة عن وثيقة سيداو، وهو الوثيقة التي تحمل اسم: «**اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة**».

وكانت هذه الوثيقة سببًا في انتشار الأفكار النسوية على نطاقٍ عالمي، بشكلٍ أكبر وبشكلٍ إلزامي في الجملة؛ وذلك أنَّ لجنة المرأة في الأمم المتحدة يسيطر عليها ثلاث مجموعات: الشاذون جنسيًّا ومؤيدوهم، وأعداء السكان والإنجاب، والنسويات الراديكاليات، ولهذا نجد صدى مسموعًا لمطالبات هذه الفئات من الحقوق في المؤتمرات والمواثيق الدولية.

وسيأتي بسطُ الحديثِ عن اتفاقية سيداو في موضعه من المبحث الثالث إن شاء الله.

المطلب الثالث

مبادئ الفكر النسوي وخطوطه العامة

هذا المطلب توضيحٌ لما سبق، وتتميمٌ له، بحيث يكون الفكرُ النسويُّ الذي يُدْعَى له واضحًا لا ضبابية فيه.

والفكرُ النسويُّ من الأمور التي لا تخلو من تعقيدٍ؛ لاضطرابه في نفسه، ومخالفته للدين والفطرة، ولتعدد موجاته وأطواره، واختلاف مشاربه، ولكنه رغم ذلك فإنَّه يدور في فلك قضايا رئيسة هي التي تحدد مساره وغايته، وهي الجندر والبَطْرِيَرْكِيَّة ومواجهة المرأة للقمع الذي يفرضه الذكر، وهذه مادةُ ما يَدعُونَ إليه تحت شعار: حقوق المرأة.

ويمكن رد مهمات المبادئ الرئيسة وما يدور في فلكها إلى المبادئ الأربعة الآتية:

المبدأ الأول: المساواة:

فقد كانت المطالبةُ أولًا بتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، في مختلف الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغير ذلك.

ومن ثم حصلت المطالبة من النسوية العربية والنسوية المتأسلمة بالتسوية بين الرجل والمرأة في الميراث والشهادة وغير ذلك كما سيأتي.

وقد علمت وجهه حين الحديث عن عظمة النظام الاجتماعي في الإسلام، وأنَّ المطالبة بهذا ضربٌ من السفه والغباء؛ لأنهم يأخذون لبنةً ضمن صرحٍ عظيم، ولا يمكن أن تُفهم اللبنةُ إلا في ضوء المشهد الكلي، فالرجال لم يتساووا فيما بينهم، والنساء لم يتساوين فيما بينهن، وإنما هو نظام متكامل إذا عرفت معاييره علمت مدى التكريم الذي منحه الإسلام للمرأة.

ثم إنَّ المساواةَ لا تعني العدل؛ فالمرأة التي تأخذ النصف ويكون للرجل القوامة عليها

أحسن حالًا ومآلًا من المرأة التي تأخذ مثل الرجل وتعمل عمله، ولكن النظام الإسلامي يجعل العبء مشتركًا على قاعدة التكامل؛ فالرجل يسعى ويعمل وينفق وعليه واجبُ المسؤولية، والمرأة تتولى أمر البيت والقيام به، وليست وظيفتها بأدنى من وظيفته بل أهم.

لكن الفكر النسوي بدلًا من فهمه للفطرة فضلًا عن الدين راح يعتبر أيَّ مساحةٍ لم تدخلها المرأة أنها معزولةٌ عنها، ومعاقبةٌ بالحرمان منها، هكذا بإطلاقٍ من غير تأملٍ ولا بصرٍ ولا بصيرةٍ ولا هدى ولا عقل.

وبدهيات العقل تأبى ذلك؛ فالرجل حين لا يكون من عمله الطبخ مثلًا، وحين لا يجوز له أن يلبس الذهب والحرير لا يشعر في نفسه أنه معاقبٌ وأنَّه معزول، وأنَّ عليه أن يعيش المظلومية ودور الضحية ويرفع شعارات تنادي بحقوق الرجل.

ومادة الإسلام كلها قائمةٌ على النُّظُم؛ كالنظامِ التربويِّ والنظامِ السياسيِّ والنظام الاقتصاديِّ والنظام الاجتماعيِّ وما إلى ذلك، ولا يصح أن يُهدَمَ النظامُ أو يُهمَلَ ثم يؤتى للبنةٍ مقتَطَعَةٍ منه لتؤدي دورَها في بيئةٍ أخرى، فقيمةُ كلِّ لبنةٍ إنما تكون ضمنَ النِّظَامِ الذي تنتمي إليه.

وكذلك الحال هنا حين نأتي لنظامٍ اجتماعيٍّ غربيٍّ قائمٍ على أسسٍ ليس عليها الإسلام، ثم نأتي للبنةٍ من النظام الاجتماعي في الإسلام ونقوم بعقد مقارنة، ونستنتج من خصوص هذه اللبنة أنَّ الغرب يُعظِّمُ المرأة وأنَّ الإسلام يزدريها!

إنَّ هذا عبثٌ وتضليلٌ للعقول، بل إنَّهم في الغرب ظلموا المرأة وأهانوها ولو نادوا بالمساواة بينها وبين الرجل، والإسلام كرَّم المرأة وعظَّمها وصانها ولو أعطاها النصف مما يعطي الرجل، وقد علمتَ وجه ذلك في المبحث الأول.

فهذا الليل لا شمس فيه فهل يُعدُّ ذلك نقصًا فيه!

وهذا النهار لا قمر ساطعًا فيه فهل يعد ذلك نقصًا فيه!

إنَّ هذا الفكرَ لا يحتاج إلى رد، وإنَّ الردَّ على الجُهَّال علمٌ حادث، ولكن الفطرة

حين تتبدل، وتُعرض على العقول بسطوة الإعلام والسلطة، وتدعو لها مؤسساتٌ ذاتُ ميزانيَّاتٍ مليارية.. فإنَّ العقول تنسجم مع هذا المكر الكُبَّار، لا سيما في ظل زخرفةٍ من القول، وهذا من السياسات المشتركة بين شياطين الإنس وشياطين الجن كما قال سبحانه: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١١٢]، ومن ثم لزم البيان والتحذير.

المبدأ الثاني: الجندر:

وهو المسمى بالجُنُوسَةِ وبالنوع الاجتماعي.

وهذا حجر الزاوية في هذا الفكر المُرتَكِس، وهو لبُّ المعركة وميدانها الأكبر.

والجندر مصطلحٌ غربيٌّ مادي، يعني أنَّ الإنسانَ نوعٌ واحد، فلا يوجد ثنائية الذكر والأنثى، بل هو جندرٌ أي نوعٌ يشمل الجنسين معًا!

وقد كان الجندر مساويًا في الدلالة لكلمة الجنس التي تشمل الذكر والأنثى، ولكن بحسب التوصيف الجديد فإنَّ الجنس شيءٌ والجندر شيءٌ آخر.

فالجنس يتحدد بالفروق العضوية؛ فالذكر له قضيب، والأنثى لها مهبل، فالتحديد بيولوجي، أما الجندر فهو هويةٌ جنسيةٌ ثقافيةٌ مكتسبة.

ويقولون: إنَّ المجتمع هو الذي جعل الإنسان الذي له قضيبٌ ذكرًا، والذي له مهبلٌ أنثى، فمرد التحديد لذكرٍ وأنثى كان بفعل التنشئة الاجتماعية في البيت والبيئة والمدرسة وسائر مؤسسات المجتمع.

فالطفل حين يولد فإنَّ أهله يربونه على الذكورة إذا كان له قضيب، وعلى الأنوثة إذا كان له مهبل، فإذا كان له قضيبٌ فيربونه على أنه قويٌّ وشجاعٌ ولا ينبغي أن يبكي لأنه رجل، وهو الذي عليه أن يعمل، وإذا كبر فهو المطالب أن يحدد العروس ويبني البيت ويتزوج وينفق، وإذا كان له مهبل فيربونها على أنها حنونةٌ مطيعةٌ، وهي التي تعمل عمل

البيت، ولا تعمل خارجه، وتحب لون الزهر وما إلى ذلك.

ويقولون: بناءً على ذلك فإنَّ المجتمع هو الذي يُحدِّدُ النوعَ اجتماعيًّا، وألجأه إلى ذلك أنَّ الناس مولعون بالتصنيف، فبدلًا من القول بتعدد الأنماط البشرية فإنهم يريحون أنفسهم بتقسيم الناس إلى ذكر وأنثى فقط، ولهذا لو وُلِد مولودٌ غامضُ الأعضاء التناسلية فيجعلونه إما ذكرًا وإما أنثى؛ رغبةً في التصنيف لا غير!

ويقولون: هل يمكن أن تكون كل الصفات التي تُجعل للذكر لمجرد أنَّ له قضيبًا، وكل الصفات التي تُجعل للأنثى لمجرد أنَّ لها مهبلًا!

ويجيبون بأنَّ هذا لا يمكن أن يكون صحيحًا، بل حقيقة الأمر أنَّ هذا بفعل التنشئة، فالطفل الذي قضيبٌ يبقى يربى على صفاتٍ معينةٍ في البيت والبيئة والمدرسة حتى يتهيأ نفسيًّا لها ويبقى عليها، ولكن الصواب أنه يمكن أن يكون ذكرًا لكنه في الحقيقة أنثى، ويمكن أن يكون أنثى ولكنها في الحقيقة ذكر.

فتحديد الذكر والأنثى مرده الهوية الجنسية، وهي مفهومٌ ثقافيٌّ مكتسب، وليس مرده الفرق العضوي البيولوجي.

وبهذا يعلم أنَّ الرجلَ بإمكانه أن يتصف بصفات المرأة، وأنَّ المرأة بإمكانها أن تتصف بصفات الرجل، ومن ثم يصبح الرجل محبًّا للسلام، وتصبح المرأة محبةً للحرب.

وقد عبَّرت النسوية الفرنسية «سيمون دي بوفوار» صاحبة كتاب «الجنس الآخر» عن هذا المعنى بأنَّ المرأة لا تولد امرأة؛ ولكنها تصير كذلك، والنُّقُولُ المذكورةُ من كلامها الآنف الذكر مليء بالتنظير لهذه الفكرة.

وهذه الكلمةُ بمثابةِ النصِّ الدينيِّ عند أتباع الحركة النسوية، تلقفوه منها وأشبعوه تنظيرًا حتى صار نظريةً فيما بعد، ولكنها نظريةٌ زائفة من قبيل الوهم لا حقيقةَ لها.

وخلصوا بمفهوم الجندر إلى أنَّ الثقافةَ السائدةَ أنَّ الأنثى تولد وتولد الأنوثة معها، وأن الذكر يولد وتولد الذكورة معه ثقافةٌ باطلة، بل هما نوعٌ واحد، ثم يحصل التحديد

بحسب البعد الثقافي والاجتماعي.

وعليه؛ فلا بد أن يتم الإيعاز للمجتمع ألا ينشأ الطفل على مقولة ذكرٍ وأنثى؛ وإنما يقال: إنسان، ثم هو يحدد الجنس الذي يريد بعيدًا عن تحكم الأعضاء التناسلية.

إذن؛ ففكرة الجندر تقوم على إلغاء الفوارق بين الجنسين إلغاءً تامًّا مطلقًا، فإذا كانت النسوية في أصل نشأتها تطالب بالمساواة بين الذكر والأنثى.. فإنها في الموجة الثانية لا تطالب بالمساواة بينهما؛ بل تقول: إنهما شيءٌ واحد، بما يشمل الخصائص النفسية والوظائف الجسدية والأدوار المجتمعية والقدرات المهارية، ثم كلٌّ منهما بالخيار إما أن يختار أن يكون ذكرًا ولو كان له مهبل، أو يختار أن يكون أنثى ولو كان له قضيب.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد كما ستعرف بعد قليل.

والجندر بهذا أداةٌ تحليليةٌ للتمييز بين البُعْدِ الجسديِّ الذي يُوصَفُ بالبُعْدِ البيولوجيِّ وبين البعد الاجتماعي والثقافي.

أما كيفية التحديد.. فبحسب ما يعتقده الإنسان في نفسه، فإذا رغب أن يكون ذكرًا.. كان، وإذا رغب أن يكون أنثى.. كان!

ومن أدلتهم في هذا المفهوم: أنَّ الناسَ مختلفون في أعرافهم من مكانٍ لآخر، ومن زمانٍ لآخر؛ كاختلافهم في اللباس وتغطية الوجه مثلًا، ومرد ذلك التنشئة الاجتماعية، وعليه؛ فالخلاف بين الذكر والأنثى في الصفات مرده التنشئة الاجتماعية وليس الصفات الذاتية، والشأن في ذلك هو ذات الشأن فيما لو ربَّيتَ حمارًا بين خيولٍ فإنه يصير خيلًا حين يكبر!

والذي ألجأهم إلى هذا المفهوم أنهم حين بحثوا في أسباب هيمنة الرجال على النساء وجدوا أنَّ التكوينَ الجسديَّ له اعتبار، فلو تم هدم هذا الفرق من خلال نظريةٍ يقررونها فإنَّهم يصلون إلى المساواة الحقيقية بينهما من كلِّ وجه.

وبناءً على هذا المفهوم يُخلَصُ إلى أمرين:

الأول: لا فرقَ في الفكر النسوي بين الذكر والأنثى، ولا صحة للثنائيات التي تنطلق من التفرقة بينهما؛ كتقريرهم سيادة الرجل في مقابل انقياد المرأة، وعقلانية الرجل في مقابل عاطفة المرأة، وقوة الرجل في مقابل ضعف المرأة.

فكلُّ ذلك وما كان على شاكلته غير صحيح؛ فلا يوجد سيادةٌ للرجل كما لا يوجد انقيادٌ للمرأة، ولا يوجد عقلانيةٌ للرجل كما لا يوجدٌ عاطفةٌ للمرأة، ولا يوجد قوةٌ للرجل كما لا يوجد ضعفٌ للمرأة، وإنما مرد ذلك إلى التنشئة الاجتماعية ليس إلا، وإلا.. فلو رُبِّي كلٌّ منهما على خلاف ما هو عليه لكانت النتيجة إنما هي بحسب التربية في زعمهم!

الثاني: تحديد المكانة الاجتماعية يتم بعيدًا عن كون الجنس ذكرًا أو أنثى بحسب البُعد العضوي؛ وإنما بما يريده الشخص من نفسه.

فالرجل ليس رجلًا؛ بل لأنَّه عامل نفسه كذلك، وعامله المجتمع كذلك، والأنثى ليست أنثى؛ بل لأنَّها عاملت نفسها كذلك، وعاملها المجتمع كذلك.

ما بعد الجندر:

هل وقف الأمر عند المشاعر الذاتية بحيث من وُلِد بقضيبٍ ورأى أنه بصفات الأنثى أنه يعامل نفسه كأنثى ومن ثم يعامله المجتمع كذلك، ومن وُلِدت بمهبل ورأت أنَّها بصفات الذكر أنها تعامل نفسها كذكر ومن ثم يعاملها المجتمع كذلك؟

كلا!

بل كانت هذه البداية التي لحقتها تبعاتٌ كثيرة، ومن ذلك هذه الأربع:

أولًا: أنَّ الجندر لما كان هو النوع، والذي يضم الرجل والمرأة معًا.. فإنَّه يجوز للرجل أن يتزوج رجلًا، ويجوز للمرأة أن تتزوج امرأة؛ لأنَّ الأمر ببساطةٍ أنَّهما نوعٌ واحد!
فالمثلية إذن تطبيقٌ مباشرٌ لنظرية الجندر.

ثانيًا: لو أراد الإنسان أن يتحول جراحيًّا من ذكرٍ إلى أنثى، أو من أنثى إلى ذكر.. فإنَّ هذا من حقِّه، ولا يجوز لأحدٍ أن يعترض عليه، بناء على أنهما نوعٌ واحد، وله الحرية أن

يصير على الجنس الذي يريد.

وجاء بعض المجرمين من الأطباء وقالوا لهم: إنَّ الذكر قد يتأنث وإن الأنثى قد تتذكر، وأنَّ هذا الأمر متاح، وسنعرض لتجربةٍ من ذلك إن شاء الله.

وزاد الطين بلة حين اعتُمد هذا الأمر كسياسةٍ دولية، ودخل المناهج التعليمية، وصار مطلوبًا في المدارس، ويُنظَّر له، وصار من حق الطفل الذي لم يتجاوز السنتين أن يتحول جنسيًّا بحسب الذي يرغب، ولا يجوز للمُدرِّس ولا للمَدرسة ولا للوالدين أن يقفوا عائقًا أمامه إن أراد ذلك، بل ينبغي أن يُشجَّع على ذلك؛ بناء على مفهوم الحرية الذي سيأتي قريبًا إن شاء الله.

والطفل الذكر ابن السنتين والثلاث والأربع والعشر حين يُخبر بذلك لا يستحضر أنه سيكون أبًا في المستقبل، ولا يدرك مرامي الفعل وتبعاته، والطفلة حين تُخبر بذلك لا تستحضر أنها ستكون أمًّا في المستقبل، ولا تدرك مرامي الفعل وتبعاته، ومن ثم يحصل التجاوب منهما لا سيما وأنَّ التحريضَ على ذلك جاء من شخص المعلم أو المعلمة الذي هو في الصورة أمام الطفل قدوةٌ.

وجاء في تقرير لقناة «رواسخ» أن اسكتلندا من الدول التي مكَّنت الأطفال من التحول الجنسي دون موافقة الوالدين، وإدارة المدرسة مجبرةٌ على السعي في رغبة الطفل وإلا كانت مخالفةً للقانون، مع ما يتبع ذلك من مثل تغيير الأسماء.

وجاء في التقرير أنَّ عدد المتحولين جنسيًّا الآن بلغ الآلاف، كلُّهم يقتنع أنَّ جسد الطفل لا يعطي أيَّ دلالةٍ على أنه ذكرٌ أو أنثى، وإنما تتحدد الهوية الجنسية بحسب الشعور الذاتي[1].

وكلُّ ذلك يعني أننا نعيش في زمنٍ مزدحمٍ بالجرائم والأهوال.

يا لله ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين!

(١) ذكور متأنثة كيف دمرت الجنوسة الإنسان الحديث.. مركز رواسخ، مقطع على اليوتيوب.

ومن القصص التي نُشِرت على قناة: «شؤون إسلامية» في الوقت الذي تمت فيه كتابة هذا الموضوع: أن رجلًا جزائريًّا كان يعيش في كندا، وله ولدٌ يبلغ من العمر ١٢ عامًا، ولاحظ الرجل أنَّ سلوك ولده بدأ مختلفًا عن المعتاد، ويتصرف بطريقةٍ وقحةٍ مع أهله.

وفي يومٍ من الأيام صارح الولد والده وقال له: إني لا أتقبَّل جنسي وأريد أن أكون فتاة!

فقال له والده مباشرةً: وما المشكلة يا حبيبي! أنت حرٌّ ويجب أن تعيش كما تريد، وأنا خلفك وأدعمك بقوةٍ وإياك أن تستحيي من نفسك!

الولد لم يصدق نفسه؛ لأنه كان يتوقع ردةَ فعلٍ عكسية بحسب الذي سمعه من المدرسة، لكنهم شجَّعوه على مواجهة أهله؛ لأنَّ القانون معه، ومجرد اعتراض الوالد سوف يُعرِّضُه للسجن.

المهم أنَّ هذا الرجل بقي يعامل ولده بالملاينة وكان يتقبله تمامًا، ولما جاءت العطلة قال: هيا يا أولاد نذهب زيارةً إلى الجزائر لقضاء العطلة.

لم يمانع الولد واطمأن لوالده وذهب معه بالفعل، وبمجرد وصولهم إلى مطار البلاد سحب منه جواز السفر، وقال له: مرحبًا بك في بلاد الرجولة، ومع السلامة يا كندا، وصارح الأولاد بأنَّ هذه عودةٌ نهائية!

وفي بضعة أشهر نسي الولد هذا الأمر، وحاليًّا هو من رواد المساجد، وأخبر والده أنه لم يكن يعاني من أيِّ اضطراباتٍ، بل إنَّ المُعَلِّمَةَ هي التي شجَّعَتْهُ على ذلك، وذلك أنها نفسها متحولةٌ جنسيًّا، فصدق نفسه وأراد التجربة!

ثالثًا: ترتب على مفهوم الجندر ما يُعرف بأنماط الأسرة.

وبيان ذلك: أنَّ الفرق العضوي هو من البُعْدِ البيولوجي بناء على الجنس هل هو رجلٌ أو امرأة، وتم إضافة البعد الثقافي والاجتماعي، وأنه أداة تحديد الذكورة والأنوثة بعيدًا عن البُعدِ البيولوجي، فيمكن أن يكون له قضيب ولكنه أنثى، ويمكن أن تكون لها مهبل لكنها ذكر.

وتم إضافة شيء ثالث اسمه التوجه الجنسي، بمعنى أنَّ الإنسان قد يكون تغايريًّا، فهو رجلٌ ولكنه يميل إلى الأنثى، وقد يكون مثليًّا يميل إلى جنسه.

فنتج عن ذلك تعدد الأنماط باجتماع هذه الأبعاد الثلاثة: البعد البيولوجي، والبعد الثقافي، والتوجه الجنسي.

وبناءً عليه؛ فالشخص الذي له قضيبٌ بالبُعد البيولوجي.. بإمكانه أن يكون ذكرًا بالبعد الثقافي، وبإمكانه أن يكون أنثى، وعلى كلٍّ فبإمكانه أن يكون تغايريًّا يختار جنسًا آخر، وبإمكان أن يكون مثليًّا.

والتي لها مهبل بالبُعد البيولوجي.. بإمكانها أن تكون أنثى بالبعد الثقافي، وبإمكانها أن تكون ذكرًا، وعلى كلٍّ فبإمكانها أن تكون تغايريَّةً تختار جنسًا آخر، وبإمكانها أن تكون مثلية .

وعلى كلِّ ما سبق فالذي له قضيبٌ يمكن أن يتحول لشخصٍ له مهبلٌ بالتدخل الجراحي، والتي لها مهبل يمكن أن تتحول لشخصٍ له قضيبٌ بالتدخل الجراحي.

ثم إنَّ الشخص قد يرغب أن يبقى محايدًا لا دخل له بالذكورة والأنوثة أصلًا!

فنتج عن ذلك أنماطٌ كثيرة.

وترتب على ذلك تَعَدُّدُ أنماطِ الأسرة؛ فيمكن أن تكون الأسرة من رجلٍ وامرأة، ومن رجلين، ومن امرأتين، ومن رجلٍ يرى أنه ذكر ورجلٍ يرى أنه أنثى، ومن أنثى ترى أنها ذكر وأنثى ترى أنها أنثى.

وقس على ذلك.

إنها فوضى لا حدود لها.

ومن يقف لهذه الثقافة ويعارضها فإنَّه متهمٌ بأنه ذكوريٌّ متخلف يقف ضد حقوق المرأة!

رابعًا: بعد تعدد الأنماط وإمكان تغيير الهوية الجنسية نتج ما لا يُكاد يُحصى من المخترعات الشيطانية التي توسلوا بها لتحقيق رغبات نفوسهم.

ومن ذلك:

١) الرحم الاصطناعي: وهو رحم صناعي يتم فيه محاكاة رحم الأم، ويكون مملوءًا بمادة سائلة، ويستكمل الطفل نموه فيه.

وأمرٌ مخيفٌ للغاية أن يُربَّى طفلٌ في آلةٍ من غير أن يكون هناك اتصالٌ بشري، وبهذا ينتهي مفهوم الأمومة والإنجاب، وتنتهي معاناة آلام الولادة والمخاض، ويتوفر الوقت لدى المرأة؛ إذ عملية الولادة صارت رهينة الآلات!

٢) تخزين البويضة: فتؤخذ البويضة من المرأة في مرحلة شبابها وتُخزَّن، وحين تكبر في السن فإنها تحمل، وذلك لتكون في حياتها متفرغةً للعمل وأعباء السوق، إذ لا ينبغي أن يتضرر السوق لانشغال المرأة بالإنجاب والأمومة!

٣) النيابة في الحمل: فالأسرة التي تتكون من رجلين تستأجر امرأة للحمل مقابل مبلغٍ مالي، بعد تحديد من هو الزوج منهما ومن هي الزوجة!

المبدأ الثالث: محاربة النظام الأبوي:

ويسمى عند النسويات بالنظام الذكوري والبَطْرِيَرْكِي.

والأبوية مصطلحٌ غربيٌّ يصفون به كلَّ علاقةٍ تجعل سلطةَ رجلٍ على آخرين سلطةً دائمة.

والحركة النسوية تقصد بالنظام الأبوي النظامَ الاجتماعيَّ الذي يسيطر فيه الذكور على الإناث، بحيث ترضخ المرأة فيه للذكر.

وهو في الأصل مصطلحٌ كنسيٌّ؛ فالبَطْرِيَرك هو الأب الرئيس للكنيسة، الذي له حق الولاية على جميع الأساقفة، وكانت دلالته قديمًا إيجابية، وعقب التسلط الكنسي صارت دلالتُهُ سلبيَّةً تدل على سلطة القمع التي يمارسها بعض رجال الدين المسيحي.

فالمصطلح بذلك مُوازٍ لكبير العشيرة أو القبيلة، ومن ثم يُطلق على الأب أو الأخ الأكبر في العائلة، والزوج في الأسرة، والمدير في المؤسسة.

وليس الاستعمال لمجرد التوصيف؛ بل الشائع فيه الذم لأيِّ سلطةٍ عليا لها قدرٌ من

السيطرة؛ كسلطة الأب على بناته وسلطة الزوج على زوجته.

وحتى يكون الكلامُ واضحًا ومن غير مواربةٍ فإنَّ النسويات يَعتَبِرْنَ الرجلَ هو العدوَّ الأول، وأنه الخصمُ اللدودُ لهن، وأنَّه المسؤول عن المشكلة، وأُسُّ البلاء، وقد قرأتَ عيِّنةً من كلام النسوية الفرنسية «سيمون دي بوفوار» ورأيتَ كميَّةَ العُقَدِ النفسيَّةِ التي تعيشها بسبب الرجل، حتى إنَّ أيَّ قوامةٍ للرجل ولو في إطار الرعاية والمسؤولية والتكلُّف والعناء والإنفاق معدودٌ عندهم من القمع والسطوة والاضطهاد، سواء كان الرجل أبًا أو أخًا أو زوجًا.

ولهذا لا غرابة حين تُصرِّح إحدى النسويات في إحدى الندوات منطوقًا: أبي عدوي، وأخي عدوي، وزوجي عدوي، وما أخذ بالقوة لا يُسترد إلا بالقوة!

وأيُّ نطاقٍ اجتماعيٍّ تكون فيه الكلمةُ للرجل فهو مجتمعٌ ذكوريٌّ، لا بد أن يكون مستهدفًا للنسويات بالحرب والقدح، بل لو كان ثمة توافق بين الرجل والمرأة؛ كالتوافق بين الزوج وزوجته أو بين الأب وبناته.. فهو مجتمعٌ ذكوريٌّ، تعيش فيه المرأةُ دورَ الضحيَّةِ المظلومة المضطهدة في أعمال المنزل وما إلى ذلك.

وهل وقف الأمر عند هذا الحد؟!

كلا؛ بالطبع!

فحين عاشت النسويات بهذه النفسية صارت سلطة الرجل أيًّا كانت وأيًّا كان حالها بمثابة نظَّارةٍ سوداء غيَّرت شكل العالم في نظرهن ولو كان جميلًا.

فلما رأين مثلًا أنَّ الأنثى لا بد لها من رجلٍ من أجل الزواج والغريزة وإنجاب الولد.. بدأوا في ذمِّ الزَّواجِ والقدح فيه والتنفير منه، وفي تشويه الأمومة والتنفير منها، وتشويه فكرة الإنجاب، والتنكر لعاطفة الأم مع صغارها، وشيطنة الشهوة التي أجبرت المرأة أن تخضع للرجل.

وصِرنَ يمدحن الرجلَ المثليَّ الذي لا يتوجه إليه النساء؛ لأنَّه صار على حالةٍ تستغني فيها عنه المرأة!

إلى غير ذلك من الآفات النفسية التي صارت النسويات عليها.

وبلغ الحال أنهن اتهمن التاريخ بالذكورية، وطالبن بإعادة كتابته؛ لأنه كُتِب بنزعةٍ ذكورية.

كما واتهمن اللغة بالذكورية، وكذا ما نتج عنها من علمٍ وفلسفةٍ وأدبٍ وثقافةٍ، ولقَّبت اللغة الإنجليزية باللغة الذكورية، وطالبن بإزالة كل صور القهر اللغوي للمرأة، وإنشاء قواميس لغوية محايدة خالية من التحيز الجنسي.

ومن الطريف أنه نشر من أيام -والكلام في شهر مايو ٢٠٢٣- خبرٌ مفاده: أنَّ جامعة تكساس بالولايات المتحدة الأمريكية عرضت طرقًا جديدة لكتابة كلمة نساء وهي (Wimmin) (Womyn)، وتجاهلت الكلمة الصحيحة: (Women)؛ وذلك لأن (men) في آخر ثلاثة أحرف من الكلمة الصحيحة تعنى (رجال)، وهذا يتنافى مع معايير التنوع والاحترام، وذلك في سياق سعي الجامعة لإبعاد هيمنة الذكور على الإناث!

فهم قد حاكموا التاريخ وحاكموا اللغة والتراث والأدب والفلسفة وكل شيء يمكن أن يعطي قيمةً للرجل!

وإذا جئنا إلى النسوية العربية وجدنا من وقعن في شباكها لبسن نفس النظارة، حتى وجدنا من اتهم النبيَّ ﷺ بالذكورية، والمفسرين بأنهم فسروا القرآن تفسيرًا ذكوريًّا، بل قلن: إنَّ القرآن نفسه ذكوري، وما يُعتمد منه هو ما جاء قبل الأمر بالحجاب؛ إذ صار بعد ذلك ذكوريًّا وبقي الأمر على ذلك حتى جاء الاستعمار حديثًا بتحرير المرأة!

كما وطالبت النسويات بالحياد اللغوي، ومن ذلك أنهن طالبن بالتعبير بعجوز مسنة بدلًا من عجوز شمطاء، وإضافة تاء التأنيث على كلمة نائب وأمين عام باعتبار الألفاظ الخالية منها ألفاظًا ذكورية[1].

أما القدح في قوامة الرجل وأنَّه ذكوريٌّ.. فهذا الأمر بدهيٌّ عندهن مُنتَهٍ منذ زمنٍ طويل!

(١) مفهوم النسوية لأمل الخريف ص (١٣٦-١٣٨).

وأي مجتمع تكون فيه السلطة للرجال فهو مجتمعٌ ذكوري، بل لو كان الرجل متوافقًا مع أهله، محافظًا على أسرته كزوجته وأمه وبناته وأخواته، يربيهن على العفة.. فإنه متهم بالذكورية مستحق للذم، وأنَّ المرأة مسلوبةُ الحقوقِ مظلومةٌ عنده.

المبدأ الرابع: الحرية المطلقة:

تدعو الحركة النسوية في طورها الأخير للحرية الشخصية للمرأة في كل المجالات، فلها الحرية المطلقة في العمل وعَقدِ العقود وفكِّها والتصرف في بكارتها وجسدها، وفي الإنجاب وعدمه، وفي تقرير مصير جنينها وإجهاضه، كل ذلك وغيره بحجة أنَّها من يملك نفسَها وجسدها[1].

وبتعبيرٍ آخر: فإنَّ المرأة من حقِّها الانفلات من كلِّ عقالٍ دينيٍّ أو أخلاقيٍّ أو سلوكي تحت شعار الهرب من ذل العبودية في سجن الزوج أو الأب.

ثم إنَّها يُخيَّلُ إليها أنها تكون بذلك حرة، والواقع أنها تكون عبدةً لشهوتها، فتفعل أشياء لا تحتاجها ولكن لتثبت لنفسها ولمن يشاطرها هذا الفكر أنها حرة، فتقع في أسر الهوى وعبوديته كما قال سبحانه: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الجاثية: ٢٣].

ومطلبُ الحريَّةِ هذا منطلقٌ في الفكر النسوي من أنَّ المجتمع قائمٌ على الفرد لا على الأسرة، فيتم تحرير الفرد من سجن الأسرة لينفلت من كلِّ عقالٍ يجذبه إليه فيفعل ما يريد من غير حدٍّ ولا قيد، ومن ثم لا بأس عندهم بالمثلية والإلحاد وغير ذلك، فلسنا مجتمعًا وإنما نحن أفراد داخل المجتمع.

وهذا يؤكد أن مدخل العلاج للفكر النسوي نفسيٌّ وليس هو الحُجَّةَ والدليل.

والحجة نفسها عند العقلاء مردها إما الدين أو الخلق، والفكر النسوي قائمٌ على هدم كل عائقٍ يقف في طريق رغبة المرأة وحريتها.

---

(١) مفهوم النسوية لأمل الخريف ص (٩١-٩٢).

بل هم ينظرون إلى الدين أنه سبب تخلف المرأة واضطهادها، ولم تَسْلَمْ النسوية (الإسلامية) من هذا التصور كما سيأتي بيانه، مع أنَّ الإسلام هو من كرَّم المرأة حين كانت تهان، وشرع من الأحكام ما فيه عزُّ المرأة وصيانتُها بما لم يوجد في أيِّ ملة، بل نظام الميراث يعد مفخرةً شرعية نفاخر بها، ولكن اقتطعوا لبنةً من صرح ضخم وروَّجوا مظلومية المرأة من خلالها، ويقفز إلى ذهني في تقييم فعلهم قولُ ربي: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٤].

إفرازات المبادئ النسوية:

أفرزت هذه المبادئ أنَّ المرأة لبست نظارةً سوداء، وصارت تنظر من خلالها لكلِّ شيء على وجهٍ مختلف، وتضيق النظر ليقع مجتزئًا مبتورًا عن أصله، مع تسليط الضوء وتضخيم النظر على الموضع المجتزأ، مما يُغَيِّب الصورة الكلية تمامًا.

ولأجل ذلك دخلت المرأة في ساحات متعددة، وأشعلت فيها المعارك، فافترضت أنَّ الرجل هو العدو الأول، فعادت كل شيء يعطيه قدرًا، فعادت الأسرة والأب والزوج والأخ الأكبر، وعادت الدِّين الذي يعطيه القوامة، واللغة التي تعطيه قدرًا.

بل وصل الحال لاعتبار المشكلة تعود إلى أنَّ أصلَ البشرية هو **آدم** عليه السلام وأنه ذكر! وحاولت بعض النسويات أن تتخلص من ذلك بزعم أنَّ آدم عليه السلام نفسٌ لا هو ذكر ولا هو أنثى.

وأين استقرار المرأة أمام هذه المعارك المتتالية التي تشعلها!

وأين هناؤها النفسي إذا كان من تنظيرها الاستغناء التام عن الرجل، والتمرد على الزواج والأمومة والإنجاب والأسرة وغير ذلك من مفردات القائمة التي لا تكاد تقف عند حدٍّ!

ثم ما حالها حين صارت اليوم سلعةً تباع وتشترى ووسيلةً لترويج الإعلانات والبضائع ومادةً للتكسب في دور البغاء واللهو وغيرها!

إنها خرجت من بيتها حرة فصارت في المجتمع عبدة.

إنها خرجت من سلطانها في بيتها تحت توهم أنَّ الزواجَ سلطةٌ أبويةٌ ذكورية تمارس تحت اسم الحقوق الزوجية إلى أنها باتت مسلوبة الإرادة عند مشغلِّها في المصنع أو في غيره، ولكن صبغت النسوية خروجها بأنَّه حريةٌ وتحقيقٌ للذات ما دامت تعود بشيءٍ من المال في نهاية اليوم؛ لأنَّ الاقتصاد هو مفتاح تحرير المرأة، وتنكروا للدين والفطرة والأخلاق، فكيف سيكون مصيرها في نفسها حين تذهب المؤثرات ويعود العقل؟!

ثم هل العمل نفسه محرمٌ في الإسلام لتثور على كل القواعد الشرعية والفطرية لتصل لما هو ممكن!

بل إنَّ المرأة اليوم تستطيع أن تعمل كثيرًا من الأعمال وهي في بيتها، خاصة بعد الانفجار التكنولوجي الذي ولَّد كثيرًا من الأعمال عن بُعد.

وخلاصة ما سبق في بنودٍ خمسة:

أولًا: إنَّ النسوية باتت فلسفةً تتوغل في المعرفة والدين والأخلاق واللغة والأدب لتكون لنفسها كينونةً فكريةً مغايرةً للفلسفة التقليدية، وقد تشكَّلت وفقًا للنظَّارة الذكورية التي تنظر فيها إلى مختلف الأشياء.

ثانيًا: تنقسم النسوية بشكلٍ عام إلى نسوية المساواة ونسوية الجندر.

ونسوية المساواة تُمثِّلُ الموجةَ الأولى من النسوية؛ حيث كانت تطالب بالحرية والمساواة بين الجنسين.

ونسوية الجندر تُمثِّلُ الموجةَ الثانية وما تلاها، وقد تبنَّت مبدأين متلازمين:

مبدأ النوع الذي يسعى لإلغاء الفروق بين الجنسين تمامًا.

ومبدأ الضحية، والذي تم به تعميق شعور الكراهية ضد الرجل.

ثالثًا: إنَّ المشكلة النسوية مشكلةٌ نفسيةٌ ابتداء، والمعارك التي تخوضها كلها من قبيل التوهم النفسي، ووضع لوازم لما ليس بلازم.

رابعًا: حملت النسوية أفكار الرأسمالية كما سيأتي تفصيله، ومن ثم ضَخَّمَت من المادة

في مقابل تجفيف المنابع عن الروح.

خامسًا: لا تقف الأفكار المنحرفة عند حد، لا سيما إذا كان أول السَّيْرِ صحيحًا؛ لأن ما بعده سيُنسب إليه، فأول أمر النسوية تمثل في الدعوة إلى إنصافها ورفع الظلم عنها بعد أن كانت موضع ازدراء من المجتمع والدين المسيحي المحرف والقوانين الظالمة.

ثم بدأت تطالب بالمساواة التامة بين الجنسين ولو فيما ينبغي أن يحصل الفرق فيه.

ثم وصلت الدعوة لإلغاء الفرق بينهما تمامًا، والدخول في مناطق تتمرد فيها على الفطرة، وتهدم كل الثوابت وتخترق كل المحرمات كالذي رأيت متناثرًا في مواضعه.

ومن اللطيفِ ذِكْرُهُ: أن النسوية في أول نشأتها قامت على الإعجاب بالرجل والمطالبة بتقليده، وانتهى الأمر بمحاربته وقمعه والدعوة للاستغناء عنه حتى في الأمر الجنسي، ومن ثم كثر التنظير للمثلية، فالنسوية هي النظرية والسحاق هو التطبيق، وامتدت المطالبات النسوية لهدم كل سلطةٍ، فليس لأبٍ سلطةٌ على أولاده، ولا لزوجٍ على زوجته، ولا لمدرسٍ على طلابه.

ولك أن تتخيل أن نزع قوامة الرجل حين يكون مطلبًا ما الذي يجري؟

إنَّ ما يتكلفه الرجل من بناءٍ للبيت وزواجٍ ومهرٍ ونفقةٍ يصبح هدمه مطلبًا، ولهذا وجد كثيرٌ من الرجال في الغرب متنفسًا في الحركة النسوية؛ إذ صاروا يقضون شهواتهم خارج الزواج من غير أن يتكلفوا شيئًا من التبعات، فالمرأة هي الضحية، لكن الأحمق عدوُّ نفسه.

فالدين يقيد الرجل ويفرض عليه قيامه بالأمر لصالح المرأة، ولكن حين انفرط عقد القيم فقد أكل الأخضر واليابس.

المطلب الرابع

التجربة الغربية الأولى لتحويل ذكرٍ لأنثى

بينما كنت أحرر مادة هذا المبحث وإذ بالدكتور الفاضل إياد قُنيبي وفقه الله ينزل حلقةً بعنوان: الجندر «النوع الاجتماعي» حقيقته وما وراءه»، فأخذت في حضورها لأرى ما يُمكن أن يُستفاد منها بعد الذي كتبت، وإذ بها قصةٌ بمثابة المثال الجامع لما سطرتُهُ نظريًّا.

إنها قصةٌ حيَّةٌ لمن تم تحويله جنسيًّا ضمن مفهوم الجندر.

وبدايةً أنصح بالاستماع المباشر لها وعدم الاكتفاء بما أسجِّلُه منها؛ وذلك أنها أشبه بالتقارير الوثائقية؛ ففيها مقاطع للولد نفسه ولأمه، وفيها أسماء الكتب والدراسات التي دارت حول الحالة، وتفاصيل جيدة من الخير ألا تفوت، فالحلقة موثقةٌ توثيقًا حسنًا، وواضحٌ أن الدكتور قد بذل جهدًا في إعدادها جزاه الله خيرًا.

ولنأخذ في بيان القصة:

هذه القصة حصلت سنة ١٩٦٧، وتبدأ بمشكلةٍ في التبول عند طفلين توأمين عمرهما سنتان لأمٍّ كندية، الأول اسمه: «بْرُوس» والآخر اسمه: «بْرَايَم» فذهبت إلى الطبيب فأمر بالختان، فذهبت بهما للختان فكانت أداة الكي مُحَمَّاةً زيادةً عما هو معتادٌ فاحترق جزءٌ من العضو الذكري لـ «بروس»، ولم يُجر العملية للطفل الآخر.

وصارح الطبيب الوالدين بالأمر، وحين علما أنه لا يوجد حلٌّ دخلا في موجة اكتئاب.

وفي يومٍ من الأيام شاهدا مقابلةً مع دكتورٍ في علم النفس اسمه: «جُون مَانِي» مُعتنٍ بعلم الجنس، وأعجبا بما قاله، واعتقدا أنه يمكن أن يَحُلَّ مشكلة الولد، فأخذاه إليه.

وكان هذا الدكتور متشبعًا بمفهوم الجندر الذي بات منتهى الفكر النسوي في تلك المرحلة حيث التهاب الموجة النسوية الثانية، ففرح لأنه يريد أن يطبق عليه النظرية الجندرية.

فقال للوالدين: الأفضل أن نحوله لأنثى، وبعد أسئلة تشكيكٍ استطاع أن يقنعهما بأنَّ الحلَّ في إزالة العضو الذكر والخصيتين بالكلية، ثم يُعطى لاحقًا هورمونات أنثوية ولن يشعر أنه ذكر، ولا أنَّه كان ذكرًا!

فلما أظهر الوالدان توجسهما قال لهما: لا تخافا؛ إنَّ التنشئة أهم من الطبيعة، فَما يَجْعَلُ الذكرَ ذكرًا ليس مرده للجسد، ولا الأعضاء التناسلية؛ وإنما التنشئة الأسرية والاجتماعية، فالعبرة بما ينشأ عليه اجتماعيًّا ونفسيًّا وعاطفيًّا بعد ذلك.

واستطاع أن يقنعهما أن الهوية الجنسية بيئيةٌ أكثر منها بيولوجية.

وأمرهما أن يعاملاه كأنثى وأن يلبساه لباس الأنثى وأن يمشي مشية الأنثى وأن يجعلاه يختلط بالإناث ويلعب ألعاب الإناث.

فقالا له: وكيف سيمارس حياته الجنسية حين يكبر؟

قال: إنه سيُجذب لذكرٍ لا لأنثى؛ لأنه نشأ نشأة الأنثى؛ إنَّ التنشئة هي التي تلعب الدورَ الأهم، وأنا واثقٌ من ذلك!

وقال لهما ما مفاده: إنَّ الحلَّ في الفصلِ بين الجنس والجندر -وكانا يومئذٍ بمعنىً واحدٍ-، فالجنس لا مجال لتغييره لارتباطه بأمرٍ عضويٍّ؛ فالرجل له قضيبٌ والمرأة لها مهبل، ولكن الجندر أي النوع الاجتماعي بالإمكان تغييره وتشكيله بحسب تنشئة المجتمع لا بحسب الطبيعة البيولوجية للجسم.

بمعنى أنَّ الإنسان يولد محايدًا لا يكون ذكرًا ولا أنثى ولكن التنشئة هي التي تُحدِّدُ ذلك.

فالدكتور «جون ماني» بهذا الكلام لا يعترف بذكورةٍ ولا بأنوثةٍ فطرية، كما لا يعترف بأي فرقٍ حقيقيٍّ في القدرات والوظائف والميول والسلوكيات والأدوار بين الذكر والأنثى، وإنما يرد ذلك للموروثات الاجتماعية والتي هي بحسبه قابلة للتغير.

وقال لهما على سبيل الإقناع: اعتبراه محايدًا وأنتما من يحدد هويته الجنسية!

فقالا له: وماذا عن التبول؟

قال: سنفتح له فتحةً أسفل البطن يتبول من خلالها!

وسلمت ولدها لهذا الوغد، وقام بعملية جراحية لإزالة عضوه الذكري وخصيتيه، وهو طبعًا في غاية الفرح؛ فهذه أول تجربة يمكن أن يُنسج عليها، وقد توفرت فيها المواصفات المطلوبة؛ فالطفل رضيع لم يُنشَّأ بعد، وهو ذكر لا خنثى، وله أخ توأم سينشأ معه في نفس الظروف الاجتماعية ويمثل حالة مقارنة، لخضوعه لنفس العوامل التربوية والاجتماعية.

وبالفعل تمت العملية الإجرامية.

وبدأت رحلة المعاناة لهذا الطفل الرضيع الذي كان عمره يومئذٍ ٢٢ شهرًا، والذي سُمِّي باسم فتاة: «بْرِينْدَا».

وأكد الدكتور على والديه تأكيدًا شديدًا أن يُعامل في كلِّ أحواله كأنثى.

وبدأ يكبر وتكبر المشاكل معه، وتظهر مشكلةٌ بعد أخرى.

تقول أمه: كنت بمجرد أن ألبسه ملابس أنثى فإنه يقوم بتمزيقها، وكان يلعب مع الذكور لا مع الإناث.

وكنت أعلمه أن يمشي كأنثى، وأن يتصرف كأنثى، لكنه كان يتصرف كذكرٍ.

ومن كلام الولد حين كبر: كنت أحب أن أتسلق الأشجار، لكن لم يكن هذا مقبولًا في المجتمع بحسب الحال الذي أنا عليه، لم يكن لي أيُّ مكانٍ أنسجم فيه لا مع الذكور ولا مع الإناث.

أما الطبيب «جون ماني» فقد تنكَّر لكلِّ ذلك، وزوَّر كل الحقائق، وبدأ يكتب عن هذه القصة بأنها أول قصة نجاح، ويروج لذلك، ويقول: إنَّ الذكر صار فتاةً منسجمةً مع الواقع الجديد، وأمورها على أحسن ما يرام.

وكتب كتابًا في ذلك سنة ١٩٧٢ حين كان الولد عمره ٧ سنوات، ونشر عنه باسمٍ آخر: «جَانْ جَانْ».

أما الطفل فحين دخل المدرسة فقد اشتدت المعاناة به؛ فكان الأطفال ينظرون إليه كمَسخٍ مشوه، فيه ملامح ذكورية، ويتصرف كالذكور ولكنه أنثى!

لقد كان منبوذًا، وعانى من التنمر والإهانة والسخرية، ولقبوه بامرأة الكهف.

وحاول بشتى الطرق أن يبدو أنه كأنثى لينسجم مع المحيط الذي هو فيه، حتى إنَّه صار يضع المكياج على وجهه بحسب الذي أُخبِرَ عنه أنه أنثى، وفي مقابلةٍ معه يقول: كنت أبدو كمُهرِّج، كنت أعاني من الوحدة الشديدة، أحاول أن أتأقلم ولكن دون جدوى.

وحين كان يذهب لحمامات الفتيات كنَّ يسحبن السكاكين عليه، فانتهى به الحال أن يقضي حاجته في مصف السيارات في المدرسة بعيدًا عن الأعين.

تقول أمه: كان يعلم أنه ليس بنتًا، ولكنه في نفس الوقت ليس ولدًا، كان مرتبكًا في تحديد هويته!

كل ذلك لم يحمل الدكتور «جون ماني» على الوقوف عند مسؤوليته، ويعترف بأنَّ الحالة فشلت، وأن الفكر النسوي فكرٌ آثم، بل على العكس من ذلك كله، كان يذكر أن التجربة ناجحة نجاحًا عظيمًا، ويروج ذلك في كتبه ومحاضراته وأوراقه العلمية.

وحين كان الأبوان يذهبان بولدهما إليه كانا يتركانه هو وأخاه التوأم لمصلحة الفحوصات ومتابعة الأمر الصحي الذي يرى «جون ماني» أنها ضرورية، وذلك بعد أن بلغ من العمر ست سنوات.

فماذا كان يفعل؟!

كان يأمر الطفلين بخلع الملابس، وعمل تمثيليات جنسية، يتقمص المُحوَّل جنسيًّا دور الأنثى والآخر دور الذكر، ويقوم بعمل أشياء يُترفَّع عن ذكرها، وكان يصورهما وهما كذلك.

وأي مقاومة من الطفلين كان يغضب لأجلها ويجبرهما على الفعل، وحين يأتي الوالدان يبدو أنه معتدل المزاج.

وهو نفسه لم يكن يجد أي حرج فيما يفعله، بل كان هو نفسه ممن يدافع عن فاحشة الكبار بالأطفال بشرط عدم التعذيب.

وبقيت المهزلة ماضية لا تستطيع الأم أن توقفها، حتى بلغ الطفل ١٣ سنة، وأصيب باكتئابٍ شديد، وفي إحدى جولات الفحص أخبر الدكتور والديه أنَّ الوقت قد حان لإجراء عملية شق مهبل ليمارس الجنس كأنثى، فهنا انفجر الولد «بروس» ورفض وهرب على سطح المستشفى، وهددهم بالانتحار فيما لو فعلوا.

فخاف الأبوان ولم يُقدِما على ذلك وكان هذا اللقاء الأخير بالدكتور.

وبعد سنة اعترف الوالدان له بما حصل وطلبا منه المسامحة، بعد رحلة عذاب زادت عن عشر سنوات.

تقول الأم: كنت أعتقد أنه سيكرهني، وأنا نفسي قد كرهت نفسي.

أراد «بروس» أن يعود لحقيقته، فقص شعره، ولبس ملابس الذكور، وبدأ يتلقى هورمونات الذكور، وسمى نفسه «ديفيد»، وأجرى عملية زراعة عضو ذكري، ولما كبر وبلغ سن ٢٥ سنة تزوج امرأة وتبنَّى أبناءها الثلاثة.

وفي سنة ١٩٧٩ قرر أن ينشر قصته، فنشرها من خلال كاتبٍ في كتاب اسمه: «كما صنعته الطبيعة، الولد الذي نشأ كأنثى»، وكان من الكتب الأكثر مبيعًا لمدةٍ من الزمن.

وبعد ذلك انتشر الخبر، واكتشف كثيرٌ من الناس أن قصة النجاح التي يذكرها «جون ماني» هي نفسها القصة الفاشلة قصة ديفيد.

يقول «بروس» تفاجأت أن الحقير «جون ماني» يذكر أن قصتي قصةُ نجاح، وصُدمت حين علمت بذلك.

إنني لم أكن سعيدًا على الإطلاق.

ونُشرت أوراق علمية تبين كذبة «جون ماني» تمت الإحالة عليها أكثر من ألف مرة حتى ساعة هذه الكلمات.

وعلى كل حال فقد بقي الولد يحاول أن يعيش حياة طبيعية هو وأخوه، ولكنهما معًا كانا يعانيان مشكلاتٍ نفسية نتيجة التجربة المريرة، وكانا يصابان بما يشبه الهلع حين يتحدثان عنها، حتى انتهى أمر الأخ بالانتحار سنة ٢٠٠٢.

أما بطل قصتنا فلم يستطع أن يعيش حياةً سوية، وتأثرت علاقته بزوجته التي أخبرته سنة ٢٠٠٤ برغبتها في الانفصال عنه، لتُختم القصة بعد ذلك بيومين بانتحاره بطلقةٍ من مُسدَّسٍ فجَّر بها رأسه ليُقفل المشهد على ذلك!

أما المجرم الوغد «جون ماني» فقد بقي على مدار ثلاثين سنة قبل أن يُختم للولد بذلك وهو يروج الأمر، حتى انتهت القصة مع اللوبي الذي تلقَّف كذبته بتحويل التجربة الشخصية الآثمة الفاشلة إلى نظريةٍ علمية باتت كحقيقةٍ معرفية، وتتأيد بعلم الاجتماع، وتُكتب فيها عشرات الأوراق العلمية من أبحاث ورسائل ماجستير ودكتوراه، وقد خُصِّص لها مليارات الدولارات.

ومما ساعده في ترويجها: اعتماد الأمر لدى الأمم المتحدة وتفريخاتها مثل منظمة الصحة العالمية، وتلقف الحركة النسوية لها، والآلة الإعلامية الضخمة التي تلقَّفت هذه الفضلات العلمية المزيفة وجعلت منها علمًا صحيحًا محققًا، لتتحول سفالات «جون ماني» إلى علمٍ يُدرَّس، بل ويُراد فرضه بالقوة على العالم.

وباتت شخصية «جون ماني» تُكرَّم وتُلصق بها أفخم الألقاب العلمية، وحين ترجع لإصدارات المؤسسات النسوية والسيداوية التي تدعو للقضاء على التمييز ضد المرأة تجدهم يعنونون ذلك بحسب النوع الاجتماعي، ويذكرون «جون ماني» على أنه من الشخصيات العظيمة التي فصلت بين الجنس والجندر.

إن هذه القصة وغيرها الكثير تُمثِّلُ صدمةً شديدةً للمنبهرين بالعلم الغربي؛ لأنهم لم يتربوا على إمكانية تزييفهم للعلم وعبثهم به كعبثهم بمادة علم الاجتماع مثلًا، بل وتحويل الأهواء الشخصية لحقائق عملية متى وافق ذلك هوى الساسة، وحينئذٍ تتلقف الآلة الإعلامية هذه الفضلات وتجعل منها علمًا.

إنَّ المنبهرين بالعلم الغربي لا يخطر ببالهم أنَّ هذا الزيف يمكن أن تتبناه الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية؛ لأنه بات مستقرًّا عندهم أنَّ هذه المؤسسات قد تعبث بالسياسة والمال ولكنها لا تعبث بالعلم، وبالتالي لا يصدر عنهم إلا ما كان علمًا.

أما «جون ماني» فقد هلك سنة ٢٠٠٦ قبَّحه الله وألحقه بعتاة المجرمين على مدار تاريخ البشرية الطويل، لكنه نظريته ما زالت رائجةً لَمَّا تهلك بعد.

وبعد هذه القصة أُعَقِّبُ عليها بثلاثة أمور:

أولًا: ظاهرٌ جدًّا أنَّ الغرب بمؤسساته السياسية والصحية يريد فرض هذه الثقافة على العالم؛ استنادًا للنظريات العلمية التي يدعيها «جون ماني» ومن سار سيرَه، والتي تعد عبثًا في الدين والفطرة والأخلاق والقيم.

وفي ساحتنا الإسلامية يُهدم بها كلُّ إطارٍ اجتماعيٍّ مضى الكلام عنه؛ فإذا كان الذكر لا يختلف عن الأنثى فلماذا قوامة الرجل على المرأة مثلًا!

ثانيًا: إنَّ مستوى الإجرام الذي وصل إليه الغرب ما أحسب أن أمة من الأمم عبر تاريخ البشرية الطويل قد وصلته.

أين قوم **لوط** الذين ما زادوا عن أن جعلوا إتيان الرجال قانونًا، ومع ذلك تعلمون ماذا فعل الله بهم!

ولهذا يظهر عمق فكر الشيخ **عبد العزيز الطريفي** فرَّج الله كربه حين قال: لو كان هناك نبيٌّ بعد نبينا ﷺ لكان يُبعث في هذا الزمان!

إنَّ المستنقعَ الذي وصل إليه الغرب جعل من الرئيس الروسي المجرم بوتين يتهكم بهم صباح مساء، وقلما خرج في خطابٍ سياسيٍّ يتناول الغرب إلا وتهكم فيه بهم، وأنهم مُحارِبُون للفطرة، وأنهم سيسقطون في هذا القاع!

ولكن هذا ما يوحي به شياطين الجن إلى شياطين الإنس ليطبقوا وعد إبليس الأول الذي قال لربه: ﴿لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴿١١٨﴾ وَلَأُضِلَّنَّهُمْ وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ وَلَآمُرَنَّهُمْ

فَلَيُبَتِّكُنَّ ءَاذَانَ ٱلْأَنْعَٰمِ وَلَءَامُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١١٨، ١١٩].

وقد يسأل سائلٌ: لماذا يفعلون هذا؟

وما مكاسبهم منه؟

هذا سأتعرض له في مطلبٍ مستقلٍّ يأتي في طليعةِ المبحثِ القادمِ إن شاء الله.

ثالثًا: إنَّ هذا الطرح الفجَّ لتغيير الفطرة لا يناقش مناقشة الأدلة.

وذلك أنَّ الشبهات هي التي تناقش، ولكن ما نحن فيه فرضٌ للخبثِ والرجسِ بقوة السياسة والمال والإعلام، وعمليةُ تزييفٍ للعلم ليس إلا، وتمردٌ على الفطرة.

والتمرد على الدين يمكن الجدل فيه؛ لأنَّ نتيجته تظهر في المآل عادةً، والمجازاة عليه تكون يوم القيامة، أما التمرد على الفطرة فأمره يكون في الحال.

ولهذا لم أشأ في هذا الكتاب أن أناقش الفكر النسوي مناقشةً تفصيلية إلا من ردودٍ فرعية، بل استعرضت جوانب النظام الاجتماعي في الإسلام لنعرف حجم الجريمة التي يراد تمريرها في المجتمعات الإنسانية بما في ذلك المجتمعات الإسلامية.

وذلك أنه بدلًا من إقناع صاحب الكوخ أنه يسكن في كوخ فإنَّ الذكاء أن تبني قصرًا بجواره فالمقارنة تكشف له حقيقة بيته من أول نظرة، ولهذا يلزمك بعد قراءة الكتاب أن تعود وتقرأ برويَّةٍ وتأملٍ مطلب «**عظمة النظام الاجتماعي في الإسلام**» لتتأكد المقارنة وترسخ المفاهيم.

هذا مع أن الحال مع أتباع الفكر النسوي مختلفٌ نوعًا ما؛ لأنَّ هذا الفكر في أصله ناتج عن آفة نفسية استُخدِمَ أصحابُها أداةً سياسية كما سيأتي، فقناعتهم تولدت من مكابرةٍ وكِبر، ولكن الكلام يُراد هنا لتحصين المجتمعات من هذا الفكر الذي يحسن التسلل كما سنعرض لطرقهم في ذلك بإذنه تعالى.

ومع ذلك فلو افترضت الكلامَ مع أتباع النسوية (الإسلامية) وأردت أن أرد؛ فإني أجعل الردَّ مجملًا غاية الإجمال فأقول:

إذا كنتم تؤمنون بالدين.. فلا حاجة لقصد ضروبٍ من التأويل، ويكفيكم تصريح القرآن: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦] قال **الطاهر ابن عاشور**: أي: ليس جنس الذكر مساويًا لجنس الأنثى[1].

وإذا كنتم لا تغادرون موضع التأويل، واتهام القرآن بالذكورية والمفسرين بنفس التهمة.. فأمامكم الفطرة فكيف تتهمونها وقد رأيتم من قصة «بروس» ما رأيتم، والأقوى عندنا من هذه القصة أنها هي الثابتة في النفوس ثبات الجبال في الأرض، فماذا أنتم قائلون!

فإذا قلتم: لا نؤمن إلا بالعلم الحديث.. فإنَّ عامة الدراسات الطبية تثبت الاختلاف بين الذكر والأنثى من أكثر من ألف ناحية، على الصعيد الفسيولوجي والسيكيولوجي والجسدي والسلوكي والذهني، فالذكر والأنثى جنسان مختلفان لكنهما متكاملان.

وأي أبٍ يدرك هذا من أولاده، ويرى الفرق الهائل بين الذكر والأنثى في الاهتمامات والمهارات والطلبات والمَلَكَات والأدوار وغير ذلك مما لا يُحصى.

وإفادة العلم الحديث تقرر أن الفروق البيولوجية تبدأ في رحم الأم، وتكون واضحةً للعيان عند الولادة، وتأتي الفوارق الفسيولوجية والسلوكية تبعًا في خمسة مستويات:

الأول: نوع الجنس الجنيني: والاختلاف هنا يكون من كون الذكر لديه زوج من الكروموسومات الجنسية المختلفة (x y)، بينما نجد أن الأنثى لديها زوجٌ من الكروموسومات الجنسية المتشابهة (x x)، ويتحدد هذا الاختلاف منذ لحظة إخصاب البويضة بالحيوان المنوي، والكروموسومات هي مادة بروتينية موجودة في نواة الخلية الحية، وتحمل الصفات الوراثية المميزة.

الثاني: نوع الجنس المِنسلي: فالذكر له خصيتان يفرزان هورمونات الذكورة، والأنثى لديها مبيضان يفرزان هورمونات الأنوثة.

الثالث: نوع الجنس التناسلي: فالذكر لديه جهازٌ تناسليٌّ خارجي يتكون من القضيب

(١) التحرير والتنوير (٣/ ٢٣٣).

وكيس الصفن الذي يحوي الخصيتين، والأنثى لديها فرجٌ ومهبل.

الرابع: نوع الجنس المخي: فالذكر له مخٌّ يحمل سمات الذكورة، والأنثى لديها مخٌّ يحمل سمات الأنوثة، وينتج عن ذلك اختلافٌ في طريقة التفكير لدى كلٍّ منهما والأولويات عندهما.

الخامس: نوع الجنس السلوكي: فكلٌّ له سلوكه المختلف عن الآخر.

يقول الدكتور «سيمون بارون»: لقد تم تشكيل المخ الأنثوي وإعداده سلفًا ليقوم بالمشاركة والتعاطف، بينما تم تشكيل المخ الذكوري ليقوم بالوظائف التحليلية والتنظيمية، ولا شكَّ أنَّ إنكار هذه الفوارق يعد من أكبر محاولات التدليس في تاريخ العلم.

وهذه شهادة أحد عقلاء الغرب، الذي يتكلم بوضوحٍ ويقين، ويشير لمسألة تزييف العلم التي يجعلها الغرب بمؤسساته دينًا يُفرض على الغرب والشرق.

فهذا الفكر عبثٌ بكل الأصول والقيم، يريد أن يقلب البيت الذي عنوانه السكن والمودة والرحمة بين الزوجين، والرعاية والصيانة والإكرام بين الأب وأولاده إلى جحيمٍ تحت بريق شعارات الحرية والخلاص من سجن الأبوية والزوجية، وأن يحول العلاقة التي عنوانها الود والتكامل لعلاقة عنوانها الحرب والتدابر والتنافر.

ومن أراد أن يقرأ في نقد أفكار الحركة النسوية فليقرأ مبحث: **«نقد مفهوم النسوية»** من كتاب: **«مفهوم النسوية.. دراسةٌ نقديةٌ في ضوء الإسلام»** للكاتبة أمل بنت ناصر الخريِّف، وهو منشورٌ على الشبكة، وهو من إصدار مركز **«باحثات لدراسات المرأة»** علمًا بأنَّه قد صدر عنهم جملةٌ من الكتب بهذا الخصوص يمكن البحث عنها والرجوع إليها.

وأختم المطلب بأنَّ إمكانَ رجوعِ الغربِ عن هذه الكذبة أمرٌ صعب؛ لأنهم مستفيدون منها كما سيأتي بيانه في مطلب: **«مكاسب دهاقين السياسة الدولية من الأفكار النسوية»**، ثم إنَّ هذا يعني الاعتراف بالخطأ وهم لا يريدون ذلك.

وبالرجوع لقصة «بروس» فإنَّ أمه قد ذكرت في كلامها أنَّ الشكوك كانت تحيط

بها حول إمكان نجاح العملية، وأنها قد اكتشفت مبكرًا أنَّ هذه كذبةٌ كبرى، ولا يمكن أن تؤدي إلى نتيجةٍ صحيحة، ولكنها كانت تتعامى عن ذلك؛ لأنَّ القول بهذا يعني أنها أخطأت حين سلَّمت ابنها أول مرة لجون ماني، وهي لا تريد أن تعترف بالخطأ، ولا تريد أن تندم، ولا تريد أن تتحمل عواقب الاعتراف بذلك.

فإذا كان هذا على مستوى شخصٍ واحد فكيف الحال مع دول المركز وهم ساسةُ العالم وحكامُهُ؛ فيصعب عليهم الاعتراف بالخطأ، لا سيما بعد أن تحول الفكر الجندري إلى نظريةٍ علميةٍ في زعمهم، وقدمت فيها مئات الرسائل والأوراق العلمية، وتم فرض مخرجاتها المزعومة على المدارس والجامعات، وأقام الباحثون والساسة أوضاعهم العلمية والاجتماعية والسياسية بناءً عليها.

فالقول بخطأ النظرية يعني هدم هذه الأوضاع جميعًا، وهم لا يريدون تكبد العواقب نتيجة الاعتراف بالخطأ فيما لو كانوا يفكرون في الاعتراف أصلًا.

هل تتوقع منهم بعد أن فرضوا اتفاقياتٍ دوليَّةً مستوردةً من هذا الفِكر على دول العالم أن يعترفوا بأنَّهم ارتكبوا جرمًا شنيعًا بحق البشر وهم على ما هم عليه من مقدراتٍ ومال!

كلا؛ إنَّ تكلفة الانسحاب الآن شديدة؛ لأنَّ إسقاطَ النظريَّةِ يعني سقوطهم، وبالتالي لن يغادروا مربع الدفاع عنها، واتهام من يعاديها بالتخلف والذكورية وما إلى ذلك[1].

وهذا كله مع افتراض حسن الظن بهم أنهم يمكن أن يفكروا في الرجوع فيما لو اكتشفوا أنَّ النظرية خطأ، وأنَّهم ظنوا صوابها من أول يوم أصلًا؛ إذ الواقع يشهد بأنَّهم قومٌ اعتادوا العبث بالعلم والفتك بالعباد والبلاد من مئات السنين من غير أن يتلجلج في صدورهم أي قدرٍ من الحرج، وهذا ما ذكرته مفصلًا في كتاب: «**سبائك الشيطان**» -يسَّر الله طباعته عن قريب- بعد استقراءٍ تاريخيٍّ تفصيلي.

ويكفي هنا أن تعلم أنَّ الغرب الذي يتولى المطالبة اليوم بحقوق المرأة والذي نفكر

(١) انظر حلقة «الاستسلام للشيطان - الجندر ٢» للدكتور إياد قنيبي وفقه الله.

بإمكانية تراجعه أنه هو الذي هاجم القارة الأمريكية، وأعمل الإبادة في سكانها الأصليين، وقتل منهم ما يزيد عن ١١٢ مليون إنسان ينتمون إلى أكثر من ٤٠٠ أمةٍ وشعب، لهم ثقافتهم وتاريخهم، هم يرقدون الآن تحت مدنهم ومزارعهم وحقولهم التي تأسست عليها دول القارة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية داعية السلام في هذا الزمان[1]!

إن الغربيين هم أنفسهم الذين اصطادوا أكثر من ٦٠ مليونًا من أفريقيا ليكونوا عبيدًا لهم.

وإذا أخذنا عينةً من العصر الحاضر وجدنا الولايات المتحدة قد قتلت ٢ مليون في الفيليبين و ٤ مليون في فيتنام، ونحوًا من ٢٢٠ ألفًا من اليابانيين في الحرب العالمية الثانية لما ضربوا قنبلة نووية على هيروشيما وأخرى على ناغازاكي، وقريبًا من ٢ مليون في العراق، ومئات الآلاف في أفغانستان.

ومجمل من قُتِل في الحرب العالمية الأولى والثانية نحوٌ من ٥٠ مليونًا، وهذه المعارك كانت عندهم لا عندنا.

ولهذا فإننا اليوم في معركةٍ حقيقيَّةٍ ليس يُسلك فيها إلا سبيل المدافعة بين الحق والباطل، والخير والشر، لتبقى المعركة قائمةً بين المحقين والمبطلين، حتى ينتصر الحق والفطرة ولو بعد حين، والله غالبٌ على أمره ولكنَّ أكثر الناس لا يعلمون.

(١) تلمود العم سام لمنير العَكْش ص (٢٠).

المطلب الخامس

النسوية العربية والنسوية (الإسلامية)

عالم الأفكار لا يحده مكانٌ ولا زمان، ولهذا نجد للفِرَقِ العقديَّةِ الأولى تأثيرًا في تشكيل المشهد الفكري حتى اليوم، لا سيما الفرق الأربع: الشيعة والخوارج والمرجئة والمعتزلة.

والفكرُ النسويُّ في الغرب وصل الشرق، وذلك على شكلين: النسوية العربية، والنسوية (الإسلامية)، ودونك بيانَ كلِّ شكلٍ في فرعٍ مستقل:

الفرع الأول: النسوية العربية:

وقد مرَّت بثلاث مراحل كما يلي:

المرحلة الأولى:

وهذه كانت من إفرازات الحملة الفرنسية على مصر سنة ١٧٩٨؛ حيث كثر إيفاد بعض النخب العربية للدراسة في الغرب، فانبهروا بما رأوا عندهم، لا سيما أنَّ هذه المرحلة كانت تاليةً للثورة الصناعية التي انطلقت سنة ١٧٦٩ والتي كانت المنعطف الأول الذي حرَّك قضيَّةَ المرأةِ في الغرب كما مرَّ، ومن ثم تسلسلت الأمور حتى تَكَوَّنَ الفكر النسوي على النحو الذي رأيت.

وكان من نتيجة انبهار النخب العربية بالتطور الغربي الدعوةُ لتقليدهم فيما وصلوا إليه، ولاحقًا ستحصل مطالبات بإعادة النظر في الثقافة والتراث؛ ظنًّا أنَّ هذا هو المدخل الصحيح للوصول إلى النهضة والحضارة، ولم ينتبهوا إلى أنَّ المرضَ الغربيَّ يختلف عن المرض الشرقي، ولعلي أشير لهذا الملحظ إشارةً موجزةً في آخر المطلب بإذنه تعالى.

والذي يهمنا أنَّ الاهتمامَ بمسألة المرأة قد بدأ في هذه المرحلة، وكانت المطالب تتركز على حق المرأة في التعليم والعمل، وتهوين مسألة الاختلاط بين الجنسين وما قارب ذلك.

ولم تشهد هذه المرحلة مناقضةً لثوابتِ الدين ومسلماته، ولم يتم نسبة التخلف الذي

كان عليه حال المرأة خاصة والأمة عامة إلى الدين، وإنما كانت الدعوات متأثرةً بموجة الدعوة للحقوق التي كان لها الرواج في الغرب.

المرحلة الثانية:

وهذه المرحلة اختلف الباحثون في تحديد بدايتها:

فمنهم من يُرجِعُها لنهاية القرن التاسع عشر الذي أصدر فيه الكاتب المصري القبطي «مرقص فهمي» كتابه: «المرأة في الشرق» سنة ١٨٩٤، والذي أحدث هزَّةً كبيرةً للمجتمع؛ لأنَّه نقل موضوع حقوق المرأة إلى ميدان المواجهةِ مع المعتقدات الإسلامية؛ إذ نظَّر في كتابه لأمورٍ منها: القضاء على الحجاب الإسلامي، وإباحة الاختلاط بين الجنسين، وتقييد الطلاق بوجوب وقوعه أمام القاضي، ومنع الزواج بأكثر من واحدة، وإباحة الزواج بين المسلمين والأقباط.

بينما يُرجِعُها بعض الباحثين لكتاب قاسم أمين الذي أصدره سنة ١٩٠٠، والذي دعا فيه المرأة العربية إلى اقتفاء أثر المرأة الغربية، وسلك المسلك العلماني الليبرالي عند طرحه لقضايا المرأة.

وأبرزُ ملامحِ هذه المرحلة: أنَّ الكتابات صارت تتجه فيها نحو المناداة بالالتحاق بركب الحضارة الغربية، وجَعْلِ المرأةِ الغربيَّةِ أنموذجًا يُحتذى به.

كما أنها تناولت موضوعاتٍ لم تُطرح من قبل مثل: المساواة بين الجنسين في مرافق التعليم، والمساواة في الحقوق السياسية والنيابية من مثل حق الانتخاب والترشح ودخول البرلمان، والمساواة في الميراث وأضراب ذلك.

وتم العمل على توظيف الدين عبر ليِّ أعناق النصوص لتصبح صالحةً للاستدلال على ما يريدون، وما يستعصي من النصوص على التأويل يُستبعد ويُبحث عن غيره.

المرحلة الثالثة:

تعود بداية هذه المرحلة إلى خمسينيات القرن الماضي القرنِ العشرين، بعد أن بدأت

الدول العربية في التحرر من الاحتلال المباشر، وتتحول إلى الاحتلال بالوكالة؛ إذ لم يرحل الاحتلال الغربي إلا بعد أن مكَّن ثقافته من العقول والدساتير والمناهج والقوانين.

والذي ميَّز هذه المرحلة عمَّا سبقها تلك الحركةُ الثقافيَّةُ النشطةُ التي قامت بترجمةِ الكثيرِ من الأدبيات الفكريَّةِ والفلسفية بكلِّ تياراتها والتي تخص قضية المرأة وتحررها على منظورٍ مغايرٍ لما عليه الإسلام.

ومن أبرز الكتب التي تُرجِمَت: كتاب «الجنس الآخر» لسيمون دي بوفوار، وكان حديث عهدٍ بنشر، وكتاب: «أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة» لفريدريش أنجلز، وهذان الكتابان اللذان استمدت منهما الحركة النسوية أصولها الكبرى في موجتها الثانية وما تلاها كما مرَّ.

ومن الكتب أيضًا: «لينين والمرأة» ترجمة زينب نبوة، و «الاشتراكية والمرأة» ترجمة جورج طرابيشي، و «الحب والحضارة» و «نحو ثورة جديدة» كلاهما لهربرت ماركوز، و «الثورة الجنسية» لبالوش هورفات.

وهذه المرحلة بدأت تنتشر فيها موجةُ تشكيكٍ في القيم والثوابت الدينية، وتَسَرَّبَ الإلحادُ فيها إلى عقول كثيرٍ من الناس، فضلًا عن انتشار التبرج والسفور، واتهام المجتمعات الإسلامية بالتخلف والرجعية وما إلى ذلك.

وحصل التأثرُ في هذه المرحلةِ بالذي كان رائجًا في الغرب من دراسة النوع «الجندر» بحسب الأطروحات الغربية التي تتنكر لطبيعة الأنثى وخصوصيتها، وتقول بعدم الفرق بين الجنسين، وأنهما نوعٌ واحد كما مرَّ بك.

والذي صَنَعَ الرَّواجَ للأفكار الغربية في المجتمعات العربية والإسلامية: ما حصل من دعمٍ وتشجيعٍ من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لهذا الفكر والمؤسسات الداعية له، وتبعية الأنظمة العربية لهم في ذلك من خلال تنفيذ مشروعات تدور حول «دمج الجندر في التنمية»، والذي يعني عمل تغيير اجتماعيٍّ شامل يقوم على تغيير القوانين والمناهج التعليمية وبنية الأسرة وأدوار الجنسين وعلاقتهما وفلسفة الحكم ووظيفته وفلسفة

الاقتصاد، وبناء كل ذلك على التعريف الجديد للرجل والمرأة المُعروف بالجندر كما مرَّ.

ومن الشخصيات المعروفة في هذه المرحلة: نوال السعداوي، والتي تؤكد أنَّ الفوارق بين الرجل والمرأة ناتجةٌ عن ثقافةٍ ذكورية، وتُصرُّ على أنَّ الأنثى هي الأصل، وأنها أقوى من الرجل، وأنَّ أصلَ الأبوةِ والأمومةِ طارئ.

ومن أفكارهم التي يروجونها: أنَّ الدين هو السبب في تخلف المرأة واضطهادها، وأنَّه الذي كرَّس دونية المرأة؛ بدليل جعل القوامة للرجل عليها، وجعلها على النصف منه في الميراث والشهادة، وجواز تعدد الزوجات، إلى جانب تحيز الخطاب القرآني للذكور دون الإناث، وأنَّ علم الفقه معادٍ للمرأة.

ومن نتيجةِ ذلك: أنهم دَعَوْا للمساواة المُطلَقَةِ في الإرث وفي الطَّلاقِ والإنفاق على الأسرة والحياة الجنسية والتي تشمل منع الرجل من التعدد، وحرية المرأة في الارتباطات الجنسية إذا كان الرجل حرًّا فيها، وحرية المرأة في عقد الزواج من دون وليٍّ أو إشهار، والسفر دون الحاجة إلى إذن الزوج أو ولي الأمر، والمساواة في حق الطاعة والنشوز بحيث يتوافق مع هوى المرأة لا مصلحة الأسرة.

وقناعات النسوية العربية هي قناعات النسوية الغربية؛ لأنها تبعٌ لها، وبالتالي فإنَّ أحد المبادئ التي يقوم عليها الفكر النسوي العربي هو الاعتقاد بأن نظام الزواج والأسرة نظامٌ أبويٌّ ذكوري؛ وذلك لأنَّه قام بحسم علاقات الجنسين على أساس خضوع المرأة للرجل، وفقدها لحريتها واستقلالها، وسلب حق تقرير المصير منها، ومن ثم كانت الدعوة للحرية المطلقة في المجالات كافة كما مرَّ بك مفصلًا.

الفرع الثاني: النسوية (الإسلامية):

في ظروفٍ مقاربةٍ ظهرت في تسعينيات القرن الماضي النسوية (الإسلامية)، كنتيجةٍ طبيعيةٍ لرواج الأفكار وتغلغلها في المجتمعات الإسلامية، ولأنَّ المغلوبَ مولعٌ دومًا بتقليد الغالب، فالمدخل هو الانبهار بالغرب ومحاولة اقتفاء آثارهم في ظل الشعور بعقدة النقص.

ولعلك وعيت أنَّ النسوية (الإسلامية) ليست هي النسوية التي تدعو إلى تكريم المرأة ورَدِّ الاعتبار لها بحسب ما ورد في الإسلام مما لم تبلغه أيُّ أمةٍ؛ ولكن هي النسوية التي تحاول المواءمة بين حقوق المرأة بالمفهوم الغربي مع الإسلام.

وبتعبيرٍ أوضح: أراد أتباع النسوية (الإسلامية) قراءة النص القرآني بعقلٍ مسكونٍ بهاجس الفكر النسوي الغربي، ومن ثم رأوا أنَّ الدين الإسلامي ينادي بتحرر المرأة والمساواة بينها وبين الرجل، إلا أنَّ النظام الأبوي والتقاليد الأبوية قد قام بتحويل ذلك إلى أداةٍ لاضطهاد المرأة.

وقالوا: إنَّ القراءةَ الذكوريَّةَ للإسلام هي التي سمحت بالعنف ضد المرأة، ولأجل ذلك فالحاجةُ ماسَّةٌ لإعادة قراءة النصوص، وتحديد تفسيرات لها بعيدًا عن الذكورية والمجتمع الأبوي.

ولبُّ المشكلة في نظر النسوية (الإسلامية) يكمن في سيطرة السلطة الذكورية على فهم النصوص الدينية وتطبيقها في الواقع، فأزمة المرأة عندهن آتيةٌ من الرؤية الذكورية للدين وليست من الدين نفسه[1].

وبناءً على ما تسطَّر؛ فإنَّ النسوية (الإسلامية) أقرب في الفكر إلى القرآنيين، فيأخذون ما أرادوا منه ويأولونه، أما السنة فترد.

ومن أمثلة تأويل القرآن: أنهم يقولون: إنَّ اللواط لا مشكلةَ فيه، أما ما حصل مع قوم لوطٍ فالإشكال فيه أنهم تعرضوا لضيوف نبي الله **لوطٍ** عليه السلام لا أنَّ اللواط فيه مشكلةٌ في نفسه!

وما زال التطرف الفكري يزيد عندهم حتى بلغ الحال باتهام الصحابة رضي الله عنهم، ومع أنهم لا يصرحون برأيهم الواضح فيهم خشيةَ صدمةِ الجمهور إلا أنَّهم في ثنايا الكلام يعبرون عن ذلك.

---

(١) مفهوم النسوية لأمل الخريف ص (٧٧)، ولمزيدٍ من الدراية بفكر النسوية (الإسلامية) انظر كتاب: «النسوية الإسلامية بين الانسلاخ والتلفيق» للدكتور سامي عامري وفقه الله.

ومن ذلك: اتهامهم للصحابة ﷺ أنهم لم يفهموا رسالة الدين، وأنَّ ضياعَ حقوقِ النساء كان سببه خيانة الصحابة للإسلام، ورأس الفتنة الذي اغتال الروح الإسلامية يتمثل في **عمر بن الخطاب** ﷺ، أما **أبو هريرة** ﷺ فهو أهم مُحرِّفي الخبر النبوي عند النسويات!

ومما يقولون: إنَّ الإسلامَ نفسه مؤاخذٌ لوجود أحكام من مثل قوامة الرجل على المرأة وجواز التعدد وكون المرأة على النصف من الرجل في الميراث والشهادة، ولو قلنا بالقوامة فينبغي أن تعني أنَّ على الرجل أن ينفق، لكن لا يجب أن يُسْمَعَ له ويُطاع!

كما وطالبوا بتغيير أصول الفقه، لا سيما أنهم يعتبرون الفقه معاديًا للمرأة.

وبعض أتباع النسوية (الإسلامية) هم من العلمانيين، فهؤلاء يضربون الدين من داخل من ينتسب إليه، شأنهم شأن المنافقين، وبلغ الحال ببعضهم إلى اعتبار آية الحجاب ضد المرأة المسلمة، وأنَّها بقيت مظلومةً حتى جاءت قوى الاستعمار بعد خمسة عشر قرنًا لتعيد لها الحرية.

كل ذلك جعل بعض الباحثين يرغب في تسميتهم بالنسوية المتأسلمة؛ لأنَّ نسبتهم إلى الإسلام موهمةٌ بأنَّهم على أحكامه والانتصار له، وهم ليسوا من ذلك في شيء، ثم إنَّ اسم النسوية (الإسلامية) فيه اجتماعُ النقيضين: الخضوع للنص الشرعي، وتجاوز هذا النص في الآن نفسه خضوعًا للفكر الغربي فكأنك تقول: «العلمانية الإسلامية».

ولئلا يكون الأمر مستغربًا.. فإنَّ كلَّ من يريد أن يهدم شيئًا من المقررات الشرعية، ويُطوِّع نصوص القرآن والسنة لفكرٍ دخيلٍ فأمامه بابان: تأويل القرآن بحُكْمِ استحالةِ نفيه أو التشكيك فيه، وردُّ السنة من مدخل عدم عصمة الرواة والنقلة.

ولهذا في كل سياقٍ فكري؛ كالذي يريد أن يقدم اشتراكيةً إسلامية، ورأسمالية إسلامية، وليبرالية إسلامية وغير ذلك.. يجد هؤلاء أنفسهم مضطرين للهجوم على شخصيتين مُعَيَّنَتَين: الإمام **الشافعي** والإمام **البخاري**.

أما الإمامُ الشافعيُّ.. فإنَّه أولُ من دوَّن علمَ أصول الفقه، وما يتضمنه من منهج

الاستدلال، وهذا العلم يهدف بإيجازٍ إلى بيان فقه تعامل الصحابة ﷺ ومن بعدهم مع نصوص الكتاب والسنة، فالقواعد التي دوَّنها الإمام **الشافعي** من سلوكهم في هذا الباب تمنع باب التأويل والتحريف، فكلما أراد المنهزمون فكريًّا تمرير شيءٍ إلى الإسلام وإخضاع النص القرآني له.. وقفت لهم قواعد الأصول بالمرصاد.

مما دعاهم ذلك إلى (شخصنة) القضية في شخص الإمام **الشافعي**، وأعلنوا الحرب ضده، وكأنَّه هو من اخترع علم الأصول، ولم ينتبهوا إلى أنَّ الذي فعله الشافعي هو تحويل السليقة الأصولية التي كان عليها النبي ﷺ وأصحابه ﷺ إلى قواعد تصلح للتلقي والدرس، ويسهل معها الاستنباط، ولهذا فمتقررٌ عند أهل العلم أنَّ الصحابة ﷺ هم قضاة الأصول الكبار.

فالشافعي إذن هو أول من دوَّن وليس أول من اخترع، وكنت في اختبارات الأصول أجعل في سؤال الصواب والخطأ: **الشافعي** هو أول من اخترع علم الأصول، فكان بعض الطلبة لا يتيقظون للمقصود ويضعون علامة الصواب.

ورأيت أحد المنهزمين فكريًّا يتسلل لهدم شخصية الشافعي من مدخلٍ زائفٍ برَّاقٍ ليسهل رواجه خلاصته: إنَّ **الشافعيَّ** رجلٌ عظيم، وقد أنتج ما يصلح لزمانه، وينبغي أن ننتج لما يصلح لزماننا، فنقل أثر الزمان والعرف والعادة من ساحة الفتوى في الفروع إلى ساحة قواعد الاستنباط في الأصول!

وأما الإمام البخاري.. فتشتد الهجمة عليه؛ لأنَّه الذي حصَّن مهمات مسائل الشريعة بما رواه من الأحاديث في صحيحه، والتي تنزل إلى مستوى التفاصيل مما يستحيل تأويله؛ لأنَّ الأحاديث النبوية واردةٌ في معرض البيان، فلم تكن حمَّالةَ أوجهٍ بالقَدْرِ الذي عليه النصُّ القرآني.

والذي جعل الهجمة تشتد في شخص الإمام **البخاري** أنه تَشَدَّدَ في شروط قبول الأحاديث التي يثبتها في صحيحه، فكلما أرادوا تمرير حكمٍ متأثر بالحداثة أو الليبرالية أو العلمانية أو النسوية أو غير ذلك.. وقفت أحاديثُ السُّنَّةِ تأبى ذلك.

والمعارضة هنا أسهل؛ لأنَّ الكلامَ عن شخصٍ من البشر هو **البخاري**، والبشر غير

معصومين، وبالتالي فإنَّ ردَّ الأحاديث البينة سهلٌ من ناحية التشكيك في الراوي ومن روى عنه، بحكم أنه يجوز عليهم الخطأ والسهو والكذب وما إلى ذلك.

ولم ينتبهوا إلى أنَّ **البخاريَّ** وإن كان غير معصومٍ في نفسه إلا أنَّ الأحاديث نفسها التي رواها معصومة؛ لأنَّ شروط نقلها بالتشدد الذي كان عليه جعلها تصل إلى درجة اليقين، وليس الذي في صحيح البخاري كلامه؛ وإنما كلام النبيِّ ﷺ.

والذي يهمنا أنَّ الأمة بأسرها قد قبلت منه الصحيح بعد الفحص والفلترة، وسار الناس على ذلك، وثمة تفاصيل في الباب هي من عناية طلبة العلم لا أُطَوِّلُ بذكرها.

والذي لا ينبغي أن يغيب عن الأذهان أنَّ **البخاريَّ** لَمَّا كان أكثرَ المحدثين تشددًا في قبول الحديث كان هدمه يعني هدم بقية المحدثين بالأولى، فهم لا يرفضون أحاديث **البخاري** بينما هم يقبلون أحاديث غيره من المحدثين، فتحصَّل أن صحيح البخاري هو بوابة كتب السنة، فلو كُسِرَت كُسِرَ ما بعدها.

ولذا فإنَّ كلَّ من يحاول الخدش في مقام هذين الإمامين فاعلم أنَّه عاجزٌ عن تطويع النص الإسلامي لصالح الفكر الغربي، وأنه يريد كسر الحاجز لإمكان تمرير ما يريد من الأهواء، وهيهات هيهات.

ومن فضل الله تعالى أنَّ كلًّا من أصول الشافعي وصحيح البخاري قد كتب في نطاق القرون المفضلة، ولم يُكتب متأثرًا بالسلطة، ثم إنَّ المسلمين كانت لهم الخلافة والكلمة، وبقي هذا المنهج الإسلامي حاكمًا ولم تسقط الخلافة إلا من مائة سنة.

وعلى مدار أكثر من ألف سنة كان الناس يذعنون لحكم الإسلام عن طواعيةٍ وحبٍّ ورحمة، وهو الذي قام على المنهج الأصولي وأحاديث **البخاري** وما يدور في فلكهما.

ثم ما الذي حدث؟

ولماذا الآن التشكيك فيهما وقد راجا في المسلمين أكثر من ألف سنة؟!

حين كانت الكلمة للإسلام كان الناس أتباعًا له ينقلون معارفه إلى كل أمة، ولما

سقطت الخلافة، وحكمت بريطانيا وفرنسا أولًا، ثم الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ثانيًا، ثم تفردت الولايات المتحدة بحكم العالم.. وإذ بأناسٍ من بني قومنا يستيقظون، ويرون حضارة الغرب، وثقافتهم الليبرالية، وعبثهم بالإنسان وتزييفهم للعلم، وما يقررونه من معارف ومفاهيم وأفكار، فأراد هؤلاء المنهزمون نفسيًّا وفكريًّا أن يثبتوا للغرب أننا تلاميذ نجباء عندهم، بل الإسلام نفسه ليس أكثر من تلميذٍ مُقِرٍّ لأساتذته في الغرب بأنَّ نصوصه متماشيةٌ مع فكرهم الذي نحن بصدد دراسة جانبٍ منه!

وحين حصل استعصاء في المهمة الآثمة، ووقفت كتابات المتقدمين تحول دون ذلك.. فبدلًا من انتباههم للكمين الذي وقعوا فيه، والجريمة التي أرادوا تمريرها.. إذا بهم يطالبون بهدم التراث نفسه، وهدم الشخصيات التي نقلته، وقاموا بعملية التطويع للإسلام ليكون منسجمًا مع فكر الغرب، وليس فكر الهند مثلًا أو الصين أو روسيا، وإنما الفكر الذي يحكم العالم اليوم، ويعدون هذا السلوك تقدمًا في الفهم واستنارةً!

أعوذ بالله من هذا الهراء.

إنَّ هذا لهو الضلال المبين.

إنَّ هذا من العبث الذي لا ينبغي الرد عليه؛ لأنَّ الآفة فيه عقلية.

ودليل ذلك: أننا لم نر واحدًا من هؤلاء قرأ رسالة **الشافعي** وصحيح البخاري في ظروفٍ صحيحة، ثم خرج ينقد عن علم، بل الغالب أنه لم يفتحهما أصلًا، وإنما أخذ الثقافة الغربية، وتشبَّع منها ثم عاد بتهمة النقص على أمته، وتهجم على مقدساتها العلمية دون أن يقرأ حرفًا واحدًا من التراث الإسلامي الفاخر.

لهذا كله أتفق مع من سمَّى النسوية (الإسلامية) بالنسوية المتأسلمة؛ لأنهم والإسلام خطان لا يلتقيان.

ومما لا ينبغي الجهل به في هذا الباب أنَّ الفكرَ النسويَّ عند أتباعه حاكمٌ لا محكوم، يجب أن يُحاكم إليه فكرُ الإسلامِ لا أنه يكون محكومًا له.

وأمارةُ ذلك: أنَّ النسويات يجتهدن وُسعَهُنَّ في تطويع نصوص الإسلام لصالح الفكر

الغربي، وحين التعارض يقدم الفكر النسوي، ويبقى الاتهام لعلماء المسلمين بالذكورية وانتهى الأمر.

وهذا في النسوية المتأسلمة، أما في النسوية العربية فمسألة الدين مستبعدةٌ أصلًا، وحين تُقرَّب فإما أن يكون القصد توظيف النصوص لما يظنونه خادمًا لهم، أو ليكون في قفص الاتهام بالذكورية.

والعاملون في اتفاقية سيداو لم يتركوا هذا الباب مفتوحًا؛ فهذه المحامية الأمريكية «كاثرين بالمفورث» إحدى العاملات في لجنة سيداو لسنتين متتاليتين تقول: لقد أكدت لجنة سيداو مرارًا أنه إذا تصادم رأيها حول حقوق المرأة مع الدين والثقافة فعلى الدين والثقافة التنحي عن الطريق.

بل إنَّ اللجنة طالبت علنًا إحدى الدول الإسلامية بإعادة تفسير القرآن الكريم بطرقٍ تكون مقبولًا لفكر اللجنة، وذلك أنَّ مساواة الجندر الحقيقية لا تسمح بتفاسير مختلفة لفروض المعايير القانونية اعتمادًا على الأحكام الدينية والتقاليد والعادات المحلية[1].

والدين جملةً عند السواد الأعظم من النسويات متهمٌ بأنه أكبر من يمارس الإقصاء والتهميش ضد المرأة، وأنه الذي أعطى الرجال السلطة والهيمنة على المرأة، فكيف يكون الدين متهمًا عندهن بتأجيج المشكلة ثم يحتكمن إليه!

ومن الشواهد على ذلك: ذاك المؤتمر النسوي الذي عقد في القاهرة سنة ٢٠٠٢ بتنظيمٍ من وزارة الثقافة المصرية بالتعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، فإنه شهد هجومًا نسويًّا مباشرًا على القيم الإسلامية، قاده تجمع الجمعيات النسائية العربية زعمت فيه د. نوال السعداوي أنَّ التزامَ المرأةِ المسلمة بالقيم الإسلامية يعتبر رِدَّةً حضاريَّةً تستدعي مواجهةً نسويةً بكل السبل الممكنة.

ورفعت النسويات شعارًا تضمن خمسة لاءات: لا للدين، لا للرجل، لا للحجاب، لا

(١) النسوية وصناعة الدهشة لفهد الغفيلي ص (١٤٠).

للزواج، لا لختان الرجل[1].

تعقيبٌ على فكر النسوية العربية و(الإسلامية):

إن أتباع النسوية العربية وكذا (الإسلامية) بلغوا من الغباء مبلغًا متقدمًا، وتوغلوا فيه بعيدًا بعيدًا؛ وذلك أنَّهم حاربوا من أجل تحصيل حلٍّ نسويٍّ معتمدٍ في الغرب لمرضٍ غير موجودٍ أصلًا في الشرق؛ فالمرأة عندهم موضع احتقارٍ وازدراء، ومحرومة من جملة الحقوق، فليس من حقها أن تتعلم ولا أن تتكلم، وإذا ذهبت إلى الكنيسة يجب أن تبقى صامته، وزوجها بإمكانه أن يبيعها بثمنٍ بخسٍ في السوق وغير ذلك من قائمة الإذلال.

وإذا قصدنا قبلة القيم عندهم؛ رجال الدين.. فإنهم يحتقرونها كذلك، ويجعلونها من جملة الشياطين، وأنه الشرُّ الذي لا بد منه.

فإذا قلنا: إنَّ رجال الدين لعلهم فسدوا فلنفتح الكتاب المقدس.. وجدناه محرفًا على نحو أهواء رجال الدين، مما يعني أنَّ المرأة لا قيمة لها قط.

وكان من نتائج ذلك: أنهن قمن للمطالبة بالحقوق حين قامت الثورة الفرنسية ضمن الأجواء العامة المطالبة بالتحصل على الحقوق، وبقي الفكر يتوغل ويغلو ويتطرف حتى وصل إلى الدرجة التي صار عليها.

أما في الإسلام فالمرأة بلغت أعلى قدرٍ يمكن أن يُتصور من الإكرام والإجلال والصيانة والتقدير والاحترام، ولو أنَّ رجلًا أساء إلى زوجته أو ظلمها في شيء.. فهذا من جملة منكرات الأفراد التي لا يمكن أن تختفي من أي أمة، ثم هو يصونها في كل شيء، ولكنه قد يسيء إليها كما يسيء إلى الجيران أو الأرحام وما إلى ذلك.

فما لنا وللنسوية إذن؟!

وكيف نطلب دواءً لداءٍ لا نعاني منه؛ فالمرض الغربي يختلف عن المرض الشرقي، ولكن مرد المشكلة لتلك الكسرة النفسية إزاء ما وصلوا إليه من حضارةٍ بينت الكلام

(١) مفهوم النسوية لأمل الخريف ص (١١٤، ١٢١).

عن أسبابها الحقيقية في كتاب «سبائك الشيطان» يسَّر الله صدوره، فصار عند بعض أبناء العرب والمسلمين استعدادٌ للعبث في التراث وفي كل عوامل القوة من مثل اللغة والتاريخ لنقوم بتقليدهم في ثقافتهم بعد الانبهار بحضارتهم.

وهذا داخلٌ فيما أخبر عنه النبيُّ ﷺ أنَّه واقعٌ في أمته؛ روى الشيخان عن أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ شِبْرًا بِشِبْرٍ وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ حَتَّى لَوْ سَلَكُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَسَلَكْتُمُوهُ»، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: «فَمَنْ»![1].

هب أنَّ رجلًا معجبًا بآخر تمام الإعجاب فصار يُقلِّده في كل شيء، فرآه يتصرف تصرفاتٍ ما نتيجة لمشكلةٍ اجتماعيةٍ عنده؛ كما لو صار يدخل عابس الوجه ويتكلم بكلماتٍ معينة ويأكل وحده ويجلس وحده، فصار هو في بيته يتصرف نفس التصرف من غير أن توجد المشكلة أصلًا!

ولهذا جزى الله الشيخ **إبراهيم السكران** فرَّج الله كربه خيرًا إذ وضع يده على موضع العلة وألَّف كتابه: «سلطة الثقافة الغالبة» ليجعل العنوان ناطقًا بالداء دالًّا على الدواء.

ومن فضل الله تعالى أن المرأة بينما كانت في الغرب في ذل كانت في الشرق في عز على ما رأيت من «عظمة النظام الاجتماعي في الإسلام».

وآيات القرآن صريحةٌ غاية الصراحة في ربط وجاهة الشخص وقدره وكرامته بالتقوى لا بكونه ذكرًا أو أنثى كما قال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ﴾ [الحجرات: ١٣].

أما القوامة.. فهي درجةٌ واحدة، وهي درجةُ رعايةٍ ومسؤولية، وأسعد الناس بها هي المرأة؛ إذ الدرجة في صالحها لا ضدها، ولو حصل الانفلات من عقال الدين والأخلاق والمروءة فأسرع الناس هربًا منها هو الرجل نفسه، وقد علمتَ وجهَ ذلك.

أما الحقوق.. فالإسلام هو دين الحقوق دين العلم والتعليم، حتى إنَّ أم المؤمنين

(١) صحيح البخاري، رقم الحديث: (٣٤٥٦)، صحيح مسلم، رقم الحديث: (٦٩٥٢).

عائشة ﵂ معدودةٌ من أعظم المعلمات للرجال في التاريخ الإسلامي، وروايتها موضع الإجلال عند المسلمين، بل تعتبر روايتها ميزة ترجيح لاطلاعها على أحوال النبيِّ ﷺ الخاصة، ويشاركها في ذلك عموم زوجات النبي ﷺ الملقبات بأمهات للمؤمنين تكريمًا لهن، وكانت **عائشة** ﵂ ضمن السبعة الذين انتشر عنهم علم الفقه في الأمة الإسلامية.

فما لنا وللغرب بأدوائه وأدويته!

وهذا يذكرني باعتماد فئامٍ من الشرق للفكر العلماني الوارد من الغرب من غير النظر في قصة ولادته وظروف نشأته.

وقصة ذلك بإيجاز: في النصف الثاني من القرن الخامس عشر الميلادي بدأت تظهر بوادر النهضة العلمية في أوروبا متأثرةً بنهضة المسلمين في الأندلس، وذلك في أعقاب حركة الترجمة للعلوم الإسلامية وكذلك اليونانية.

وأتى هذا في الوقت الذي كانت فيه الكنيسة قد وقفت موقفًا شديدًا شرسًا ضد العلم والعلماء، ومع حركة الترجمة وبوادر النهضة العلمية برز عددٌ من العلماء أخذوا يبينون بطلان آراء الكنيسة العلمية، فتصدت لهم الكنيسة، وفعَّلَت الرقابة على المطبوعات والكتب، بل وأخذوا في تشكيل محاكم تفتيش ضدهم.

ولك أن تتخيل الهشاشة العلمية للعقلية الكاثوليكية إذا علمت أنَّ محاكم التفتيش حكمت في المدة بين ١٤٨١م إلى ١٤٩٩ على تسعين ألفًا وثلاثة وعشرين شخصًا بأحكام مختلفة من إعدامٍ وحرقٍ وسجنٍ وتعذيبٍ وغير ذلك.

كما أصدرت قرارات تُحرِّمُ قراءة كتب جاليليو وكوبرنيكوس ونيوتن لقوله بقانون الجاذبية الأرضية، وأمرت بحرق كتبهم، وقد أحرق بالفعل في غرناطة ثمانية آلاف كتاب مخطوط لمخالفتها آراء الكنيسة.

وأفضى ذلك إلى غضبِ الناس والعلماء والفلاسفة من رجال الكنيسة على سلوكهم الشرس، وعلى القيود الرقابية على الكتب والمطبوعات، ومبالغتهم في القسوة والتعذيب، مما أثار الفلاسفة وكثيرًا من الناس لتوجيه سهام النقد للكنيسة وآرائها، ودعوا إلى إعلاء

العقل مقابل نصوص الكتاب المقدس.

وهذه الأجواء حملت الجمعية الوطنية الفرنسية سنة ١٧٩٠ على إصدار قرارات قاصمة لظهر الكنيسة؛ من مثل إلغاء العشور الكنسية ومصادرة أموالها وإجبار رجال الكنيسة على الخضوع للدستور المدني، وصارت هي من يُعَيِّنُ رجالَ الكنيسةِ وليس البابا، وغير ذلك.

وفي عام ١٩٠٥ جاء القانون الذي أقرته الحكومة الفرنسية بفصل الدين عن الدولة، وإعلان حياد الدولة تجاه الدين، وهذا شكَّل القاصمة الأشد؛ إذ شجَّع ذلك المعارضين للكنيسة على نقد نصوص الكتاب المقدس بحرية.

إذن؛ فالعلمانية في الغرب كانت حلًّا اضطراريًّا لمشكلةٍ سقيمة، ثم قام الغرب بفرضها على البلاد الإسلامية رغم أنها لم تُعانِ من هذا الداء أصلًا؛ فالإسلام نفسه هو الذي يأمر بالعلم ويحض عليه ويثيب عليه، وأول آيات القرآن ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق:١]، فالقراءة هي أول فرضٍ فرضه الله على الأمة، وكثير من المساحات العلمية الدنيوية هي عند العلماء من الفروض الشرعية العينية أو الكفائية.

بل لو سكت العالِم مجرد سكوتٍ فإنه يكون بموضع الذم والوعيد كما قال سبحانه: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكۡتُمُونَهُۥ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمۡ وَٱشۡتَرَوۡاْ بِهِۦ ثَمَنٗا قَلِيلٗاۖ فَبِئۡسَ مَا يَشۡتَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

فهم إذن اضطروا للفكر العلماني من أجل تحييد الكنيسة لئلا تقف بطريق مسيرة التطور، فكيف لو كنا في دين هو الذي يأمرنا بالتطور، والشكوى الذائعة عندنا تتمثل في مطالبة المسلمين أن يكونوا بمستوى رسالة النصوص الشرعية، والتي تأمر بأن نتحرك ونجتهد ونجاهد ونبني دولةً وإمبراطورية ونهضةً وحضارة، وإلا فلا نأمن من العتب من الله تعالى!

وما تسطَّر كله يؤكد ما تقدَّم من أنَّ **النسوية آفةٌ نفسية، وعلةٌ عقلية**، والمعركة التي تخوضها النسويات هي من قبيل التوهم النفسي، ولهذا كان هذا الفكر بحاجةٍ لتذكيرٍ بالفطرة لا أنه فكرٌ متماسكٌ متينٌ يحتاج لأخذٍ ورد.

فالعقل مثلًا يفتي فورًا بأنَّ الذكر شيء والأنثى شيء، وأنَّ كلًّا منهما له وظائفه وخصائصه وطريقة تفكيره[1]، وأنَّ العلاقة بينهما تكاملية لا تآكلية.

والعقل يفتي بتلك العلاقة الخاصة بين الأم ورضيعها، فالأمومة فطرة، فالفكر الذي يُبَخِّسُ من ذلك ويُعَيِّرُ به فكرٌ لا يكتب له العيش.

فهذه إحدى النسويات تقول: أشعر بالأنانية حين أخرج من بيتي للعمل وأترك أطفالي وعند الخروج يمسكون بساقي!

ولكنهم في الفكر النسوي يفسرون ذلك بانعكاساتٍ عاطفيَّةٍ لا قيمةَ لها ولا وزن!

ولكن هذا هو الغرب، فحضارته مبنيةٌ على تقاسم ثروات العالم، والسيطرة عليه سيطرةً سياسية، وإدارة الخلاف بينهم عقب الشقاق الذي أودى بعشرات الملايين منهم في الحربين العالميتين الأولى والثانية وغيرهما من حوادث النزاع.

فليس هناك منظومةٌ فكريةٌ قائمةٌ على الرحمة تَرُوج بنفسها لقوتها ومتانتها فيما لو هُزمت صاحبتها وهي أمريكا أولًا وأوروبا ثانيًا.

وسيأتي في المبحث القادم إن شاء الله سرُّ فرضِ الغرب من خلال المؤسسات العالمية لهذه الثقافة النسوية في كثيرٍ من بنودها.

فالغرب يحتضر قيميًّا، حتى إنَّ الروس لا يفتأون يعيرونهم بمحاربة الفطرة من مثل تشريع المثلية ومحاربة الأسرة وأضراب ذلك.

فما يحصل نتيجةٌ طبيعية لإبعاد الدين وعبادة الهوى والشهوة من أجل السلطة والمال، والسطوة فيه سطوةٌ مؤقتة بطبيعة الحال، والله غالبٌ على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

(١) النسوية وصناعة الدهشة لفهد الغفيلي ص (٨٥).

المطلب السادس

آثـــار النســـــوية

ثقتنا بالله تعالى أنه يعصم عباده المؤمنين من الأفكار الشيطانية النسوية، التي تستهدف المرأة أولًا والأسرة ثانيًا والمجتمع ثالثًا والأمة رابعًا، وأنَّ ما ينفقه المبطلون من أموالٍ ليصدوا بها عن سبيل الله أنهم سينفقونها ثم تكون عليهم حسرة ثم يغلبون، ولكن سُنَّةَ المدافعة بين أهل الحق والباطل، والخير والشر تقتضي البيان والتحذير.

وذلك أنَّ في الناس الجاهلَ وضعيفَ اليقظةِ ومن يسهل أن تُمَرَّرَ عليه زخارفُ القول، لا سيما وأنَّ الذي يحمل لواءَ نشرِ هذا الفِكْرِ الشَّيطانيِّ مؤسساتٌ ضخمة، بموافقةٍ من الدول، بل وإلزامٍ منها، والذي يباشر التنظير هم معلمون ومعلمات، ومشهورون ومشهورات كبعض لاعبي كرة القدم ومشاهير اليوتيوبر.

وعندئذٍ لا يقع في ذهن الواحد من العوام إلا أنَّ المخالف هو المخطئ، وأنَّ رأيه المستند إلى الفطرة قابلٌ للأخذ والرد؛ إذ كيف يجتمع النظام الدولي والمجتمع المحلي بمن فيه من القدوات ورجال التربية والتعليم والإعلام والقانون والقضاء على جريمة بالغة الشناعة!

ومن ثم وجب البيان، والجهادُ باللسان كالجهاد بالسَّنان، ومن البيان: إماطة اللثام عن المآل الذي ينتظر الفرد والأسرة والمجتمع بفعل الفكر النسوي، خاصةً أنَّ الكلام يقع هنا بعد تجربةٍ غربيةٍ لهذا الفكر امتدت لعقود، فالاستدلال يكون من الواقع كما يكون من حجج العقل وبراهين الفطرة.

وأتكلم أولًا عن أثرِ الفكرِ النسويِّ على المرأة نفسها ثم على الأسرة ثم على المجتمع، كلُّ واحدٍ في فرع، فهذه ثلاثةُ أفرعٍ كما يلي:

الفرع الأول: أثر الفكر النسوي على المرأة نفسها:

يمكن تسجيل المفاسد الخمس الآتية:

أولًا: فقدان التوازن لدى المرأة:

وذلك أنَّ الفكرَ النسويَّ متنكرٌ لحوائجِ المرأةِ الفطريَّةِ، ويريد أن يُحَمِّلَها ما لا طاقةَ لها به في ثوب انتزاع حقوقها وتحقيق ذاتها والمطالبة بحريتها.

فهل يخدمون المرأة حين يحملونها عبء النفقة والقيام على أمر البيت؟!
وهل يخدمونها حين يُعفون الزوج من القيام بمسؤولياته في البيت؟!
وما هذا الفكر الذي يعتني بالمرأة شابَّةً ثم تترك بعد ذلك لدور المسنين؟!

إنَّ المرأة مهما سعت لاستبعاد الرجل وعزله عن مسارها في الحياة إلا أنَّها لا غنى لها عنه؛ لأنَّ الله ركب الحياة على الزوجية، والتمردُ على قانون الحياة مهلكٌ للعقل كما هو مهلكٌ للنسل، ومن ثم فالخارج عن القانون يعيش وهم الحرية، ووهج الخلاص من قيود الحياة، لكن المصير الذي لا شك فيه هو التوتر والاكتئاب والعذاب النفسي والفتك بالأعصاب وما إلى ذلك.

إنَّ سلطانَ المرأةِ وعزَّهَا في بيتها، من زواجٍ وأمومةٍ وتربيةٍ، ولم يغلق سوق العمل في وجهها، بل يمكن أن تعمل، ويمكن أن تؤدي أدوارًا رساليةً كريمةً في المجتمع ويكون لها مشاركةٌ في القضايا العامة، إلى جانب سلطانها في بيتها.

وازداد الطين بلة حين أقنعوها بإمكان التحول الجنسي، وقد عَلِمْتَ المصيرَ الذي وصل إليه «بْرُوس» مع المجرم «جون ماني»، فلست بحاجةٍ إلى تسطيره من جديد.

وسبحان الله حتى حين سمحوا للمرأة أن تعمل ما تشاء وفقًا لنظرية الجندر التي تهدم كل فرق بين الرجال والنساء.. وجدوا أنَّ الرجال يذهبون لأعمال الهندسة والبناء وما إلى ذلك من الأعمال التي توافق هوى الرجال، والنساء يذهبن إلى مهن التمريض وما إلى ذلك من الأعمال التي توافق هوى النساء، وذلك من غير أن يوجد قانون يحدد عمل كل شخص ويمنعه عما سواه.

ولهذا فإنَّ التنكرَ للطَّبعِ النفسيِّ والتوجهِ الفطريِّ أمرٌ متعبٌ نفسيًّا إلى آخر حدٍّ، بل هو الشقاءُ بعينه، والمكابرةُ فيه كِبرٌ، ولسوف يُكسَرُ أمامه جميع من يُعانِدُ فيه ولو صار إليه

البشر أجمعون.

ثانيًا: تسليع المرأة:

وافق الفكرُ النسويُّ هوى السَّاسةِ وصُنَّاعِ القرار ورجالِ الأعمال في ظل النظام الرأسمالي، الذي يقدس المادة ويعتمد النفعية منهجًا، ويفسر كل شيء بمقدار العائد من المال الذي يُمكن أن يُتحصَّل عليه.

وحين طالبت النسويات بالاندفاع في سوق العمل، واعتبرت ذلك حقًّا عظيمًا من حقوقها.. فأسعد الناس حظًّا بهذه المطالبات هم التجار ورجال الأعمال الذي اتخذوا من المرأة عمالةً رخيصةً تعمل الكثير وتُؤجر عليه الأجر القليل.

فهي بالنسبة إليهم مادةٌ لتوفير المال، والنتيجة جلب الكثير من المال.

بل صارت المرأة جزءًا من الدعاية والإعلان وترويج البضائع، فقل أن يخلو إعلانٌ من امرأةٍ جميلة كاسية عارية، ثم اتخذوا من التبرع بعفتها سبيلًا للمال الوفير، أعني مشاريع دور الدعارة واللهو، فالتكاليف المالية فيها قليلة، والعوائد المالية كثيرة.

إذن لم يَنتَهِ الأمر بتكريم المرأة وإعزازها؛ بل تساوق معها المجتمع الرسمي؛ لأنه مستفيدٌ منها ومن طلباتها، وهي التي جاءته لتعمل في المصنع وليس هو الذي أقنعها أن تخرج من البيت.

وبلغةٍ أخرى: حاربت المرأة الرجل الذي يرعاها ويكرمها ويصونها ويتكفلها سواءً كان أبًا أو زوجًا وقصدت رجلًا آخر يقتات على جهدها، ويذلها ويجعلها جزءًا من الدعاية والإعلان عنده، ولكن المرأة نفسها ترى مقامها في عملها في المصنع حرية، ومقامها في بيتها عند أبيها أو زوجها سجنًا وعبودية!

ثالثًا: خلق هوية جديدة للمرأة:

وبيان ذلك: أننا إذا قررنا ما هو مستقرٌ في العقول والفِطَر من أنَّ المرأة تحب الزينة والحلي وتعتني بالمظهر ومستقرها في بيت الزوج، ثم ما يكون منها من حملٍ وولادةٍ وأمومةٍ

وأنَّ سعادتها في أولادٍ تنجبهم يلتفون حولها، وأنَّ الرجل هو الذي يتكفل بنفقاتها في كلِّ ذلك، وهو الذي يرعاها ويصونها.. فإنَّ النسوية أرادت أن تفكك كل هذه المقدمات؛ لتفر من النتيجة التي تكون المرأة تابعةً فيها للرجل، فكيف ذلك؟

تنكَّرت النسوية أولًا لتقسيم الناس لذكرٍ وأنثى بناءً على الفروق العضوية، فلم تَعُدِ المرأةُ أنثى؛ بل هي إنسانٌ فقط، وهي والرجل نوعٌ اجتماعيٌّ واحد، أما تحديد الذكورة والأنوثة فمرده التنشئة الاجتماعية والثقافية كما مرَّ بك.

وعلى هذا؛ فتم هدمُ ارتباط الأنثى بالوظيفة البيولوجية من حملٍ وولادةٍ بأنَّ هذا الوضع ليس طبيعيًّا؛ وإنما هو عمليةٌ إنتاجيةٌ مفروضةٌ عبر علاقةٍ استعبادية، وهدمُ عاطفةِ الأمومة بأنَّها انعكاساتٌ عاطفيةٌ كاذبة، وهدمُ عنايةِ المرأة بالزينة والحلي والمظهر بأنَّ هذه السلوكيات من صياغة النظام الأبوي على جسد المرأة وليست راجعة لميولها.

فإذا أضيف إلى ذلك الدعوة المتكررة إلى استقلال المرأة اقتصاديًّا من خلال تحقيق ذاتها بالخروج إلى سوق العمل.. فينتج عن ذلك أنَّ تبعية المرأة للرجل لا يصبح لها أي معنى بعد أن لم يبق لها أيُّ داعٍ أصلًا؛ لأنَّ التبعية كانت مفروضةً عليها في مقابل إنفاقه عليها كما يقولون.

وحاصل ما تقرر: أنَّ المرأةَ بمثابة المخلوق الجديد، فلا هي أنثى ولا هي ذكر ولا حتى هي خنثى، هي مخلوق جديد بصفاتٍ جديدةٍ تخالف أحوال الإنس الذين نعرفهم.

ومن اللطيف في نظرية الجندر: أنهم يهدمون شخصية الأنثى في سبيل هدم شخصية الذكر، ثم إنَّ الخيار الذي تختاره المرأة بحسب التنشئة إما أن يكون ذكرًا وإما أن يكون أنثى، ولكن بعدم الاحتكام للفروق البيولوجية، فإن اختارت أن تكون أنثى.. فهي في الواقع كذلك، وإذا اختارت أن تكون رجلًا.. فقد اختارت أن تكون الشخص الذي تعاديه وتعده العدو اللدود الأول للنساء.

وهذا التوصيف الذي صارت إليه الأنثى الذي يعتبر أنَّ الزواجَ تقليدٌ مجتمعيٌّ بارد، وأنَّ الأمومة خرافة، وعاطفة الأم نحو أولادها انعكاساتٌ كاذبة.. يشعرك بمركب

النقص الذي تعيشه المرأة، ومن ثم تبحث في كل زقاق عن هويةٍ مصطنعةٍ لإثبات ذاتها، وهذا تشويشٌ لنفسيتها، وضربٌ لاستقرارها، وقتلٌ لهنائها ونقائها، وما ظلمهم الله ولكن كانوا أنفسهم يظلمون.

رابعًا: تحميل المرأة أعباء الخيار النسوي:

فالنتيجة التي تريد المرأة الوصول إليها تجعلها في مواجهة أعباء المسؤولية، فيُعزل الرجل عن إدارة البيت، وتبقى المرأة تواجه نوائب الحياة وحدها.

فما شعورها في تلك اللحظة التي غاب عنها فيه بريقُ الحريَّةِ وتحقيق الذات، وقد تخلصت من سلطان الأب وسطوة الزوج ثم هي الآن مسؤولة عن كل شيء، قضى الرجل وطره في علاقاتٍ محرمةٍ ولم يتحمل أي قسطٍ من المسؤولية.

في فرنسا واحدها يوجد أكثر من مليون و ٣٠٠ ألف أسرة أحادية الراعي إما بأبٍ أو بأم، وأكثر من ٨٥ ٪ منها بأم!

واليوم يُراد تحميل الطفل مسؤولية هذه الفوضى؛ إذ بإمكان من عمره سنتان أن يختار جنسه، فيستطيع الذكر أن يتحول لأنثى، وتستطيع الأنثى أن تتحول لذكر، ولا يحق للأبوين أن يعترضا.

وهذه الصورة التي بين يديك تظهر الحدَّ الأدنى لقبول عمليات التحويل الجنسي للأطفال في أكبر مستشفيات ولاية نورث كارولاينا الأمريكية، وهو من اليسار إلى اليمين: سنتان، ثلاث سنوات، أربع سنوات.

هذا الغرب الذي يحاضرنا عن زواج القاصرات لا يوجد عنده مشكلةٌ قط بتغيير جنس طفل يبلغ من العمر سنتين.

ومكمن الخطر في ذلك: أن الذكر حين يقرر أن يتحول لأنثى لا يستحضر شكل الحياة في المستقبل حين يكون شابًّا ثم زوجًا ثم أبًا، فيتم تدمير جسده قبل أن يبلغ مبلغ التفكير، والأنثى حين تقرر أن تتحول لذكرٍ لا تستحضر شكل الحياة حين تكون شابةً ثم زوجةً ثم أمًّا، فيتم تدمير جسدها قبل أن تبلغ مبلغ التفكير.

هذا فضلًا عن حالة الحرمان التربوي؛ فالمجتمع النسوي لم يُخرِّج الذكور والإناث قادرين على سياسة أنفسهم وتدبير حياتهم، وإنما تم العبث بهم لصالح الساسة المجرمين، وتجار المال الملاعين، وقد رأيت الفارق بين «جون ماني» الذي كان يقتات على قصة النجاح المزعومة مع «بروس» والمصير الذي صار إليه «بروس» وأخوه من الانتحار والهلع والاكتئاب والمرض النفسي.

خامسًا: الانهيار المرتقب:

النتيجة المتأكدة المرتقبة لما تقرر هي الانهيار الشديد للمرأة، حين يخفت بريق الحرية الموهومة، وتقف المرأة وحدها في مواجهة أعباء الحياة، حينها ستدرك أنها كانت متعجرفةً بطلباتها، خاصة وأنَّ كثيرًا من الرجال لن يقابل المرأة بشفقةٍ؛ وإنما بكره، فصارت تتعرض لمزيدٍ من الإيذاء النفسي بعد الحال الكريم الذي كانت عليه من التقدير والامتنان.

وذلك أنَّ الإنسان بطبعه ينفر من التعامل مع الشخص المُتَسَيِّدِ المتعجرف، فكيف لو كان هذا المتعجرف يُبخِّسه ويزدريه ويتهمه، فالنسوية هنا لم تنقذ المرأة ولم تقدم لها خدمةً حين جعلتها في مواجهة الرجال عامة وأهلها خاصة.

بل إنَّ النتيجة المتوقعة أنَّ كثيرًا من الرجال سيصبحون غير مبالين قط بحقوق المرأة، يرون البراءة منها ومن رعايتها، وحينئذٍ تخرج ذكوريةٌ حقيقةٌ لا تبالي بالنساء، والعجيب أنَّ هذا هو لازمُ مطلبِ النساء!

وقد مر بك قبل قليل أن هناك أكثر من مليون أسرة أحادية الراعي بأمٍّ فقط في فرنسا!

والذي يدفع إلى هذه النتيجة؛ أعني نتيجة الانهيار المرتقب أنَّ العقلية النسوية متوجسةٌ دومًا، لا تكاد تفرح بإنجازٍ حتى تذكر ما يُعكِّره، فتفقد حظَّها من الهناء والصفاء.

فلو أخذت تُقلِّب في كتاب: «الجنس الآخر» لسيمون دي بوفوار لوجدتها مكتئبةً ديمةً، متشائمةً إلى حدٍّ مفسدٍ للحياة، لا تكاد تذكر إنجازًا حتى تذكر ما يجعله باهتًا، أعيد عليك مقطعين فقط من أقوالها:

«في بعض الحالات الموفقة قد تنجح المرأة في أن تصبح رفيقة حقيقية لزوجها، فتناقش مشاريعه وتسدي له النصائح وتساهم في أعماله، إلا أنها تخدع نفسها إذا ظنَّت أنها تحقق بذلك عملًا شخصيًّا، فالرجل يبقى الحرية الوحيدة المجتمعة بالنشاط والمسؤولية..»[1].

«لم تعد أغلبية القوانين المدنية تتضمن نصوصًا تلزم المرأة المتزوجة بطاعة زوجها والولاء له، كما أنَّ كلَّ مواطنةٍ أصبحت تتمتع بحق التصويت، لكن هذه الحريات المدنية تبقى خيالية إذا لم يصحبها استقلال المرأة الاقتصادي، وما دامت المرأة تعيش على عاتق الرجل.. فإن بطاقة الانتخاب لا تكفي لتحريرها من سيطرة الرجل.

وهذه الحريات السلبية التي حصلت عليها لم تغير حالتها ووضعيتها بصورةٍ جذرية، فهي لا تزال تعيش ضمن نظام التبعية للرجل.

إلا أنه لا يجب علينا أن نعتقد أنَّ مجردَ حصولِ المرأة على حق معنوي ومزاولتها مهنة من المهن.. يُشَكِّلُ ذاته تحريرًا كاملًا لشخصية المرأة؛ إن العمل في يومنا هذا لا يعني مطلقًا الحرية، ولا يمكن للمرأة أن تتحرر تحررًا تامًّا بواسطة العمل إلا ضمن المجتمع الاشتراكي؛ لأن أغلبية العمال في المجتمع الرأسمالي مستثمرون من قبل رأس المال[2].

إنَّ عالم النسويات عالمٌ من الأسى والله.

عالمٌ من الفوضى والاضطراب والجحيم تحت شعاراتٍ برَّاقةٍ تشبه السحر.

واقعٌ يذكرني بشركات النصب والاحتيال التي تجمع ملايين الدولارات من الناس من خلال إيهامهم بأنَّ الأرباح عظيمة، وأنَّ النتائج مضمونة، وأنَّها أقرب الطرق لتحصيل أعظم قدرٍ من الأحلام في أخصر وقتٍ وبأقل تكلفة.

ومن يعظ المشتركين بأنَّ هذا نصبٌ واحتيالٌ يُقمع من الطرفين جميعًا؛ طرف الشركات وطرف المشتركين، وحين تنهار ويظهر الكذب.. فليس إلا السكوت عن الشماتة من جهة

(١) الجنس الآخر ص (١٦٠).
(٢) الجنس الآخر ص (٢٣٣).

الواعظين والندم الشديد من الموعوظين، لكنه ندمٌ حين لا ينفع الندم.

ونقطةٌ مهمَّةٌ تُضاف لما يجلب الانهيار النفسي للمرأة: وهي إفساد الفكر النسوي للمجتمع بأسره عليها، فالمرأة قد تعاني نقصًا من الحقوق في اتجاهٍ ما، نتيجة ظروفٍ تراكمية، سواء كانت دينية كما في الغرب حيث فساد الدين وتحريفه، أو اجتماعية كما الحال في أي مجتمعٍ لا يخلو من ذلك.. فالعقل يفتي بدراسة المشكلة ووضع حلولٍ مناسبةٍ لها.

أما في الفكر النسوي.. فما المصلحة في إفساد كل جميل من أجل وجود شيءٍ قبيح!

لماذا نقبل بتسلسل الانحطاط لننتقل من المطالبة بتكريم المرأة والتسوية في الحقوق بينها وبين الرجل إلى مرحلةٍ نزدري فيها الأب والزوج والأخ ونزدري الزواج نفسه ونحتقر الأمومة ونتنكر لفطرة حب الإنجاب والولد، بل ونتيح العبث بالبدن ليتحول لذكرٍ، ونتيح الزنا ونحرض على الإجهاض إلى غير ذلك من سلسلةٍ لا تكاد تنتهي من الموبقات، التي يعود ضررها أولًا على المرأة!

إنها تستعدي كل شيء من أجل التحصل على أدنى شيء.

إنها تتشاءم من كل شيء ثم تطلب أن تعيش في هذا الجو الذي تزدري كل ما فيه بهناءٍ وحريةٍ وكرامةٍ!

هذا فسادٌ في الفكر، وارتكاسٌ في الذوق، ومع ذلك يعد عندهم تقدمًا في الوعي، واستنارةً في الفكر، وتتبناه الدول الكبرى والمؤسسات الدولية، وينفق عليه مليارات الدولارات، ويراد فرضه على البشر، إنني أكاد أحلف أنَّ المعركة يديرها إبليس شخصيًّا!

الفرع الثاني: أثرُ الفكرِ النسويِّ على الأسرة:

يمكن تسجيل المفاسد الأربع الآتية:

أولًا: الانتقاص من قدر الزواج وأهميته:

وأبدأ الكلام بإثبات بعض الكلمات لصاحبة كتاب «الجنس الآخر» إنجيل الحركة

النسوية، ثم أُلَخِّصُ وأعقب:

«الزواج هو المصير التقليدي الذي يخصصه المجتمع للمرأة»[1].

«لا تزال بعض الأوساط البورجوازية تترك الفتاة عاجزةً عن كسب حياتها، فلا يمكن لها حينئذٍ إلا العيش كفضوليةٍ في دار والدها، أو أن تقبل وضع التبعية في بيت أجنبي، وإذا فرضنا أنها أكثر تحررًا فإن الامتياز الاقتصادي للرجل يدفعها إلى تفضيل الزواج على العمل، إن جسمها يباع ويشترى.

وكل فتاة تقريبًا تجيب إذا ما سُئلت عن مشاريع المستقبل بقولها: «أريد الزواج» في حين أنه ما من شاب يعتبر الزواج هدفًا أساسيًّا له؛ بل النجاح الاقتصادي هو الذي يُكسبه المكانة»[2].

«على أن الزواج اليوم هو في الغالب من بقايا العادات، ووضع الزوجة أصعب مما كان عليه من قبل؛ إذ لا تزال تتحمل نفس الواجبات دون أن يكون لها نفس الحقوق، كما لا تزال تقوم بنفس الأعباء دون أن تحصل على مكافأة»[3].

«لقد تقرر مصيرها؛ فستصبح زوجةً وأمًّا وجدة، وستشرف على العناية ببيتها وبأطفالها كما تفعل أمها تمامًا، إنها لم تتجاوز بعدُ الثانية عشرة من عمرها ومع ذلك فإنَّ تاريخَها مكتوبٌ بحروفٍ من نار، وعلى مر الأيام ستكتشف مستقبلها السلبي دون أن تُساهم في بنائه، وإنما لتشعر بالفضول الممزوج بالخوف حين تفكر بهذه الحياة التي تحددت طبيعتها منذ الآن، والتي تنقاد نحوها انقيادًا أعمى في كل لحظةٍ تعيش فيها[4].

«إنَّ الزوج لا يكتفي غالبًا بأن ينال الاستحسان والإعجاب، وأن ينصح ويوجه؛ بل إنه يُصدر الأوامر ويتصرف كالسيد المطلق، وهو يتحرر في البيت من كل أحقاده المتكدسة

(١) الجنس الآخر ص (١٢١).
(٢) الجنس الآخر ص (١٢٤).
(٣) الجنس الآخر ص (١٤٧).
(٤) الجنس الآخر ص (٧٦).

منذ صباه وطيلة حياته والمتجمعة يوميًّا أثناء احتكاكه مع بقية الرجال، إنه يأمر وينهى ويتصنع الشدة والبأس ويرفع صوته عاليًا ويضرب بيده على الطاولة.

إنَّ هذه المهزلةَ هي بالنسبة إلى المرأة جزءٌ من الواقع اليومي، فالزوج مقتنع إلى أبعد الحدود بحقوقه حتى إنَّ أقلَّ بادرةِ استقلالٍ من زوجته تبدو له كعصيان.

إنها تناضل ضده لتدافع عن استقلالها وتحارب بقية العالم لتحافظ على الوضع الذي ينذرها للتبعية[1].

«يستيقظ الزوج صباحًا بعجلةٍ، وتصغي الزوجة بانشراح إلى صوت الباب يغلق خلف زوجها؛ لأنها تحب أن ترى نفسها حرة، غير خاضعة للتوجيهات، وسيدة في بيتها، وخلال شتى مراحل اليوم تتقلب نفسيتها ضمن الإطار التالي الذي يتكرر كل يوم تقريبًا: الملل، الانتظار، خيبة الأمل»[2].

«إنَّ مأساة الزواج لا تكمن في أنه لا يُؤمِّن للمرأة السعادة الموعودة؛ لأنَّ ضمان السعادة أمرٌ مستحيل، وإنما لأنه ينذرها للتكرار والرتابة المملة»[3].

إلى غير ذلك من العبارات التي تريك النظَّارة التي تلبسها إحدى مفكرات الحركة النسوية، فالزواج عندهم لا يعدو أن يكون مؤسسةً يتسلط فيها طاغية يسمى الزوج على ضحيةٍ تسمى الزوجة، وأنَّ ساعة الفرج تكمن في تلك اللحظة التي يخرج فيها الزوج من البيت.

أما جانب الغريزة والمعاشرة والذي يعد سبيلًا لامتداد النسل الإنساني وتحصيل العفاف وإنجاب الولد.. فتعبر عنه سيمون نفسها فتقول: «تُعرَّف المرأةُ بأنَّها كائنٌ إنسانيٌّ وحريةٌ مستقلة، وهي تكتشف ذاتها وتصطفي ذاتها في عالمٍ حرص الرجال فيه أن تلعب دورَ الجنس الآخر؛ دورَ الغرض والمتاع»[4]!

(١) الجنس الآخر ص (١٥٨).
(٢) الجنس الآخر ص (١٦١).
(٣) الجنس الآخر ص (١٦١).
(٤) الجنس الآخر ص (١٤).

إنَّ الزوج عند النسويات قاهرٌ للمرأة مستعبدٌ لها، أغلق أمامها العالم الجميل، وسد منافذ الأحلام الرائعة التي كان ينبغي أن تعيشها لولا جبروته.

من هنا خلصت النسويات إلى أنَّ الزواج مؤسسةٌ شريرة ينبغي على النساء اجتنابها؛ لأنَّها مؤسسةٌ تقوم على مقايضة النساء كسلعة!

هذا كله يريك إلى أي حد يمكن أن يصل إليه العقل البشري إذا غابت عنه أنوار الوحي وهدايات الفطرة.

إنَّ الذي يتكلم بهذا الكلام ليس هولاكو ولا هتلر؛ وإنما النساء أنفسهن.
هل رأيت عدوًّا لهن أكثر منهن أنفسهن؟!

ولم تكتف النسويات بذلك، بل أخذن يروجن أنَّ المرأةَ المتزوجة أكثر النساء تعاسة، وأكثر فئات المجتمع تعرضًا للاكتئاب، وهن ينظرن إليها نظرَ شفقة، كيف أنها مسجونةٌ في سجن يُحكم عليها فيه بأعمالٍ شاقَّةٍ من مثل رعاية أطفالها وتنظيف بيتها!

وحتى لا يكون للزوج فضلٌ فقد سَمَّوْهُ شريكًا وهي شريكته، فقلَّ أن تجد في نشرات المؤسسات الداعية لهذا الفكر لفظ الزوجين، بل هما شريكان، فهو شريكٌ وهي شريكة، وحين يأتي ذكر الزواج فيُعبر عنه بالتقليدي والنمطي، في ظل ترويج المثلية والشذوذ والتمرد على نظام الأسرة.

وهذا بدوره يثير النفرة من الزوج والزواج عند الفتيات اليافعات، فيستقبلن حياتهن بكل تشاؤم من هذه الثقافة، ومن ثم تستشري العنوسة ويكثر الطلاق، ومن ثم يكون البحث عن وسائل محرمة لقضاء الشهوة؛ فالمجتمع الذي يتضيق فيه الحلال يتسع فيه الحرام.

ألم أقل لك: إنَّ الذي يدير المعركة هو إبليس شخصيًّا!

ثانيًا: التقليل من شأن الأمومة ووظيفتها:

ويبرز هذا في أشكالٍ منها:

أ- التشهير بنظام الأمومة نفسه، وأنه سجنٌ للمرأة.

ب- التزهيد في الإنجاب، والدعوة لتحديد النسل.

ج- التشكيك بمشاعر الأم نحو أولادها بأن ما تجده من إقبالهم عليها وإقبالها عليهم ما هو إلا انعكاساتٌ عاطفيةٌ كاذبةٌ لا تعبر عن حقيقةٍ صحيحة.

د- تسهيل عملية منع الحمل، وإقرار قانون الإجهاض وفتح بابه على مصراعيه.

ه- الدعوة للاستفادة من تقنية الأجنة الحديثة والرحم الاصطناعي وتخزين البويضات وما إلى ذلك.

كلُّ ذلك وغيره في سبيل وضع حدٍّ لهيمنة نظام الزوجية باعتباره سبيل التكاثر الطبيعي.

وهذا العبث بالفطرة من المسؤول عنه؟

يمكن أن نعرف لو أجبنا عن سؤالٍ أهم: من المستفيد منه؟

وهذا ما سنعرفه في طليعة المبحث القادم إن شاء الله.

ومن المهم إبرازه هنا أنَّ المرأة تصير إلى كلِّ هذه الكوارث وهي في منتهى السعادة، تشعر أنَّها قد حققت إنجازًا ضخمًا، وهذا يذكرني بساسة الاستبداد الذين يقنعون الناس بقطع كل طريقٍ فيه خلاصهم والمطالبة بما فيه هلاكهم.

خذ هذه القناعات التي تتكلم بها امرأةٌ بلسانها استمعت إليها في مقطعٍ مرئيٍّ مترجم تقول ما لفظه:

إنني اخترت ألا أنجب أطفالًا؛ لأنهم سَمِجُون، وبدلًا من ذلك فإني أركز على وظيفتي؛ لأنَّ الكلَّ يعلم أنَّ المال أكثرُ أهميةً من بشرٍ بأرواحٍ ووجوهٍ رائعة.

هذا يومٌ في حياةِ امرأةٍ بدون أطفال:

أستيقظ الساعة السابعة صباحًا، وحين أتذكر أني لا أملك أطفالًا فإني أعود للنوم؛ لأني كنت في سهرٍ بالملهى حتى الساعة الرابعة، أحاول أن أملأ الفراغ في روحي بالكحول والجنس العشوائي.

ثم أستيقظ الساعة العاشرة، وأول شيءٍ أفعله هو تناول أدويتي المضادة للقلق، ثم أذهب للعمل، إن الحصول على وظيفةٍ أمرٌ مُحَرِّرٌ جدًّا؛ إنَّه أفضلُ من الحصولِ على زوجٍ متعجرف.

والآن أنا في الساعة العاشرة ليلًا أستعد لأعود للملهى وأبدأ العملية كلها من جديد.

إنَّها حلقةٌ غيرُ منتهيةٍ من الاحتفال والشرب: رجال، إجهاض، احتفال.

الأمر رائعٌ جدًّا.

هذا أفضل من الحصول على طفلٍ رائعٍ خاصٍّ بي»[1].

انتهى كلامها ولم أزد فيه شيئًا.

لقد اجتمع في هذه القصة تقديس العمل وترك البيت وازدراء الإنجاب والأمومة، وكونها سلعةً وآلةَ لهوٍ بيد الرجال، والحياة تنحصر في العمل واللهو، والإجهاض يزيل التبعات.

فهل هي مستريحةٌ في هناء؟

إنها تصرح بلسانها بوجود فراغٍ روحيٍّ عندها، وأنها تتناول أدويةً مضادَّةً للقلق.

هذه امرأة عبدةٌ في النظام الرأسمالي، يقتاتون على جهدها في النهار، ويلهون بجسدها في الليل، ولتذهب إلى الجحيم.

وحين تضعف هذه النشوة فإنها تصاب بنفسيةٍ صعبةٍ تفتك بحياتها، وكلما كبرت زادت فرصتها في الانتحار أو في تسجيل مقعدٍ بدار المسنين.

ثالثًا: فساد التربية:

معلومٌ أنَّ مراكزَ التَّربيةِ الحيويَّةِ هي الأسرة والبيئة والمَدْرَسَة على قاعدة الدين ومكارم الأخلاق، وقيمةُ هذه المراكز أنَّها تُنشِّئُ الأجيالَ على قيمٍ ثابتةٍ، وهذه لو غابت تَزَلْزَلَ المجتمعُ عن آخره.

---

(١) المقطع منشور على قناة: «ألسنا على الحق» على التليغرام.

والفكرُ النسويُّ يدفع بتأنيث المجتمع حين تتركز دعوته على مصادرة سلطة الآباء والأزواج؛ وذلك أنَّ الرجل قد يتفادى ضراوة المعركة بالانسحاب الجزئي من رعاية البيت والقيام بأمره، ليتفادى بذلك الصراعات مع زوجته وأولاده.

والخيار المتاح أن تتولى المرأة الجزء الأكبر من التربية أو ينفلت الأولاد تمامًا من أيِّ سلطةٍ تربوية، والأم حين تتولى أمر البيت فإنها تميل بعاطفتها لإرضاء جميع رغبات الولد، فينشأ مدللًا في ترف.

وإذا كبر الولد تبين أنه لم يتم إعداده لإدارة بيت، أو لتولي عملٍ في المجتمع، أو ليكون فاعلًا في دورٍ رساليٍّ كريم، فيتخبط حينئذٍ في الفراغ، فإذا أضيف إلى ذلك أنه لم يتربَّ أصلًا على أحكام الدين ومقررات الأدب والأخلاق والمروءة.. فإن مصيره المتوقع أنه سيتجه للشهوات، وتحصيل ما يشتهي تحصيله بدون كبير ثمن؛ لأنه لم يتربَّ على الشدة والتجلد والمثابرة.

ومن هنا يكثر في الغرب الذهاب للجنس والمخدرات إما تعاطيًا أو متاجرةً، فلم يُنشَّأ الطفل ليندمج في المجتمع، ويكون ذا دورٍ رساليٍّ فيه.

بل لم يتربَّ على القيم الاجتماعية التي تجعله يعتني بأقرب الناس إليه؛ أعني والديه، فمن العادي جدًّا أن يتخلى عنهما إلا من يومٍ في السنة هو يوم عيد الأم، ولا يشتد عله لو تركهما ف دار المسنين، فأول من اكتوى بهذه التربية هم الآباء أنفسهم.

وإذا كانت هذه عناية الأولاد بآبائهم وأمهاتهم فكيف ستكون العناية بالأعمام والعمات والأخوال والخالات والأجداد والجدات والأقارب والجيران وما إلى ذلك!

وقد مرَّ بك أن أكثر من مليون أسرة في فرنسا خاليةٌ من وجود الأب.

فالفكر النسوي فكرٌ تتحطم عليه قيم المجتمع وأحكام الدين ومقررات الفطرة، فينشأ المجتمع متفككًا متشرذمًا، لا يهتدي سبيلًا.

كل ذلك بدأ من بوابة استعادة حرية المرأة المسلوبة، وخروجها من السجن المسمى بالبيت، لينتهي الأمر بتفكيك المجتمع وتمزيقه، وتقطيع أواصر الصلة بين أفراد البيت الواحد.

إذن؛ فنتيجة الفكر النسوي خروج أجيالٍ بدون ضوابط، يبحثون عن المال من غير كبير عمل؛ لأنهم نشأوا على الترف من غير عمل، فغابت التربية على المسؤولية، فاحتضر المجتمع بعد أن احتضرت الفطرة.

ولو افترضنا أنَّ الأمَّ يمكن أن تؤديَ دورًا جيدًا فيما لو كانت حريصةً فإنها باندفاعها لسوق العمل، ودفعها لأولادها إلى الحضانة.. باتت في مشغلةٍ عن ذلك؛ إذ كيف يمكن أن تُخرِّج جيلًا متماسكًا وهي تقضي شطر يومها أو يزيد في العمل، ولا تعود إلا مرهقة، قد تولى التلفاز والهاتف تربية أولادها في غيابها ووقت راحتها!

إنَّ المرأةَ خسرت كثيرًا حين ركنت للنسويات وهن يضعن السمومَ في أوعيةِ العسل.

والإشكال أنَّ المدارسَ نفسَهَا صارت متأثرةً بالفكرِ النسويِّ بعد اعتماده من ساسة الدول، فصارت بعض المساقات بدلًا من تقرير العلم والحقائق صارت تمرر الثقافة التي توافق هوى صناع القرار وسط جوٍّ تنظيريٍّ من المشاعر والأحاسيس، وتضعف بهذا الحاسَّةُ النقديَّةُ عند المتلقي.

ولا يعني هذا خلو المناهج من مواد نافعة، ومنهجيات علمية متماسكة، ولكن العقول ستتعب وهي تعالج نمطًا جديدًا يراد فرضه، كالتلمذة على التحول الجنسي والمثلية والشذوذ وغير ذلك من الموبقات.

رابعًا: تغيير أشكال الأسرة:

وذلك فيما يُعرَفُ بتعدد الأنماط، فالأصل أنَّ الأسرة تتكون من زوج وزوجةٍ وأولاد، ولكن الحركة النسوية قامت بشنِّ حربٍ تستهدف هذا الشكل لتدعو لأنماطٍ كثيرةٍ جدًّا مرَّ الحديثُ عنها في المطلب الثالث تحت عنوان: «**ما بعد الجندر**».

وبناءً على ذلك؛ فقد سَهُلَ أن تتكون الأسرةُ من رجلين أو امرأتين، أو رجلين يعد أحدهما رجلًا والآخر أنثى، أو امرأتين تعد إحداهما أنثى والأخرى ذكرًا!

ثم توسعوا في شكل الأسرة عبر التبني والأسرة المتشكلة بالتقنيات الحديثة من مثل

تلقيح الأنابيب والرحم الاصطناعي واستئجار الرحم والأسرة التي ترعاها أمٌّ دون أب، وغير ذلك.

والذي دعاهم إلى ذلك أنهم حين وجدوا النظام الاجتماعي يتضمن تبعية المرأة للرجل في أصله بناءً على العلاقة الجنسية خلصوا إلى أنه لا يمكن أن يتحطم هذا النظام إلا بتحطيم مقدماته، وذلك بالقول بالجندر وإلغاء الفرق بين الرجل والمرأة، ومن ثم لجأوا لجملةٍ من الحلول التي يتخلصون بها من النظام الأبوي في زعمهم.

الفرع الثالث: أثر الفكر النسوي على المجتمع:

يمكن تسجيل المفاسد الثلاث الآتية:

أولًا: تضييق منافذ الحلال الشرعية:

جعل الله تعالى للشهوة قناةً تنفذ منها هي الزواج، وحين تُغلق فلا يؤمن أن تتجه للحرام.

والفكر النسوي أغلق أبوابًا من الحلال؛ مناوأةً للدين، وتمردًا على الفطرة، وتنكرًا لحوائج النفوس، ولكنه فتح أبوابًا لا حدَّ لها من الحرام.

فأتباع الفكر النسوي بخَّسوا من الزواج على ما رأيت، وازدروا الأمومة؛ لأنَّه طريق تبعية المرأة للرجل، لكنهم في المقابل لم يبالوا بفتح أبواب الفواحش على مصراعيها.

في ألمانيا وحدها يُقدَّر عدد النساء المشتغلات بالدعارة نحو ٥٠٠ ألف امرأة.

ثم إنهم حاربوا الزواج المبكر؛ بدعوى مكافحة العنف ضد الفتيات، ونتيجةً لذلك أصدرت عددٌ من الدول قوانين تمنع الزواج لمن لم تبلغ ١٨ سنة، في الوقت الذي أتيح فيه الزنا لمن لم تبلغ هذه السن، بل صار تعليم الفتيات ممارسة الجنس الآمن متاحًا في المدارس!

وقد مرَّ بك أن بعض المستشفيات في الغرب تتيح الآن التحول الجنسي للأطفال الذين لم يتجاوزوا السنتين من العمر.

ثم إنَّهم في الوقت الذي يُضَيِّقُون فيه باب الزواج عبر ازدرائه والتنفير منه فإنهم

يفتحون باب المثلية والشذوذ من غير قيدٍ ولا شرط، بما في ذلك ممارسة الجنس مع الأطفال بل ومع الحيوانات.

ونتيجةً لهذه الفوضى الجنسية كثر الطلاق، وازدادت معدلات المواليد غير الشرعيين، وبدلًا من حل المشكلة فقد اشتدت المطالبة بزيادة وسائل منع الحمل، وإتاحة الإجهاض من غير قيد، وصارت العلاقات المثلية علاقاتٍ عادية، ليس أصحابها من المرض في شيء.

وهذا المجتمع في ظل هذه الثقافة تنفر فيه الفتيات من الزواج المباح، ويلجأن للعلاقات المحرمة، وتبقى الصراعات قائمةً بين الرجال والنساء، كلٌّ يريدُ إثباتَ تفوقه على الآخر، فصار المجتمع على صراعٍ وتنافر، بعد أن كان على توادد وتكامل.

وقد حضرت مقطعًا لشابٍّ يمنيٍّ يسأل عيِّنَةً لا بأس بها من الشباب والفتيات في أوروبا ممن هم في سن العشرينيات والثلاثينيات عن الزواج وثقافتهم فيه، ومن ثم يعقد مقارنةً بين الحال في أوروبا والحال في البلاد الإسلامية.

ومن المساحة المشتركة الغالبة في كلامهم: أنَّهم لا يفكرون في الزواج، وربما يفكرون فيه بعد سنين، لكنهم لا يعلمون ذلك بالضبط، وأنَّ النظام المتَّبع عندهم أن تحصل صداقةٌ بين شابٍّ وفتاة، وتبقى لمدةٍ طويلة، ويكون بينهما ممارسةٌ للجنس من غير زواج، وقد يحصل بينهما أطفال ولكنهم غير متزوجين.

وحين تمَّ سؤالُهم عن سبب ذلك كانت الإجابة بأنَّ الناسَ في أوروبا تخاف من الزواج؛ لأنه مسؤولية، فيريد الطرفان التفلت من قيود الزواج والراحة من أعبائه، ويبقى قضاء الشهوة متاحًا وباب الإجهاض مفتوحًا دون تَحَمُّلٍ لأيِّ تبعة.

والحاصل: أنَّ المجتمعَ الذي يَتَضَيَّقُ فيه الحلال يتَّسع فيه الحرام، وينتج عن ذلك ثقافةٌ إجراميةٌ تهلك الحرث والنسل.

ثانيًا: تصدع المجتمع بتصدع الأسرة:

تقرر عندك بما لا يُحصى من الشواهد أنَّ الأسرةَ خيارٌ ثانويٌّ عند النسويات، وهذا من شأنه أن يفتك بالمجتمع نفسه؛ لتركبه على الأسرة.

فيصير من المعتاد في المجتمع المتصدع أن يقل الأولاد ويكثر اللقطاء ويغيب الاستقرار الاجتماعي.

وقبل كتابة هذه الأسطر كنت أستمع لتجربة أحد الإخوة اليمنيين الذين هاجروا إلى أوروبا يقولٍ في مقطعٍ مرئيٍّ مسجل: لا تحسب أن أوروبا تفتح لك مجال الهجرة إليها لسواد عينيك؛ فهذه المدينة التي أسكنها أعمار الرجال فيها تتجاوز السبعين ولا يوجد فيها شباب، فيتم جلبنا وإعطاؤنا الجنسية لنعمل ونخدم ونغطي حوائج سوق العمل. انتهى كلامه.

وكنت في جلسةٍ مع أحد المعتنين بالثقافة الغربية فقال لي ما مفاده: إنَّ أوروبا أحوج إلينا من حاجتنا إليها، ولو لم يذهب أبناء العرب والمسلمين إليهم لأتوا إلينا بطائراتهم يستجدوننا أن نذهب إليهم بعد الحال الذي صاروا عليه، لكنهم يرغبون أن نأتيهم في ثوب ذلٍّ وهوان، فنكون عندهم كالعبيد، يستفيدون منا كل شيء ويعطوننا الفتات لنرى أنفسنا رابحين ونراهم محسنين.

وهذا يطرح السؤال مجددًا: لماذا يقترفون من الأفعال ما فيه انقراضهم؟!

أليس الغرب هو أول ضحايا الفكر النسوي الذي يُخفَضُ بسببه أعداد البشر إلى مستوى مخيف وهم أحوج شيءٍ إلى البشر؟!

فلماذا يقترفون ذلك إذن؟

وكيف يفرضون ثقافةً يقل معها الإنجاب ثم هم يأتون بالرجال إلى أسواق العمل؟

أجيب عن هذا السؤال في طليعة المبحث الآتي إن شاء الله.

ثالثًا: انتشار الجرائم:

وهذه نتيجةٌ طبيعيةٌ لمخلفات الفكر النسوي، وخذ مثالًا واحدًا على ذلك:

رجلٌ حصل على مستندٍ قانونيٍّ أنه امرأة، فجاز له بناءً على ذلك أن ينافس في مسابقات النساء، وإذا فعل جريمةً وسُجِن فإنه يسجن في سجون النساء، وإذا أراد أن يغير الملابس فإنه يغير في أماكن تغيير النساء.

وقد سُجِّلت حالاتُ اغتصابٍ كثيرة في سجون النساء وغرف تبديل الملابس من نساءٍ بحسب ما كُتِبَ في البطاقة الشخصية لكنهم ذكورٌ في الواقع!

فمن الذي أعطى السجَّان مثلًا الحق في حبس رجلٍ بين النساء؟

إنه القانون!

ومن المحاسب على هذه الفوضى الجنسية التي لا تقوم على تحديدِ الذَّكَرِ والأنثى بناءً على الفرق العضوي؛ وإنما بحسب تعريف الشخص لنفسه!

لا مُحَاسِبَ لأنَّ ذلك بحسب الفكر والقانون!

ولهذا أعجبني من قال: **إنَّ الغرب بات ككرةٍ من الثلج، يتمدد ولكنه ينقرض يومًا بعد يوم، ليس بالفيروسات ولا بالأوبئة، ولا بالحروب؛ وإنما بإيقاف التناسل وبهذه الأفكار التي تُوَلِّد الجرائم وتفسد الحرث والنسل والمجتمع.**

هذه منتجات العقول حين تتمرد على الوحي.

إنَّ الفكرَ النسويَّ هو زبالةُ أذهان البشر، وهذه نتيجةٌ موضوعيةٌ ليس فيها تحاملٌ نفسيٌّ قط!

ولكن هل حققت المرأة أهدافها في مقابل هذه الكمية الضخمة من المفاسد؟

أجيب عن ذلك في المبحث القادم الآتي بعد قليل في المطلب الثاني الذي خصَّصته للإجابةِ عن ذلك إن شاء الله تعالى.

وفي ختام هذا المطلب أختم بكلمة:

هذا الفكر النسوي هل خدم المرأة حين أدخلها هذه المهالك؟

هل خدمها حين أدخلها السوق تحت وهم طلب الحرية والفرار من العبودية؟!

إننا معشر الرجال من أدرى الناس بأنَّ الوظيفة نفسها في كثيرٍ من الأحيان تكون عبودية! وهذا للرجل فكيف للمرأة التي تكون فيها تابعةً لا متبوعة، وبأجرٍ زهيدٍ لا كثير.

هل خدمها الفكر النسوي حين أبعدها عن عالم الأمومة والأطفال، ليجعل مستقرها أخيرًا في دار المسنين، تبحث عمن يخدمها!

وإذا جئنا إلى النسوية المتأسلمة فهل خدمت المرأة حين نادت بما ينادي به نسويات الغرب وطالبت المرأة بالخروج للعمل لتكون وقودًا في السوق بعد أن كانت معززةً مكرمةً مصانةً يأتيها رزقها رغدًا في بيتها؟!

وهل انتقموا من الرجل حين نظَّروا للمثلية أم كان الانتقام من المرأة حين سُلِّعت فكان الزهد فيها سببًا طبيعيًّا للتوجه إلى المثلية؟

ثم إنَّ الرجل نفسه ماذا عساه يفعل أمام هذه السوق التي يُعرض فيها كل شيء، بمقدارٍ يبعث على التقزز، والإمكانات الجسدية لا تسمح له أن يتفاعل مع كل ذلك!

فالرجل في تعب، والمرأة في تعب، والمجتمع في تعب.

أين هم من لذاذة النفوس وقرة العيون وسكينة القلوب في القرب من الله، واتباع رضوان الله؟!

ما أسعدنا نحن المسلمين بديننا!

إننا سعداء ولو كنا فقراء، وإنهم تعساء أشقياء ولو كانوا أغنياء أثرياء.

صدق الله إذ يقول: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾ [طه: ١٢٣، ١٢٤].

إنَّ البشرية في شقاءٍ وهي تعادي منهج الله في الأرض، ولن تملك نفسها وهناءها إلا في شرع الله، هذا كلامٌ مُحْكَمٌ لا ريبَ فيه.

إننا نحن المسلمين نتعامل مع الغرب أنهم أعداء، وهم بهذه السياسات يُخرجون أنفسهم من سباق التنافس الحضاري بين الأمم؛ لأنهم يفقدون المنطلق القيمي الذي ينافسون به غيرهم، فحين يهلكون فلن يتأسف عليهم أحد.

إنهم ينقرضون، وما ظلمهم الله ولكن كانوا أنفسهم يظلمون.

ولا يخفى على متابعٍ للشأن السياسي أن الولايات المتحدة في رحلةِ انحدارٍ واندحار، وكل يوم تفقد فيه مساحات شاسعة من سلطان الهيمنة، ولا فراغ في عالم السياسة كما يُقال، وحين تذبل ستذبل قِيَمُهَا معها، وترتكس ثقافتُها بارتكاسها.

وإنَّ المسلمين في رحلةِ صعودٍ ولو لم تكن لهم دولة، فحس اليقظة واستحضار المعركة يعظم في أبناء الأمة يومًا بعد يوم، وقد حملت أمتنا السلاح في غير موضع، فلن تبقى الكلمة لأعدائنا ديمةً، وسنة التداول تُبشِّرُ بأنَّ الدورَ لنا لا علينا.

لا راحة للبشرية إلا في شريعة الإسلام، رسالةِ الحقِّ والرحمة والهدى، التي كرَّمت المرأة وعظَّمت الرجل وجعلت له القوامة عليها، لكنها قوامة الرعاية والحنان، والعطف والإحسان، فازدادت قدرًا وكرمًا وفضلًا في كنفه.

أما من سُلِب الفهم من المسلمين، وصار يتبع الغرب حتى قلدهم باستعارة أمراضهم لينقلها عندنا وليفرض علينا أدويتهم.. فهذا من الحمق الذي لا منتهى للتعجب منه!

كان المرتجى في أتباع النسوية المتأسلمة أن يخبروا الغرب بتقدير المرأة في الإسلام، فيقدموا لهم حلولًا ونكون أساتذةً لهم بما نملك من الشريعة السمحاء، ولكنهم صمٌّ بكمٌ عميٌ فهم لا يعقلون.

هذا والله المستعان وحده.

المبحث الثالث

مكاسبُ ساسةِ الغربِ من النسوية وخطة التسلل للمجتمعات الإسلامية وسبل المواجهة

هذا المبحثُ هو المقصودُ الأساسيُّ بهذا الكتاب، والكتاب كله بمثابةِ التَّقدمَةِ له، وهو الذي يجعلنا مشتبكين مع هذا الفِكْرِ في واقع المعركة وجهًا لوجه، وفيه سبعة مطالب فيها هدايةٌ للطَّالب بعونه تعالى:

المطلب الأول: مكاسب دهاقين السياسة الدولية من الأفكار النسوية.

المطلب الثاني: هل حققت النسوية أهدافها في الغرب؟

المطلب الثالث: خطة التسلل لاقتحام المجتمعات الإسلامية.

المطلب الرابع: اتفاقية سيداو مثالًا.

المطلب الخامس: نظرةٌ على واقع المؤسسات السيداوية في غزة.

المطلب السادس: سبل مواجهة الفكر النسوي.

المطلب السابع: حصن المسلم.

ودونك بيان ذلك:

المطلب الأول

مكاسب دهاقين السياسة الدولية من الأفكار النسوية

قبل تسجيل أيِّ شيءٍ في هذا الموضوع الدقيق أنبه على أمرين:

الأول: إنَّ الكلامَ فيه اجتهادي؛ فأسرار مكاتب صُنَّاع القرار في العالم ليست معروضةً في السوق، ويحتاج الحريص على الدراية بها إلى تفتيشٍ جيدٍ في أروقة السياسيين أنفسهم، مع القراءة المستبصرة للكُتَّاب المُقربِّين من صُنَّاع القرار، ليُؤخذ من بين السطور ما يدور في أذهانهم، ومع ذلك فلن يقع الكلام إلا مقترنًا بحجة.

الثاني: ظهر الفكرُ النسويُّ في ظروفٍ تقدَّم ذكرُها، ولكنَّ صناع القرار بمثابة رجال الأعمال؛ فهم يرون السلع الفكرية المعروضة في السوق ويستفيدون منها، وقد يوظفونها في المسار الذي يريدون، وقد يتولون ترويجها بل وفرضها على أنها بضاعتهم، ولكن الواقع أنهم لم يكونوا طرفًا في تأسيسها، وإنما استفادوا من مغانمها وتوقَّوا مغارمها.

وكثيرةٌ هي الأمور التي ليس بالضرورة أن يكون صانع القرار الغربي متورطًا في تدبيرها، ولكنها وإن حصلت في تفاعلاتٍ مجتمعيةٍ معينة.. إلا أنه أحسن الاستفادة منها، ووفَّر لها البيئة التي تترعرع فيها وأعانها بما يقدر، ومن ثم سهل توظيفها في المسار الذي يريد، فالذي يراها يظن أنها من تدبيره لشدة استفادته منها.

خذ مثالًا على ذلك بداعشٍ مثلًا؛ فإنَّ من فكرهم أنَّ المرتدَّ يُقاتَلُ أولًا، ومن موجبات الردة عندهم دخول البرلمانات، وإذا جئنا إلى بيئةٍ مثل البيئة الفلسطينية فإنَّ فيها احتلالًا صهيونيًّا وإن فيها برلمانًا والذي أخذ الأغلبية فيه هي حركة حماس، فأي اختراقٍ يحتاجه صانع القرار الغربي ومثله الصهيوني ومن يدور في فلكهم ليقنع هؤلاء بأن يقاتلوا مجاهدي كتائب القسام لا الصهاينة؟!

إنَّ الذي يقع عليه فقط أن يوفر لهم البيئة التي يُطبِّقون أفكارهم فيها، ويعينهم في

تطبيقها، ولو أنه اخترق شخصًا أو شخصين فقط من رؤوسهم وأعطاهم الأموال اللازمة لهم.. لاستطاع أن يُجيِّشَ قومًا لخدمته دون أن يتعنى في تشكيلهم، ولو جئت إلى الأفراد لوجدتهم في غاية الإخلاص والصدق والإقبال على الشهادة في سبيل الله!

استحضر ذلك وأنت ترى تعامل الساسة في الغرب مع الحركة النسوية وأفكارها، والله يتولاك ويرعاك.

وقبل الإدلاء بمادة هذا المطلب فإني ألقي على ذهنك عدةَ أسئلةٍ تدرك بها صورةَ المَسألةِ إدراكًا جيدًا:

لماذا يتبنى صُنَّاعُ القرارِ في الغرب كثيرًا من بنود الفكرِ النسويِّ مع أنه يُهلك الحرثَ والنسل؟

لماذا يسعون في تنفيذه مع أنَّ فيه انقراضَهم؟

ولماذا رضوا للمرأة أن تخرج من بيتها بالصورة التي تُهْدَمُ بها الأسرة ويتضرر بسببها المجتمع؟

لماذا يستميتون في فرض الشذوذ والمثلية وليس فيه إلا خرابهم وقلة أعدادهم في لحظةٍ هم أحوج شيءٍ فيها إلى العدد؟

ثم لماذا هم يجتهدون في نشر هذا الفكر في جميع دول العالم مع تكبدهم في نشره ببلادهم وبلاد غيرهم مليارات الدولارات؟

الذي هداني الله إليه سببان يمكن ردُّ الأمر برُمَّتِه إليهما، ويترتب عليهما إجاباتٌ تفصيليةٌ عن أسئلةٍ فرعية، وإليك البيان:

السبب الأول: الاستفادة من المرأة في سوق العمل بأشكاله كافة:

ولنبدأ القصَّةَ من البداية:

مرت أوروبا من حيث نظامُ العملِ بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: نظام الإقطاع:

وهذا كان سائدًا بين القرن العاشر والثالث عشر، وتقوم فكرته بإيجازٍ على أن يمنح الملك فئة النبلاء أراضي مقابل إخلاصهم له وخدمتهم له فيما يريد لا سيما في الخدمات العسكرية، وهؤلاء النبلاء يقومون بتأجير الأراضي وتشغيل الفلاحين رقيقًا عندهم، وهم ملزمون بالعيش في أرض سيدهم، يوالونه ويعملون له.

وكانت الزراعة هي العمل الأهم في المجتمع الإقطاعي.

وهذا نظامٌ طبقيٌّ بامتياز، وتُطحن فيه فئاتٌ كثيرة، خاصة أنَّ هذا النظامَ قد تأيَّدَ بمباركةِ الكنيسة، إذ قام تحالفٌ بين الكنيسة والإقطاعيين، وكانت تجني عوائد مادية لقاء ذلك، مما جعل الخطاب الكنسي يُنظِّر لبقاء القوى البشرية العاملة في خدمة الأسياد، فكانوا مسخَّرين لخدمتهم من مدخلٍ ديني، وبهذا لا يناطحون النظام الإقطاعي ولا يخرجون على أسياده.

المرحلة الثانية: الطبقة البورجوازية:

وهذه طبقة ظهرت بين القرن الرابع عشر والسادس عشر، وهي طبقةٌ اجتماعيةٌ تمتلك رؤوس الأموال والحرف، كما تمتلك القدرة على الإنتاج، وهي طبقةٌ غيرُ منتجةٍ في نفسها ولكنها تسيطر على وسائل الإنتاج وتستغل الطبقات الكادحة بإبقائها في أدنى مستوىً من الأجور، وبهذا تبقى ضعيفةً مطحونة.

وهذه الطبقة هي التي فجَّرت الثورة الفرنسية، ونجحت في إقصاء طبقة النبلاء عن السلطة عبر إلغاء امتيازاتها.

والصناعة هي العمل الأهم في هذه المرحلة كما لا يخفى.

وتلتقي البورجوازية مع النظام الإقطاعي في أنها تنطلق من تقرير طبقية المجتمع وتسخيره لخدمة الكبراء.

أما الطبقية.. فالسيد في الطبقة البورجوازية بمثابة النبيل في النظام الإقطاعي.

وأما التسخير.. فالنظام البورجوازي سُخِّرت فيه القوى العامة لتغطية حوائج المصانع والأسواق في مقابل أجورٍ زهيدة، بينما سُخِّرت القوى البشرية لصالح النبلاء في النظام الإقطاعي من خلال تشغيلهم رقيقًا في المزرعة.

المرحلة الثالثة: نظام الرأسمالية:

وهذا النظام ظهر من بداية القرن السادس عشر بشكلٍ متدرج، وهو نظام يقوم على الملكية الفردية وتقديسها، وفتح الطريق أمامها، ومن ثم يستغل كل فرد قدراته كما يريد، ودور السلطة في هذا النظام رقابيٌّ فقط.

والطبقة البورجوازية طبقاتٌ في نفسها، تمثل الطبقة الأعلى فيها طبقة الرأسمالية.

إذا وعيتَ ذلك ثم استحضرتَ أنَّ القاعدة التي وطَّأت للفكر النسوي هي الثورة الفرنسية التي اندلعت سنة ١٧٨٩.. فهذا يعني أنَّ طليعة الفكر النسوي توافقت مع ترعرع النظام الرأسمالي؛ إذ بدأ في الرواج من القرن السادس عشر، ونحن هنا في خواتيم القرن الثامن عشر.

والنظام الرأسمالي يقوم على التوحش الاقتصادي، فدعك من الكلام المنمق الذي يُقال في توصيفه، وانزل إلى الميدان لترى فعله.

وإيضاح ذلك: أنَّ هذا النظام يقوم على أسسٍ منها: الملكية الفردية، والحرية الاقتصادية المطلقة، والمنافسة الحرة، وحافز الربح، فهو يؤمن بالربح المادي الذي يحفز الأفراد على المبادرة والمخاطرة واستثمار رؤوس الأموال، ويتيح لهم التصرف بما تمليه مصالحهم الشخصية؛ وصولًا إلى أكبر قدرٍ من الربح والثروة، فهو نظامٌ ذو فلسفةٍ اجتماعيةٍ وسياسية.

لعلك تقول الآن في نفسك: إنه لنظامُ خيرٍ فيما يظهر، فما الإشكال في ذلك؟!

الحق أنَّه نظامٌ خلط خيرًا بشر، لكن عرضه بهذا التوصيف من زخرف القول؛ لأننا لو أردنا أن نترجم هذه الكلمات نفسها باللغة المعتمدة في السوق سنجد أنَّ هذا النظام ينتهك كلَّ حرمةٍ تعيق رأس المال عن التقدم، فلا مانع في هذا النظام من الاحتكار والربا

والمقامرة والغرر والاستغلال والأثرة والأنانية والجشع وأكل أموال الناس بالباطل؛ إذ لا يحتكم لأي ضوابط أو قيم ومبادئ تحجزه عن المساوئ والآثام.

فهو نظامٌ يعبد المال ويقدسه، وكل شيءٍ يفضي إلى المال والربح فهو محلُّ استهدافٍ له، ولهذا تجد الإباحية مصدرًا اقتصاديًّا مقبولًا في هذا النظام؛ لأنها ببساطةٍ تحقق الربح الجيد.

بل لو كان الإنسان نفسه في موضعٍ أو حالٍ يفضي للمال.. فلا مانع من استهدافه أيضًا، ولهذا يمكن أن تُشَنَّ حربُ إبادةٍ ضد شعب تحت غطاءِ أيِّ سببٍ تافهٍ من أجل نهب الثروات والسيطرة على المواد الخام، أو لفتح الباب أمام الشركات من أجل تسويق المنتجات الفائضة عبر فتح أسواق استهلاك جديدة، أو لتتولى الشركات عقب الحرب مشاريع إعادة الإعمار بتغطيةٍ دوليةٍ أو شعبية، أو للتحصل على العمالة الرخيصة.

ومن هذا ما يفرضه العدو الصهيوني علينا من حصارٍ مشدد ليحمل العُمَّال العاطلين على العمل على الركض خلفه للعمل عنده بأجرٍ زهيدٍ قياسًا مع الأجور المعتادة فيما لو فُتِحَ بابُ العملِ للأجانب.

فحرية طريق المال في هذا النظام مطلقة، والحرية المطلقةُ مفسدةٌ مطلقة[1].

والمقصود: أنَّ النظامَ الرأسمالي رفع شأن المادة لتكون في طليعة الأولويات على الصعيد الاقتصادي، فهي المعيار في التقييم، وإليها المنتهى في النظر.

وبناءً على ما قرأت عينك.. فإنَّ الحركة النسوية في موجتها الأولى وهي تطالب بحقوقها كحق العمل والملكية.. فإنَّ ذلك كان يوافق هوى رجال الأعمال ومن خلفهم صناع القرار؛ إذ تصبح المرأة نفسها ضمن وقود العمل بأجرٍ زهيد، فتكون بديلًا عن استيراد العبيد وتسخير الناس في العمل.

ولكن هذه المرة فالأعداد التي تطلب العمل من النساء ضخمة.

وبالفعل فقد دخلت النساءُ المصانعَ والأسواقَ معتقداتٍ التحصل أخيرًا على نصيبٍ

(١) انظر هذا وزيادة عليه في كتاب «سبائك الشيطان» يسرَّ الله إخراجه عن قريب.

من الحرية، مما يعني التقاء مصلحة النساء المعنوية مع مصلحة أصحاب المصانع المادية، فعُقِدَت بذلك صفقةٌ لا كتابةَ فيها ولا توقيع.

ولم تتحصل المرأة على نصيبها من المساواة بالرجل، إذ كانت تعمل بأجرٍ دون أجره ولو كانت تعمل معه في نفس العمل بل وفي نفس المصنع!

وبقي الأمر على ذلك وهو آخذٌ بالازدياد لانشغال كثيرٍ من الرجال بالحروب في الحرب العالمية الأولى وكذا الثانية، حتى إنَّه في أمريكا وحدها خرجت سبعة ملايين امرأة للعمل.

فالأمر من جهة النظام الحاكم راجعٌ للقيمة، فما دام خروج النساء يوفر مالًا في الأجور، ومن ثم يكون سببًا في استدرار الكثير من الأرباح.. فلا اكتراث بما ينتج عنه من تفكيك الأسرة وتعب النساء وضياع الأولاد وما إلى ذلك؛ لأنَّ الصفقةَ ماليَّةٌ لا اجتماعية.

ومكمن الخطر: أنَّ المرأة تخرج وتضحي بنفسها وببيتها ولكن ترى أنَّها الفائزة؛ إذ المدخلات الثقافية التي عبَّأت عقلها أقنعتها أن خروجها للعمل هو الذي يحقق ذاتها، ويجلب حريتها، وأما البيت بما فيه من أمومةٍ وأعمالٍ ورعايةٍ فهو سجن!

وهذا ما أشار إليه الكاتب الاقتصادي **جلال أمين** إذ قال: **«دع المرأة تخرج من سجن العرف والتقاليد لتدخل سجن السوق بمنتهى الحرية»!**

وقد رأيت كلامَ المرأة التي أعلنت عن بهجتها وفرط سعادتها لأنها تعمل في النهار وتلهو في الليل دون أن يكون في حياتها أطفال!

ولم يتوقف الأمرُ عند هذا الحد؛ لأنَّ المالَ لا ينبغي أن يقف في وجهه أيُّ شيء؛ فقد صارت المرأةُ مع الأيام جزءًا من ترويج السلع والبضائع، والإعلانات التجارية، فصارت مادة تسويق!

ثم أصبحت نفسها سلعةً يُقتات منها؛ إذ استخدمت بكثرةٍ في نوادي اللهو وأماكن الدعارة والبغاء، ولا يُنظر هنا لدينٍ أو قيم، بل ربما تمَّ خطفُ النِّسَاءِ لهذه الأعمال كما

حصل في غير موضع، عبر إيهامهن بالعمل ثم يتفاجأن أنهنَّ في دور البغاء!

لعلك تظن أنَّ هذه نهاية المشهد وأنه أقفل على ذلك؛ كلا!

قد تقول: وماذا بقي بعد الدعارة؟!

أقول: إنَّ أفكار شياطين الجن التي يوحون بها إلى شياطين الإنس لا أحسبها تنتهي، فتم اختراع ما لم أقدر على إحصائه مما أذاب كلَّ قَدْرٍ للمرأة في سبيل الحصول على المال، من غير نظرٍ إلى أيِّ ضابطٍ من دينٍ أو خلقٍ أو قيم.

فقد استفاد الساسة من أفكار الحركة النسوية التي بدأت تزدري الزواج والأمومة وتريد أن تتحرر من سلطان الزوج والأب، وتتفلت من قيد الأبناء، لصالح العمل، وذلك بفكرةٍ مفادها: إنَّ مرحلة الشباب في المرأة ينبغي أن تذهب في العمل، أما الزواج والإنجاب فينبغي أن يتأخر إلى سن متقدمٍ حيث لا تقدر على العمل!

كيف ذلك؟!

إنه من خلال تخزين البويضات؛ حيث تؤخذ البويضات من المرأة وهي شابة، فإذا كبرت وباتت عاجزةً عن العمل فإنها تنجب وحينئذٍ تكون أكثر فراغًا لأعباء الأمومة، كل ذلك لئلا يتضرر السوق!

وبتعبيرٍ أوضح: إنَّ النظام الرأسمالي أراد من المرأة أن تبذل شبابها لصالحه، أما الأمومة والبيت والزواج فأشياء ثانوية هامشية، لا تحقق فيها ذاتها، ولا تتحصل منها على حريتها.

وبناء على هذه الثقافة كانت المرأة ترى أنها مستعبدة حين تخدم زوجها، وحرة حين تخدم مشغِّلها.

فالنسوية إذن وضعت يَدَهَا في يدِ الرأسمالية، وتم إخضاع النساء للرأسمالية بطريقةٍ لم تكن تحلم بها قط، وليس هناك قوةٌ تستطيع أن تُخرِجَ المرأةَ من بيتها لتكون وقودًا للسوق بأجورٍ زهيدةٍ كما فعلت الحركة النسوية نفسها تحت شعارات «حقوق المرأة».

ليس هنا قوة في الأرض تستطيع أن تقنع المرأة المفطورة على الأمومة أن تقتل الأمومة

نفسها لئلا يتأثر العمل، وأنه لا بد أن تتكيف النساء مع سوق العمل، ولو ذهب الزوج وتعطل الزواج واستبعد الأبناء وفقدت العواطف والمشاعر الأسرية!

ولهذا لا أستبعد أن يكون العقل المدبر لمعالم الفكر النسوي هم دهاقنة السياسة ومجرمي السوق ورجال الأعمال، فما أحسب كل هذا التدبير الشيطاني من فعل النسوة فحسب.

وإن لم يكن صناع القرار هم الصانعين لهذا الفكر فإنهم أول المستفيدين منه.

أراك تقول: وكيف يرضى الساسة بذلك؟

أقول: إنه النظام الرأسمالي، لا مكان فيه للقيم، والمعيار المتبع فيه: **القيمة التي تخدم الناتج لا الإنسان.**

إنَّ هذا العالم محكومٌ لصالح المادة والمال لا لصالح الروح والقيم.

إنَّ الهدف هو المال، وكل شيء يوصل إلى المال يصبح واجبًا وليس جائزًا فحسب، وصُنَّاع القرار ورجال الأعمال في ذهولٍ أصلًا عما يمكن أن يستتبع ذلك من آثارٍ اجتماعية ونفسية، فهذه المساحة خارجُ نطاقِ العناية والنظر أصلًا.

وما نحن فيه متوافق مع مطالبات الحركة النسوية نفسها، فليس الساسة إلا خدامًا لهم فيما يؤمنون به، يوفرون لهم البيئة التي يحبون!

انظر إلى **سيمون دي بوفوار** وهي تقول في كتابها: «**الجنس الآخر**»:

«على أنَّ الزواجَ اليوم هو في الغالب من بقايا العادات، ووضع الزوجة أصعب مما كان عليه من قبل؛ إذ لا تزال تتحمل نفس الواجبات دون أن يكون لها نفس الحقوق، **كما لا تزال تقوم بنفس الأعباء دون أن تحصل على مكافأة**»[1].

فهي تستهجن أن تعمل في البيت ثم لا يكون هناك عائدٌ ماديٌّ إزاء ذلك.

وتقول بعد هذا الموضع بقليل: «يعتبر النجاح أو الفشل في الحياة الزوجية بالنسبة

(١) الجنس الآخر ص (١٤٧).

للمرأة أخطر؛ فالرجل مواطنٌ منتجٌ قبل أن يكون زوجًا، أما هي فإنها زوجةٌ قبل كل شيء، أو زوجةٌ فقط، وإن عملها لا ينتشلها من وضعها؛ لأن هذا العمل يستمد هو نفسه قيمته من وضعها»[1].

فالنظرة المادية الرأسمالية هي التي لها السيطرة والكلمة عندها، وهذه النظرة لَمَّا كانت هي السائدة والتي تلبَّدت بها الأجواء الفكرية عند النسويات ومن خلفهن صناع القرار.. تأثرت المرأة بها بلا ريب.

وكيف لا تتأثر بها وهي قد ترعرعت في بيئةٍ عاينت فيها أنَّ كلَّ شيءٍ يؤدي إلى مالٍ فإنه في موضع العناية، وما لا يؤدي إلى مالٍ فإنَّه في موضع الإهمال.

والنتيجة التي لا كبير غرابةٍ فيها بناءً على هذه المعطيات أنَّ المرأة حين رأت أنَّ الأمومةَ والإنجاب والعمل المنزلي أمورٌ لا تتحول في نهاية اليوم إلى مالٍ وقطعٍ معدنيةٍ تنفق منها فإنها ستزهد في ذلك؛ لكثرة دندنة المجتمع بذلك، وحين رأت أنَّ عملها في المصنع هو الذي يُنتج مالًا.. فإنها سوف تندفع للمصنع، وسيكون قبلةً لها لا محيد عنها.

وليست هذه الأسطر من الخلاصات المستنبطة من الفكر النسوي؛ بل هو عين ما يقررونه بل ويُنظِّرون له.

وإذا عدنا إلى كلام المرأة المبتهجة بالوظيفة والخلو من الأمومة سنجد تأثرها بالمادية واضحًا لا لبس فيه، وهذا كلامها المتقدم بالنص تقول فيه:

إنني اخترت ألا أنجب أطفالًا؛ لأنهم سَمِجُون، وبدلًا من ذلك فإني أركز على وظيفتي؛ لأنَّ الكلَّ يعلم أنَّ المال أكثرُ أهميةً من بشرٍ بأرواحٍ ووجوهٍ رائعة، إنَّ الحصول على وظيفةٍ أمرٌ مُحَرِّرٌ جدًّا؛ إنَّه أفضلُ من الحصولِ على زوجٍ متعجرف. ا. هـ.

ولكن هل تحررت فعلًا حين ذهبت للمصنع؟

كلا؛ كما قال جلال أمين: «**دع المرأةَ تخرج من سجن العرف والتقاليد لتدخل سجن**

(١) الجنس الآخر ص (١٤٨).

السوق بمنتهى الحرية»!

وغاب ذلك عن المرأة بسهولة؛ لأن ميزان التقييم تم العبث به حين تحول من القِيَم إلى المادة، فغاب العقل ولم تكتشف أنها تحولت من سلطانةٍ في البيت إلى عبدةٍ في مصنع.

لقد كانت تنتج رجالًا يرون برَّهَا دينًا، والإنفاق عليها عبادةً، ثم تحولت إلى آلةٍ صماء، كانت تزود المجتمع بأغلى ما يحتاج؛ بالبشر وقود المجتمعات؛ فإنما الأمم برجالها، ولكن هكذا تكون النتيجة حين تغيب أنوار الوحي عن العقول، فيصبح الناس كالأنعام بل هم أضل سبيلًا.

السبب الثاني: مشاركة هذا الفكر بسهمٍ في تقرير الهيمنة الغربية من خلال تقليل عدد المواليد:

لا بد أن يُستحضر أولًا أنَّ المشكلة الكبرى التي تدور بين الدول الكبار اليوم تتمثل في نقطةٍ واحدةٍ: من الذي يقود العالم؟

ولنبدأ القصة من أقرب مفترق طرق يُمكن أن يُظهِرَ السياقَ التاريخيَّ للمسألة:

بعد سقوط الخلافة العثمانية نهائيًّا سنة ١٩٢٤ تم تقاسم الكعكة الإسلامية بين بريطانيا وفرنسا، ومع مجيء الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ وانتهائها سنة ١٩٤٥ تمت إعادة تشكيل موازين القوى؛ لتخرج الولايات المتحدة الأمريكية عن المعسكر الغربي ويخرج الاتحاد السوفيتي عن المعسكر الشرقي إلى عرش قيادة العالم.

ولم تكتف الولايات المتحدة بأنها أحد قُطْبَي قيادة العالم؛ بل واصلت مشروع الهيمنة بغرض التفرد بقيادة العالم، من خلال شنِّ حربٍ باردةٍ ضد الاتحاد السوفيتي، وقد دامت أكثر من أربعين عامًا حتى انهار الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٩١.

ولا يخفى أن العِقْدَ الأخير شهد صعودَ قوتين على المشهد الدولي: روسيا في الجانب العسكري، والصين في الجانب الاقتصادي.

والذي يهمنا من ذلك أنَّ الولايات المتحدة في السبعينيات بدأت تعتني بشدةٍ بكل ما

يُمكنِّها من إدامة السيطرة على العالم، لا سيما مع حالة الضعف الذي مُنيت به في حرب فيتنام، وكان من ذلك: **العمل على السيطرة على عدد سكان العالم من خلال التحكم في عدد المواليد.**

وهذا الأمر له بواعث منها: أنَّهم رأوا أن تراكمية عدد المواليد أكثر من تراكمية نماء الموارد، مما يعني الدخول في أزمات اقتصادية بحسب تصورهم الغربي.

ومن ذلك أيضًا: أنَّ زيادةَ السُّكَّانِ -لا سيما في دول العالم الثالث- يزيد من فرص الثورات عليهم وعلى وكلائهم، ويُشغِّب على أمنهم، ويضر بمصالحهم الاستراتيجية.

وزيادة السكان في أيِّ بلدٍ أمرٌ يعد من أهم موازين القوة فيه؛ لأنَّه يُمثِّل رافدًا قويًّا يزيد من قوة البلد وبرامجه الدفاعية وكفاءته الإنتاجية ووفرة الأيدي العاملة وإشغال المناطق غير المأهولة فيه، بالإضافة إلى نشاط حركة العمران والتجارة والنهضة والثقافة فيه، وبقاء الغلبة للجيل الشبابي بما يتضمنه ذلك من حماسةٍ وفاعليَّةٍ وحيوية.

فالنموُّ السكاني لا يُمثِّل عبئًا متى أُحسِنَت إدارةُ العدد.

فالصين التي يبلغ عدد سكانها (١,٤٢٦ مليار نسمة) في إحصائية سنة ٢٠٢٢ كان من أهم أسباب تقدمها المتسارع تلك الطاقة الإنتاجية المدهشة، حتى قالوا على صعيد المبالغة: كل بيتٍ صينيٍّ تحول لورشةٍ أو مصنع!

ولهذا نجد تركيا تحثُّ من وقتٍ لآخر على تكثير النسل، وفي غزة كانت الكثافة السكانية من أهم المعيقات أمام تقدم الصهاينة في الحروب والاجتياحات، وعندما قام العدو الصهيوني بحصار بيروت سنة ١٩٨٢ لم يستطع الاستمرار طويلًا بسبب الكثافة البشرية في المخيمات، بينما نراه يحتل صحراء سيناء في بضعة أيام عام ١٩٦٧ لأنها شبه خالية من السكان بالقياس إلى مساحتها.

وعليه؛ فإنَّهم في إطار بحث طرق السيطرة على العالم توصلوا إلى أنَّه لا بد من التحكم بعدد السكان، والحد من نموه، لا سيما أنهم مغلوبون أمام الشرق في معادلة العدد؛ فالولايات المتحدة مثلًا عدد سكانها ٣٤٠ مليون نسمة، بينما يزيد عدد المسلمين عن ٢

مليار نسمة، وبلغ عدد سكان الهند في إحصائية شهر ٤ من هذا العام ٢٠٢٣ (٤٢٨,١ مليار نسمة) ليتجاوزوا بذلك عدد سكان الصين، والهند اليوم آخذةٌ في التطور الاقتصادي.

والمقصود من ذلك: أنَّ الغرب يرى في النمو السكاني خطرًا استراتيجيًّا يهدد مصالحه وأمنه، ولهذا سلكوا أكثر من مسلكٍ لإمكان التحكم فيه، ومن ذلك:

أولًا: التحريض المستمر على تخفيف النسل وتحديده ومحاربة التوسع فيه، والتشجيع على قلة العدد.

ثانيًا: تبني الفكر النسوي بما يُفرِزُهُ من المثليَّةِ والشذوذ، فيصبح الناس ينفرون من الأسرة والزواج والإنجاب من مدخلٍ فكري لا من إلزامٍ حكومي سياسي!

ولا أطيل التعقيب على هذا المسلك؛ لأنَّ مادته متناثرة في الكتاب، ولكن استحضر معي أنهم مستفيدون من الفكر النسوي كأنهم صانعون له، ولا أستبعد أن يكون لهم يد في ترويجه أو حتى في صناعته، ما دام يخدم أهدافهم.

قد تقول لي: هل يعقل أن يتخذوا من التدابير ما فيه ضرر سكان بلادهم هم؟

أقول لك: ما أطيب قلبك؛ انظر الجواب في البند الآتي الآن!

ثالثًا: اعتماد برنامج تعقير النساء:

أي: جعلهن عاقراتٍ لا يلدن أبدًا!

وهذا البرنامج يستهدف تعقير ربع نساء سكان العالم وعددهن ٥٧٠ مليون امرأة، وذلك على ثلاث مراحل: المرحلة الأولى: تعقير ١٤ مليون داخل الولايات المتحدة، ثم تعقير ١٤٢ مليون امرأة من ١٣ دولة، ثم بقية العدد.

والمشروع بأسره ترجمةٌ لمذكرةٍ رئاسيةٍ أعدها **هنري كيسنجر** ثعلب السياسة الأمريكية حين كان مستشارًا للأمن القومي بطلب من الرئيس جيرالد فورد.

وبدأ التنفيذ بعيدًا عن الأضواء، وقد كشف الدكتور «**رايمرت رافنهولت**» مدير مكتب الحكومة الاتحادية للسكان أنَّ الحكومة الأمريكية دربت نخبةً من الأطباء على

تقنيات التعقيم المتطورة في كلية الطب التابعة لجامعة واشنطن بعد أن رصدت الميزانية اللازمة لذلك، واشتركت جامعة جونز هوبكينز في برنامجٍ رديفٍ يتعلق بذات الغرض[1].

وأجبر الكثيرون على التعقيم، وحرموا من الزواج، وسيق من سيق منهم إلى المصحات العقلية، وهذا الموضوع ذكرته مفصلًا في كتاب: «**سبائك الشيطان**» يسَّر الله إخراجه عن قريب، وما تسطَّر هنا مأخوذ منه.

والذي يهمنا هنا أن نعلم أنَّ هذه الحربَ حربٌ حقيقية على الفقراء والمستضعفين، لكنها حرب لم يخضها جيش، ولم يُطلق فيها رصاص، بل كانت وما زالت حرب القفازات الناعمة في أيدي الجراحين، وحرب العلماء وأساتذة الجامعات والصناعيين وفقهاء القانون!

وتم تعقير ١٤ مليون ما بين تعقيرٍ للنساء وإخصاءٍ للرجال داخل الولايات المتحدة، ولم يكتشف الكثيرون لغزَ العقم إلا بعد سنوات طويلة عندما افتضحت الحقيقة في تقارير المحققين، وما جاء في الفيلم الوثائقي الذي أخرجه الكاتب والمنتج السينمائي الإنساني «**ستيفن ترومبلي**» بعنوان: «مِصَح لينشبيرغ»، هذا المصح التابع لولاية فرجينيا الذي كان أشبه بمسلخ جنسيٍّ يضم الآلاف من المغضوب على نسلهم وذراريهم[2].

وبعد أن رُفِعت السرية عن مذكرة **هنري كيسنجر** التي استهدفت علنًا نساء شعوب ١٣ دولة من بينها البرازيل، وأمام الاحتجاجات الواسعة الشعبية وانتقادات جمعيات حقوق الإنسان.. أجرى ١٦٥ نائبًا في المجلس التشريعي البرازيلي تحقيقًا أدانوا فيه الولايات المتحدة وأنها المسؤولة عن تعقيم نصف نساء البرازيل![3].

أما سرية التعقيم.. فقد كانت تتم من خلال توقيع المرأة التي تلد أن هناك عمليةً جراحيةً في صالح صحتها، فتُوَقِّع ولا تدري ما الخطب.

وفي اتجاه آخر كانت تجري عملية التعقيم باسم الرحمة والمساعدات الإنسانية، تحت

(١) أميركا والإبادات الجنسية لمنير العَكْش ص (٤٣-٤٤).
(٢) أميركا والإبادات الجنسية لمنير العَكْش ص (١٨-٢٠).
(٣) أميركا والإبادات الجنسية لمنير العَكْش ص (٤٨-٤٩).

مظلة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التي ترى شعارها الوُدِّي فيه اليدان المتصافحتان مع عبارة: «هدية من الشعب الأمريكي الصديق»، تنتقل فيه تلك المساعدات المعالجة بعقاقير تمنع الإنجاب إلى المناطق المنكوبة في العالم على شكل أكياسٍ من الطحين والأرز والسكر ورزم المعونات الغذائية وغيرها[1].

وقد ذكرت هذا الإجراء الإجرامي لتزداد قناعتك قوةً أنَّ الجرائم في عالم أصحاب المال وصُنَّاع القرار في الغرب كشربة ماء، وهذا فحوى النظام الرأسمالي، فلا يهم التضحية بملايين البشر ما دام ذلك يجلب لهم المال ويحقق لهم السيطرة.

وبالتالي فإنهم أسعد الناس حظًّا بالفكر النسوي، إنه فكرٌ مقدمٌ لهم على طبقٍ من ذهب، قومٌ يُنظِّرون لعدم الحرص على الزواج ويزدرون الإنجاب ويتهكمون بشكل الأسرة المبني على زوجين رجلٍ وامرأة، ويريدون أن يدخلوا السوق ويجلبوا المال، فتلقفوا هذا الفكر وهيأوا له الأرضية التي يترعرع فيها، ومن ثم أخذ طريقه يومًا بعد يوم إلى الاتفاقيات الدولية والتي تأخذ طابعًا شبه إلزامي.

اعتراضٌ وجوابه:

قد يتساءل القارئ الفَطِنُ فيقول: إنه بحسب السبب الأول من تبني الساسة الغربيين للفكر النسوي فإنهم يحرصون على جلب أكبر عددٍ من النساء وإدخالهن سوق العمل؛ ليُمَثِّلْنَ عمالةً رخيصة توفر لهم المال، ثم هم أنفسهم بحسب السبب الثاني يتخذون من التدابير ما يُقلِّلون به عدد السكان، أليس في الكلام تعارضٌ ظاهر؟!

ولو كان ذلك كذلك فكيف نوفِّق بين عملهم على تقليل السكان وهم أحوج شيءٍ إلى العدد المطلوب في سوق العمل والمصانع؟

الجوابُ عن ذلك: إنَّ حركةَ السُّوقِ وطبيعة حاجتها للعنصر البشري هو الذي أحدث هذا التغير في السياسة.

(١) أميركا والإبادات الجنسية لمنير العَكْش ص (٤٧).

وإيضاح ذلك: أنَّ الحاجة كانت ماسَّةً جدًّا للعنصر البشري عقب الثورة الفرنسية وإلى عقودٍ قريبة للعمل في المصانع وسوق العمل، ومن ثم كان الحرص على استغلال الفكر النسوي وغيره بالإضافة إلى كل عاملٍ يمكن الاستفادة منه في تجنيد الكتلة البشرية لصالح المال، بناء على التصور الرأسمالي عن السوق والمال والحرية.

غير أنَّ العقودَ الأخيرةَ شَهِدَت دخولَ متغيرٍ جديدٍ على الساحة العالمية قلب الموازين رأسًا على عقبٍ فانقلبت السياسات التكتيكية تبعًا له.

وهذا المتغيرُ يتمثَّلُ في الثورة التكنولوجية التقنية، والتي أصبحت بحاجةٍ إلى عقولٍ ونخب، فلم يعد الاحتياج للكادر البشري بالملايين على النحو الذي كان عليه، بل صار برنامجٌ حاسوبيٌّ واحدٌ يتم تصميمه يغني عن آلاف الموظفين والعاملين على الأرض.

فصرنا في زمن التقنية والبرامج التطبيقية كنتيجةٍ طبيعيةٍ للثورة التكنولوجية، وهذا المتغير جعل المؤثر في الميدان نوعيةَ العامل لا عددَه، وأحسب أنَّ الأمر اليوم سيزداد سوءًا مع ظهور الذكاء الاصطناعي بقوةٍ على المشهد.

وبناءً على ذلك؛ فقد اتجهت السياسة العالمية إلى برامج تقليل عدد السكان والتحكم في العدد؛ إذ بات في نظرهم عبئًا ومن شأنه الإضرار بالمصالح الاستراتيجية كما مرَّ.

ثم لا حاجةَ لهم للقتال؛ فالتسليح بلغ مبلغًا كبيرًا في التطور، وأغلب الشعوب مستعمرة وتُدار بالوكالة، فليست هناك حاجةٌ مُلِحَّةٌ لجيوشٍ مليونيَّةٍ لتجتاح البلاد وتسيطر عليها، بل تأتيهم الغلة وهم في عقر ديارهم هناك في الغرب!

وعلى ما تسطَّر؛ فإنَّ الحاجةَ لما كانت للعنصر البشري كانت السياسة تتمثل في الاستفادة من أكبر عددٍ ممكن في سوق العمل ولو على حساب الأسرة والأبناء والزواج والمجتمع، ولما كانت الحاجة للعقول وصارت زيادة عدد السكان تُمثِّل عبئًا.. صار التوجه للعمل على تقليل عدد السكان ما أمكن.

والفكر النسوي وما أفرزه من مثليةٍ وشذوذٍ يصب في عين النفعية المادية بحسب رؤية صناع القرار.

ولكن هذه المرة فإنَّ الناسَ أنفسَهم هم الذين يقاتلون ويستميتون لفرض المثلية التي فيها هلاكهم؛ بناءً على مقدماتٍ فكريَّةٍ مُلغَّمَةٍ أفسدت عقولَهم تحت وهج شعارات الحرية والمطالبة بالحقوق وما إلى ذلك.

فهل علمت الآن كيف يوحي شياطين الجن لشياطين الإنس ما يعبثون به بالبشر إلا من رحم الله!

إنَّ الساسةَ الغربيين لا قيمةَ عندهم للإنسان، ولو كان من بني جلدتهم ومن خاصة أنفسهم؛ لأنَّ الثقافة الغربية قطَّعت أواصر المجتمع، لتسود ثقافة الفرد، وهذا في أوروبا أكثر منه في الولايات المتحدة.

تعقيب وتقييم:

هذا الفكر الذي ترى فكرٌ غبيٌّ؛ لأنَّه من غير شكٍّ تدبيرٌ تكتيكي؛ لأنَّ البشرَ في عالم الدول هم رأس المال الاستراتيجي الذي لا يجوز العبثُ به.

إلا أنَّ الغربَ في رحلةِ أُفولٍ وانقراض.

إنَّ بريطانيا اليوم مثلًا -وهي أم الولايات المتحدة وعقلها المدبر- لا تقوى اليوم على شن حرب، بل تكتفي بالنفخ في النار عجزًا عن إشعالها.

فهذا الفكر النسوي آخذٌ بهم إلى الانهيار الذاتي، فالأمريكان والأوروبيون اليوم يُعدمون أنفسهم بأنفسهم، لما تشكله الثقافة المعتمدة عندهم من تآكلٍ وتقهقر وإيقاف نمو.

لقد كانت أوروبا تعاني قبل قرنين أو يزيد من ازدحامٍ سكانيٍّ شديد، وكانت تدفع الناس للقتال، ثم أخذت في الترف، والتخفف من الأعداد، حتى باتت اليوم تعاني من كهولةٍ سريعة، بينما يزيد المسلمون أعدادًا ونموًّا وبركةً وحيويةً بفضل الله تعالى.

وقد مرَّ بنا كلام الشاب اليمني الذي يذكر فيه أن المدينة التي يسكنها في أوروبا يتجاوز الرجال فيها السبعين من العمر، ولا يوجد فيها شباب، ولهذا فتحوا باب الهجرة

وفتحوا باب التجنس من أجل العمل عندهم وخدمتهم وتغطية حوائج سوق العمل.

ومن الإحصائيات التي اطَّلعت عليها أن عدد الكلاب في الولايات المتحدة الأمريكية يبلغ ٧٦ مليونًا، بينما يبلغ عدد الأطفال والفتية ممن هم تحت عمر ١٨ عامًا ٧٣ مليونًا، وهذا يعني أنَّ عدد الكلاب عندهم أكبر من عدد الأطفال والفتية!

إنَّ أكثر من ٣٨٪ من البيوت في أميركا يوجد فيها كلب بينما ٣٠٪ من البيوت التي يُوجد فيها طفل![1].

إنَّ الغرب أراد أن يمكر بنا، ولكن لعُلُوِّهِ واستكباره بات يمكر بنفسه، وبيده هو لا بيد غيره.

لقد صار يفتك بنفسه بفعل ثقافته هو لا بفعل الفيروسات والأوبئة والحروب.

استحضر استعلاء الغرب واستكبارهم ومكرهم ورتِّل بهدوءٍ قول الله تعالى: ﴿ٱسۡتِكۡبَارٗا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَكۡرَ ٱلسَّيِّئِۚ وَلَا يَحِيقُ ٱلۡمَكۡرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهۡلِهِۦۚ فَهَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ ٱلۡأَوَّلِينَۚ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلٗاۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحۡوِيلًا﴾ [فاطر: ٤٣].

والحمد لله رب العالمين.

(١) انظر قناة: «ألسنا على الحق» على التليغرام، والمنشور نُشر بتاريخ ٣-٤-٢٠٢٣م.

المطلب الثاني

هل حققت النسوية أهدافها في الغرب؟

أمام السيل العرمرم من المفاسد والكوارث التي رأيتها في مطلب: «آثار النسوية»، ثم ما رأيتَ من استغلالٍ شرسٍ بشع من دهاقين السياسة للمرأة على وجوهٍ وصُوَرٍ لا تكاد تقف عند حدٍّ.. فهل حققت الحركة النسوية أهدافها في مقابل ما دفعته وما زالت تدفعه من أثمانٍ باهظةٍ؟

في الواقع لم تحقق الحركةُ أهدافها، وما استطاعت أن تحققه فهو قليلٌ بالغ القلة بالمقارنة مع الأثمان المدفوعة.

فهي في موجتها الأولى قبل قرنٍ أو يزيد استطاعت أن تنتزع بعضَ الحقوقِ المسلوبة؛ لأنَّ المطالبَ كانت منطقيةً بعد حالة الازدراء والتهميش والإهانة التي كانت عليها، لكنها في الموجة الثانية وما تلاها توغلت في القاع بعيدًا بعيدًا حين عاندت الفطرة، فلم يُبن الفكر النسوي على قاعدةٍ قِيَمِيَّةٍ صلبةٍ لننتظر أن يُثمرَ نجاحاتٍ كريمة.

وقد رأت المرأةُ نفسُها حين نزلت إلى العمل أنها وإن عوملت كالرجل في العمل إلا أنَّها لم تعامل مثله في الأجر، مع اتحاد العمل والمُخرج، وهذا ولَّد أحقادًا منها من غير شك على المجتمع.

وفي فرنسا التي شهدت ثورة المطالبة بالحقوق فإنَّ ثلاثة أرباع من يتلقى أجرًا زهيدًا هم من النساء.

وهذا يعني أنَّ الأحلام الوردية التي كانت تُلقى على أذهان المرأة من أنَّها ستكون الطبيبة والمهندسة وقبطان الطائرة وسوف تكون على منزلةٍ رفيعةٍ في المجتمع كل ذلك لم يقع، ولو وقع فهو في حالاتٍ قليلةٍ لا ترقى أن تكون نتيجةً عامة ليُسجَّل إنجازًا للحركة النسوية ذا بال.

فالمرأة خرجت لتكون وقودًا للفكر الرأسمالي ليس إلا.

وإذا كانت المرأة قد خرجت من عبودية البيت تحت سطوة الزوج.. فقد خرجت إلى عبودية المصنع تحت سطوة رجال الأعمال، ولكن إذا كان البيت يقوم على المودة والرحمة فإنها في المصنع أجيرةٌ فقط!

وسبحان الله! فإنَّ الأبعاد الفطرية مغروسةٌ في الجميع ليقعوا في نطاق تأثيرها شاؤوا أم أبوا؛ فالرجال يعلمون أنَّ مستقر المرأة وسلطانها في البيت، وأنَّ حاجتها للمال دون حاجة الرجل لكفايتها بالزوج وبالأهل، ولهذا بُنيت أجورُ النِّسَاءِ على القلة، والمرأة نفسها رضيت؛ لأنها تعلم أنها إن لم ترض فإن مردها إلى البيت من جديد، وهذا بخلاف الرجل؛ فإنه لا يرضى.

والحركة النسوية التي اعتمدت مفهوم الجندر تراها في كثيرٍ من التفاصيل تطالب بالتساوي بين الرجال والنساء من جهة العدد، ولو كنَّ يُؤمِنَّ بعدم وجودِ فارقٍ بين الرجل والمرأة حقًّا لما حصلت المطالبة بذلك؛ لأنَّهما الآن نوعٌ واحدٌ لا اثنان!

وفي البلاد التي تفاعلت مع الفكر النسوي كالنرويج مثلًا وجدوا أنَّ ٩٠ ٪ من النساء يذهبن لأعمالٍ مثل التمريض و ٩٠ ٪ من الرجال يذهبون لأعمال مثل الهندسة والبناء، مع أنه لا يوجد قانون يحرض على هذا أو ذاك، وإنما ذهب كل واحد لما يوافق مزاجه وميوله واستعداده.

إنه سيف الفطرة الذي يقطع كلَّ جهدٍ بشريٍّ معاند.

فالمرأة إذن خرجت صفر اليدين من هذا النضال، بل ليتها تصل إلى درجة الصفر؛ لأنَّ ما دفعته من أثمانٍ باهظةٍ كان ينبغي أن يقابله مكاسب ضخمة ليحصل التوازن.

فهذا الفكر لم يُنتج إلا الشوك، ولم يُدْمِ سوى أكف النساء، غير أنَّهن تربين أن يشعرن بالإنجاز أمام أي ورقةٍ نقديةٍ يَتَحَصَّلْنَ عليها، أو أي مظهر قيل لهن عنه إنَّه معدودٌ من المكاسب؛ كالتفلت من عقال الأب أو الزوج، وإمكان السفر بغير إذن، وإمكان التبرع بالجسد تكشفًا وعريًّا وفحشًا وغير ذلك.

بل هذه المنجزات كانت برَّاقةً يومها كالذهب، ولكن بعد أن اكتمل المشهد ظهر زيفها عند أكثر النساء اللواتي جرَّبن ذلك، وأن تلك المنجزات لم تكن سوى نحاسٍ يلمع؛ فهذا تقرير (**U. s. A To DAY**) الذي تحدَّث عن الوضع في الولايات المتحدة يظهر أنَّ ٨٠ ٪ من الأمريكيات يعتقدن أنَّ الحرية التي حصلن عليها خلال الثلاثين عامًا هي سبب الانحلال والعنف في الوقت الراهن.

و ٧٥ ٪ يشعرن بالقلق للتفسخ العائلي وانهيار القِيَم.

و ٨٠ ٪ يجدن صعوبةً في التوفيق بين مسؤولياتهن تجاه العمل ومسؤولياتهن تجاه الزوج والأولاد، والفكر النسوي لا يبالي بالأولاد في مقابل بقاء العمل كما مرَّ، بل لا داعي للأولاد أصلًا لا سيما في مقتبل العمر، ويمكن تخزين البويضات لتنجب في سن متقدم بعد أن تذهب عافيتها في العمل، ليكون مطلع العمر وقوته قد ذهب في خدمة السوق وأصحاب المال.

و ٨٧ ٪ يرين أنه لو عادت عجلة الحياة إلى الوراء لاعتبرن المطالبة بالمساواة مؤامرةً اجتماعيَّةً ضد الولايات المتحدة، وقاومن اللواتي يرفعن شعاراتها[1].

وهذه النتيجة التي توصلت النساء إليها لا نبتهج بها ولا نفرح لحصولها على أنها دليلٌ قاطعٌ على بطلان هذا الفكر.

كلا؛ لأننا نراها بعين القلب بأوثق مما نراها بعين البصر، فهي بالنسبة إلينا أمرٌ من اليقين الذي لا يُدَاخِلُهُ أيُّ شكٍّ قط، ومسألة ظهوره للناس مسألة وقتٍ ليس إلا.

وهذه النتيجة لم تكن غائبة عن **سيمون دي بوفوار** نفسها فإنها قالت في كتابها: «الجنس الآخر»: **«لقد كتب على كثيرٍ من النساء في العالم التعبُ الدائمُ المتركزُ في معركةٍ لا تؤدي إلى انتصار، إن نفس المرأة تذوب وهي تمشي في مكانها، إنها لا تفعل سوى الإبقاء على الحاضر، ولا تشعر أنها تعمل خيرًا إيجابيًّا؛ بل تحس أنها تكافح الشرَّ دائمًا، وهذه المعركة**

(١) النسوية في ضوء المنهج النقدي الإسلامي ص (٥٥-٥٦).

تتكرر كل يوم»[1].

لكنها رجت في آخر الكتاب أن تنتصر المرأة في معاركها التي تخوضها.

وثمة نقطتان تُتَمِّمَان الكلامَ في هذا الموضوع:

الأولى: اشتغلت الحركة النسوية بتوافه الأمور وبقيت تحطم كل قيمةٍ معنوية للمرأة داخل المجتمع، تحت شعار المطالبة بالحرية.

بينما لم تبذل الحركة النسوية جهودها في عدم تسليع المرأة وعدم استخدامها في الدعارة وعدم استنزافها بالأعمال مع قلةِ ما تُعطى من المال، فكأنها لم تعتن إلا بما فيه إضرارهن وتغفل عن تحقيق مصالحهن.

وهذا الذي يزيد من احتمال كون الفكر النسوي على الحال الذي صارَ عليه آتيًا من المكر الكُبَّار الذي يقف خلفه ساسةٌ كبار ورجالُ أعمال، وإن لم يكن هذا واقعًا.. فإنَّهم مستفيدون منه ساعون في فرضه كأنهم صانعون له مشرفون عليه.

ولعل أحد الأفاضل ممن له تفتيشٌ جيدٌ في الأدب السياسي الغربي ووثائق الأروقة الأمنية أن يبحث هذه المسألة وما يقع في نطاقها لكثرة ما ينتج عنها من سياساتٍ ورؤى.

الثانية: لا تلازم بين العمل وبين التبرؤ من كينونة المرأة في المجتمع:

فالمرأة في الغرب كانت على ازدراءٍ واحتقار، وهي رأت أنَّ خروجها للعمل والسوق وانفلاتها من العقال الديني والمجتمعي سيحقق ذاتها ويجلب حريتها.

ولكن الذي خرجت إليه لم يكن يلزم له تدمير منزلة الأب والزوج وازدراء الزواج والأمومة وكل قيمة فاضلة، بل كان يمكنها أن تخرج للعمل بحسب حاجتها، مع الحفاظ على ذاتها في بيتها ومجتمعها، ولكنها كانت ضحية عصر المال، الذي تُعبد فيه المادة على حساب الروح.

---

(١) الجنس الآخر ص (١٤٠).

عالمٌ من المادة يتمركز حول الأنثى ليستفيد منها في صراعاته الكبرى، والأنثى نفسها لا تدري عن هذا المكر الكُبَّار شيئًا.

عالمٌ من المادة صَوَّرَ لها أنَّها بلا قيمة، وأنَّ رعايتها لزوجها وأولادها وتربيتها لهم ونفوذ أمرها فيهم أمرٌ لا قيمة له ولا قيمة لها به؛ لأنَّ الميزان المعتمد ميزان المال، فحين يُقيَّمُ شيءٌ ما يسألون: هل يُدِرُّ قطعًا نقديةً أو لا؟! وحيث إنَّ ما ذُكِرَ لا يُنتج مالًا نقديًّا فإذن هو هباء!

وصدقت المرأة ذلك، وخرجت تبحث عن القطع النقدية، ولو بتخليها عن عفتها وشرفها، ولو بالتبرؤ من أبيها وأخيها وزوجها وأولادها، وصُوِّر لها ذلك أنه نجاحٌ عظيم!

وهذا والذي قبله من أبرز الأدلة الواقعية على تحتم أمر القوامة؛ لأنَّ عاطفتها تُضيِّعُ حقوقَها إن لم تستند إلى عقلٍ رشيد يُصوِّب لها ويهذب ويوجه.

ولو رَجَعْتَ لكلام المجرمة «سيمون دي بوفوار» مما نقلتُ لك بعضَه بلفظه.. لعرفت كيف تم استغلال المرأة لصالح أصحاب القرار ورجال الأعمال، لتتحول في هذا العالم الظالم من قيمةٍ معنويةٍ عظيمةٍ إلى كائنٍ ماليٍّ يُدِرُّ مالًا لا يُعبر عن أي قيمةٍ أو معنى.

فهي الآن امرأة فقط، ليست أمًّا ولا زوجةً ولا أختًا؛ لأنَّ الأسرة سقطت فسقطت منزلة المرأة فيها تبعًا.

إنَّ الأسرة والرأسمالية كيانان متصادمان، فالأسرة يحوطها الحب والمودة والتكافل والرحمة، والرأسمالية يحوطها المصلحة لا القيمة.

إنَّ الهدف الرأسمالي كان يتمثل في إدخال النساء في النشاط العام، وتحويل ربات البيوت لوحدات تصنيع ولو احتضرت الأسرة وأُعدِم الأولاد.

والعجيب أنَّ كل هذه الجرائم قد حصلت والمرأة في غاية السعادة تعتقد أنها فاتحةُ الدنيا، وأنها حققت ما لم يحققه أحد، وأنها باتت حرة، وتشعر بالنشوة وهي تفقد حلقات

القوة التي كانت عليها، إنها سطوة الإعلام.

لقد عرفوا خبايا النفس الإنسانية وعرفوا كيف يدمرون الإنسان ويكون هذا الدمار مطلبًا مركزيًّا له.

يا لله ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين!

يا لله كم تشتد الحاجة للفتوحات الإسلامية لإنقاذ المستضعفين وللقضاء على الطغاة المتجبرين الذين يهلكون الحرث والنسل، ليرى العالم جمال الإسلام ورحمة الإسلام، وعظمة النظام الاجتماعي في الإسلام، ونقاوة الفطرة ولذاذة القرب من الله!

إنَّ المرأة في التصور الإسلامي هي المُعَلِّمُ الأولُ الذي لا يمكن استبداله بغيره، وهي الأحق ببرِّ أبنائها من زوجها، إنها سكن الرجل وهو سكنٌ لها، إنها مصانةٌ معظمةٌ صاحبةُ رسالة، وليس من شرطٍ أن تكون معزولةً عن المجتمع، حتى في الشأن العلمي الذي يغلب فيه حضور الرجال بطبيعة الحال.

فكم من امرأة عندنا كانت تروي الأحاديث وتؤلف الكتب وتُخرِجُ العالقةَ الكبار، وهذا كثيرٌ يستعصي على العد.

ومن ذلك: ما ذكر **ابن كثير** في ترجمة الشيخة الصالحة العابدة الناسكة **أم زينب فاطمة بنت عباس بن أبي الفتح البغدادية** أنها كانت من العالمات الفاضلات، وكانت تحضر مجلس الشيخ **تقي الدين ابن تيمية**، وكان يثني عليها ويصفها بالفضيلة والعلم، ويذكر عنها أنها كانت تستحضر كثيرًا من المغني **لابن قدامة** أو أكثره، وأنَّه كان يستعدُّ لها من كثرة مسائلها، وحسن سؤالاتها، وسرعة فهمها[1].

وهذه **قريش بنت عبد القادر بن محمد بن يحيى الطبري** كانت فقيهةً عالمةً بالحديث من أهل مكة، كانت تقرأ عليها كتب الحديث في منزلها[2].

(١) البداية والنهاية لابن كثير (١٤/ ٨٢).
(٢) الأعلام للزركلي (٥/ ١٩٥).

وحدَّث الكاتب العراقي **عبد اللطيف جلبي** [ت: ١٩٤٥ م] أنه رأى بجامع الحيدرخانة ببغداد نسخة من قاموس «الصحاح» **لأبي نصر الجوهري** [ت: ٣٩٣ هـ] نسختها امرأةٌ تدعى **مريم بنت عبد القادر** من القرن السادس الهجري وكتبت في نهاية النسخة عبارةً هذا نصها: «**أرجو ممن وجد فيه سهوًا أن يغفر لي خطئي؛ لأني كنت بينما أخط بيميني كنت أهز مهد ولدي بشمالي**»!

ويُذكر عن نابليون أنه قال كلمةً تدل على تأثير المرأة في شتى مناحي الحياة، وكأنها مستوحاةٌ من كلمة **مريم بنت عبد القادر** أو أنها خرجتا من مشكاةٍ واحدة يقول فيها:

«**إنَّ المرأةَ التي تهزُّ السرير بيسارها تهزُّ العالم بيمينها**».

المطلب الثالث

خطة التسلل لاقتحام المجتمعات الإسلامية

من هذا المطلب فصاعدًا نكون على اشتباكٍ مع الميدان، فنحن نعالج فكرًا لم يَبْقَ في أرضه؛ وإنما وصل بلادنا، ويراد فرضه علينا وعلى أبنائنا ولكن بعقلية الشيطان وكيده ومكره.

وقبل أن أكشف عن عقلية القوم في دسِّ هذا الفِكرِ في عقول المجتمعات المسلمة أتمهد لذلك بتوطئةٍ خادمةٍ للموضوع:

قبل سنتين أو يزيد بدأت في دراسة النظام العالمي على الصعيد السياسي والعسكري والأمني والاقتصادي، ودرست تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من لحظة النشأة، والمقدمات التاريخية التي سبقت نشأتها، والتي تأسست بناءً عليها؛ لأفهم عقلية الدولة التي تحكم العالم.

وكان من مادة الدراسة: كيف تتعامل دول المركز المتمثلة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مع دول الأطراف وهي جميع دول العالم؟

ثم كيف يتعاملون مع دول الشرق الإسلامي؟

ثم كيف يتعاملون مع الحركات والجماعات الإسلامية؟

وما طرقهم وخباياهم في الاختراق الفكري والثقافي والأمني للجماعات الإسلامية؟

وما الذي يريدونه بالضبط منا؟

إلى غير ذلك من المحاور والعناوين التي يشق ذكرها الآن، والتي أخرجتها في مؤلفٍ من مجلدين يقعان في ٨٠٠ صفحة تقريبًا في السياسة والتاريخ والعقيدة والفكر، وذلك بعنوان: «**سبائك الشيطان**»، والذي تقدَّم ذِكرُه في مواضع كثيرة، والشيطان هنا شخصية

الولايات المتحدة الأمريكية.

وسرُّ التسمية: أنني بعد أن درست الخصائص النفسية والعقلية والوسائل التكتيكية المتبعة عند الولايات المتحدة رأيتها تتطابق تمامًا مع سياسة الشيطان في غواية البشر، ومن ثم حرصت على هذا الوصف في العنوان، بالإضافة إلى أمرٍ آخر متمم ذكرته في بدايات الكتاب نفسه، يسَّر الله طباعته وإخراجه عن قريب.

والباعث على استحضار هذا الأمر هنا: أني حين أردت أن أكتب عن الحركة النسوية، طلبت من أحد الإخوة الذين حضروا عددًا جيدًا من لقاءات المؤسسات النسوية السيداوية أن يزودني بالنشرات التي يُصدرونها؛ لأقف على كلامهم قبل أن أعتمد كلامَ غيرهم فيهم، وهالني المستوى الخارق من الذكاء الذي كُتبت فيه تلك النشرات.

وكنت أقول في نفسي وأنا أقرأ: يا الله؛ إنَّها نفس العقلية الأمريكية التي توصف بالمكر الكُبَّار الذي تكاد لِتَزول منه الجبال، ثم تذكرت أنَّ هذه المؤسسات تبعٌ للغرب أصلًا، فاكتشفت أنَّ القضية ليست مجردَ دعمٍ ماليٍّ لمؤسسات المجتمع المدني كما يقولون.

وأنا هنا أمام إشكالين:

الأول: أنَّ الوقوف عند تحليل هذه النشرات يحتاج لعشرات الصفحات؛ لأنَّ عندهم غزارةً في إنتاج هذه النشرات، والوقوف عند كل فقرةٍ فيها شيءٌ من دسائس الفكر النسوي يستغرق وقتًا طويلًا.

والإشكال الآخر: أنَّ الوقوف على عقلية القوم في التسلل للمجتمعات الإسلامية يحتاج لعشرات الصفحات كذلك، وهو عندي مُثبَتٌ في كتاب السبائك، وهذا الكتاب أجتهد في إيجازه قدر المستطاع؛ لمصلحة توسيع نطاق انتشاره ليكون سهل التناول بإذن الله تعالى.

والذي خلصت إليه أن أكتفي بمجرد التمثيل في حل الإشكال الأول، وأن أذكر بعض العناوين على وجهٍ مختصر في حل الإشكال الثاني، وأحيل المهتمين على كتاب السبائك

الـذي أسعى الآن في إخراجه بإذن الله تعالى وعونه.

وهـذا سردٌ لطرفٍ من السياسات الغربيَّةِ العامَّةِ في التسلل للمجتمعات الإسلامية، وَعِدَّتُهَا ثمانٍ كما يلي:

أولًا: اعتماد زخرفة القول في بث الفكر النسوي:

وذلك كما قال سبحانه:

﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١١٢].

فهم يعرضون الفكر الإجرامي القذر -كالذي رأيتَ من بنود الفكر النسوي في المبحث الثاني- في حلةٍ قشيبةٍ بالغة الحسن كتلك الأوعية من القطيفة التي توضع فيها حُلِيُّ الذهب.

وهذه سياسة الشيطان نفسه كما جاء وَصْفُهُ في القرآن بأنَّه: ﴿الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ﴾ [الناس: ٥].

فإنَّ الوسواس اسمٌ للشيطان، واسمٌ للوسوسة، وهي الصوتُ الخفي، وكلُّ صوتٍ لا يفهم تفصيله لخفائه فهو وسواسٌ ووسوسة، والوسواس أيضًا: صوت الحلي حين يصطك ببعضه[1].

فالشيطان يعرض أفكار الشر ويزين أفعال الإجرام في ثوبٍ محبوبٍ إلى النفس، وبطرح مرغوبٍ إلى النفس، رُمِزَ له في الآية بصوت الذهب عند اصطكاكه ببعضه؛ فإنَّه صوتٌ محبوبٌ إلى النفوس التي جبلت على حب المال حبًّا جمًّا.

وإلى جانب هذا الجمال فإنَّ الشيطانَ يتسلل إلى النفس في خفاءٍ تام، فالطرح محبوب

(١) تفسير الوسيط لسيد طنطاوي (١٥/ ٥٠٠)، تهذيب اللغة (١٣/ ١٣٦)، مختار الصحاح للرازي ص (٧٤٠)، معجم الفروق اللغوية للعسكري ص (٣٦٧).

والمدخل خفي، فلا ضوضاء ولا صخب!

ولهذا يكثر من يقع من الناس في فتنة الشيطان، وقد لا يتذكر الإنسان نفسه ولا عهدَ ربه إلا بعد أن يقع في المعصية، وذلك بتزيين الشيطان الرجيم.

وهذا الذي دعاني لتسمية الكتاب بـ «سبائك الشيطان»؛ فالسبيكة من الذهب يختبئ بداخلها ركامٌ من الأفكار الشيطانية والأفعال الإجرامية.

وهذا المكر الكُبَّار يستلزم مزيدًا من الحذر والاحتراس، وأن يستنفر الإنسان طاقته مع دوام الاستعاذة بالله والاعتصام به من هذا المكر الذي تكاد لتزول منه الجبال؛ فقد يُخدع الإنسان وهو يظنُّ أنَّه في أمنةٍ منه.

وهذا كله تجده مبثوثًا في منشوراتهم، فالمضمونُ مُخزٍ وقبيحٌ وبالغُ الشناعةِ والإجرام، لكن الألفاظ ذهبيةٌ كما سترى بعض ذلك في مطلب التمثيل بإذنه تعالى.

ثانيًا: البراعة في تسويق الأفكار:

وذلك من خلال اعتماد الأنموذج الليبرالي في التسويق؛ وذلك أنَّ من أهم مبادئ الليبرالية الحريةَ والتسامح ونبذ العنف والإرهاب وسيادةَ القانون والسلام وأضراب ذلك.

فيأتي الفكر النسوي من هذا المدخل، بأنَّ المطلوب مكافحة العنف ضد المرأة، ومنحها حريتها، والمطالبة بحقوقها، وهذا القدر لا تستطيع أن تواجهه؛ لأنَّه منطقيٌّ في نفسه.

واعتماد التسويق الفكري من خلال الأنموذج الليبرالي اتبعته الولايات المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حين رفعت هذا المنهج، وتهكمت ببريطانيا وفرنسا اللتين احتلتا البلاد احتلالًا مباشرًا، وقالت: لقد جاء عهد السلام والرخاء وسيادة الدول، وقد آن لجميع دول العالم أن تتحصل على حقها من الحرية والسيادة، وما إلى ذلك من مضغٍ كثير.

وكانت هذه الطريقة إحدى ست وسائل اتبعتها الولايات المتحدة في إحكام قبضتها

على العالم، لكن بعد زمنٍ يسيرٍ تكشف مقصودها من الحرية، وظهر زيفه وعواره كما بيَّنت ذلك مفصلًا في كتاب السبائك.

والعجيب: أنها بهذا الخطاب استطاعت أن تقنع العالم بحرمة الاحتلال المباشر، وتقديس سيادة الدول، ثم إنَّها كلما احتاجت لهذا النوع من الاحتلال اقترفته دون أن تبالي.

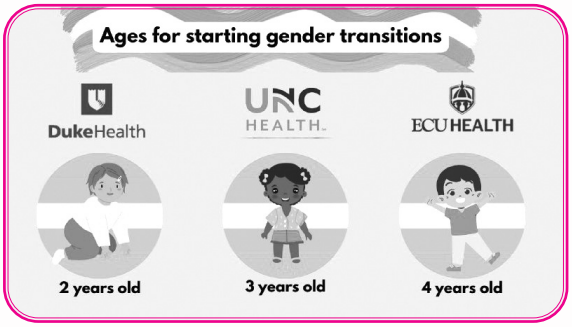

وقد سألت ما لا أحصي من الشباب: هل قامت الولايات المتحدة باحتلال دولٍ احتلالًا مباشرًا؟، فما زاد السواد الأعظم منهم عن أن قالوا: نعم؛ أفغانستان والعراق ومن قبل ذلك فيتنام.

والذي يرجع للتاريخ الأمريكي الحديث يجد أنَّ الولايات المتحدة قد احتلت ٤٣ دولةً احتلالًا مباشرًا، ولكن هذا لم يظهر؛ لحلاوة الخطاب الأمريكي في الإعلام.

فهم يتكلمون بلينٍ ويفعلون بقوة.

إنهم على قدرٍ عظيمٍ من لين الأقوال وقدرٍ عظيمٍ من بشاعة الأفعال.

ولهذا تُمَرَّر مخططاتهم على غفلةٍ من المجتمعات.

ثالثًا: اعتماد الخطاب الذي لا يعارضه أحد:

تقدم أنَّ الفكرَ النسويَّ يقوم كله على الانتصار للمرأة والمطالبة بحريتها وحقوقها ورفع الظلم والاضطهاد عنها.

وهذا القدر من الكلام متفقٌ عليه بين الخلق من جميع الأمم ومختلف الأديان، فهو أمرٌ مجمعٌ عليه، ولكنك رأيت بنفسك ما تحت هذه الشعارات من بنودٍ وتفاصيل مرَّت بك في المبحث الثاني، ويمكن أن تعود لاستحضارها ولو بالاكتفاء بالمطلب الثالث منه: «مبادئ الفكر النسوي وخطوطه العامة».

فحين تأتيك مؤسسةٌ تقول لك: إنَّ فكرتَنَا تقوم على إنقاذ المرأة من العنف الذي تتعرض له.. فهل تستطيع أن تعترض؟!

ولهذا حرصت أن أنظر فيما يصدر عنهم من منشورات؛ لأقرأ ما تحت هذه الشعارات في التفاصيل، فتكون الرؤيةُ دقيقةً لا ضبابية فيها.

ومن سياستهم التكتيكية في ذلك: أنهم يركزون على بعض الظواهر المجتمعية التي لا يمكن أن يخلو منها مجتمع، ويقومون بتضخيمها ومن ثم يبنون أساس فكرتهم عليها، فيتوهم من كان بعيدًا عن المشهد أنَّ القومَ صادقون في دعوتهم.

وفي نشرةٍ وقفت عليها كانت تُحَرِّضُ المرأةَ على المطالبة بحقوقها، وتُسَهِّل الطلاقَ أمامها، مما تشعر معه أنَّ الذي يدير المعركة بالفعل هو إبليس شخصيًّا، فيتم تجرئة المرأة على الطلاق بشكلٍ مخزٍ ولكن في ثوبٍ بهيج.

فهم يحافظون في كلامهم كلِّه على أعلى مستوى من الذوق الرفيع في الطرح، وذلك أنَّ الجمهور يجذبه الأسلوبُ اللطيف والطرح المعسول، ثم إنَّ هذا يُمكنِّهم من التسلل لآمادٍ طويلةٍ دون أن يكتشف أحدٌ كارثية دعوتهم، فيتمكنون من المجتمع، ويوقعون أكبر قدرٍ من الضحايا دون أن ينتبه المجتمع نفسه لما يجري في جنباته!

فلا يكاد يكتشف نتائج إجرامهم إلا من يتفرغ لهذا الأمر ويبحث عنه ويتابعه عن قرب.

ورأيت صورةً للوحةٍ -لا أدري في أيِّ بلدٍ- تُحَرِّضُ على الطلاق صراحةً، ونصُّ اللوحة: «طلاق، القرار قرارك، وأحنا علينا الإجراءات»، وعلى اليمين صورة فتاة تتجه لليمين وعلى اليسار صورة شاب يتجه لليسار؛ إشارةً إلى التدابر بينهما.

رابعًا: التَّمَهُّدُ بتمرير أخطر المصطلحات من غير فَكِّهَا:

فهم في نشراتهم ومحاضراتهم يتدرجون في بث جرعات السم تدرجًا لا ينقضي منه العجب، وهذا راجعٌ لعقلية الولايات المتحدة؛ فإنَّ هذا كيدٌ لم تبلغه عقلية الأفراد!

تخيل أنَّهم يتكلمون بما يريدون دون أن يشرحوا الألفاظ، ودون أن يبينوا المعاني، حتى إنَّ المحاضر الذي يتكلم به قد لا يعيه على وجهه!

جاءني أحد الشباب الذين شاركوا في أنشطةٍ لإحدى المؤسسات السيداوية العاملة وقال: إنَّ القوم يخدشون المبادئ الإسلامية خدشًا واضحًا، من خلال الدعوة إلى المساواة بين الرجل والمرأة في الميراث وما إلى ذلك.

واستمعت إليه وقلت له: ثم ماذا؟

فتكلم بما أراد.

فصرت أذكر له بعض المفاهيم من الفكر النسوي كمفهوم الجندر مثلًا فقال: نعم كانوا يذكرون هذا المصطلح، فلما شرحتُ له معناه قال: أعوذ بالله! لم يقولوا لنا ذلك، بل كانوا يكثرون من المصطلح دون أن يبينوا معناه!

وهذا النهج وجدته في نشراتهم، فيمكن أن يكرر مصطلح: «النوع الاجتماعي» مائة مرة دون أن يشرحه أو أن يقف عند دلالته.

فهم يُدخلون المصطلحات للذاكرة ليتقبلها العقل، ثم تبدأ رحلةُ تقرير المضامين شيئًا فشيئًا.

وهذا يُذَكِّرُنِي بدعوتهم لحقوق الإنسان ونبذ الإرهاب، إلا أنهم لم يتفقوا على تعريفٍ واضح للإرهاب، لنخلص من خلال الواقع الطويل أنَّ كلَّ مخالفٍ لهم إرهابيٌّ وكلَّ موافقٍ لهم مسالمٌ سالمٌ من التهمة!

خامسًا: تصنيع الإجماع:

وهذا عملٌ من أهم أعمال الدعاية، والمقصودُ به **جعلُ الرأي العام يوافق على أمورٍ لا يرغبها بالأساس، وذلك عن طريق البرامج الدعائية.**

وقد فصَّلتُ ذلك في كتاب السبائك، ويكفي هنا أن يُعلَمَ أنَّ الدعايةَ عند صناع القرار الغربيين بمنزلة الأسلحة الفتاكة في الدول العسكرية القمعية، فالهدف واحد لكنَّ الطريق

مختلف.

فهنا تتم عملية تفريغ العقول من قناعاتها، وإعادة توجيهها بحسب مصالح القوة الغربية الحاكمة، وأكثر الناس لا سيما المثقفون يعتقدون أنهم سالمون من آثارها، مع أنهم قد يكونون مستنقعين فيها؛ لأنَّ سحر الإعلام أخطرُ من أن يُعرف.

وإذا لم يكن المرء واعيًا بالمشهد وبألاعيب القوم، ومتيقظًا للمدخلات الإعلامية، وضابطًا لمشاعره.. كان أرضًا خصبة تُنفذ عليه الخطط، وتطبق عليه السياسات، شعر بهذا أو لم يشعر.

وخذ مثالًا على دور الدعاية ليس في تغيير رأي شريحةٍ من المجتمع؛ بل في دولةٍ بأكملها:

بدأت الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ في أوروبا، وكانت بين دول الحلفاء من مثل بريطانيا وفرنسا وروسيا وإيطاليا وبلجيكا وبين دول المركز: ألمانيا والنمسا والدولة العثمانية وبلغاريا.

وفي البداية وقفت الولايات المتحدة موقف المحايد، إلا أنها دخلت الحرب بعد قرابة ثلاث سنين، وتحديدًا في شهر إبريل من سنة ١٩١٧.

وقبل أن تتوجه إلى الحرب كان لا بد من تهيئة المزاج الأمريكي للحرب التي وقف منها موقف المحايد، وكان المواطنون الأمريكيون مسالمين لأقصى الدرجات، خاصة أنه لا يوجد أي سبب يدعو للانخراط في حربٍ أوروبيةٍ بالأساس.

ولما قررت إدارة ويلسون دخول الحرب قامت بإنشاء لجنة بغرض الدعاية الحكومية للحرب أطلق عليها «لجنة كريل»، وبدأت في العمل الإعلامي الدعائي باتجاه تثوير الناس لقبول الحرب التي وقفوا منها موقف المحايد.

وكانت النتيجة بعد ستة أشهر من انطلاق عمل اللجنة أنه قد تم تحويل المواطنين المسالمين إلى مواطنين تتملكهم الهستيريا والتعطش للحرب، والرغبة في تدمير كلِّ ما هو

ألماني، وصار هناك تحرُّقٌ في الشارع الأمريكي يدعو إلى خوض الحرب وإنقاذ العالم.

وتمَّ ذلك من خلال كثيرٍ من الوسائل منها: اختلاق قدرٍ كبيرٍ من الأعمال الوحشية التي قام بها الألمان، وصور أطفال بلجيكيين تم تمزيق أذرعهم، وغير ذلك من الفظاعات التي ما زالت تتردد في الفضاء الإعلامي حتى ألهبت مشاعر الجماهير ودعتهم للمطالبة بدخول الحرب.

ومعظم القصص التي تم إثارتها كانت من اختراع وزارة الدعاية البريطانية، والتي كانت مهمتها آنذاك -كما وصفوها في تقاريرهم السرية- **توجيه فكر معظم العالم.**

وكان هذا المُخرَج يعد إنجازًا هائلًا، ومثَّل درسًا فارقًا في تاريخ الولايات المتحدة الحديث خلاصته: أنَّ الدعاية التي تتم بإشراف الدولة حين تدعمها الطبقات المتعلمة، وحين لا يسمح بأي انحرافٍ عن الهدف بإمكانها أن تُحدِث أثرًا كبيرًا، وما زال هذا الدرس هو المعتمد في الساحة السياسية والإعلامية العالمية[1].

ومن ثم صار الإنفاق عليه ضخمًا، وقد أجرى الكونجرس استطلاعًا للرأي سنة ١٩٧٨ ظهر فيه أنَّ الشركات الرأسمالية قد أنفقت بليون دولار في سنةٍ واحدةٍ على البرامج الدعائية[2].

والمقصود هنا: أنَّ أربابَ المكرِ الدوليِّ يستخدمون نفس الطريقة لتمرير رزمةٍ من الأفكار النسوية، وما ينتج عنها من المثلية والشذوذ، وتبقى تحضر في كل زقاقٍ أمامك حتى إنك لتشعر أنَّ هذا هو المطلب المنطقي المهم الذي يتأكد ترويجه، والمشاركة في إنجاحه، وأنك لو خالفته فإنك أنت الملوم الذي تريد أن تقمع الناس في حرياتهم، وتنتهك خصوصياتهم.

ومن ثم تصبح أنت من جملة المطالبين بما يُراد فرضه من مفهوم الجندر مثلًا، مع أنك

---

(١) السيطرة على الإعلام ص (٧-٨)، والنظام العالمي القديم والجديد كلاهما لنعوم تشومسكي ص (١٢٤).

(٢) النظام العالمي القديم والجديد لنعوم تشومسكي ص (١٣٥).

لم تعانِ أصلًا، ولم تطلب.

وتذكر الطفل الجزائري الذي طلب من أبيه أن يتحول لفتاة، ثم صارحه فيما بعد أنه لم يكن يشعر بأيِّ اضطرابات؛ وإنما كان مرد الأمر إلى المعلمة التي تحوَّلت جنسيًّا وشجعته على ذلك، فصدَّق ذلك وأراد التجربة.

وهل يمكن أن تكون الدنيا كلها بسياسييها وأساتذتها ومدارسها وجامعاتها على خطأ؟!

سادسًا: نقل الآراء الشاذة لدائرة القبول عبر منصات النقاش:

وخلاصة هذا المكر: أنَّهم يعلمون أن قبول المجتمعات المحافظة لأفكارٍ شيطانيةٍ تتعارض مع الدين والفطرة سيُقابل برفضٍ وسخريةٍ وتهكم، ومع تفهمهم لذلك إلا أنهم يُصِرُّون على طرح أفكارهم!

فلماذا؟!

إنَّهم يمررون أفكارهم مرحلةً مرحلة؛ فهم في الجولة الأولى -التي يكون عنوانها التهكم بالأفكار- يغرزون المسائل في أرضية النفوس.

وبعد أن تتكرر على الأذهان يصبح أصحاب هذه الآراء الشاذة يقولون لعموم فئات المجتمع التي تتنكر لأفكارهم وتتهكم بهم: إننا نتفهم رأيكم بأنَّ هذه الأفكار شاذة، ويحق لكم أن تسخروا منها وتتهكموا بها، ولكن من حقنا أن تقنعونا بذلك ليكون الأمر عندنا ثابتًا بحُجَّةٍ ودليل.

وفي هذه المرحلة تبدأ عمليةُ سَردِ الأدلة، ويحصل النقاش، وشيئًا فشيئًا يصبح ما كان متهكمًا به بالأمس محل نقاشٍ وأخذٍ وردٍّ اليوم.

ويستمر الأمر على ذلك عددَ سنين حتى تتشرب النفوس الآراء الشاذة، وتؤمن بمنطقيتها عند أصحابها، ويصبح ذكرها من باب الرأي والرأي الآخر، فإذا كانت متسلحةً بالسلطة والآلة الإعلامية فإنها تصبح ذات قوة، وتزداد قوتها يومًا بعد يوم.

وتبدأ الدائرة تدور حتى يستدير المشهد، وتصبح تلك الأفكار راجحة، ثم مقنَّنة ثم مفروضة يُعاقب من يخالفها، ثم يُجرم من لم يلتزم بها!

وهذا ما كانت الولايات المتحدة تفعله مع الاتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة، وهو ما فصَّلته في كتاب: «**سبائك الشيطان**» يسَّر الله إخراجه عن قريب.

فالنَّفَسُ الغربيُّ عند هؤلاء طويل، كنَفَس الشيطان الرجيم، ولهذا حذرنا الله من اتباع خطوات الشيطان فقال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ وَمَن يَتَّبِعۡ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِ فَإِنَّهُۥ يَأۡمُرُ بِٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِۚ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنۡ أَحَدٍ أَبَدٗا وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُزَكِّي مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٞ﴾ [النور: ٢١].

ولهذا لا بد أن يُعلمَ أنَّ أتباع الفكر النسوي يدركون ماذا يفعلون، ويعرفون كيف يمررون قناعاتهم بهدوءٍ إلى العقول، فيظن الواحد منا أنَّ المجتمعَ من حوله في أَمَنَةٍ تامَّةٍ من دخول أيِّ فكر وافد، ولكن الشر يتسرب خطوةً خطوة.

ومتقررٌ أنَّ فتنةَ الأفكارِ أشدُّ من فتنةِ السيف، ولهذا كانت معركة الأفكار من عُضَلِ الفتن في العالم الإسلامي منذ سقطت الخلافة، والفتنة إذا أقبلت عرفها كلُّ عالم، وإذا أدبرت عرفها كلُّ جاهل.

ولهذا كانت الوقاية خيرًا من العلاج، وأهل العلم والدعوة والفكر والفطنة لا بد وأن يعتنوا بتحصين المجتمعات فكريًّا من أيِّ أفكارٍ وافدة، دون الاتكاء على أنها أفكارٌ ساذجةٌ لا يمكن أن تَشُقَّ طريقَها إلى الواقع.

سابعًا: تقديم مساعدات مالية ومشاريع تنموية وشرطها تلقي الجرعة الفكرية المطلوبة:

وبيان ذلك: أنَّ هذه المؤسسات التي تتولى بث الفكر النسوي لا تحب أن تركض خلف الناس لتدس السم في العسل؛ وإنما تجعلهم هم الذين يركضون خلفها.

وذلك من خلال تقديم مساعدات مالية، ومبالغ لمشاريع صغيرة، ولكن شرط تلقي

المساعدة هو حضور عددٍ من المحاضرات من تلقَّاها وأخذ شهادةً بحضورها فإنَّ من حقه أن يستفيد من المساعدة المالية.

وكثيرٌ من هذه المحاضرات تُعقد في مطاعم فاخرة، وتُقدَّم للمشاركين فيها وجباتٌ فاخرة، وتُدفع لهم تكلفة المواصلات، مع قدرٍ كبيرٍ من الاحتفاء والتكريم، كلُّ ذلك يجعل عقل المستفيد في ذهولٍ عن المكر الكُبَّار الذي يُدبَّر له وهو يرى هذا القدر من الإحسان!

وبحكم حالة الفقر والمسكنة التي تعاني منها أكثر المجتمعات الإسلامية فإنَّ كثيرًا من الناس يرضى بحضور هذا العدد من المحاضرات حتى لو شعر بالكيد وتيقظ له؛ وذلك ثقةً بالنفس أنَّه لا يُمكن أن يُمرَّر عليه شيءٌ مما يقولون، ومن ثم يستفيد من المساعدة ويمضي.

والحق أنَّ أكثر الناس يبقى سالمًا من ذلك، ولكن تبدأ الأعداد التي تتأثر بالطرح الموجود تتزايد مع الأيام، ومع تكرر المحاضرات والدورات فيتم تفريغ العقول من قناعاتها، وملؤها بالفكر الوافد الجديد.

ومما يحصل في الواقع أن تبدأ المؤسسة التي تريد بث الفكر بالعمل في الباب الإغاثي مع ربط المساعدات بحضور المحاضرات والدورات كما مرَّ، ثم بعد ذلك تترك المساعدات وتبقى تشتغل بتقديم الدورات بعد أن توفرت لها الأرضية في الواقع.

ثامنًا: تحييد المؤسسات السيادية وذات الحضور في البلد:

معلومٌ أنَّ اللصَّ يختبئ خلف مركز الشرطة، والمؤسسات النسوية تعمد إلى المؤسسات السيادية في البلد وتُنَفِّذُ من خلالها كثيرًا من المشاريع، ويظهر لأصحاب المواقع السيادية أنَّ الأمر على النحو المعتاد في البرامج التربوية والنفسية التي تعقد من عدد سنين.

وكثيرًا ما تكون هذه المؤسسات بحاجةٍ أصلًا إلى دوراتٍ تثقيفية خاصة بهم، أو إلى تغطيةٍ ماليَّة لبعض الحوائج، أو لإقامة بعض المشاريع أو المباني ذات التكلفة المالية الباهظة، وتجد في المؤسسات النسوية السيداوية ملاذًا لتحصيل الحوائج من غير أن يترتب

في نظرهم شيءٌ من المفاسد، وذلك بحكم الدعم الهائل الذي تتلقاه، ومن ثم لا ترى بأسًا بعقد دورات ومحاضرات ومشاريع برعاية هذه المؤسسات النسوية السيداوية.

فنحن في صفقةٍ يرى كلُّ طرفٍ نفسَه رابحًا فيها:

فالصفقة بالنسبة للمؤسسات السيادية والمجتمعية ماليةٌ بامتياز، لا سيما إذا كانت المبالغ المالية المستفادة كبيرة، ثم هم في أنفسهم في أَمَنَةٍ تامَّةٍ من تسللِ أيِّ فكرٍ وافدٍ يخالف الدين في شيء، فضلًا عن أن يكون مصادمًا للفطرة والمبادئ.

ولكن إذا كان أمر الصفقة كذلك من زاوية أصحاب هذه المؤسسات.. فليس الأمر كذلك من طرف المؤسسات النسوية السيداوية.

وذلك أنهم يرون في هذه العلاقة مع المؤسسات السيادية والرعاية لعددٍ من مشاريعهم ودوراتهم طريقةً آمنةً للتسلل لجنبات المجتمع، ونيل التزكية بالقرب منها، ومن ثم يتجولون في المجتمع كما يشاؤون لا يُعكَّرُ عليهم في شيء.

إنَّ مما لا ينبغي أن يغيب عن الأذهان أنَّ كثيرًا من المؤسسات غير الحكومية التي كانت تشتغل في المساحة النفسية والتربوية، وترتبط نوع ارتباط بالمؤسسات الداعمة الغربية.. باتت اليوم ظلًّا للمؤسسات النسوية الغربية، تسير في نفس المسار، وتبث نفس الثقافة، ولكن على قاعدةٍ من الملاينة وزخرفة القول.

ومما سجله الواقع: أنهم في الدورات التي يختلطون فيها بالمجتمع يكونون على درجةٍ كبيرةٍ من الوضوح في تمرير الثقافة التي يريدون، وفي الدورات التي تُعقد مع المؤسسات السيادية وصاحبة الحضور الرسمي في البلد.. فإنهم لا يتطرقون لشيءٍ من ذلك إلا في القليل النادر، وفي المساحة المتفق عليها غالبًا.

فحين يتم عمل ضجة تستهدف هذه المؤسسات بالاتهام، وأنها تصادم الفطرة ومقررات الإسلام، وأنَّ لها مآرب خطيرة.. فإنَّ أصحاب المؤسسات السيادية ينفون ذلك أشد النفي؛ بحكم أنهم يرون أنفسهم مُطَّلِعِينَ تمامًا على المشهد.

ثم إنَّ الإقرارَ بذلك يتضمن الاعتراف بالوقوع في شَرَكِهم مقابل فتاتٍ زائفٍ من المال، وبهذا التعقد في المشهد تبقى الفتنة دائمةً في الناس.

ولهذا في كل مقام يعجبني التذكير بعظمة فكرة التعسس التي كان يفعلها **عمر بن الخطاب** ﷺ، فبدلًا من الاكتفاء بالتقارير الواردة من الميدان فإنه كان يتخفى وينزل بنفسه ليرى ويسمع عن قرب.

ويحضرني في هذا المقام الفقهُ العالي الذي كان يتمتَّع به الشيخ **عبد الحميد بن باديس** رائد النهضة الجزائرية رحمه الله حين قال: **«والله لو قالت لي فرنسا: قل لا إله إلا الله.. ما قلتها»!**

ونحن هنا لم نحاكم المؤسسات السيداوية لرأينا المسبق عنهم، أو لظنٍّ تَسَرَّبَ إلينا فيهم، بل إلى الكلام الذي يكتبون، والمحاضرات التي يلقون، فأقلامهم هي التي دلَّتنا عليهم، ومحاضراتهم هي التي كانت سببًا في كتابة هذا الكتاب عنهم.

ولهذا من الظلم البيِّن اتهامُ ذوي الصَّلاح بأنهم واقعون في شَرَكِ هذه المؤسسات ذات المكر الكُبَّار؛ لأنَّ الأمر من زاويتهم مختلفٌ تمام الاختلاف عن نظرة المخالفين لهذه المؤسسات، بل يجب إشراكهم في مقاومة هذا الفكر الوافد.

ويزداد الطين بِلَّةً أنَّ هذه المؤسسات تنطلق أصلًا من رحاب الاتفاقيات الدولية التي توقع عليها السلطات الحاكمة في كل بلد، فلهم نوعُ حصانةٍ سياسية.

وأهم الاتفاقيات بالنسبة لموضوعنا هي اتفاقية سيداو والتي سأخصص لها المطلب الآتي بإذن الله تعالى كمثالٍ على ما نحن فيه من تمريرٍ للثقافةِ النسوية.

أختم هذا المطلب:

بأنَّنا أمام باطلٍ منظم، ولا يُواجَهُ حقَّ المواجهةِ إلا بحقٍّ منظَّم.

إنَّ المكر كبَّار، وإنه تكاد لتزول منه الجبال، إنَّ القوم يمررون فكرهم في أقصى درجات الهدوء، ويراهنون على الزمن، وقد قرأت في تقارير مؤسسة راند أنَّ سياستهم تقوم على

استهداف الجيل القادم؛ لحصول اليأس من إغواء الجيل القائم، فلهم صبرٌ طويل على تمرير الفكر الذي يريدون، ولو استغرق عدد سنين.

ومكمن الخطر في ذلك -وأرجو أن تستوعبه جيدًا-: أنَّ العاملين في نفس هذه المؤسسات ربما لا يدرون شيئًا عن هذا المكر الكُبَّار! وإني لا أستبعد ذلك؛ فهم موظفون، ويأتون للعمل في نطاق عقد دورات ومحاضرات، وهذه الحشوة حشوةٌ عالمية، وما يُكتب منها محليًّا ففي ضوء الأدبيات الدولية المتفق عليها.

وهم يقعون في شَرَك زخرفة الألفاظ؛ لأنهم غير متخصصين في العلوم الشرعية، ولا يخطر ببالهم المآل الذي يريد الغرب الوصول إليه.

فتخيل فكرًا يُمرَّرُ في بلد قد لا يدري بعض مروِّجيه عن حقيقته ومآلاته، وقد لا تدري المؤسسات الرسمية فيه كذلك عن حجمه وتبعاته هل يمكن أن يُقابل بتصرفاتٍ عفويةٍ وألفاظٍ من القدح والشتم تنطلق بعشوائية؟!

وإني لست أنطلق في ذلك من نظرية المؤامرة، فقد تكلمتُ عن رأيي فيها وتعاملي معها في كتاب السبائك يسَّر الله طباعته.

بل إني ما شكَّلت قناعةً واحدةً عن هذا الأمر إلا حين بحثت معطياتها من نفس مصادرهم، ومن ذات نشراتهم ومحاضراتهم ومقاطعهم، بأقلامهم هم وألسنتهم هم.

وعلى كثرة ما طُلِبَ مني أن أُحذِّرَ من هذا الفكر على وسائل التواصل إلا أني لم أشأ أن أكتب حرفًا واحدًا إلا بعد اتضاح المشهد اتضاحًا كاملًا، حتى إذا ما تكلَّمت كان الكلام عن بينةٍ وعلمٍ فيُرجى أن يقع موقعه بذلك بإذنه تعالى وفضله، وأسأله سبحانه التوفيق للسداد، والهداية للصواب؛ إنه كريمٌ وهاب.

المطلب الرابع

اتفاقيـــة سيـــداو مثـــالًا

أعرض مادة هذا المطلب في ثلاثة أفرع: الأول أعطي فيه فكرةً عامةً عن الاتفاقية، والثاني أتناول فيه أهم البنود الواردة فيها، وأبين الموقف منها في الثالث، وهذا بيانُ ذلك:

الفرع الأول: فكرةٌ عامَّةٌ عن اتفاقية سيداو:

اتفاقية سيداو هي اتفاقيةٌ صادرةٌ عن الأممِ المتحدةِ القائدِ السياسيِّ للعالم، واسمها: «اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة».

والاتفاقية تنطلق من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يؤكد مبدأ عدم جواز التمييز بين الرجل والمرأة، ويعلن أنَّ جميعَ النَّاسِ يُولَدُون أحرارًا متساوين في الكرامةِ والحقوق، وأنَّ لكلِّ إنسانٍ التمتعَ بجميع الحقوق والحريات دون أيِّ تمييزٍ بما في ذلك التمييز القائم على الجنس.

وقد صدرت هذه الاتفاقية من الجمعية العمومية للأمم المتحدة سنة ١٩٧٩، وأصبحت ساريةَ المفعول مطلع شهر سبتمبر سنة ١٩٨١، وتمت صياغة موادها بعيدًا عن مشاركة ممثلين عن الدول الإسلامية، ولهذا انطلقت من الرؤية الغربية المادية.

وقد وقَّع عليها نحوٌ من ٢٠٠ دولة، وأَبْدَت ٢٠ دولة عربية تَحَفُّظَهَا على بعض البنود فيها؛ لتعارضها مع تشريعاتها الوطنية، أو تعارض عدد من موادها مع الشريعة الإسلامية، وفلسطين هي الدولة الوحيدة في منطقة (الشرق الأوسط) وشمال أفريقيا التي وقعت عليها بدون أيِّ تحفظ!

والاتفاقيَّةُ تذكيرٌ بالأمر البدهيِّ الذي لا ينبغي أن يغيب عن الأذهان؛ وهو أنَّ عامة الدول تبعٌ للغرب وما يهوى، فنحن أمة محتلة احتلالًا حقيقيًّا للغرب، لكنه احتلالٌ بالوكالة، ولهذا فهم الذين يقررون ما أرادوا، ويفرضون علينا ما رغبوا، من غير أن يكون

لنا أي تأثيرٍ فيما يُطبخ.

ولا يخفى أننا في فلسطين قد اجتمع علينا الاحتلال المباشر المتمثل في الكيان الصهيوني، والاحتلال بالوكالة المتمثل في السلطة الفلسطينية، وكلاهما له دورٌ وظيفيٌّ معلوم لصالح الغرب.

الفرع الثاني: أهم البنود التي تقررها الاتفاقية:

اتفاقية سيداو بمثابة قانونٍ دوليٍّ لحماية حقوق المرأة، وتقوم في بِنيتها على اتخاذ كل التدابير التي من شأنها أن تقضي على جميع أشكال التمييز بين الرجل والمرأة، في مختلف الجوانب وعلى شتى الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغير ذلك.

وقد جاءت في ثلاثين بندًا قانونيًّا ملزمًا، أختار عيِّنَةً مأخوذةً منها بالمعنى لتلتقط فكرةً إجماليَّةً عن طبيعةِ الاتفاقيَّةِ، وذلك كما يلي:

- تطالب الاتفاقية بالتوقف عن كل تمييز بين الرجل والمرأة في الحقوق وفي الأجر وفي العقوبات، وتطالب بإلغاء كل ما يتنافى مع المساواة.

- للمرأة حقُّ التَّصويتِ كالرجل، وكذلك سائر الحقوق السياسية والمدنية.

- تقرر الاتفاقية أنَّ التربيةَ الأسريَّةَ لا بد أن تتضمن تفهمًا سليمًا للأمومة بوصفها وظيفةً اجتماعية، مع الاعتراف بالمسؤولية المشتركة لكلٍّ من الرجال والنساء في تنشئة أطفالهم والعمل على تطويرهم، على أن تكون مصلحة الأطفال هي الاعتبار الأساسي في جميع الحالات.

- تتخذ الدول الأطراف جميعَ التدابيرِ المُنَاسِبَةِ لمكافحةِ جميعِ أشكالِ الاتجارِ بالمرأة من دعارةٍ وغيرها.

- من حقِّ المرأة التصويتُ في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، والمشاركة في جميع المنظمات والجمعيات غير الحكومية التي تُعنى بالحياة العامة والسياسية للبلد.

- تنص المادة التاسعة من الاتفاقية على فقرتين هذا نصُّهما: «تمنحُ الدولُ الأطرافُ

المرأةَ حقًّا مساويًا لحقِّ الرجل في اكتساب جنسيتها أو الاحتفاظ بها أو تغييرها، وتضمن بوجهٍ خاصٍّ ألا يترتب على الزواجِ من أجنبيٍّ أو تغيير جنسية الزوج أثناء الزواج أن تتغير تلقائيًّا جنسية الزوجة، أو أن تُصبِحَ بلا جنسية، أو أن تُفرَضَ عليها جنسيةُ الزوج».

«تمنح الدولُ الأطرافُ المرأةَ حقًّا مساويًا لحقِّ الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالها».

- المرأة مكفولة الحق في ميدان التعليم كالرجل، فلها نفس الظروف للتوجه الوظيفي والمهني، وكذا التحصل على الدرجات العلمية في المؤسسات التعليمية في المناطق الريفية والحضرية على حدٍّ سواء، وتوفر نفس المنهاج والإمكانات، والاستفادة من المنح، والمشاركة في الألعاب الرياضية والتربية البدنية.

- المرأة كالرجل في ميدان العمل لا يتميز عنها بشيء؛ فلها الحق في العمل والتمتع بنفس فرص التوظيف، والترقي الوظيفي، وتلقي التدريب، والمساواة في الأجر بما في ذلك الاستحقاقات والضمان الاجتماعي لا سيما في حالات التقاعد والبطالة والمرض والعجز والشيخوخة.

كما أنَّ من حقها التمتع بالوقاية الصحية وسلامة ظروف العمل وحماية وظيفة الإنجاب، وحظر الفصل من الخدمة بسبب الحمل أو إجازة الأمومة، أو التمييز في الفصل من العمل على أساس الحالة الزوجية، وعدم فقد العلاوات الاجتماعية.

- للمرأة حق الاشتراك في الأنشطة الترويحية والألعاب الرياضية، وفي جميع جوانب الحياة الثقافية.

- ما يتعلق بالزواج والعلاقات الأسرية فللمرأة نفسُ الحقِّ في عقد الزواج، وحرية اختيار الزواج وعدم الزواج إلا برضاها، ولها مطلق الحق في تحديد عدد الأطفال والمدة بين إنجاب طفلٍ وآخر.

كما ولها نفس الحقوق والمسؤوليات فيما يتعلق بالولاية والقوامة والوصاية على الأطفال وتبنيهم، بالإضافة لحقِّهَا في ملكية الممتلكات والإشراف عليها والتصرف بها وما إلى ذلك.

الفرع الثالث: الموقف من اتفاقية سيداو:

أجعل الكلام هنا على سبيل الإجمال؛ لأنَّ الوقوف عند كلِّ بندٍ وبيان دواخله والموقف منه أمرٌ يطول، وأحيل في ذلك على رسالة شيخنا الدكتور صالح الرقب وفقه الله التي بعنوان: «**اتفاقية سيداو الدولية في ضوء الشرع الإسلامي والعقل والفطرة**»، والتي تدنو من ستين صفحة، فقد تناول عددًا جيدًا من بنودها، وعقَّب عليها بما يبين الموقف الشرعي منها، ورسالته منشورةٌ على موقعه على الشبكة.

وقبل تسجيل الموقف من الاتفاقية أحب أن أنبِّهَ أنَّ هذه الاتفاقية لم تُكتب للمسلمين وحدهم؛ وإنما كُتِبت لجميع دولِ العالم، ونحن في العالم الإسلامي داخلون فيها دخولًا تبعيًّا، كما أنَّها لم تُكتب بقصد هدم الأسرة كما قد يُتوهَّم؛ فهم كتبوها لبلادهم كما كتبوها لغيرهم، ولكنها كُتبت بالنَّفَس الثقافي الغربي وهو مخالفٌ للنَّفَس الإسلامي من غير شك، ولهذا فجزءٌ حسنٌ من مادتها لا إشكالَ فيه.

وعلى ذلك؛ فإنَّ الاعتراض على الاتفاقية يأتي من باب تصادم الثقافات، واحتضار المشروع الثقافي الغربي، وأنَّ تأثير الساسة حاضرٌ فيها إذ انطلقت الاتفاقية في جزءٍ منها مع ما يخدم رغبات الساسة لا سيما في سوق العمل، ولو تأثر في ذلك النسيجُ الاجتماعي كما مرَّ، سواء كان هذا عندهم أو عندنا.

وبهذا تدرك أنَّه لا حاجةَ هنا للرد عليها ردًّا شرعيًّا؛ إذ لم يكتبها بلدٌ مسلمٌ أو هيئةٌ علميةٌ مسلمة.

إذا عُلِم هذا؛ فإنَّ الموقفَ من هذه الاتفاقية أنها مصادمةٌ في كثيرٍ من مادتها وبنودها لمقررات الدين الإسلامي والفطرة، وهذه قبضةٌ من الشَّواهد ليس إلا أضعها في ثمانية بنود:

أولًا: المطالبة بالمساواة التامة بين الرجل والمرأة، وإلغاء التمييز بينهما في كل جانب، وهذا هو الأساس الذي بُنِيت عليه الاتفاقية.

وهذا التصور مرفوضٌ شرعًا وعقلًا كما تقدَّم بيانُ ذلك مفصلًا في مطلب: «**عظمة النظام الاجتماعي في الإسلام**»؛ فإنَّ الإسلام راعى الخصائص والاختلافات النفسية بين الرجل والمرأة، وجعل العلاقة بينهما علاقة تكامل، ومن الظلم للمرأة أن تُكلَّف بما كُلِّف به الرجل مما لا تطيقه.

والإسلام عامل المرأة بالعدل لا بالمساواة، وبالإحسان لا بالميزان؛ إذ المساواة لا تستلزم العدل كما لا يخفى على كل ذي عقل.

فالاتفاقية إذن شأنها شأن الفكر النسوي تريد أن تُورِّط المرأة وتحملها ما لا تطيق في كثيرٍ من المساحات تحت مطلب المساواة والحرية.

ومن المساواة التي تندرج في مادة الاتفاقية: المساواةُ بين الرجل والمرأة في الميراث والشهادة، وقد علمتَ الجواب عن ذلك، وظهر لك الغباء الذي عليه الغرب كافة ومن ذهب مذهبه في هذا التوجه، وقد طُمِس على قلوبهم وجُعِلت الغشاوة على عيونهم إذ لم يروا جماليات النظام الإسلامي في هذا الباب مع اتضاحها وجلائها لكلِّ راغبٍ في الحق.

ومن الخطير في الأساس الذي بُنيت عليه الاتفاقية والذي يتمثل في إلغاء التمييز بين الرجل والمرأة في كل شيء أنه متوافقٌ مع مفهوم الجندر، ولو لم تصرح الاتفاقية بذلك، ولو افترضنا أنَّ الاتفاقية لا تُنظِّر لذلك فإنها لا تعاديه ولا تقف موقفًا سلبيًّا منه، بل هي أشد الوسائل توطئةً للفكر الجندري الإجرامي.

ثانيًا: تطالب الاتفاقية بنزع قوامة الرجل على المرأة، وهذا الأمر محسومٌ في الإسلام بنصِّ القرآن كما قال سبحانه: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ﴾ [النساء: ٣٤]، وقد علمتَ وجه ذلك.

ثالثًا: تُحرِّض الاتفاقيةُ المرأةَ على العمل بالقدر الذي يدفعها لدخول السوق، والكلام ليس عن حكم العمل؛ فالمرأة في الإسلام من حقها أن تعمل متى وجدت لذلك حاجة، ولكن الكلام هنا عن تشجيع المرأة على العمل دون اعتبارٍ للحالة الأسرية.

وقد تقدم في مطلب مكاسب الساسة من النسوية أنهم أخرجوا المرأة لسوق العمل

ليستفيدوا منها؛ لأنَّ المرأة تُمثِّلُ عمالةً زهيدة الأجر، بالإضافة إلى أنَّها مادة مشاريع دور الدعارة واللهو، وهذا يجلب لهم المزيد من المال، بغض النظر عن الشعارات المُطالِبة بالمساواة بينها وبين الرجل في الأجر، فيُراد استنزاف المرأة في السوق لتكون وقودًا لهم من غير كبيرِ نفعٍ عليها، وكلُّ هذا يجري تحت عنوان حقوق المرأة.

رابعًا: الاتفاقية متماشيةٌ مع الفكر النسوي في كثيرٍ جدًّا من المساحات، جاء في مقدمة الاتفاقية ما نصه: «وإذ تُدرك أنَّ تحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة يتطلب إحداثَ تغييرٍ في الدور التقليديِّ للرجل وكذلك في دور المرأة في المجتمع والأسرة».

وقد تقدَّمَ أنَّ الفكر النسوي يزدري نظام الأسرة والزواج ويصفه بأنَّه نظامٌ تقليديٌّ ينبغي الخروج عنه والتمرد عليه.

فالاتفاقيةُ توطِّئ الأرضيَّةَ التي يترعرع فيها الفكر النسوي، ولا غرابة في ذلك لما مرَّ بك أنَّ لجنة المرأة في الأمم المتحدة يسيطر عليها ثلاثُ مجموعات: الشاذون جنسيًّا ومؤيدوهم، وأعداء السكان والإنجاب، والنسويات الراديكاليات.

خامسًا: تنطلق الاتفاقية من أنَّ العلاقةَ بين الرجل والمرأة هي علاقة عداءٍ وحرب، وأنَّها لا بد أن تنتصر فيها، فالسياق يُشعر المرأة بالمظلومية، ومن ثم يتم تجرئتها على الرجل، وقد تقدَّم أنَّ البيتَ كالمؤسسة والوزارة لا بد أن يُقاد من شخصٍ واحدٍ ويكون الثاني بمنزلة الوزير التابع له، كالغِمد لا يجتمع فيه سيفان.

جاء في المادة الخامسة من الاتفاقية: «تتخذ الدولُ الأطرافُ جميعَ التَّدابيرِ المناسبة لتحقيق تعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة بهدف تحقيق القضاء على التحيزات والعادات العرفية وكل الممارسات الأخرى القائمة على فكرةِ دونيَّةِ أو تفوقِ أحد الجنسين أو على أدوار نمطية للرجل والمرأة».

والدعوة للقضاء على تفوق أحد الجنسين دعوةٌ لإعلان العداء بين الرجل والمرأة، فالمطلوب في الاتفاقية أن يكونا متماثلين لا متكاملين، بعكس المنظور الإسلامي.

كما أنَّ الدعوةَ للقضاء على الأدوار النمطية للمرأة يدخل فيها اعتبارُ الأمومةِ عملًا

متناصفًا بين الرجل والمرأة، فيُلغى به دورُ الأمِّ المتفرغة لرعاية أطفالها، ويمكن أن يقوم بدور الأمومة أيُّ شخصٍ آخر.

فالقضاء على الأدوار النمطية للرجل والمرأة يعني إعلان الحرب على مقررات الفطرة، ولكن بألفاظٍ هادئةٍ لا تثير الصخب، على سياسة أهل الباطل في زخرفة القول غرورًا.

سادسًا: الدعوة للاختلاط بين الشباب والفتيات في المرافق التعليمية، كما تنطق بذلك المادة العاشرةُ من الاتفاقية، وكذلك في ممارسة الأنشطة الرياضية على ما هو معلومٌ فيها من ممارستها بأزياء خادشة للحياء تثير الشهوات وتفضي إلى الفواحش.

سابعًا: ما تُفهمه المادتان الحادية عشرة والثانية عشرة من توفير وسائل منع الحمل للمراهقات وإباحة الإجهاض للتخلص من الحمل غير المرغوب فيه.

ثامنًا: ليست المرجعية في قانون الأحوال الشخصية الذي تدور الاتفاقية في نطاقه للتشريع الإسلامي ولا للدستور الأخلاقي القِيَمِي المتفق عليه بين الأمم، وإنما تنص الاتفاقية على أنَّ الأممَ المتحدة وما ينبثق عنها من لجانٍ هي المسؤولة عن مراقبة الدول الموقعة على الاتفاقية.

وبالتالي فليس من حقِّ أي جهةٍ قانونية داخل أي بلد أن تراقب أو تُعَدِّل، ولو كانت تلك الجهة هي المجلس التشريعي أو الحكومة أو وزارة المرأة.

وهذا نص المادة الثامنة عشرة: «تتعهد الدول الأطراف بأن تقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة للنظر من قبل اللجنة تقريرًا عما اتخذته من تدابير تشريعية وقضائية وإدارية وغيرها من أجل إنفاذ أحكام هذه الاتفاقية وعن التقدم المحرز في هذا الصدد».

وهذا تأكيدٌ لما تقدَّم من أنَّ الغرب يتعامل مع نفسه كخلافةٍ كبرى للعالم وأن الدول بمثابة ولاياتٍ تابعةٍ له.

هذه عيِّنةٌ من الأمور التي تضمنتها الاتفاقية، علمًا بأنَّ تحليل ألفاظها وما تدل عليه عمليةٌ دقيقةٌ تحتاج إلى فطنةٍ وذكاءٍ وصبر، فقد أوتوا مكرًا كُبَّارًا في صياغة مواد الاتفاقية.

ومما ينبغي التنبيه عليه أنَّ مواد الاتفاقية جاءت بألفاظ فضفاضة بخلاف الاتفاقيات الدولية المعروفة، وهذا من شأنه أن يغري بالتوقيع عليها بحجة إمكان تفسيرها محليًّا، كما أنَّ هذا النهج في صياغتها يُسهل على المؤسسات السيداوية المجتمعية عملية المناورة والمراوغة بحيث يتم تمرير ما أرادوا من مقررات الفكر النسوي من خلال الاتفاقية من دون عناء.

ومن هنا فقد جعلنا نظرنا للواقع وليس لبنود الاتفاقية فحسب؛ فنحن نرى المؤسسات السيداوية تقرر الثقافة النسوية في أبشع صورها وفي أعتى مراحل إجرامها ولكن بألفاظٍ أحلى من العسل كما سترى في المطلب الآتي بإذن الله تعالى.

ثم إنَّ تفسيرَ كلِّ دولةٍ لمواد الاتفاقية على النحو الذي تريد أمرٌ غير ممكن؛ لأنَّ تفسيرات اللجنة المشرفة على الاتفاقية ملزمة، وجاء تأكيد ذلك من البروفيسورة كاثرين بقولها: إنَّ التوقيعَ على الاتفاقية يعني التوقيع على كل المواثيق والمناقشات واللوائح والمذكرات التفسيرية الجانبية المؤسسة على هذه الاتفاقية[1].

وجاء في البند الثاني من المادة الثامنة والعشرين من الاتفاقية ما نصُّه: «لا يجوز إبداء أي تحفظ يكون منافيًا لموضوع هذه الاتفاقية وغرضها».

(١) انظر بسط ذلك في رسالة شيخنا د. صالح الرقب: «اتفاقية سيداو الدولية في ضوء الشرع الإسلامي والعقل والفطرة ص (٥-٦).

المطلب الخامس

نظرةٌ على واقعِ المؤسسات السيداوية في غزة

منذ أن قررتُ الكتابةَ في الفكر النسويِّ فقد بدأت الشواهد على تسلل هذا الفكر للمجتمع الفلسطيني تنهمر انهمارًا مدهشًا، وقد تجمَّع عندي مئات الصفحات التي تتضمن ما لا أحصي من الشواهد.

وبقيت مدةً وأنا في حيرةٍ كيف أتعامل مع هذا الأرشيف الضخم من الشواهد والكتاب قد بَنَيْتُهُ على الإيجاز، وبعض الكرام ممن علم أني أكتب صار يُزودِّني بمادةٍ يتحصَّل عليها حتى صار عندي من ذلك شيءٌ كثير، فجزى الله خيرًا من أعانني في ذلك.

وكانت الفكرة ابتداءً في إرفاق عيِّنةٍ من الشواهد في الكتاب؛ إذ الصورةُ أبلغُ من الكلام، إلا أنَّ زيادة الكتاب بذلك زيادةً كبيرة، مع ما يستتبع إثبات الصور من تكلفةٍ ماليةٍ عاليةٍ في الطباعة تزيد من ثمنه.. جعلني أكتفي بوصف ما رأيت، مع إثباتِ عيِّنَةٍ منه، ولن أثبت من ذلك حرفًا إلا مما رأيته بنفسي.

والذي قوَّى هذا التوجهَ أنَّ المؤسسات السيداوية والنسوية لا تشتغل من وراء ستار؛ بل عملها مكشوفٌ فوق الطاولة، وتعلن عنه في الوزارات والمؤسسات والجامعات وما إلى ذلك، فكل ما أريد إثباته هو من جملة المادة المنشورة عندهم للجمهور.

ثم إنِّي كتبتُ الكتاب ليصلح للبيئة الفلسطينية وغيرها؛ فالاكتفاء بذكر المضمون دون الوقوف على تفاصيل أسماء المؤسسات وأماكن عقد الدورات والأنشطة يخدم الناظر فيه في كلِّ بلد؛ لأنَّ الفكر النسويَّ يُراد فَرْضُهُ على عامة البلاد الإسلامية والعربية، فلسنا المستهدفين بذلك وحدنا.

وسعيًا في ضبط مادة المطلب لئلا تتشعب فإني أعرضها في أربعة أفرعٍ كما يلي:

الفرع الأول: مدخلٌ عام عن المؤسسات السيداوية:

في مقطعٍ منشورٍ على اليوتيوب بعنوان: «حقيقة المؤسسات السيداوية في فلسطين» يتحدث فيه المهندس **محمد نضال عايش** وفقه الله تعالى عن المؤسسات السيداوية مُرفِقًا كلامَه بالتوثيق، وأحيل عليه لطوله، ولكن أسجل من كلامه نقاطًا سريعة:

يبلغ عدد المنظمات غير الحكومية في فلسطين ٣٦٠٠ منظمة، بواقع ٢٨٠٠ في الضفة و ٨٠٠ في قطاع غزة.

وقد فاق التمويل الأجنبي لهذه المؤسسات مليار دولار وفقًا لتقديراتٍ حكوميةٍ رسمية، بينما أفادت هيئة شؤون المنظمات الأهلية أنَّ التمويلَ تجاوز المليار و ٦٠٠ مليون دولار.

وتمويلُ كلِّ مركزٍ ومؤسسة يبلغ رقمًا ضخمًا؛ فمثلًا: بلغ تمويل أحد المراكز في قطاع غزة مليون و ٣٧ ألف دولار في سنة ٢٠١٧، بينما في سنة ٢٠١٨ بلغ تمويل نفس المركز مليون و ١٣٨ ألف دولار!

ومركزٌ آخر بلغ تمويله في سنة ٢٠١٩ مليون و ٩٠٠ ألف دولار، وفي نفس السنة تلقى نفس المركز ٢ مليون يورو من الاتحاد الأوروبي!

ومع شدة حاجة أهل البلد للمال بسبب الحروب والحاجة للإعمار إلا أنَّ المال الأجنبي لم يجيء لذلك؛ وإنما لتمرير الثقافة الغربية ليس إلا.

ولا يقف الأمر عند الدعم المادي الكثيف؛ فلهذه المؤسسات علاقةٌ مع السفارات الغربية، ومن شواهد ذلك:

قامت الممثلية الألمانية والقنصلية الفرنسية بتقديم جائزة لإحدى مديرات المراكز النسوية، وهي التي كانت تشرف على دليل مناهضة تزويج الطفلات الذي تم إدخاله إلى أبنائنا في المدارس من الصف السابع وحتى الصف الحادي عشر.

وقالوا: نحن نشيد بالعمل الشجاع من أجل حقوق المرأة، وقالوا عن المديرة المُكرَّمة:

إنها واحدةٌ من الأصوات الفلسطينية القيادية في هذه القضايا، والتي كان لها دورٌ شجاعٌ في جعل هذه القضايا الحاسمة في صَدَارةِ النِّقَاشِ العام.

والتقى الرئيس الفرنسي ماكرون بمدير إحدى المؤسسات السيداوية الممولة أجنبيًّا، وفي هذا ترويجٌ لشخصياتٍ معينة.

كما والتقى القنصل البريطاني بعددٍ من الناشطات في تقرير مفهوم النوع الاجتماعي من مؤسسات سيداويةٍ عدة.

وحصلت لقاءات أخرى مع ممثل النمسا ومع القنصل السويدي.

ولعلَّ من رسالة هذه اللقاءات والتي تتمُّ على مستوياتٍ عليا أنها إشارة تحذير حمراء لأهل البلد ألا يقتربوا من هذه المؤسسات؛ فإنَّها تتبع الدول الكبرى.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ هذه المؤسسات تستدرُّ الدعمَ الغربيَّ من خلال ترويج المشاريع التي تدور في فلك الاهتمام الغربي، وإيضاح هذا: أنَّ المؤسسة قد لا يُعرض عليها المال لتنفذ المشاريع في اتجاهٍ محدد، ولكن هي تفهم عناية المجتمع الغربي فتقدم مشروعات من جنس اهتمامهم لتسهيل عملية التحصل على تمويل.

أما بالنسبة للموقف الرسمي للسلطة الفلسطينية فإنَّها قد قبلت اتفاقية سيداو من غير تحفظ على أيِّ بند كما مرَّ خلافًا لعشرين دولةٍ عربية تحفَّظت على بعض البنود!

وسمعت وزير الشؤون الاجتماعية يتكلم في مقطعٍ منشورٍ أنهم في السُّلطةِ لا يُجَرِّمُون الدعارة، وأنهم ساعون في فرض التعليم المختلط.

فالسلطة تشارك في عملية الإحلال الثقافي، والذي هو أخطر علينا من الاحتلال الصهيوني العسكري من غير شكٍّ عند أولي الفِطَر المستقيمة.

هذا أهم ما جاء في كلام فضيلة الأخ المهندس محمد نضال عايش وفقه الله مع تصرفٍ يسير وزيادةٍ قليلة.

وأضيف إليه أنَّ عدد المؤسسات الفاعلة في الائتلاف السيداوي داخل قطاع غزة

والضفة الغربية يبلغ نحوًا من ٥٧ جمعية، السواد الأعظم من هذا العدد مشاركٌ في ترويج الفكر النسوي بشكلٍ مباشر.

وأفادني بعض المتابعين لهذه الجمعيات أنَّ كل فريقٍ من الجمعيات يعتني بابٍ؛ فمثلًا هناك جمعيات تعتني ببث ثقافة النوع الاجتماعي والصحة الجنسية، وهناك جمعيات تعتني بتعزيز سيادة القانون ضمن الأجندة السيداوية، وهناك جمعيات تركز على تدريب الكوادر النسوية، إلى غير ذلك مما يصب في نفس الاتجاه.

ومما تمت ملاحظته: أنهم في هذا الطور صاروا يطرحون أفكارهم طرحًا بالغ الجرأة، ومن السياسة التي صارت طقسًا شائعًا واجبًا عندهم إشراك الشباب والفتيات في نفس اللقاء، وكثيرًا ما تكون المشاريع في المناطق المهمشة؛ إذ هي أبعد عن الملاحظة والصخب، وأقرب إلى الاقتناع، وأكثر حاجة للمساعدات المادية.

الفرع الثاني: الانطباعات العامة حول عمل المؤسسات السيداوية:

مررتُ على نحو عشرة إصدارات صدرت عن المؤسسات السيداوية، وطالعت ما لا أحصيه من منشوراتهم وموادهم لأكَوِّنَ الانطباعَ عنهم من نفس كلامهم، وأعرف طريقتهم في التفكير والعمل، وسأذكر طرفًا من ذلك فيما سيأتي إن شاء الله، ولكني في هذا الفرع أسجِّل أهم الانطباعات عنهم، وذلك في النقاط السبع الآتية:

أولًا: يشتغل القوم بنَفَسٍ بطيء منذ ما يزيد عن عشر سنوات، وقد بدأوا في هذه المرحلة في التكشير عن أنيابهم، ولكن مع الحفاظ التام على اللغة الهادئة والشعارات البراقة، حتى إنهم ليستخدمون بعض الآيات والأحاديث في كلامهم متى كانت تستهويهم، ثم هم يطالبون بتجاوز الشريعة بشكلٍ صارخٍ في مواطن كثيرة أخرى بما هو معدودٌ داخل الدائرة الإسلامية من الرِّدَّةِ الواضحة.

ثانيًا: وصلت المؤسسات إلى مستوى التنظير لمفهوم الجندر الذي يجعل الرجل والمرأة نوعًا واحدًا، يتشكل بحسب الثقافة والبيئة، دون أن يكون للاختلاف البيولوجي المتمثل في اختلاف الأعضاء التناسلية وغيره أي تأثيرٍ في ذلك على ما مرَّ بك مفصلًا.

وهذا يعني أنهم وصلوا إلى آخر الطريق؛ إذ إنَّ مفهومَ الجندر هو حجر الأساس في الفكر النسوي، وتتفرع عنه الكوارثُ الأخرى كافة.

ولكنَّ الملاحظ في جميع النشرات الصادرة عنهم أنهم يعرضون معنى الجندر بألفاظ موهمة، فلا يُبيِّنُون معناه بشكلٍ مفصل، ويحتاج الإنسان أن يكون عارفًا بالمعنى أولًا ليفهم الكلام الصادر عنهم بسهولة، فهو واضحٌ ولكن لمن يعرفه سلفًا.

فهم في هذه المرحلة يُمَرِّرُون المصطلح، ويجعلونه أصلًا حاضرًا في الأذهان، ثابتًا في العقول، ومن ثم يبدؤون في الكشف عن دلالته شيئًا فشيئًا.

وما يتبعونه في النشرات المكتوبة يتبعونه كذلك في المحاضرات والدورات كما أفادني بعض من حضر مناشطهم، وقد يذكرون المصطلحات ولا يفسرونها إلا على نحوٍ مجمل بما لا يثير حفيظةَ المستمعِ قط، وسترى طرفًا من سلوكهم وكلامهم في الفرع الآتي إن شاء الله.

ثالثًا: يذكرون في نشراتهم أهميةَ الحفاظِ على الأسرة، وهذا مصادمٌ تمامًا لمفهوم الجندر الذي ينادون به، ومناقضٌ لسلسلة المطالب الأخرى من مثل إباحة الإجهاض والمثلية وعدم العناية بالأمومة والتشجيع على الطلاق وغير ذلك، مما يُفهم منه أنَّهم يفككون الأسرة خطوةً خطوة، وهذا اقتداءٌ باتفاقية سيداو التي انتهجت نفس النهج.

رابعًا: لدى القوم دعمٌ ماديٌّ هائل، والنشاط الواحد أحسبه مكلفًا غاية التكلفة، حتى إنهم ليعقدون كثيرًا من الدورات في مطاعم فاخرة، وتُقدَّم للمشاركين وجباتٌ فاخرة، ثم تُعطى هدية فاخرة لكلِّ مشترك، فضلًا عن دفع تكلفة المواصلات.

وأحد الذين حضروا الدورات أخبرني أنه كان في غاية الحيرة من ماهية مكاسبهم من عقد هذه الدورات مع هذه التكلفة الخيالية، فبيَّنْتُ له طرفًا من طريقة تفكيرهم وسياستهم من التغلغل الناعم في المجتمعات على سَنَنِ الطريقة الغربية في الاختراق الثقافي الاجتماعي، وأكثر الدول مكرًا في ذلك في العالم كله هي بريطانيا، فهي أم الولايات المتحدة في المكر والدهاء والتدبير.

إذن؛ فالقوم يُمَرِّرون ما يريدون من مادة الفكر النسوي من بوابة المساعدات والمشاريع والضيافة الفاخرة والأساليب الناعمة وما إلى ذلك، مما يجعل المستمع البسيط صاحب الحاجة معطلَّ الذهنِ أمام ما يقولون وهو يراهم من المحسنين!

فكيف لشابٍّ أو فتاة يحضر مناشطهم أن يتقبل التحذير منهم وهو يراهم على أعلى مستوى من الذوق الرفيع والإكرام البديع!

ومن هنا تأتي فضيلة بث الوعي؛ لأنَّه الطريق الأقوم في رَسْمِ المشهد وطَبعِهِ في نفوس الجمهور على حقيقته؛ لئلا يتم خداعهم تحت وهج التعامل الراقي وسطوة تأثير الإكرام الذي يُضْعِفُ تفعيلَ الحاسَّةِ النقديَّةِ عندهم.

خامسًا: مجموع ما يصدر عنهم من مواد مُشعرٌ بأنَّ العلاقةَ بين الرجل والمرأة علاقةُ عداء، وأحيانًا تشعر كأنهم يُصَوِّرُونَ المشهدَ على أنَّه ساحةُ حرب.

وترى من ألفاظهم أنَّ المجتمعَ ذكوري، وأنَّ القانون متحيزٌ للرجل، ولا بد من تغييره، ويشجعون المرأة أن تقاضي زوجها ولا تسكت، وتتصل بهم ليرافعوا عنها، فهو تشجيعٌ على الطلاق في ثوب المطالبة بالحرية الشخصية، وقد نزل بي من الغم ما الله به عليمٌ حين علمت أنَّ بعض الفتيات قد طُلِّقن من أزواجهن فعلًا نتيجةَ ذلك.

سادسًا: هناك كتلةٌ من المادة التنظيرية تُفسد عقل المرأة من خلال تجرئتها إزاء ما لا تشكو منه ولا تحتاج إليه، ولكن كثرة طرحه والمطالبة به والإشعار أنه هو عنوان الحرية، ودليل الاستقلالية كل ذلك يجعله مطروحًا على الطاولة أمام المرأة، ومن ثم تحصل المطالبة به لا للحاجة إليه؛ ولكن لكونه جسرًا لتحقيق ذاتها ونيل حريتها.

ومن ذلك: ما ينادين به من نزع القوامة من الرجل، وتحريض المرأة أن تسافر من غير إذن ولي الأمر، وإمكان الصداقة والعمل في السوق.

فهل تشكو نساؤنا في المجتمع الفلسطيني قوامة الرجال ليطالبن بعزله عن إدارة البيت؟!

وهل تريد المرأة أن تخرج للعمل وتكون هي المسؤولة عن نفقة البيت في مقابل الشعور بذاتها؟! أم أنهم ممن ينادون بقوامة النفقة دون غيرها؟!

وهل تفكر المرأة أصلًا أن تسافر دون إذن زوجها؟!

إنَّ أمراض المجتمع الغربي يراد فرضها علينا بحلولها السقيمة على ما مرَّ بك مبسوطًا في موضعه.

وفي نفس الاتجاه ما يقومون به من تشجيع الأبناء أن يقاضوا آباءهم متى تعارضوا معهم.

وإنه لمن أعجب العجب أن يكون هؤلاء المفسدون في الأرض، الذين ينهون عن المباح كالتعدد، ويزدرون المستحب كالزواج والأمومة، ويوجبون الحرام شريعةً وفطرة كالمثلية والشذوذ والإجهاض.. أنهم هم الذين يتولون إصلاح المرأة، ويرافعون عنها من أجل جلب حقوقها!

إننا مجتمعٌ متكاتفٌ بفضل الله، وَقَلَّ أن توجد مشكلةٌ إلا وتصدى لحلها أهل الخير في كل قرية، ولو أنَّ رجلًا ظلم زوجته أو ابنته أو أحدًا من أولاده فيتدخل الأقارب والأرحام وأصحاب المعروف فورًا لإقناعه وتهدئته أو الأخذ على يديه.

فمجتمعنا لا يعاني من هذه المشكلات أصلًا.

وما يوجد فيه من مشكلاتٍ هو من القَدْرِ الذي لا يخلو منه أيُّ مجتمعٍ على مدار التاريخ البشري، ولكنهم قوم مفسدون ولو كانوا لا يشعرون.

والإحصائيات الرسمية بخصوص العنف داخل المجتمع قد أبرزت بشكلٍ واضح أن نسبة المشكلات داخل المجتمع الفلسطيني هي نسبةٌ عادية، بل كانت المفاجأة أنَّ نسبةَ العنف في جانب الذكور أكثر منها في جانب الإناث!

فهل سيُغَيِّرُ القومُ جِلْدَهُم بناء على ذلك؟

كلا! إنهم يعتنون بحقوق النساء دون حقوق الرجال.

ومن الشواهد على ذلك في الغرب: أن هناك كتابًا تجده على رفوف المكتبات والمتاجر الأوروبية بكمياتٍ وفيرة عنوانه: «كيف تقتل الرجال؟».

وهذا الكتاب لا يزال يُصنَّف أنه سابع أكثر الكتب مبيعًا حسب تصنيف (WHsmith)، ومع هذا العنوان الصَّارخ إلا أنه لم يلق نكيرًا، لكن لو كان الكتاب بعنوان: «كيف تقتل النساء؟» لرأيت هل يمكن أن يوضع في المكتبات أصلًا أم لا؟ ولو وُضِعَ هل سيلقى قبولًا أم ستقوم ثورة من البكاء والصياح واتهام الكاتب بالذكورية وكره النساء ومن ثم المطالبة بسحب الكتاب ومعاقبة الكاتب وما إلى ذلك![1].

سابعًا: تنطق النشرات والإصدارات في مواضع كثيرة بتمردهم على القانون، واجتهادهم البالغ في تغيير رزمةٍ ضخمة من القوانين لصالح الأفكار النسوية التي ينادون بها، فهم يدركون أنَّ الأثر العملي في المجتمع يبدأ من القانون.

وسأخبرك بانطباعٍ عام ولكن أجعله في آخر الكلام ليقع كالتعقيبِ على مادَّةِ المطلبِ كلها بإذن الله تعالى.

الفرع الثالث: شواهد الفكر النسوي من المواد الصادرة عنهم:

أذكر هنا عيِّنَةً قليلةً من جملة الأرشيف الضخم الذي تجمَّعَ عندي، وخطر ببالي أن أرفق ملفًا إلكترونيًا ملحقًا بالكتاب، لكني لم أرَ في ذلك كبيرَ فائدةٍ مع حاجته لوقتٍ في الاختيار والتنسيق؛ وذلك أنَّ عامَّةَ الشواهدِ تندرج في مفهوم الجندر الذي وصلت مطالباتهم به حدَّ التصريح كما ستراه في الشواهد بعد قليل، وهو حجر الأساس في الفكر النسوي كما علمت، ولعلَّ الله ييسر ذلك وأفعل لو ظهرت له حاجة.

ولو قلَّبْتَ الآن ما تَسَطَّرَ في مطلب «مبادئ الفكر النسوي» ثم أكملت لكان خيرًا، لتدرك

(١) انظر قناة: «ألسنا على الحق» على التليغرام منشور تم نشره بتاريخ ١-٥-٢٠٢٣م.

الانحطاط السياسي وهم يفرضون على دول العالم أقذر إفرازات العقل البشري مما يحاربون به الفطرة حربًا شرسةً دون أي خجلٍ، والتي فاقوا بها جريمة قوم لوطٍ بمراحل بعيدة.

ونحن الآن في طورٍ لم يبق فيه إلا أن يُفَصِّلُوا في مفهوم الجندر وتوابعه بعد سياسة الإجمال المتبعة لديهم، ومن ثم تُفرض هذه الثقافة على الشعوب بسطوة القانون، لتكون المطالبة بالعفاف جريمةً يستحق صاحبها الطرد والتهجير كما حصل مع نبي الله **لوط** عليه السلام من قبل حين نهى قومه عن الفاحشة فما كان ردهم إلا أن قالوا: ﴿أَخْرِجُوٓاْ ءَالَ لُوطٍ مِّن قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾ [النمل: ٥٦].

والآن مع مادة العيِّنة في ثمانية بنودٍ كما يلي:

١- جاء في المنهج الدراسي للصفِّ الثامن في مادة الدراسات الاجتماعية في الصفحة (٧٧) التنظير لمفهوم الجندر بما نصُّه: «وأدوارُ النوع الاجتماعي هي الأدوار التي يقوم بها الجنسان تُشَكِّلُها الظروفُ الاجتماعية وليس الاختلاف البيولوجي، فعلى سبيل المثال: إذا كانت تربية الأطفال وأعباء العمل المنزلي مرتبطة تقليديًّا بالمرأة فإن ذلك ليس له علاقة بتكوينها البيولوجي؛ إذ إنَّ هذه الأدوار يمكن أن يقوم بها الرجل أيضًا».

أنا تعلّمت:

الدور: هو مجموعة من التصرفات، والسلوكات التي يقوم بها الإنسان لتحقيق غاية معينة، ولكلّ إنسان أكثر من دور يقوم به في حياته، وهذه الأدوار مختلفة باختلاف الزمان، والجنس، والقدرات وغيرها، **وأدوار النَّوْع الاجتماعي:** هي الأدوار التي يقوم بها الجنسان، وهي أدوار تشكّلها الظروف الاجتماعية، وليس الاختلاف البيولوجي. فعلى سبيل المثال: إذا كانت تربية الأطفال، وأعباء العمل المنزلي مرتبطة تقليدياً بالمرأة، فإنّ ذلك ليس له علاقة بتكوينها البيولوجي كامرأة؛ إذ إنّ هذه الأدوار يمكن أن يقوم بها الرجل أيضاً.

بنْ أدوار النوع الاجتماعي:

- الدور الإنجابي:
وهو أهمّ الأدوار، وأقدسها، وتقوم به النساء منذ لحظة حمل الأطفال، وولادتهم، ويدخل فيها رعاية الأطفال، وتربيتهم وهو دور مشترك بين الرجل والمرأة.
- الدور الإنتاجي:
وهو خاصّ بالإنتاج والسوق (إنتاج السلع، أو تقديم الخدمات)، وعلى الرغم من عمل المرأة الآن، إلّا أنّ القيمة الفضلى ما زالت تقترن بالرجال، على الرغم من النتائج المتميزة لعمل كلا الجنسين لأدوار كان مقرراً أنّها حصراً على جنس دون الآخر.
- الدور المجتمعي:
يُعدّ هذا الدور امتداداً لدورها الإنجابي، حيث تسعى إلى تطوير علاقات مجتمعية محدودة في محيط الأسرة، والمجتمع القريب، وهو بالنسبة للرجل امتداد للعمل الإنتاجي، فعلاقاته على الأغلب مع شركاء العمل، أو ممّن يتعامل معهم مباشرة في مجالات عمله المختلفة.
- الدور السياسي:
يتلخّص هذا الدور بسلطة اتخاذ القرار، سواء في الأسرة، أو خارجها، وقد حقّقت المرأة إنجازاً على صعيد الوصول إلى مستوى صناعة القرار، من خلال بروز قيادات نسوية عديدة في مجالات مختلفة، ومتعددة في مجتمعنا الفلسطيني، ولكن ليس بالمستوى المطلوب، وهنا من المهمّ جداً التأكيد على أنّ الهدف ليس لتبادل الأدوار، بل المشاركة فيها، بما يحقّق حياة أفضل للطرفين.

٧٧

فهذا الكلام ليس تنظيرًا لإعانة الرجل لأهل بيته؛ وإنما تنظيرٌ لتسوية الرجل بالمرأة كنوعٍ اجتماعيٍّ واحد، فلماذا إذن يكون عمل البيت من نصيب المرأة والأصل أن يتساوى الرجل معها فيصير مسؤولًا عن عمل البيت من غير تفرقةٍ بينهما قط!

ويقرر هذا النص أنَّ ما يرتبط في الأذهان من أنَّ عمل البيت من نصيب المرأة ليس إلا من الموروث الاجتماعي التقليدي، ولا علاقة لذلك بالفروق الجسدية والنفسية بين الرجل والمرأة؛ لأنَّ ذلك راجعٌ لتنشئة المجتمع ليس إلا.

فالنص باختصار إعلانُ حربٍ من طرف المرأة على الرجل، وإيذانٌ بأنها وإياه شيءٌ واحد، وهو مطالب مثلها بعمل البيت والتنظيف على الرضيع وما إلى ذلك، وقد علمت الجواب عن ذلك كله في مطلب: «**عظمة النظام الاجتماعي في الإسلام**» في المبحث الأول فارجع إليه.

ولا تُخطئ عينك زخرفة القول في النص وتمرير أخطر مفهومٍ نسويٍّ على الإطلاق بهذا الثوب الهادئ الذي لا ضوضاء فيه ولا صخب.

٢- وجاء في الصفحة التي قبلها (٧٦) ما نصه: «أنا تعلمت: أنَّ النوع الاجتماعي «الجندر» مصطلحٌ يُطلق على العلاقات والأدوار الاجتماعية والقيم التي يحددها المجتمع لكلا الجنسين الرجال والنساء، ويختلف من مجتمعٍ إلى آخر، ومن زمانٍ إلى آخر، ويحدد سلوك الأفراد وفق جنسهم، والأدوار والعلاقات فيما بينهم والمسؤوليات والحقوق والواجبات، والنَّوعُ الاجتماعيُّ ثقافيٌّ مكتسبٌ ويتغير بتغير المكان والزمان».

أنا تعلّمت:

الجنس: يشير إلى الصفات البيولوجية بين الرجال والنساء منذ الولادة، وهي صفات طبيعة تظهر عند الولادة، ومحددة بصفات ثابتة لا تتغيّر، وهي عالمية؛ أي أنّها لا تختلف بين الثقافات.

النَّوْع الاجتماعي (الجندر): مصطلح يُطلق على العلاقات، والأدوار الاجتماعية، والقيم التي يحددها المجتمع لكلا الجنسين (الرجال، والنساء)، ويختلف من مجتمع إلى آخر، ومن زمان إلى آخر، ويُحدد سلوك الأفراد وفق جنسهم، والأدوار، والعلاقات فيما بينهم، والمسؤوليات، والحقوق والواجبات. والنَّوْع الاجتماعي ثقافي مكتسب، ويتغير بتغير المكان، والزمان.

أدوار النَّوْع الاجتماعي:

نشاط (٢): نملأ الجدول الآتي بوضع إشارة (×) أمام الأدوار الخاصة بالنساء، أو الإناث، وأدوار خاصة بالرجال، أو الذكور، وأخرى يقوم بها الاثنان معاً، ونستنتج، ثمّ نجيب عن الأسئلة التي تليه:

النوع الجنسي	رعاية الأبناء	العمل	اتخاذ القرارات	تدريس الأبناء	حماية الأسرة	تنظيم الطعام	المسؤوليات الاجتماعية	شراء الحاجيات	تنظيف البيت	مهن الحدب والبناء
الرجال										
النساء										
الاثنان معاً										

١- مَن الذي حدّد أدوار الرجل، والمرأة؟
٢- كيف يمكن تغيير الفكر التقليدي عن أدوار كلّ من الرجل، والمرأة في المجتمع؟
٣- ما المقصود بالدور الاجتماعي؟

٧٦

ثم وضعوا أسفل ذلك جدولًا يُقَرِّرُ ما وَرَدَ من الثقافة الجندرية بطريقة إعمال الذهن.

٣- جاء التنظير لاتفاقية سيداو في منهج الصف الثامن في مادة الدراسات الاجتماعية أيضًا، ونص الفقرة تحت عنوان: «أنا تعلمت»: «اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: وُقِّعت الاتفاقية سنة ١٩٧٩ من أجل مكافحة التمييز ضد المرأة وتحسين أوضاعها ونشر حقوقها، وتنظر الاتفاقية إلى مجتمع يخلو فيه التمييز القائم على أساس الجنس، كما تطالب الدول الأطراف أن تعترف بإسهامات المرأة الاقتصادية والاجتماعية في الأسرة، وتشدد على أنَّ التمييز سيعوق النمو الاقتصادي والرخاء».

٤- هناك اجتهادٌ في فرض سياسة تأنيث التعليم، ويراد بها أن يكون طاقمُ التَّدريسِ لطلاب المرحلة الابتدائية من المعلمات لا من المعلمين، بالإضافة لجعل التعليم مختلطًا، ويجلس الفتى بجوار الفتاة بشكلٍ ملزمٍ ومتعمد تحت حجة تقليل المشاغبة.

وتم تطبيق جزءٌ من سياسة تأنيث التعليم في الأردن، وكان هناك اعتراضاتٌ على ذلك، وقرأت تقريرًا يظهر ارتفاع نسبة إسناد تدريس البنين في المراحل المبكرة للمعلمات في السعودية إلى ٤٠ ٪.

٥- العبث في المناهج الدراسية، وقد رأيت عيِّنَة من مقرر الصف الثامن.

وفي تقرير صدر بتاريخ ٢١-٨-٢٠٢١ جاء فيه أنَّ وزير التعليم السعودي الدكتور حمد آل الشيخ كشف عن ١٢٠ ألف تعديل طال نحو ٨٩ كتابًا قائمًا في المناهج التعليمية السعودية التي تم تطويرها حديثًا، ويُضاف إلى ذلك نحو ٣٤ كتابًا ومنهجًا تم استحداثُهَا من وقتٍ قريبٍ ليصل مجموع المقررات المستحدثة إلى ٥٢ كتابًا.

ومن أمثلة التعديل الذي جرى في المنهاج الفلسطيني حذفُ بعضِ العبارات وعمل شيءٍ من التعديل فيما يتعلق بمسألة قوامة الرجل على المرأة.

وقد يقع التعديل على نحوٍ خفي؛ ففي المنهاج الفلسطيني للصف الأول لسنة ٢٠١٩ كان هناك صورة لشبابٍ يمارسون الدَّبْكَةَ الشعبية، وفي منهاج سنة ٢٠٢٠ جعل مكانها صورة لشبابٍ وفتياتٍ يمارسن الدبكة، فهذا تمريرٌ ناعم لثقافة الاختلاط بين الجنسين.

فهناك عقول تفكر ولكن في الشر.

٦- جاء في إحدى النشرات بخصوص تعدد الزوجات ما نصه: «تبيح قوانين الأحوال الشخصية المستندة في مرجعيتها للشريعة الإسلامية، والسارية المفعول في فلسطين تعدد الزوجات؛ حيث يحق للرجل أن يحتفظ بأربع زوجات في نفس الوقت، ولا شك أن هذا الأمر يعتبر انتهاكًا لحقوق المرأة، ويحمل معه أيضًا بذور العديد من الأمراض الاجتماعية والتي تؤدي إلى تكريس الفقر والجهل والخلافات الأسرية».

٧- استعرضت إحدى النشرات عدة موضوعات وذكرت ما يؤخذ على أحكام الشريعة والمقترح بإزاء ذلك، ومن ذلك مسألة تعدد الزوجات والطلاق والميراث، وهذه عينةٌ من الكلام:

في مسألة تعدد الزوجات قالوا تحت عنوان: «المقترح بشأن تعدد الزوجات»:

◄ الأصلُ وحدانيَّةُ الزواجِ، ويمنع زواجُ كلِّ شخصٍ مرتبطٍ بعلاقةٍ زوجيَّةٍ قائمة، ومن تزوج وهو في حالةِ زواج لم يقع حَلُّهُ بعدُ دون إذن القاضي فيعاقب بالسجن مدة عام وبغرامة.

◄ التعدد هو الاستثناء ويجوز للقاضي أن يأذن بالزواج من ثانيةٍ لمصلحةٍ محددة (تتعلق بمرض الزوجة أو عقمها أو عدم قدرة الزوجة على مرافقة الزوج لمقر عمله خارج البلاد) وذلك إذا توافرت الشروط الآتية:

- الكفاية المالية.
- إبلاغ الزوجة الأولى والثانية.
- يحق للزوجة الأولى المطالبةُ أمام القاضي بإنهاء العلاقة الزوجية في حال زواج زوجها من ثانيةٍ إذا رغبت في ذلك، ولا يعلق حقها على إثبات الضرر أمام القاضي؛ كون الزواج من ثانية واقعة محققة الضرر بها.
- يحق للزوجة الثانية إذا رغبت طلب فسخ عقد الزواج إذا لم يتم تبليغها بوجود زوجة أولى.

وفي مسألة الطلاق قالوا: يؤخذ على القانون ما يلي:

◄ النصوصُ التي تُعَالِجُ الطلاقَ والتفريق تُكَرِّسُ طابعَ السيطرة للزوج وإرادته المطلقة في اتخاذ قرار الطلاق وإعاقة قرار المرأة التي لا تستطيع الاستمرار بالحياة الزوجية، وتَغَيُّب دور القضاء في الحد من هذه السيطرة.

◄ قرارُ الطَّلاقِ من جانب الرجل دون أسبابٍ وبإرادته وحده يعتبر تمييزًا صارخًا

ضد المرأة؛ وذلك لجهة عدم المساواة بين المرأة والرجل في الحق في إنهاء الرابطة الزوجية؛ إذ يقع الطلاق فور تصريح الزوج به.

وفي مقترح الحل قالوا: يجب أن يتم الطلاق أمام المحكمة في وجود الزوجين.

وفي شأن الميراث بعد أن استعرضوا أحكام الميراث في الشريعة اعترضوا اعتراضًا صارخًا على أحكام الشريعة واقترحوا التسوية، وقد علمت ظلم هذا المطلب للمرأة نفسها وسخافته إذا استُحضر نظام الإرث كله وذلك في مطلب: «**عظمة النظام الاجتماعي في الإسلام**».

ومن أقوالهم في ذلك: يجب إنهاء القوانين التي تُعَزِّزُ فكرةَ التمييزِ ضد النساء في المعاملات القانونية كالزواج والطلاق والميراث والملكية.

٨- هاجمت هذه المؤسسات القانون الفلسطيني في مسألة حضانة الأطفال بما نصُّه:

«نظمت قوانينُ الأحوالِ الشخصية الموروثة في فلسطين المتباينة في قطاع غزة والضفة الغربية موضوعَ الحضانة شأن باقي الموضوعات المتعلقة بقضايا الأسرة على أساس التمييز الواضح بين الرجل والمرأة؛ حيث إن هذه القوانين جاءت في سياقٍ تاريخيٍّ واقتصاديٍّ واجتماعيٍّ سلفيٍّ، وفي إطار المضمون الذكوري والذي ينظر للمرأة بدونيةٍ بسبب جنسها مما وضع سلة الحقوق الخاصة بها في الدرجة الأدنى من حقوق الرجل».

كما يتضمن القانون تمييزًا ضد المرأة؛ لجهة عدم تمكنها من الوصاية على أولادها أثناء فترة الحضانة، مما يمنعها من التصرف لجهة عدم قدرتها على استصدار جواز سفر للصغير وعدم السماح له بالسفر معها إذا اقتضت الضرورة دون إذن الأب أو الوصي الشرعي الجد أو العم في حالة عدم وجود الأب».

أُذَكِّرُ بأنَّ هذه عينةٌ فقط، وليست هي الأشد، وإنما كنت أقلب، فما أراه مناسبًا لإثباته أثبته، إلا ما كان من شواهد تمرير مفهوم الجندر؛ فإنه أخطر شيء، وعامة الأرشيف يعد من إفرازات الفكر النسوي، والله المستعان وحده.

الفرع الرابع: كثافةُ النشاطِ النسويِّ وتَشَعُّبُه:

لو رجعتَ إلى مراحل تشكل الفكر النسوي لوجدت أنَّ جلَّ مبادئه العامة قد تشكَّلت في الموجة الثانية، والتي بدأت من أوائل ستينيات القرن الماضي واستمرت عقدًا ونصفًا، أما ما تلاها من الموجة الثالثة فلم يتضمن جديدًا ذا بالٍ إلا أن الفكر بدأ يأخذ طابع العالمية، وصار له اتصالٌ بالسياسة.

والمؤسسات التي تحمل الفكر النسوي تدرك أنَّ التنظيرَ الفكريَّ قد تمت مرحلته، وهم الآن في طور الترويج.

لكن مما لم أكن أتخيله قبل كتابة هذا الكتاب هو حجم الضخ الهائل من الأنشطة في فرض هذا الفكر، ولكن بوسائل ناعمة لا تُشعرك بالصخب الذي يدور من حولك.

ولست أحسن التعبير عما وجدته من كثافةٍ مخيفةٍ، وفي هذا الفرع أحاول أن أقرِّب جزءًا من الصورة التي صار هؤلاء عليها.

أول ما ينبغي استحضاره هو عدد الجمعيات العاملة في هذا النطاق، في مساحةٍ جغرافيةٍ محدودة هي قطاع غزة، والتمويل الهائل الذي يصل هذه الجمعيات.

ثم إنك تجد نشاطهم في المناهج الدراسية والقوانين الرسمية، وفي المدارس والجامعات، وفي عددٍ من الوزارات، وفي بيئة القضاة والمحكمين والمحامين والطلبة وبعض أجهزة الشرطة، وفي المراكز المتوزعة في المدن والقرى لا سيما المناطق النائية وغير ذلك الكثير.

وذلك من خلال عديدٍ من الوسائل من مثل النشرات والمحاضرات والدورات وورش العمل، والمسابقات والرحلات واللوحات المتناثرة على جنبات الطرق، والتي يدعو بعضها إلى تمرد المرأة على الرجل صراحةً، بل وبما يُشجِّعُ على الطلاق، ومن الشعارات التي قرأتها:

«قصة نجاتك هي نجاة لغيرك، عَلِّي صوتك».

«لا تنسي أن الرجل ولد من رحمك فلا تخافي منه، خذيه شريكًا لا وصيًّا أو وليًّا».

«العنف المبني على النوع الاجتماعي الموجه ضد النساء يحد من مشاركتهن في جميع مناحي الحياة، وتحرمن من حقوقهن وحرياتهن الأساسية وتعرقل تحقيق المساواة بين الجنسين».

وهذه الكلمات كانت أسفل صورة فيها ما يرمز إلى أنَّ الإنسان ليس ذكرًا وأنثى فقط؛ بل هناك نوع اجتماعي آخر يعد خليطًا لا علاقة له بالجنس البيولوجي وإنما بالتنشئة بناءً على مفهوم الجندر.

ومن عناوين الدورات التي تم تنفيذها داخل بعض الجامعات في غزة: «الجندر وحقوق المرأة»، و «الجندر والعنف المبني على النوع الاجتماعي».

هذا فضلًا عن الحضور المُكَثَّفِ على وسائل التواصل، وما يتضمنه نشاطهم من المطالبات الجزئية الداعية لتمرير كثيرٍ من مقررات الثقافة النسوية من مثل رفع سن الزواج إلى ١٨ سنة، والسماح للنساء بالولادة مع إمكان تسجيل الأطفال دون الحاجة إلى شهادة الزواج، والتحذير من إجبار الرجل زوجته على الوِقاع وتلقيبه بالاغتصاب الزوجي، مع إدانة جميع وجوه الإساءة للمثليين.

فالقوم يجتهدون في مَلْءِ الفضاء العام في كل ناحيةٍ بثقافة النوع الاجتماعي، حتى تعتاد آذاننا سماعها، وتضعف عملية النكير لها شيئًا فشيئًا.

ولك أن تتخيل أن ١٢٠ ألف تعديل طالت المناهج الدراسية السعودية في وقتٍ محدود كما صرَّح وزير التعليم السعودي نفسه، بما يتعلق بمشروع الحداثة كما مرَّ.

وفي غزة هنا لك أن تتخيل أن مركزًا نسويًّا واحدًا يعلن بنفسه وعلى صفحته أنه نفذ ٦٠ ورشة عمل توعية حول موضوعٍ واحد هو «المشاركة السياسية للمرأة والاتفاقيات الدولية»، وذلك ضمن مشروع «تعزيز مشاركة المرأة وتأثيرها في صنع القرار» الممول من كندا.

وقالوا في التقرير المنشور على صفحتهم على الفيس: إنَّ هذه الورشات تناولت موضوعاتٍ عديدةً منها: حقوق المرأة، والنوع الاجتماعي، وحق المرأة في الانتخاب

والترشح وغير ذلك.

فنحن بتنا في مرحلةٍ سيكون الفكر النسوي هو الذي تراه في كلِّ ميدانٍ، ولكننا قومٌ مشغولون، خاصة أن في بلادنا من الهموم العامة ما يشغلنا عن التيقظ لذلك، بل ويجعلنا عنه في ذهول؛ فالبلد تعيش حالةً معلومةً من الفقر والمسكنة، والحروبُ والجولاتُ القتاليَّة مع العدو باتت بمنزلة الوِرد الدوري الذي لا يتوقف، والمشكلات الناتجة عن الفقر والحروب لا تكاد تنتهي.

وهذا كله مما يجعل الإنسان لا يشعر بحال هذه المؤسسات إلا إذا مرَّ هو نفسُهُ أو من كان قريبًا منه بإطارٍ كان فيه ضمن الفئة المستهدفة لهم، وإلا فإني أعترف أني قبل دراسة هذا الموضوع لم أكن متيقظًا لحجم المناشط التي تُعقد، ولا لمستوى الجرأة في الطرح الذي انتهوا إليه، إلى أن جاءني بعض الشباب يذكرون لي أنهم قد حضروا لقاءات ودورات لهذه المؤسسات، وأنهم قالوا فيها كذا وكذا من مقررات الفكر النسوي، ومن ثم أخذت في البحث.

وأحد الشباب الذين حضروا بعضَ مناشطِهم دون أن يعلم أنَّ المادة التي في انتظاره تتناول هذه الموضوعات قال لي: حين سمعت ما قالوا وقفت معترضًا وقلت: إنَّ الذي تذكرون مخالفٌ للشريعة تمامًا، وإنَّ من شأنه أن يثير مشاكل أسرية وحربًا اجتماعية بما لا نعاني منه أصلًا، فما كان قولهم إلا أن قالوا: إنَّ مرجعيتنا المواثيق الدولية، وليس خطابنا مبنيًّا على أسسٍ دينية.

أما قبل ذلك فلم أكن منتبهًا لهذا إلا من خلال بعض اللوحات العامة، ولم أكن أرى أنها تُشكِّل في نفسها أي خطر.

وأحسب أن بلدنا على دينٍ متينٍ وفطرةٍ سليمةٍ صحيحةٍ بفضل الله، ومجتمعنا عصيٌّ أن يُمرَّرَ عليه شيءٌ يخالف الدين أو الفطرة، لكن المغفلين ومن كان جاهلًا بأمرهم مع حسن الظن بهم وعدم محاربتهم رسميًّا ربما مُرِّرَ عليه بعضُ ما يقولون على أنه حق، وربما تأثرت بعض الفتيات بهذا الطرح الذي يبدو في الظاهر أنه يناضل عنهن وعن حقوقهن.

ومعلومٌ أنَّ الفتنةَ ليس من شأنِها أن تَقِفَ عند حد، فلو بقي السكوت قائمًا في بلدنا أو في غيره من بلاد المسلمين، ولم يتحرك الصلحاء أصحاب الفقه والحكمة.. فإنَّ هذا الفكر سيتوغل، وهو مبنيٌّ على طريقةٍ لا تخلو من خطر، بل ربما كان المُنكِرُ عليهم هو المُنكَرَ عليه، وقد رأينا أن قوم لوط وصلوا حدَّ المطالبة بطرده وإخراجه من القرية.

وإنما كتبت هذا الكتاب ليكون لبنةً في التصدي لهذا الفكر؛ لئلا يمرر في بلدنا على حين غفلةٍ من أهلها، والله هو الموفق وحده.

نقطة خطر..

ومن نقاط الخطر في الموضوع أنَّ هذه الجمعيات مرخصٌ لها، وهي تتبع منظومةً غربية، وتمتلك المال، ومضى عليها عمرٌ في المسلك التربوي والنفسي، ثم هي تدخل على كثيرٍ من الوزارات والمؤسسات الرائدة في المجتمع، وتجالس القضاة وأولي الهيئات، وتغطي لهم قدرًا جيدًا من المناشط مع ما يستتبع ذلك من تكاليف، فضلًا عن إمكان القيام بتنفيذ مشاريع ذات تكلفة مالية هائلة.

فهذه المعطيات مجتمعة تجعل الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر هو نفسه في محل التهمة بالمبالغة؛ إذ إنَّ من تخبره بخطرهم هو من جملة من يخالطهم، والمخالطة تقلل درجة التوجس.

فليست هذه المؤسسات في أوكارٍ مخفيةٍ حتى تُلاحق، بل لن تذهب إلى مؤسسةٍ كبرى حتى تجدهم قد سبقوك إليها، يعقدون معها اللقاءات، وينفذون من خلالها المناشط، فالقوم على مكرٍ كُبَّار كما ذكرت من قبل من طريقتهم في التسلل داخل المجتمعات الإسلامية.

تعقيب:

في آخر هذا المطلب لعلك رأيت حجم المكر الذي يبذله أعداء الله تعالى في حرب الدين والفطرة، وبمجموع هذا المشهد فإنَّ عقلية أصحاب الباطل أكثر تنظيمًا من عقلية أصحاب الحق في عصرنا هذا؛ لأنَّ صاحب الحق مطمئنٌ إلى أنَّ العاقبة للمتقين، وأن الله ناصر دينه ولو كره الكافرون، وربما ضعف عن دوره من المدافعة التي أمر الله بها بسبب ذلك.

ولكن هذه حربٌ عالميَّةٌ تستهدفُ الدِّينَ والفطرةَ في الأقطارِ كلها، ثم هم مَعنِيُّون بإضعاف العالم الإسلامي؛ لأنَّ الإسلامَ ذو نزعةٍ توسعية؛ لأنَّه رحمةٌ من الله للعالمين، فهم يبذلون جهودًا ضخمة في إخماد أي محاولة إصلاحٍ، ويغتالون أي شخصية يُجمع عليها المسلمون؛ منعًا لأي حالةٍ من الاتحاد والاجتماع على هدفٍ جامعٍ للأمة.

فاجتماعُ الأمة الإسلامية مصدرُ رعبٍ وفزعٍ بالنسبةِ إليهم، وهذه السياسات تبقي العالم في فوضى مما يُسهِّل عليهم حكمه والتحكم فيه.

ثم إنَّ الأمر عندنا في فلسطين فيه مزيدُ خطر؛ لأننا رفعنا السيف في وجه الكيان الصهيوني الذي يُمثِّل الدولةَ الوظيفية للولايات المتحدة والغرب في الشرق، وبحملنا للسلاح فوَّتنا عليهم كثيرًا من المنافع والمصالح، وأحبطنا كثيرًا من المؤامرات وأشكال المكر، فهم ساعون بكل قوة إلى إضعاف الجبهة الداخلية في فلسطين عامة، وفي غزة خاصة.

وبالتالي فمن اجتهادهم أن نبقى مفككين، ومن مصلحتهم أن نكون بغير منهجٍ متين، والقوم على عقلٍ جبَّار ولكن جعلوه في الباطل.

إنهم عقولٌ شيطانيةٌ حقًّا، من غير مبالغةٍ قط، ومن ذلك أنهم استطاعوا أن يتوغلوا في كثيرٍ من المساحات، وعلى حين غفلةٍ من أهل كلِّ بلد.

ثم إنَّ الفكرَ النسويَّ الذي يستفيدون منه ماديًّا عندهم في الغرب هو نفسه الذي يستفيدون منه سياسيًّا عندنا في الشرق عبر إضعاف البنية الإسلامية، فالأداة واحدة والنتيجة مختلفة!

وهم بهذه العقول استطاعوا أن يحكموا الدنيا، وأن يحوزوا أكثر من نصف مال الكرة الأرضية، ولكن لا مستقبل لهم؛ لأنَّ الحضارات التي يطول عمرها إنما تُبنى على القيم، وهم قد كفروا بالقيم وأهدروها، وحين يستخدمونها فلمصلحةٍ ماديةٍ محضة، فهم إلى انقراضٍ وأفول، وما ظلمهم الله ولكن كانوا أنفسهم يظلمون.

المطلب السادس

سبـــل مواجهة الفكر النســوي

قد عرفتَ أنَّ مجتمعاتنا الإسلامية ما زالت تنتسب إلى العافية بفضل الله تعالى، وأنَّ المؤسسات النسوية تجهر بقناعاتها بالأساليب الإجمالية، وأنَّ لها عنايةً بالتفاصيل ولكن على النحو الذي لا يثير حفيظة المستمعين والقُرَّاء، فهم يُمررون أفكارهم الإجرامية بنوعٍ من الحيلة والدهاء، وهذا كله يُيَسِّر تلقِّي الدواء قبل أن يستحكم الداء.

وفي هذا المطلب سردٌ سريعٌ لأهم السياسات والجهود التي ينبغي بذلها في التصدي للحركة النسوية، وأجعل ذلك في بنودٍ، وعِدَّتُها ثمانية كما يلي:

أولًا: استخدام سياستهم المتبعة في ترويج الأفكار:

وذلك مما هو مباح؛ كالهدوء في الطرح، والبُعدِ عن الصَّخَبِ، والبراعة في تسويق الذات، ونمتاز عنهم بالحقِّ وقوةِ الحُجَّةِ، فليس فكرُنا الإسلاميُّ في أزمة، ولسنا على دين ضعيفٍ، بل هم اليوم في أزمة، وأزمتهم طالت القيم التي تعد المادةَ الحافظة لهوية أيِّ أمة.

ومن المتقرر أنَّ **الحقَّ قويٌّ في ذاته، يحمل عوامل بقائه، والباطل زاهق في ذاته، يحمل عوامل فنائه.**

وعلى كل ما يُسَجَّلُ من الكيد والمكر الكُبَّار الذي يكاد لتزول منه الجبال، والذي يعد نسخةً كربونيةً من كيد الشيطان.. إلا أنَّ الله تعالى أنزل السكينة بقلوبنا حين أخبرنا أنَّ كيدَ الشيطان كان ضعيفًا.

وإذا كانوا يدفعون المليارات لتمرير فكرهم فإنَّنا يمكن أن ندفع عن أنفسنا شرورهم بقوة الحجة وحسن الوقاية والتحصين، ويبارك الله في القليل بإذنه سبحانه.

فما علينا إلا قوة المدافعة، وحسن التحصين من غير تباطؤ، مع الثقة بعقيدتنا وشريعتنا

وقيمنا، وأمتنا اليوم في رحلة صعود، وهم اليوم في رحلة أفول، ولسوف تضعف الحركةُ النسويَّةُ بضعف منبعها؛ فالغرب متمثلًا في الولايات المتحدة وأوروبا آخذٌ في الضعف كما يَعْرِفُ السياسيون أبعادَ قولي جيدًا.

ثانيًا: بثُّ الوعي بأنوار الوحي:

فهذا طريقنا المختصر إلى العقول والقلوب، وذلك من خلال بيان منهجنا الإسلامي، وإبراز عظمة النظام الاجتماعي في الإسلام، مع تناول فكرهم النسوي وأطواره ومبادئه ومآلاته ومكاسب الساسة الغربيين منه.

ومن المهم أن يتمتع خطابنا العلمي والدعوي بخصائص منها هذه السَّبع:

أ- الجمع بين إقناع العقل وإمتاع العاطفة؛ فيكون الخطاب متمتعًا بالمنطق العلمي والحس العقلي والبحثي، مع خلط ذلك بما يملأ العاطفة يقينًا وقوةً واستئناسًا بالإسلام وأحكامه وجمالياته، ونفرةً وضيقًا من الفكر النسوي الكارثي.

ب- إبراز جماليات الإسلام ومحاسنه؛ فهذا أعون على تحصيل اليقين، ومجرد الاستئناس خير، ويعم هذا الخواص والعوام.

وأذكر أني حين سمعت محاضرة: «**جماليات الفقه وتعزيز اليقين**» للشيخ الفاضل **بدر آل مرعي** وفقه الله.. شعرت بقدرٍ كبيرٍ من الاستئناس لِمَا قال مع أنَّ دراستي الفقه، ولم أكن بحاجةٍ إلى جرعةٍ من اليقين، لكن جماليات الإسلام تزيد القلب طمأنينةً وسكونًا فينزل الكلام على القلوب بردًا وسلامًا.

ج- التركيز على المقارنة بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي، وبين المجتمعات الإسلامية والمجتمعات الغربية، وذلك تحت عنوان: «**ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين؟**»، ويمكن الرجوع لكتاب **أبي الحسن الندوي** الذي يحمل هذا العنوان ليكون جزءًا من مادة الدفاع.

د- اختيار الموضوعات تحت خطاب التحصين، وإيضاح هذا: أننا في مخاطبة الجمهور في الدروس وعلى منابر الجمعة لا يشترط أن نُبرِزَ حقيقة المعركة، بل نقوم بعملية تحصين

لسدِّ جميع الثغرات التي يتسللون من خلالها.

فنتكلم مثلًا عن مركزية المرأة في الإسلام، وركنية التوافق الزواجي، وحسن علاج المشكلات، وعظمة النظام الاجتماعي في الإسلام، وجماليات الإسلام في التشريعات؛ من مثل انتصاف المرأة عن الرجل في الميراث والشهادة وما إلى ذلك.

أما الخوض في جوف المعركة باستحضار الفكر النسوي وبيانه من الداخل.. فهذا يحتاج لرجلٍ بارعٍ حتى يُحسِنَ طرحَهُ، بما يجمع قوة الحجة والتبسيط للعامة، بحيث يضع الكلام مواضعه، والخطاب الذي لا يقوم على قاعدةٍ متينةٍ من حسن الطرح لا يُؤمَنُ من تسبِّبِهِ لفتنةٍ لسامعه، وحينئذٍ يبقى خطاب التحصين مع الإشارة الإجمالية للاختراقات الثقافية ملاذًا.

هـ- عرض الإسلام بالتركيز على نُظُمِه؛ فالإسلام ذو نُظُمٍ في كل جانب، ويتعذر أن يُفهم بتشريعٍ واحد على حال بعض القوانين، فلن تفهم كثيرًا من التشريعات إلا ضمن النظام الذي يضمها، وقل هذا في النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والخُلُقي وغير ذلك.

و- التركيز على نقد الفكر أكثر من التركيز على تناول أصحابه والقائلين به، إلا إذا اقتضت الحكمة التحذير منهم بأسمائهم وأسماء مؤسساتهم، ومن المهم ألا نُروّج أسماءهم حين تكون خفيةً على كثيرين، فخطابنا ينبغي أن يُحصِّن من لا يعلم ويداوي من يعلم.

ز- بيان مآلات الفكر النسوي، والتركيز على تجارب المجتمعات الغربية، والحال الذي وصلوا إليه، وكيف اكتشفوا أخيرًا أنهم الآلة التي استخدمها رجال الرأسمالية وصناع القرار في سياستهم الإمبريالية[1] على ما مرَّ بك في مطلب مكاسب الساسة من الأفكار النسوية.

(١) **الإمبريالية**: هي نزعةٌ توسعيَّةٌ تهدف إلى توسيع السلطة والسيطرة عن طريق استخدام القوة، إما بالاحتلال العسكري المباشر للدول المستهدفة والاستحواذ على مقدراتها، أو بالسيطرة السياسية والاقتصادية عليها، وتكثر هذه النزعة عند الدول التي تتجه لتحويل نفسها إلى إمبراطورية كبرى، وتعتبر سياسةً منزوعة الأخلاق، ولهذا غالبًا ما يتم استعمال هذا المصطلح لإدانة السياسة الخارجية للدول المعادية.

فقيمةُ التَّجاربِ أنَّها شهاداتُ قومٍ قطعوا الطريق وأخبروك بما فيه، أما الأفكار حين تُسوَّق فهي تزيين للطريق الذي يراد السلوك فيه، ومن ثم كان خطاب التجارب أوقع وأنفع.

ومما ينبغي أن يتضمنه خطابُ بيانِ المآلات: أن المرأة في الغرب لم تحقق ذاتها ولم تنل حريتها، بل فقدت بيتها وزوجها وأولادها، وتكلفت نفقتها والقيام بمؤنة نفسها وبيتها، والفكر النسوي هو الذي أزاح عن الرجل مسؤولياته حين عُزل عن سلطان بيته، وهو نفسه الذي أدخل المرأة سوق العمل لتكون أداةً لجلب المال وتوفير المال وترويج البضائع بيد صناع القرار ورجال الأعمال، فهم يكفرون بحقوق المرأة ولكن يتخذون ذلك شعارًا وسبيلًا لتحقيق مآربهم، إلى غير ذلك مما تناثر في الكتاب ومما يفتح الله به عليك.

ثالثًا: إشراك مؤسسات المجتمع في عملية المدافعة والتحصين:

وذلك لأنَّ جهدَ المجموع أبلغُ من جهد الأفراد، والباطل المُنظَّم لا بد أن يقابله حقٌّ مُنظَّم.

ومن المهم الانتباه له هنا: أن يتحدد الصديقُ من العدو، وأريد بذلك: أنَّ المؤسسات السيداوية تتصل بالسواد الأعظم من مؤسسات المجتمع؛ كالمدارس والجامعات والوزارات والدوائر الحكومية والقضائية وبعض الأجنحة الأمنية وغير ذلك.

فهذه قد تنظر للمؤسسات السيداوية أن بالإمكان الاستفادة منها ماليًّا في تمويل بعض المناشط والدورات، وتغطية تكاليف بعض الحوائج والمشاريع، وهم في ذهولٍ عن حجم المكر الكُبَّار الذي يمارسونه في عملية التسلل الناعم لداخل المكون الاجتماعي، فضلًا عن الشعور بالأمَنَةِ من تسرب أي فكرٍ مصادمٍ للدين والفطرة لمجتمعٍ متدينٍ محافظ.

فإذا كانت الصفقة بالنسبة للمؤسسات المجتمعية صفقةً مادية.. فإنَّها بالنسبة للمؤسسات السيداوية صفقة ثقافية.

ويزداد الأمر تعقيدًا: أنَّ المؤسسات السيداوية قضت من عمرها زمنًا في عملية الإرشاد التربوي والنفسي، قبل أن تبدأ في ترويج الأفكار النسوية والثقافة الجندرية.

وبناءً على ذلك؛ فمن المهم تجنيد عامة مؤسسات المجتمع في عملية تعزيز القيم، وتحصين المجتمع من الأدواء الوافدة، والابتعاد عن لغة الاتهام بالوقوع في شَرَك المؤسسات النسوية، فهذا لا يجدي ولا يفيد.

بل إنَّ اتباع سياسة إشراك المؤسسات المجتمعية في مهمة التحصين أعون على تحصينها هي؛ لأنَّها ستصبح أكثر اطِّلاعًا على ما يقترفه القوم.

رابعًا: استصدار الفتاوى الشرعية بهذا الخصوص:

وذلك من الهيئات العلمية الرسمية وغير الرسمية، ويمكن لبعض العلماء أن يكتب فُتيا ويقوم بقية العلماء بالتوقيع عليها.

والذي أقترحه في الفتيا أن تكون بِلُغَةٍ متوسطةٍ بين الخطوط العامة والتفاصيل، بحيث يقع الكلام موقعه من البيان والتحذير دون الدخول في تفاصيل طويلة، ودون الاكتفاء باللغة العامة التي لا تكشف حقيقة الخطر.

خامسًا: إنشاء مركزين في البلد:

الأول: مركز الإصلاح القيمي:

ويتألَّفُ من جمعٍ من العلماء والدعاة والمهتمين، ويهدف لحراسة المجتمع قيميًّا، بحيث تكون المعالجة ناضجةً؛ لأنَّ المسألة التي لا يتولاها الأكابر لا بد وأن يتسلم زمامها الأصاغر، وحينئذٍ قد تغيب الحكمة في الطرح، ولا يقع الكلام موقعه من حسن البيان.

ويمكن للمركز المُقترح أن يكون تابعًا لوزارة الأوقاف أو إحدى الجهات العلمية أو الدعوية في البلد ذات الثقة والعناية، وتُجند فيه جميع الطاقات الشبابية من مختلف المدن والقرى، أو يكون مستقلًّا إذا لم يجد رعايةً من أيِّ جهة، وحينئذٍ يحتشد أهل الخبرة والعزم والصلاح على إنجاحه بكل ما أوتوا من قوة، لعل الله يفتح عليهم بما هو خير.

ويستهدف هذا المركزُ عامَّةَ الجهاتِ التي يمكن أن تكون مستهدفةً للمؤسسات السيداوية؛ كالمدارس والجامعات والوزارات والدوائر القضائية والقانونية والأجهزة الأمنية وما إلى ذلك.

الثاني: مركز حماية الطفل والمرأة:

ويهدف هذا المركز لسد الثغرة التي تقف عليها المؤسسات السيداوية، من أنها تدافع عن حقوق الطفل والمرأة، فيتولى هذا المركز ذلك، ولكن بالرؤية الإسلامية والمنطلقات القِيَمِيَّة.

وينبغي للقائمين على البلد أن يدركوا حجم الخطر، ومن ثم يبالغون في الإنفاق المالي على هذا المركز وكذا الذي قبله؛ ليقع موقعه من سد الثغرة جيدًا، ولا يختلف العقلاء أن تكلفة الوقاية أقل من تكلفة العلاج.

سادسًا: توسيع نطاق عمل الجمعيات النسائية الإسلامية:

فإذا كانت أكثر الجمعيات النسائية الإسلامية تستهدف النساء الملتزمات في المساجد والمراكز الخاصة، وكذلك الطالبات في المدارس والجامعات وما تيسَّر لهم من ساحات المجتمع.. فينبغي أن يكون هناك انخراطٌ قويٌّ داخل جنبات المجتمع، بمختلف أطيافه وأحواله.

وذلك أنَّه من المتقرر أنَّ العدوَّ يستغل مساحة الفراغ، فينبغي أن تُسَد، وأن تبذل الجمعيات النسائية الإسلامية كل جهدٍ ممكنٍ في سبيل التحصل على تمويلٍ جيد لتغطية تكاليف المناشط التي تستهدف المرأة والطفل في المجتمع.

وكبراء البلد ينبغي أن يكونوا على عنايةٍ بهذا.

ولو لم يتحرك أحدٌ فينبغي للغيورين أن يشتغلوا بدهاء؛ بأن يتم العمل من خلال مؤسسات لها نفس القالب من الدعوة لحقوق المرأة والطفل، مع استعمال نفس اللغة المستعملة عندهم، ونفس الطريقة في تسويق المشاريع، ومخاطبة مختلف الجهات المانحة في الغرب والشرق، فيمكن بذلك التحصل على تمويلٍ جيد، وداخل الدورات والمناشط يتم

تقرير المعاني القيمية وفق الرؤية الإسلامية.

وأعرف من فعل هذا ونجح في قطع شوطٍ جيدٍ فيه، وقلت هذا؛ لأننا في زمنٍ نشهد كثيرًا من الساحات قد لا ننتصر فيها على عدونا إلا إذا استخدمنا نفس الأدوات والأسلحة التي يستهدفنا بها.

والعاملون في مجال الجمعيات والتسويق يدركون كلامي جيدًا، وأنا شخصيًّا كنت قريبًا من عمل بعض الجمعيات منذ ما يزيد عن خمسة عشر عامًا، وكتبت عددًا من المشاريع، وتلقيت دورةً في ذلك، وأعرف لغة المشاريع التي تحصل بها عمليةُ التسويق.

سابعًا: إصدار ميثاق قيمي حارسٍ للبلد:

ينبغي أن تُثمر رزمة التدابير المذكورة سلفًا في وصول أهل البلد بكل مكوناتهم لإصدار ميثاقٍ قيميٍّ جامع، وفق المبادئ الإسلامية، ويكون كالقانون الذي لا يجوز لأيِّ مؤسسةٍ محليَّةٍ أو أجنبيةٍ تجاوزه، انطلاقًا من أنَّ الإسلام هو الدستور الرسمي للبلد، وأنَّ هناك منظومةً قيميَّةً اجتماعيَّةً قد توافق عليها أهل البلد.

وتكون ساحة أي طرفٍ عاملٍ داخل البلد خاضعةً لهذا الميثاق، ومحتكمةً له، ولو فات كثيرٌ من المصالح إزاء هذا الإجراء.

والظن أنَّ أكثر المؤسسات لن تقف حجر عثرة أمام هذا الإجراء وإن كان من المتوقع حصول ضجةٍ في مباديه؛ وذلك لأنَّ لهم مصلحةً ذاتية مالية فيه، فحين يعلم القائمون على المؤسسات أنهم إن لم يلتزموا بالمنظومة القيمية داخل البلد سيفقدون القدرة على ترويج المشاريع وتنفيذها.. فحينئذٍ سيكونون مضطرين أن يظهروا للممول جانب التنفيذ بحسب الرؤية الغربية، ولكنهم في الواقع سيلتزمون برؤية أهل البلد لئلا يفقدوا ما هم عليه من مصالح وامتيازات.

والسياسي الداهية يستطيع أن يُجنِّد هؤلاء ليكونوا رديفًا ماليًّا يخدم البلد من غير التورط بتمرير أيِّ شيءٍ من أفكاره.

فإن لم يتمَّ شيءٌ من ذلك إلا بتضحيةٍ بجزءٍ من المصالح فلا تثريب في سبيل الحفاظ على المبادئ، وفضلُ الله واسع.

ثامنًا: تحصين الفئات المستهدفة للمؤسسات السيداوية بمادةٍ فكريةٍ مركزة:

إنَّ الأصل الذي لا ينبغي سواه هو التحذير من حضور أي لقاءٍ أو محاضرةٍ أو دورةٍ أو ورشة عمل لأيٍّ من المؤسسات النسوية والسيداوية، وهذا الذي أقرره وأدعو إليه.

إلا أنَّ هناك من الشباب والفتيات وسكان المناطق النائية من لا يدركون درجة المكر التي عليها القوم فلا يجدون حرجًا من المشاركة، وقد يُمرَّر عليهم ما يُبث من الثقافة النسوية بحكم ما يتبعونه من زخرفةٍ في القول، وبراعةٍ في تسويق الأفكار.

وليس كل شخص له الصبر على البحث عن الجذور الفكرية للمؤسسات النسوية، أو القراءة في الكتب المطولة، فلزم أن نُحصِّن هؤلاء بثقافةٍ بالغةِ الإيجاز والاختصار، تكون لمن حضر منهم درعًا يتقي به تسلل هذا الفكر إلى عقله بعون الله تعالى وفضله.

ومادة هذا الكتاب تصلح أن تكون مادةً دعوية لمن يريد أن يَنْهَى غيره عن حضور مناشطهم، أو أن يقوم بتحصينه فيما لو تحتَّم الحضور لموجبٍ بعث عليه.

وسعيًا في تيسير هذه العملية فإني أخصص المطلب الآتي لتلخيص مهمات ما ورد في الكتاب، ليكون بمثابة جرعةٍ مركَّزةٍ لمن لم يقرأ الكتاب، وتذكيرًا بمهماته لمن قرأه ولكن أحب أن تستقر بعض المعاني في صدره على وجهٍ مختصر، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

المطلب السابع

حصـــنُ المســـلم

هذا المطلب إبرازٌ لبعض المعاني التي تضمنَّها الكتاب؛ بحيث تكون بمثابة جُرعةٍ سريعةٍ لمن أراد أن يُحصِّن نفسه أو غيره مما يُلقى في الفضاء من أفكار، أو يلتقط فكرةً عن عناوين مهمات المسائل بحيث تستحثه على القراءة الهادئة للكتاب.

وأجعل ذلك في عشرة محاور كما يلي:

أولًا: مدخل:

توعد الشيطان أن يُضِلَّ بني آدم ويغويهم، وحرص في سبيل تحقيق ذلك على إحداثِ تغييرٍ في الشريعة أو تغييرٍ في الفطرة والطبيعة؛ لتقل الاستجابة ويشتد الانحراف كما قال سبحانه: ﴿لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴿١١٨﴾ وَلَأُضِلَّنَّهُمْ وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ ءَاذَانَ ٱلْأَنْعَٰمِ وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١١٨، ١١٩].

وجعل الله الشريعة ثابتةً لا تتبدل كما في قوله: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ٦٤]، وجعل الفطرة ثابتةً لا تتبدل كما في قوله: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠]، فالدين محفوظ، والعاقبة للمتقين، ولكن لا بد من دخول المعركة بحسب سنة المدافعة بين المحقين والمبطلين، والله غالبٌ على أمره ولكنَّ أكثر الناس لا يعلمون.

ومن وحي شياطين الجن لشياطين الإنس في باب تبديل الشريعة ما يُعرف اليوم باسم: «**الدين الإبراهيمي الجديد**»، ومن وحيهم في باب تبديل الفطرة والطبيعة ما نتج عن الحركة النسوية من أفكار تلقفها الساسة وصناع القرار في الغرب استهدفت نصوص الدين ومقررات الفطرة، وهو ما يُعالجه هذا الكتاب.

ثانيًا: أعمدة النظام الاجتماعي في الإسلام:

يقوم النظام الاجتماعي في الإسلام على أعمدةٍ منها الثمانية الآتية:

أولًا: يتركب النظام الاجتماعي على الأسرة: ولهذا جاء الإسلام بالحثِّ على الزواج؛ لما فيه من حفظ النوع الإنساني بامتداد النسل، وتحصيل العفاف، واستيفاء اللذة، وكونه سبيل الولد الذي ركَّب الله طلبَه في النفوس، وما يستتبعه من الاستقرار النفسي والاجتماعي.

ثانيًا: تَسَاوِي الرجال والنساء في الأحكام إلا ما خُصَّ بدليلٍ؛ رعايةً للفوارق بينهما في الميول والسلوكيات والخصائص وغير ذلك، والرجل يختص بأشياء والمرأة تختص بأشياء، وكل ما يُتوهم أنه في حقها نقص فإنَّه إذا وُضِع في سياقه ظهر أنه كمالٌ كما تقدَّم بيانُ ذلك مفصلًا.

ثالثًا: المرأةُ مكرَّمةٌ في الإسلام تكريمًا لم تبلغه أيُّ أمةٍ من قبل، بنتًا كانت أو زوجةً أو أمًّا أو أختًا، وهي مكفولة النفقة في كل ذلك.

رابعًا: الإنسان ذكرٌ وأنثى، وهما متكاملان لا متصادمان، متوادَّان لا متنافران.

خامسًا: سلطان المرأة إنما هو في بيتها وأمومتها وإدارتها لأمر البيت، وتربيتها للنشء، ولها الخروج للعمل إذا احتاجت إلى ذلك، ومن حقِّها المشاركةُ في القضايا العامة دون الولاية العامة.

سادسًا: مسؤولية البيت كمسؤولية المجتمع متوزعةٌ على أفراده، والقوامة في البيت للرجل، وهي قوامةُ رعايةٍ ومسؤوليةٍ ونفقةٍ وحنان، فالقوامة لها ثمنٌ، وثمنها غالٍ، والبيت كأي مؤسسةٍ ووزارة لا يصح أن يكون له رأسان، كالغِمْدِ لا يجتمع فيه سيفان، ولكن إذا كان الزوج بمنزلة الأمير فالزوجة بمنزلة الوزير.

سابعًا: البيت مصنع التربية: فيُنشأ الولد منذ الصغر على قيمٍ وسلوكياتٍ تجعله متهيئًا لدخول المجتمع والسوق، وذا أهلية لإدارة بيتٍ إذا بلغ مبلغ الزواج، والتربية عمليةٌ مشتركةٌ بين الرجل والمرأة، لكن دور الأم فيها أكبر ودور الأب فيها أعمق.

ثامنًا: بُنِي المجتمعُ على القيم ومكارم الأخلاق، ومن ثم تُعظَّم فيه الروح وإن اعتُبِرَت فيه المادة، خلافًا للمجتمع الغربي الرأسمالي؛ فإنَّه مجتمعُ مادة، ولهذا كل شيءٍ لا يؤدي لمالٍ تم كَسْرُهُ، كتربية المرأة لأبنائها، وترتيبها لأمور بيتها، فإنَّ هذا لما كان لا يفضي في نهاية اليوم لقطعٍ نقديةٍ كانت قيمتُهُ ثانويةً هامشية.

ثالثًا: قصة الحركة النسوية:

وذلك في ستة بنود:

أولًا: ظهر الفكر النسوي في الغرب أواخر القرن الثامن عشر، وكانت نشأته بمثابة ردَّةِ فعلٍ على تعامل المجتمع الغربي بكلِّ مكوناته مع المرأة بازدراءٍ واحتقارٍ وحرمانٍ من الحقوق، حتى بلغ الحال في بريطانيا أنَّ الزوج كان بإمكانه أن يبيع زوجته في السوق.

ولم يخرج رأي رجال الكنيسة عن ذلك، فكانوا يرون أن المرأة قطعةٌ من شر، وكارثةٌ مرغوبٌ فيها، وأنها شيطان، ولم تخرج نصوص الكتاب المقدس (المُحرَّف) عن ذلك كذلك.

وإزاء ذلك ظهرت الدعوة لرفع الظلم عن المرأة، وإعادة الاعتبار لها، والانتصار لحقوقها، لا سيما في أعقاب الثورة الصناعية سنة ١٧٦٩، ثم الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ في ظل موجة المطالبة بالحقوق، إلا أنَّها لم تُحصِّل شيئًا ذا بالٍ من ذلك، ولكن كانت هذه الأحداث بمثابة الأرضية التي وطَّأت لنشأة الفكر النسوي؛ إذ بقي ملف المطالبة بحقوق المرأة قائمًا.

ثانيًا: قامت **الموجة النسوية الأولى** عقب الثورة الفرنسية، واستمرت حتى أواخر القرن العشرين، وتركَّزت على تحصيل الحقوق من مثل حق التعليم والملكية والتصويت وغير ذلك من صور المساواة مع الرجل، واستطاعت أن تُحصِّل عددًا من الحقوق في مُدَدٍ متباعدة.

ثالثًا: مرت الحركة النسوية بمرحلة ركود بسبب الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ ثم

الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩، على أنَّ المرأة خرجت للعمل لا سيما في مهنة التمريض وفي العمل في المصانع بعد ذهاب أعدادٍ ضخمة من الرجال للحرب، وفي أمريكا وحدها بلغ عدد النساء اللواتي توجهن للعمل سبعة ملايين امرأة.

رابعًا: انطلقت **الموجة النسوية الثانية** مطلع ستينيات القرن الماضي، ومكثت نحوًا من عِقدٍ ونصف، وتركز الفكر النسوي في هذه الموجة على مفهوم الجندر الذي يعني تماثل الرجل والمرأة، وأنهما نوعٌ اجتماعيٌّ واحد، من غير أيِّ فرقٍ بينهما كما سيأتي بيانه في المحور الآتي.

وبهذا تحولت المطالبة من المساواة بين الرجل والمرأة إلى إلغاء الفوارق بينهما، وأنَّ الإنسان نوعٌ واحد، ولكن بأنماطٍ محددة، وذلك في جرأةٍ سافرةٍ على الشرع والعقل والفطرة.

خامسًا: ظهرت **الموجة النسوية الثالثة** منتصف سبعينيات القرن الماضي وما زالت ساريةً حتى اليوم، ويميز هذه الموجة أمران: أنها أخذت طابع العالمية، وأنها صارت على اهتمامٍ بالبعد السياسي المتمثل في السلطة، وانتهى الأمر باعتماد الساسة لكثيرٍ من مخرجات الفكر النسوي.

ومن آثار ذلك: تلك الاتفاقية الصادرة عن الأمم المتحدة سنة ١٩٧٩ باسم: **«اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة»**، والتي تُعرف بـ **«اتفاقية سيداو»**.

وهذه الاتفاقية بمثابة قانونٍ دوليٍّ لحماية حقوق المرأة، وذلك بحسب الرؤية الغربية ذات الثقافة الليبرالية، ويظهر الفكر النسوي فيها واضحًا وحاضرًا بقوة.

سادسًا: ظهور ما يُعرف بالنسوية العربية والنسوية (الإسلامية)، وذلك تأثرًا بالحالة الغربية في ظل الانبهار بالنهضة المادية التي وصلت إليها أوروبا.

ومن المستظرف هنا أنَّ النسويات في العالم العربي والإسلامي حاربن من أجل تحصيل حلٍّ نسويٍّ مُطالَبٍ به في الغرب لمرضٍ غير موجودٍ أصلًا في الشرق!

وبيان هذا: أنَّ المرأة إذا كانت في الغرب موضع احتقارٍ من المجتمع والكنيسة والكتاب المقدس، ومحرومةً لأجل ذلك من حقوقها، حتى إنه لم يكن لها أن تتعلم، وإذا ذهبت إلى الكنيسة لم يكن من حقها أن تتكلم، بل عليها أن تبقى صامتة.. فإنَّها في الإسلام كانت مكرمةً مصونةً معززة، بل الفكر الشرعي مبنيٌّ على المبالغة في صيانتها، وإكرامها، والقيام بحقها.

وما يُوجد من مشكلاتٍ في المجتمع فهو بالصفة والحال الذي لا يخلو منه أيُّ مجتمعٍ إنساني، وسبيله الإصلاح الذاتي وفق التصور الشرعي والصرح الخُلقي، مما يعني أن المرض الغربي ليس كالمرض الشرقي، فنقل المرض لأرضٍ صحيحةٍ فسادٌ في العقل، وضعفٌ في التصور، فكيف لو كان هذا الداء الذي يُراد نقله مصادمًا للدين والفطرة والأخلاق!

رابعًا: المبادئ العامة للفكر النسوي:

وبوعيك لهذه المبادئ جيدًا ستدرك كيف تتم خديعة الفئات المستهدفة من طرف المؤسسات النسوية والسيداوية، وكيف يتم تمريرُ الفكر النسوي بهدوءٍ وزخرفةٍ من القول.

ولو كنتَ أحدَ هذه الفئات المستهدفة.. فإنَّ وعيك الجيد لهذه المبادئ سيعطيك عصمةً من الوقوع فيها بإذن الله وفضله، وإن كانت النصيحة الدائمة بترك مواطن الشبهات كالنصيحة أيضًا بترك مواطن الشهوات.

وأكثر هذه المبادئ أخذته مباشرة من كلام سيمون دي بوفوار في كتابها «الجنس الآخر» الذي يُعدُّ إنجيل الحركة النسوية، وقد تقدَّم ما ستراه هنا بلفظه معزوًّا في الكتاب.

والمبادئُ العامَّةُ التي يمكن ردُّ هذا الفكر بتشعباته إليها سبعةٌ كما يلي:

الأول: المساواة بين الرجل والمرأة:

وذلك في مختلف الجوانب، من غير رعايةٍ لطبيعة الرجل والمرأة ووظائف كلٍّ منهما وخصائصه وميوله وطريقة تفكيره.

وهذا المبدأ كان فحوى الموجة النسوية الأولى كما مر.

الثاني: الجندر:

وهو الذي يُعرف بالنوع الاجتماعي وبالجنوسة، والذي يعني بإيجازٍ: أنَّ الإنسانَ شيءٌ واحد، ونوعٌ واحد يشمل الجنسين الذكر والأنثى، وتحديد الذكورة والأنوثة لا يعود للفروق الجسدية مثل اختلاف الأعضاء التناسلية؛ ولكن مرده للتنشئة الاجتماعية والثقافية، وهذا يعني أنه أمرٌ مكتسب.

وبناءً عليه؛ فيمكن من خلال التنشئة الاجتماعية أن يصبح الرجلُ امرأةً ولو كان ذا قضيب، ويمكن للمرأة أن تصبح رجلًا ولو كانت ذات مهبل، وذلك إذا رُبِّي الذكرُ تربيةَ الإناث وربيت الأنثى تربيةَ الذكور.

فالرجل بحسب الفكر النسوي لم يولد رجلًا؛ بل صار رجلًا لأنه عامل نفسه كذلك، وعامله المجتمع كذلك، والأنثى لم تولد أنثى؛ بل صارت أنثى لأنها عاملت نفسها كذلك، وعاملها المجتمع كذلك.

أما ما يُذكر من اختلاف الميول والسلوك وطرائق التفكير بين الرجل والمرأة فشيءٌ يتنكر له الفكر النسوي، ولا يعترف به، ويسعى إلى هدمه حتى لو كان مركوزًا في الفطرة غائرًا فيها.

وعلى ما تسطَّر؛ فإنَّ الجندرَ يعني إلغاء كل فارقٍ بين الجنسين، فالرجل والمرأة متماثلان تمام التماثل في كلِّ شيءٍ، على صعيد الخصائص النفسية والوظائف الجسدية، والأدوار المجتمعية، والقدرات المهارية، والميول النفسية، والسلوكيات الذاتية وغير ذلك.

وكلُّ تفرقةٍ بينهما من مثل القول بعقلانية الزوج في مقابل عاطفة المرأة، وقوة الرجل في مقابل ضعف المرأة كلامٌ فارغ، والذي رسَّخه هو المجتمع الذكوري الذي يقمع المرأة ويظلمها ويضطهدها.

ومن إفرازات المفهوم الجندري الأمور الثلاثة الآتية:

١- يجوز للرجل أن يتزوج رجلًا، ويجوز للمرأة أن تتزوج امرأة، وهذه نتيجةٌ طبيعيةٌ للقول بأنهما نوعٌ واحد، فالمثلية إذن تطبيقٌ مباشر لنظرية الجندر.

٢- يجوز للرجل أن يتحول لأنثى، ويجوز للأنثى أن تتحول لذكرٍ، وذلك بالتدخل الجراحي، وتمت إتاحة التحول الجنسي للأطفال، وفي بعض البلاد مثل اسكتلندا وبعض الولايات الأمريكية أصبح من حق الطفل الذي بلغ سنتين أن يتحول فضلًا عمن فوقه، وليس من حق الوالدين أو المَدرسة الاعتراض، بل إنَّ كثيرًا من طاقم التدريس هم الذين يُلَقِّنُون الأطفالَ أهميَّةَ ذلك.

٣- تعدد أنماط الأسرة: وذلك بإضافة التوجه الجنسي للجنس والجندر، فالمعايير ثلاثة: الجنس من ذكرٍ وأنثى، والجندر بحسب التنشئة، والتوجه الجنسي؛ كأن يكون مثليًّا أو تغايريًّا؛ فقد يكون الإنسان ذكرًا من جهة الجنس، ولكنه أنثى من جهة الجندر، ثم هو مثلي، وتستطيع أن تُفرِّخ الكثير من الأنماط بناءً على ذلك.

الثالث: قمع النظام الأبوي:

يقوم الفكر النسوي على محاربة كل علاقة تجعل للرجل سلطةً على آخرين سلطةً دائمة، وهو ما يعرف بالنظام الأبوي.

فالرجل -في الفكر النسوي- هو العدو الأول، وهو أُسُّ البلاء وأساس المشكلة، وأي قوامةٍ له ولو في إطار الرعاية والمسؤولية والنفقة فهو معدودٌ عندهم من صور القمع والاضطهاد، سواء كان الرجل أبًا أو زوجًا أو أخًا، ويجب نزع السلطة منه بالقوة؛ إذ ما أخذ بالقوة فلن يُستردَّ إلا بالقوة.

وأي مجتمع تكون فيه السلطة للرجال فهو متهمٌ بأنه مجتمعٌ ذكوري.

ولو كان الرجل متوافقًا مع أهله، محافظًا على أمه وزوجته وبناته وأخواته، ويربيهن على العفة.. فإنه مذمومٌ عندهم متَّهمٌ بأنَّه ذكوريٌّ، والمرأة مسلوبة الحقوق مظلومة عنده؛

لأنها تابعةٌ له، ولهذا يجب إسقاط سلطته، لتكون المرأة في انفلاتٍ من وصايته.

وهذا المبدأ نتيجةٌ طبيعيةٌ لمفهوم الجندر؛ فما دام الرجل والمرأة شيئًا واحدًا متماثلًا تمام التماثل فلماذا تكون له الولاية عليها!

ومن ثم كان التصورُ النسويُّ أنَّ المرأةَ لن تصل إلى حقوقها إلا بهدم النظام الأبوي والقضاء عليه.

ومن إفرازات هذا المبدأ حين انتقل إلى النسوية (الإسلامية): أنَّ الرجالَ مُتَّهَمُون بأنهم سخَّروا نصوصَ الدِّينِ وفسروها بحسب أهوائهم لخدمة مصالحهم، ولهذا يجب إعادة تفسير الدين بعيدًا عن تفسيرات المفسرين، وهذه التهمة ستكون في جانب رجال الكنيسة مع الكتاب المقدس المُحرَّفِ من باب أولى.

الرابع: الحرية المطلقة:

ينص الفكر النسوي على أنَّ المرأة لها الحرية المطلقة في العمل وفي عَقْدِ العقود وفكِّها والتصرف في بكارتها وجسدها، وفي الإنجاب وعدمه، وفي تقرير مصير الجنين وإجهاضه وغير ذلك؛ لأنَّها بكلِّ بساطةٍ تملك نفسَها وجسدَها.

وليس للرجل أن يعترض على شيءٍ من ذلك، بل ليس له مجرد التدخل؛ لأنها وإياه ببساطةٍ نوعٌ واحد، فلماذا يكون له نوعُ سلطةٍ عليها؟!

فهذا المبدأ يعني أنَّ المرأة من حقِّها أن تنفلت من كلِّ عقالٍ دينيٍّ أو أخلاقيٍّ أو سلوكي تحت شعار الفرار من ذل العبودية في سجن الأب أو الزوج.

ومع أنَّ القانون له حد.. إلا أن الفكر النسوي يأبى أن يكون للدين أو للأخلاق أي حد يتدخل به، فالمرأة حرة تفعل ما تشاء.

الخامس: تشريع المثلية والشذوذ:

وقد مرَّ بك أنه نتيجةٌ طبيعيةٌ لمفهوم الجندر.

وأضيف هنا: أنَّ التصورَ عندهم أنه لما كان التمييزُ بين الرجل والمرأة قد تبلور في العلاقات الجنسية.. فإنَّ محاربة هذا التمييز تكون باجتثاث الجذر الذي استند عليه؛ وهو العلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة، ومن ثم كان من جملة الحلول خلقُ علاقاتٍ مثليَّةٍ يكون الطرفان فيها متساويين!

وهذا أيضًا من نتيجة الحرية المطلقة والتي تشمل العلاقات وتحديد هوية الجسد.

وأما الحاجة للأطفال في العلاقات المثلية فقد أوجدوا لها حلولًا مثل النيابة في الحمل، من خلال استئجار امرأة للحمل مقابل مبلغ مالي، بعد تحديد من يكون الزوج ومن تكون الزوجة.

السادس: ازدراء الأسرة وما يكتنفها من زواجٍ وإنجابٍ وعملٍ منزلي:

تُصرِّح الحركة النسوية بأنَّ الزواجَ هو المصيرُ التقليدي الذي يخصصه المجتمع للمرأة، وهو من بقايا العادات، وأنه لا يزال يمثل نوعًا من الاضطهاد للمرأة.

وثمة عقدةٌ عند النسويات تتمثل في الأمومة والإنجاب والعمل المنزلي، فيعتبرن أنَّ ذلك يمثل الطريق الذي يضمن سيطرة الرجل.

ولهذا تبدأ عملية تنظير ضخمة للحطِّ من قيمة الأمومة والإنجاب وتربية الأطفال والعمل المنزلي، من خلال عقد مقارنة مع دور الرجل المنتج الذي يعود عليه بالمال.

ومن أقوالهم بالنص: إنَّ المرأة ليست سوى عبدة عند الرجل بعدما كُرِّست للإنجاب والأعمال الثانوية!

وسر الازدراء لهذه الأمور المُعظَّمة أنها تبقي المرأة في تبعية الرجل، كما أنها لا تنقلب لقطعٍ معدنيةٍ في آخر اليوم.

ومن هنا خلصت الحركة النسوية إلى أنَّ حرية المرأة تستلزم أن تستقل بوضعها الاقتصادي وأن تخرج من البيت، ولو على حساب الأسرة والأطفال.

بل حصل التهميش لفكرة الإنجاب أصلًا، وأنه بالإمكان تأجيل هذه الخطوة حين

تكبر المرأة وتتقدم في السن، ومن هنا جاءت فكرة تخزين البويضات؛ فتؤخذ من الفتاة وهي في زهرة شبابها، وتبقى في عمل السوق والمصانع، فإذا تقدَّمت في السن.. فإنها تلجأ للإنجاب؛ لأنها تكون أكثر فراغًا لأعبائه؛ وذلك لئلا يتضرر السوق بسبب انشغالها بالإنجاب والأمومة وعمل البيت!

ورضيت المرأة بذلك؛ لأنه سبيل الفرار من سجن البيت وإن كان مستقرها في سجن السوق والمصنع!

السابع: الشعور بالمظلومية:

مجمل الفكر النسوي يفضي لجعل المرأة على حالةٍ كئيبةٍ من الشعور بالمظلومية بسبب الرجل، فالعلاقة معه علاقةُ حربٍ ضروس، أنى كان حاله وموضعه، ولو كان أبرَّ الناسِ بها، وأقربَ الناسِ إليها.

ومن تصريح النسويات بهذا الخصوص: أنَّ الوسطَ الذي تنتمي إليه المرأةُ مغلقٌ عليها من كلِّ جانب، محدود الأفق، يسيطر عليه عالمٌ من الذكور، وأنَّ المرأة لا بد أن تناضل ضد الرجل لتدافع عن استقلالها، وتحارب من أجل الحفاظ على الوضع الذي ينذرها بهاجس التبعية للرجل.

والزوجُ عندهن موصوفٌ بأنَّه الشخصُ الذي يُصدر الأوامر ويتصرف كالسيد المطلق، يأمر وينهى، ويتصنع الشدة والبأس، وأنَّ حالته هذه تعد مهزلةً بحق المرأة، وهي بالنسبة لها جزءٌ من الواقع اليومي، وهذا من كلام سيمون دي بوفوار نفسها.

فالمرأة باختصار تعاني عقدةَ النص بسبب الرجل، وهو نفسه بالنسبة لها يُمثِّلُ عُقدةَ العُقَد، وكل دور يقوم به ولو في الخير فهو مفسرٌ عندها بأنَّه من التسلط والظلم والطغيان، وكل عمل لا تعمله المرأة من أعمال الرجل فإنَّها مقتنعةٌ بأنَّها معزولةٌ عنه بسبب المجتمع الذكوري والتبعية للرجل، فالزواج مأساةٌ لا تنتهي، والمعركة مع الرجل لا تؤدي إلى انتصار.

ولكن لا بد من خوض المعركة ضد الرجل، فإنه العدو الأول، بل ويُعادى كلُّ ما من شأنه أن ينتصر للرجل أو يعطيه حق الولاية على المرأة، ومن هنا تمت معاداةُ الدين، بل وتمت معاداة اللغة؛ لأنَّها ذكوريةٌ في مساحاتٍ كثيرة، وتمت معاداة علم التاريخ واتهامه بأنَّه كُتِب بنزعةٍ ذكورية، ولا بد من إعادة كتابته.

إلى غير ذلك مما يؤكد لك أنَّ النسوية آفة نفسية، ولكن تلقفتها أيدٍ سياسيةٌ ماكرة.

فحربها الضروس ضد قوامة الرجل مثلًا يدرك العاقل فطرةً وبأدنى تأمل أن تفوقه عليها إنما هو بدرجةٍ واحدة كما هو صريح القرآن، وهذه الدرجة هي درجةُ رعايةٍ ومسؤولية، وأسعد الناس بها المرأة؛ إذ الدرجة في صالحها وفي تحقيق مصالحها لا ضدها، ولو حصل الانفلات من عقال الدين والفطرة والأخلاق والمروءة فأحسب أنَّ أسرع الناس هربًا منها هو الرجل نفسه؛ لأنَّ ثمنها غالٍ.

لكن نفسية المرأة متشبعةٌ بالشعور بالمظلومية، وهذا يفضي لتلطُّخِ النفسية وتعبها وانهيارها مع الأيام والليالي، ومن لم يحترز بعقله هلك بعقله.

وبما تقرر تَخلُصُ إلى أنَّ النسوية مرت بأطوار ومراحل، وأنها في موجتها الأولى كانت تنادي بما فات المرأة من حقوق، ثم انتهى الأمر بمفهوم الجندر، والذي يتضمن مبدأين لازمين:

مبدأ النوع الذي يسعى لإلغاء الفروق بين الجنسين.

ومبدأ الضحية والذي حصل بسببه تعميقُ الشعور بالكراهية ضد الرجل.

ومن اللطيف ذِكرُه أنَّ النسويةَ قامت في البداية على الإعجاب بالرجل، والمطالبة بتقليده، وانتهى الأمر بمحاربته وقمعه والدعوة للاستغناء عنه حتى في الأمر الجنسي، ومن ثم كان القول بالمثلية والشذوذ الذي هو تطبيقٌ مباشرٌ لنظرية الجندر.

ولم يقف الأمر عند ذلك؛ بل امتد لهدم كل سلطة يكون فيها الرجل؛ كسلطة الأب على أولاده، والمدرس على طلابه وما إلى ذلك، وهذا شأن الفتن؛ فإنَّها لا تقف عند حد.

خامسًا: آثار النسوية:

من ذلك الآثار العشرة الآتية:

أولًا: فقدان التوازن لدى المرأة:

وذلك لأنَّ الفكر النسوي متنكرٌ لحوائجها، فيُراد نزعها من البيئة التي يترعرع سلطانها فيها؛ أعني بذلك الزواج والأمومة، ومن ثم الإلقاء بها في السوق لتتحمل عبء الإنفاق بحكم أنه الطريق لحريتها وتحقيق ذاتها.

ثانيًا: تسليع المرأة:

إذ صارت وقود المصانع والأسواق، وهذا جعلها الوسيلة الأقرب لتوفير المال لزهادة أجرها، وتسلسل الأمر حتى صارت مادةً لترويج البضائع من خلال الإعلانات وغيرها، بل واللهو والدعارة وغير ذلك من صور الامتهان.

ثالثًا: تحميل المرأة أعباء الفكر النسوي:

فالفكر النسوي يقوم على تحميل المرأة أعباء الرجل وتحميل الرجل أعباء المرأة.

وهذا يعني أن النتيجة التي تريد النسوية الوصول بالمرأة إليها هي أن تكون في مواجهة أعباء المسؤولية، فيُعزل الرجل عن إدارة البيت وتتولى هي مواجهة نوائب الحياة، من البحث عن العمل، والتعني فيه، والقيام بشؤون المنزل مع ما يتبع ذلك من مُؤَنٍ وتكاليف، وقد كانت في غنية عن هذا كله، لكنه مطلب الحرية بعد اعتبار البيت سجنًا وعبودية، فهل يعادي الإنسانَ أحدٌ مثل نفسه حين يجهل!

لقد صار الرجل يبحث عن قضاء شهوته خارج إطار الزواج دون أن يتحمل تبعاته، وفي فرنسا وحدها يوجد أكثر من مليون و ٣٠٠ ألف أسرة أحادية الوالدين، وأكثر من ٨٥ ٪ من هذا العدد هو بأمٍّ لا بأب!

لقد كان الرجل مكلفًا ببناء بيتٍ ودفع مهرٍ وإنفاق ما يحتاجه البيت، وكل ذلك صار

هدمه مطلبًا للنسوية، ولهذا وافق الفكر النسوي أهواء رجالٍ رأوا فيه مخرجًا من تكاليف القوامة، فالمرأة هي الضحية، والأحمق عدو نفسه.

بل إن بعض الرجال نتيجةً للفكر النسوي صار لا يبالي بحقوق المرأة قط، بعد العجرفة التي صارت عليها، فصاروا يتبرؤون منها ومن رعايتها، مما يعني أن النسوية أفرزت ذكوريةً حقيقيةً لا تبالي بالنساء.

إنَّ الدينَ هو الذي يفرض على الرجل أن يقوم على المرأة، وهذا الأمر أسعد الناس به هي المرأة، ولكن حين غابت أنوار الوحي وضَعُفَ الوعي وانفرط عقد القيم، وشعر الإنسان بالنقص.. فقد صار على ثقافةٍ منتكسةٍ بعد انتكاس القيم، فصار حاله على هذا النحو الذي وصلت إليه الحضارة الغربية.

إنها حضارة مادة، لا مكان فيها للروح، ويستحيل أن تُعمِّر حضارةٌ هذا حالها.

رابعًا: الانهيار المرتقب:

إنَّ المشهد في الفكر النسوي قد اكتمل عند قومٍ ولم يكتمل عند آخرين، فإذا خَفَتَ بريقُ الحريَّةِ، وشعرت المرأة بالتعب والعناء والشقاء، ولم تستطع المواصلة، وربما خسرت بذلك أقرب الناس إليها من الرجال كالأب والزوج والأخ حين كانت متعجرفةً في طلباتها معهم، وكبرت في السن.. حينها تنهار بكلِّ معنى الكلمة، وتدرك أن هناك أيدي ماكرةً كانت خلف هذا الفكر.

لقد باتت الاعترافات بجحيم النسوية ترد يومًا بعد يوم، وهي آخذةٌ في الازدياد، وكل بلد لم يصل إلى هذه النتيجة فهو في مشهدٍ ما زالت أحداثه ماضيةً وعن قريبٍ سوف تكتمل.

خامسًا: هدم مكونات الأسرة:

وذلك من خلال الانتقاص من قدر الزواج، والتقليل من شأن الأمومة، واعتبار البيت سجنًا توضع فيه المرأة، مع التزهيد في الإنجاب، والدعوة لتحديد النسل، وتشجيع

الإجهاض، والتشكيك بمشاعر الأم نحو أولادها، والقول أنَّ إقبالها عليهم وإقبالهم عليها ما هو إلا انعكاساتٌ عاطفيةٌ كاذبة، وغير ذلك.

فهذا وغيره جاء في سياق وضع حدٍّ لهيمنة نظام الزوجية باعتباره سبيل التكاثر الطبيعي، والأسرة ضحيةٌ فيه.

سادسًا: فوات تربية الأبناء:

لا يختلف أحد في أنَّ البيت هو عمدة المراكز التربوية في المجتمع، والفكر النسوي يقوم على عزل الرجل عن دوره في إدارة البيت، وعدم تعظيم الأمومة وتربية النشء؛ لأنَّ ذلك لا يُدِرُّ مالًا في نهاية اليوم.

وهذا يخرج أولادًا من غير تربية، بل القوانين الغربية تُجرئ الأولاد على آبائهم كما هو معلوم، حتى إنَّ الولد ليمكنه أن يسجن والديه لو اعترضا طريقه، فلا يُربَّى الولد تربيةً تؤهله لحمل المسؤولية، فإذا كبر صار يعاني تَكَلُّفَهُ بأعباءِ الحياة، وربما بحث عن تحصيل ذلك بالمجان كما كان مدللًا في صغره، فاضطر أن يسلك مسلك الحرام كالمخدرات وغيرها.

ومن ضحايا هذا الفكر نَفْسُ الوالدين؛ إذ التربية لم تكن على البر فكثيرًا ما ينتهي الأمر بهما إلى دار المسنين، فهذا الفكر يجعل المجتمع يتآكل؛ فالمرأة ضحية، والرجل ضحية، والوالدان ضحية، والولد نفسه ضحية هذا الفكر الذي لم يؤسسه لإدارة بيتٍ وحياةٍ.

وقد مرَّ بك كلام الشاب اليمني الذي أخبر أنه يسكن في مدينةٍ بإحدى الدول الأوروبية تجاوز الرجال فيها سن السبعين، ولا يوجد فيها شباب، وأن الدولة فتحت باب الهجرة والتجنس من أجل خدمتهم وتغطية حوائج سوق العمل.

والقيمة الكبرى لمراكز التربية من بيتٍ وبيئةٍ ومدرسةٍ أنها تُنشئ الأجيال على قيمٍ ثابتة، وأنها تؤهلهم لدخول معترك الحياة، فحين تضعف هذه المراكز فإنَّ المجتمع يتزلزل عن آخره.

سابعًا: العبث بشكل الأسرة:

وهو ما يُعرف بتعدد الأنماط، فالأصل أن الأسرة تتكون من زوجٍ وزوجةٍ وأولاد، ولكن الحركة النسوية قامت بانتفاضةٍ استهدفت هذا الشكل، ودعت لأنماطٍ كثيرةٍ بعد أن شرعت المثلية وجعلت الشذوذ دِينًا، من مثل أن تتكون الأسرة من رجلين أو امرأتين، أو رجلين ولكن أحدهما يرى نفسه أنثى، أو من امرأتين ولكن إحداهما ترى نفسها ذكرًا، إلى غير ذلك.

وتوسعوا في شكل الأسرة من خلال توسيع نطاق الأولاد؛ من مثل التبني، والنيابة في الحمل من خلال استئجار رحم امرأة إلى غير ذلك.

ثامنًا: تضييق منافذ الحلال:

فالزواج في الشريعة هو قناة الشهوة، والبلد الذي يتضيق فيه الحلال يتسع فيه الحرام، والفكر النسوي بخَّسَ الزَّواجَ وازدرى الأمومة بحكم أنها طريقُ تبعيَّةِ المرأة للرجل، وفتح أبواب الفواحش على مصراعيها تحت شعار الحرية، وكانت النتيجة تفكك المجتمع من الداخل..

إن عدد النساء المشتغلات بالدعارة في ألمانيا وحدها يُقدَّر بنحو ٥٠٠ ألف امرأة.

تاسعًا: تصدع المجتمع:

وهذا نتيجةٌ لتصدع الأسرة، ولهذا يصير من المعتاد في المجتمع الذي يقوى فيه الفكر النسوي أن يقل الأولاد ويكثر اللقطاء ويغيب الاستقرار النفسي والاجتماعي، ويخرج الأولاد من غير تربيةٍ ولا مسؤولية.

عاشرًا: انتشار الجرائم:

وهذا أثرٌ طبيعي لمُخَلَّفَاتِ الفكرِ النسوي؛ فالرجل الذي حصل على مستندٍ قانونيٍّ أنه امرأة.. فقد صار من حقه بسلطة القانون أن ينافس النساء في المسابقات، وأن يُسجن مع النساء، وأن يغير ملابسه في غرف النساء، وقد سُجِّلَت حالاتُ اغتصابٍ كثيرةٍ بسبب ذلك.

وما على الرجل حتى يصير أنثى إلا أنه يقرر أنه أنثى، وينظر إلى نفسه أنه أنثى، ومن ثم يطلب من المجتمع أن يعامله على أنه أنثى، فإذا تحول جنسيًّا بالتدخل الجراحي فقد تمَّ الأمر من كل جانب!

سادسًا: مكاسب دهاقين السياسة الدولية من الأفكار النسوية:

هناك مكسبان كبيران:

الأول: الاستفادة من المرأة في سوق العمل بكل أشكاله:

فإنَّ من أهم المطالب التي تطالب بها الحركة النسوية حق العمل؛ خروجًا عن التبعية للرجل الذي يتسلط على المرأة لإنفاقه عليها، ولكنها حين خرجت للعمل ودخلت السوق فإنَّها لم تَحظَ إلا بأجرٍ زهيد في الأعم الغالب، وهذا مثَّل فرصةً عظيمةً لأصحاب المصانع والشركات في التحصل على أيدٍ عاملةٍ بتكلفةٍ زهيدة.

هذا فضلًا عن استخدام المرأة في الدعاية والإعلان لمصلحة التسويق وترويج البضائع، فضلًا عن استخدامها في أعمال البِغاء واللهو.

والمقصود أنَّ مصالح النساء الموهومة التقت بمصالح أصحاب المصانع ورجال الأعمال، ومن ثم كان من مصلحة الساسة نصرة الفكر النسوي لما يعود عليهم بالمال الغزير.

ومن تفاصيل ذلك: ما أُقنعت به المرأة بالتضحية بالإنجاب من خلال تأجيله لسنٍّ متقدم من أجل التفرغ للعمل، وذلك من خلال أخذ البويضات منها وهي شابة وتخزينها، فإذا كبرت تفرغت لأعباء الإنجاب.

وهذا يعني أنَّ النظام الرأسمالي حرَّض المرأة على أن تبذل زهرة شبابها لصالحه، أما الزواج والبيت والأمومة فأشياء ثانوية لا تحقق فيها ذاتها، ولا تتحصل من خلالها على حريتها.

وكلُّ هذا الاستخدام للمرأة في مصالح أصحاب المال كان ليس برضا المرأة؛ وإنما بطلبها، بل خاضت حربًا لتحققه؛ لأنَّها ترى في هذه العذابات حريَّتَها وتحقيقَ ذاتها!

وهذا ما أشار إليه الكاتب الاقتصادي **جلال أمين** إذ قال: «**دع المرأة تخرج من سجن العرف والتقاليد لتدخل سجن السوق بمنتهى الحرية**»!

الثاني: مشاركة الفكر النسوي بسهمٍ في تقرير الهيمنة الغربية من خلال تقليل عدد المواليد:

والأمر بإيجازٍ شديدٍ جدًّا: أنَّ الغرب يرى في النمو السكاني خطرًا استراتيجيًّا يهدد أمنه ومصالحه من أوجهٍ كثيرة، ولهذا سلك الساسة الكبار في الغرب عدة مسالك تفرز تقليل السكان من أجل دوام السيطرة على مقاليد حكم العالم، ومن هذه السياسات:

أ- التحريض المستمر على تخفيف النسل وتحديده ومحاربة وسائل التوسع فيه.

ب- تبني الفكر النسوي بما يُفرزه من المثلية والشذوذ، فيصبح الناس ينفرون من الأسرة والزواج والإنجاب من مدخلٍ فكري لا من إلزامٍ حكوميٍّ سياسي.

ج- اعتماد برنامج تعقير النساء؛ أي: جعلهن عاقرات لا يلدن أبدًا، والمشروع برمته بدأ من الولايات المتحدة الأمريكية في سبعينيات القرن الماضي بتخطيطٍ ماكرٍ من **هنري كيسنجر** ثعلب السياسة الأمريكية قبَّحه الله، ويهدف إلى تعقير ربع نساء العالم بما يبلغ عدده ٥٧٠ مليون امرأة، وذلك على ثلاث مراحل.

والمرحلة الأولى تستهدف ١٤ مليون ما بين تعقيرٍ للنساء وإخصاءٍ للرجال، وذلك داخل الولايات المتحدة نفسها، وقد تم تنفيذها.

والمرحلة الثانية تهدف لتعقير ١٤٢ مليون امرأة موزعة على ١٣ دولة منها البرازيل ومصر، وقد تم تنفيذ جزء منها، ومن ذلك أنه قد تم تعقير نصف نساء البرازيل في مرحلةٍ ما، وقامت بسبب ذلك مظاهرات تندد بإجرام الحكومة الأمريكية.

وأمام الاحتجاجات الواسعة الشعبية، وانتقادات جمعيات حقوق الإنسان أجرى ١٦٥ نائبًا في المجلس التشريعي البرازيلي تحقيقًا أدانوا فيه الولايات المتحدة وأنها المسؤولة عن تعقيم نصف نساء البرازيل!

وثمة وسيلتان مُتَّبَعَتان في التعقير:

الأولى: من خلال إخضاع المرأة لعملية تعقير جراحية عقب عملية الولادة بعد إخبارها أن هناك عملية في صالحها، والمرأة عند الولادة تكون على حالةٍ غير متهيئةٍ للتفكير والتدبير، وهي تظن خيرًا بأصحاب القفازات البيضاء.

والثانية: من خلال المساعدات الإنسانية من مثل الطحين والأرز والسكر وغيرها، وهذه تتضمن عقاقير تمنع الإنجاب، وكانت تجري تحت مظلة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التي ترى شعارها الودي فيه اليدان المتصافحتان مع عبارة: «هدية من الشعب الأمريكي الصديق».

سابعًا: هل حققت النسوية أهدافها في الغرب؟

أمام كمية الآثار السلبية للفكر النسوي والأثمان التي تدفعها المرأة يُطرح هذا السؤال.

والحق أنَّ الحركة النسوية لم تحقق أهدافها، وما استطاعت أن تحققه فإنه بالغ القلة بالمقارنة مع الأثمان المدفوعة؛ لأنَّ الفكرة النسوية مصادمةٌ للفطرة فضلًا عن مصادمتها للدين، ولهذا لم تزد عن أن تكون وقودًا للفكر الرأسمالي.

صحيحٌ إنَّها دخلت المعركة بقوة، وتأيدت بنصرة الساسة لها، ولكنها لم تخرج بكبير شيء، بل فقدت حالة الاستقرار النفسي أمام هذه المعارك التي كانت تُشعلها وتشغلها.

وأين مقام المرأة في سلطانها في البيت وسط زوجها وأولادها وأهلها من البيئة الجديدة التي أدخلت نفسها فيها وراحت تتهم فيها أباها وزوجها وإخوتها وعموم أقاربها والمجتمع من حولها بأنَّهم ذكوريون، وأنهم أعداؤها، وتمردت على كل وتدٍ اجتماعيٍّ ثابتٍ من مثل الزواج والأمومة وغير ذلك!

وأين إنجازاتها إزاء الحقوق التي كانت تطالب بها أمام التسليع الذي صارت عليه وانتهت إليه، لتتحول من سلطانةٍ في بيتها إلى عبدةٍ في المجتمع عند من يشغلها، لكنها تصف البيت بأنه سجنٌ وعبودية، وتصف حالتها في المجتمع بأنها حرية.

ألم أقل لك إنَّ النسويةَ آفةٌ نفسية!

ثم هل كان العمل وغيره من الحقوق المعتبرة أمورًا مُحَرَّمَة لتخرم جميع القواعد الشرعية والمقررات الفطرية لتصل إلى ما هو ممكن؟!

لكنها عقدة النقص، وتفسير التركيبة الاجتماعية التي فطرها الله في النفوس أن بسببها صارت على تبعيةٍ للرجل وذلٍّ له.

أما حالةُ الاحتقارِ لها والازدراء التي كانت تُعامل به فلا يكون حلها بأن تحرم نفسها من حقوقها وهنائها، وتدمر ما فيه صلاحُ أمرها، لتكون أداةً بيد أصحاب المال ورجال الأعمال يستفيدون منها أكثر مما يفيدونها.

لكننا في عصر الرأسمالية؛ عصر المادة في مقابل جفاف الروح.

ثامنًا: خطة التسلل لاقتحام المجتمعات الإسلامية:

يمكن رصد أهم سياسات المؤسسات النسوية والسيداوية في تمرير الأفكار النسوية للمجتمعات الإسلامية في الأمور التسعة الآتية لتكون منها على بال لئلا تتم خديعتك:

أولًا: اعتماد زخرف القول في بث الفكر النسوي:

وذلك من خلال طرحه في ثوبٍ محبوبٍ إلى النفوس، عبر الشعارات التي تنادي بالمعاني الفاضلة من مثل رفع العنف عن المرأة، مع حالةٍ من الهدوء في الطرح بعيدًا عن الضوضاء والصخب والمواجهة.

ثانيًا: البراعة في تسويق الأفكار:

وذلك بالاستفادة من الأنموذج الليبرالي المعتمد في الثقافة الغربية، والذي من أهم مبادئه: الحريةُ والتسامح ونبذ العنف والإرهاب وسيادة القانون والسلام وأضراب ذلك، مع إغفال الكوارث التي يتضمنها الفكر الليبرالي من جهة التطبيق والتفاصيل.

ثالثًا: اعتماد الخطاب الذي لا يعارضه أحد:

وذلك كالمطالبة بحقوق المرأة والانتصار لها ورفع الظلم عنها، فهذا القدر لا يُعرَضُ على أيِّ عاقلٍ إلا ويُقِرُّه، بل ربما يكون جزءًا في عملية ترويجه، ولكنهم يجعلونه الواجهة ثم يذكرون الكوارث فيما وراءه.

رابعًا: التمهد بتمرير أخطر المصطلحات من غير فَكِّهَا:

وذلك كالجندر والنوع الاجتماعي والجنوسة، وكلها مصطلحات لشيءٍ واحد، فهم في نشراتهم ومحاضراتهم يتكلمون بكلامٍ مجمل تحت هذه المصطلحات، فتدرك أنهم يمررون جرعات السم في النفوس جرعةً جرعة.

وهذه سياسة الولايات المتحدة في تمرير التصورات السياسية.

وأخطر المفاهيم التي تتضمن ما لا يُحصى من المصائب والكوارث وصور الإجرام هو مفهوم النوع الاجتماعي «الجندر»، ومع ذلك بات يذكر في أكثر النشرات، وعلى قارعة الطريق في اللوحات، وفي المناهج الدراسية، لتحصل بذلك عمليةُ تطبيعٍ نفسيٍّ مع هذا المفهوم.

ومن ثم إذا بدؤوا في فكه وبيان ما يندرج تحته حدَّ التفاصيل لم يكن هذا مستهجنًا في النفوس، فهم نسخة طبق الأصل من شياطين الجن في سياساتهم المتبعة.

ومن فعلهم الذي رأيته بنفسي: أنهم يوردون في بعض هذه النشرات آياتٍ وأحاديث تستهويهم، ثم هم في بعض المواضع يذكرون بعض الأحكام الشرعية ويقولون: إنها تمثل انتهاكًا لحقوق المرأة، ومن ثم يطالبون بشكلٍ صارخٍ بتجاوز الشريعة وأحكامها مما هو معدودٌ داخل الدائرة الإسلامية من الرِّدَّة الواضحة.

والمقصود مما سبق أن تكون منتبهًا وأنت تقرأ لهم أو تسمع كلامهم للمصطلحات والكلمات المُلَغَّمة التي تظهر في ثوبٍ بالغ الحسن لكنها تتضمن كوارث من جهة التفصيل، وذلك مثل الكلمات الآتية:

- الجندر.
- النوع الاجتماعي.
- الذكورية والمجتمع الذكوري.
- التعبير عن الزَّوج بالشريك.
- القانون متحيزٌ للرجل.
- تمكين المرأة.
- العنف المبني على النوع الاجتماعي.

فإذا سمعت شيئًا من هذه الألفاظ فانتبه جيدًا؛ فإنَّك الآن ضمن طور عملية الخديعة وتمرير المفاهيم الإجرامية في ألفاظٍ ذهبيَّةٍ لا تثير حساسيتك.

وربما كان المُحَاضِرُ الذي يلقي المادة لا يعلم دلالات الألفاظ التي يُنَظِّر لها!

خامسًا: تصنيع الإجماع:

وهذا أحد أهم أعمال الدعاية، والمقصودُ به جعلُ الرأي العام يوافق على أمورٍ لا يرغبها بالأساس، وذلك عن طريق البرامج الدعائية.

فهم الآن يملئون الفضاء العام بثقافة الجندر، فلا تكاد تقرأ نشرة أو تسمع محاضرة أو ترى لوحة إلا وترى حديثًا عن النوع الاجتماعي، وأنه المعيار في رفع العنف عن المرأة وجلب الحقوق لها، وهكذا شيئًا فشيئًا يصبح ذلك هو المطلب، بحيث يظهر المُنكر له كالشاذ من بين الجموع.

سادسًا: نقل الآراء الشاذة لدائرة القبول عبر منصات النقاش:

وفكرة هذا المكر: أنهم يعلمون أنَّ المجتمعات المُحَافِظَةَ ستقابل الأفكار الوافدة التي تتعارض مع الدين والفطرة بالرفض والسخرية، ومع ذلك فإنهم يطرحونها، ويكررونها، ويتحملون كميات التهكم التي تلحق بهم.

وذلك أنَّ رهانهم على الزمن في تمرير القناعات؛ إذ إنهم في الجولة الأولى يطرحون هذه الأفكار الشاذة وتصبح حاضرةً في الفضاء العام، وبعد أن تتكرر على الأسماع يتم الانتقال للخطوة التي تليها، والتي تتمثل في قول أنصار هذه الأفكار لمخالفيهم: إننا نتفهم رأيكم بأنَّ هذه الأفكار شاذة، ولكن ما دليلكم حتى نكونَ من الأمر على حجةٍ وبيِّنة؟

وبهذا يتم التوغل شيئًا فشيئًا لمنطقة نقاش الأفكار، وحينها تصبح الحجة مقابل الحجة، ومع آلة الإعلام وسطوة السياسة تبدأ كفة الآراء الشاذة بالثقل، إلى أن تتقرر في الناس، ثم تشق طريقها إلى القانون، ويصبح المخالف لها شاذًّا.

وهذا ما كانت الولايات المتحدة تفعله مع الاتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة، وهو ما فصَّلته في كتاب: «**سبائك الشيطان**» يسَّر الله إخراجه عن قريب.

وخذ مثالًا على ذلك اليوم بالموقف من الشذوذ كيف كان رأي الناس فيه قبل عشر سنواتٍ من الآن وعلى أي حالٍ صارت الأمور فيه؟!

سابعًا: تقديم مساعدات مالية ومشاريع تنموية وشرطها تلقي الجرعة الفكرية المطلوبة:

فالمؤسسات النسوية لا تركض خلف الناس لإقناعهم بالفكر النسوي، بل تجعلهم يركضون خلفها من خلال المشاريع التي تقدمها، والتي تُموَّل بأرقامٍ فلكية.

ولك أن تتخيل أن التمويل الأجنبي للمؤسسات غير الحكومية قد فاق مليار دولار وفقًا لتقديراتٍ حكوميةٍ رسمية، بينما أفادت هيئة شؤون المنظمات الأهلية أنَّ التمويلَ تجاوز المليار و ٦٠٠ مليون دولار.

وشرط الاستفادة من المشاريع المقدمة: أن يتلقى المستفيد عددًا من المحاضرات أو يحضر دورةً من الدورات، وأمام ضغط الحاجة يحضر وعقله غير متهيئ للنقد وهو يراهم من المحسنين.

بل ربما وقعت بعض المؤسسات المحافظة ذات الصلاح والخير في شَرَكِ هذه المؤسسات؛ بغية الاستفادة من التمويل السخي الذي تأتي به؛ اطمئنانًا أنهم في أمَنَةٍ من الوقوع في درك الفكر النسوي، ولكنهم ذاهلون عن خطة القوم في التسلل الناعم للعقول.

ثامنًا: تحييد المؤسسات السيادية وذات الحضور في البلد:

وذلك من خلال إشراكها في بعض الدورات والمشاريع، وتغطية بعض التكاليف لمناشط ومشاريع خاصة بهم، دون أن يطرحوا لهم شيئًا من مقررات الفكر النسوي، وبهذا يكون أصحاب المواقع السيادية في طمأنينة في التعامل معهم من غير توجس؛ حُسْنَ ظنٍّ بهم بأنَّهم يمارسون برامجَ تربويَّةً ونفسيَّةً على النحو المعتاد في البلد من عدد سنين.

وحين ينال الناس من المؤسسات السيداوية فأسرع الناس تنكرًا للتهم الموجهة إليهم هم هؤلاء الذين يخالطونهم، خاصة وأنَّ القبول بالتهم الموجهة إليهم قد يصلهم غبارها، وبهذا تقع الفتنة، وتكون المؤسسات السيداوية في غاية الحنكة وهي تعامل المؤسسات السيادية ذات الحضور والتأثير في البلد.

تاسعًا: التسلل عبر السلطة:

أي: من المدخل القانوني، فاتفاقية سيداو مثلًا هي بمثابة قانون دولي لحماية حقوق المرأة، وتسَّرب فيها شيءٌ كثيرٌ من الفكر النسوي، وهذه الاتفاقية وقعت عليها أكثر دول العالم، ووقعت عليها السلطة الفلسطينية بدون تحفظ على أيِّ بند!

والمدخلُ الرسميُّ يُسَهِّلُ كثيرًا من المهام أمام هذه المؤسسات، لا سيما أنَّ كل بلد لا تحب أن تظهر بمظهر المعادي للغرب وقوانينه وسياساته.

تاسعًا: سبل مواجهة الفكر النسوي:

إليك هذه السبل الثماني:

أولًا: استعمال سياستهم المتبعة في ترويج الأفكار:

وذلك مما يقع في نطاق المباح؛ من مثل الهدوء في الطرح وعدم الصخب، ولكن مع قوة الحجة.

وسِرُّ ذلك: أنه لا يمكنك الانتصار على عدو إلا إذا قاتلته بنفس الأدوات والأسلحة التي يقاتلك بها.

ثانيًا: بث الوعي بأنوار الوحي:

وذلك من خلال بيان حقيقة الفكر النسوي ومبادئه ومآلاته، وحال الناس بعده، وتَذْكُرُ إلى جوار ذلك النظامَ الإسلاميَّ، مع إبراز جماليات نظامه الاجتماعي ومحاسنه، مع التسلُّحِ في ذلك بالحُجَّة البالغة.

ومن الخير لو قارنت بين حال المجتمعات الغربية والمجتمعات الإسلامية، ومنزلة المرأة في النظام الإسلامي ومنزلتها في النظم الغربية، وما إلى ذلك.

ثالثًا: إشراك مؤسسات المجتمع في عملية المدافعة والتحصين:

الرسمية منها وغير الرسمية، حتى التي تتعاون معهم بغية الاستفادة المادية منهم فحسب؛ فهؤلاء صفقتهم معها مالية لا ثقافية، وهم مثلك على البرِّ والصلاح والتقوى، يهمهم ما أهمك، ويعنيهم ما يعنيك.

رابعًا: استصدار الفتاوى الشرعية بهذا الخصوص:

وذلك من أهل العلم الثقات، أصحاب الرسوخ في العلم وممن كتب الله لهم القبول في الأرض.

وينبغي أن تكون الفُتيا قد كتبت بلغةٍ واضحة، وتكون ناضجةً من جهة المضمون، وبعيدةً عن العموميات ودون الإغراق في التفاصيل، بل بين هذا وذاك.

خامسًا: إنشاء مركزين في البلد:

الأول: مركز الإصلاح القيمي:

وهذا من أجل حراسة المجتمع قيميًّا، فيتوافق صلحاءُ كلِّ بلدٍ أن يؤسسوا مركزًا بهذا الخصوص، وتُجنَّد الجهود فيه؛ ليكون كالحصن العتيد الذي يتصدى لكل محاولات تخريب البلد فكريًّا وثقافيًّا.

ويمكن أن يتبع لوزارة الأوقاف، أو لإحدى المؤسسات العلمية ذات الثقة والعناية.

الثاني: مركز حماية الطفل والمرأة:

وذلك ليقف بالثغر الذي استغلت فراغه المؤسسات النسوية والسيداوية، فثمة مناشط وحوائج لهاتين الفئتين لا ينبغي أن تُهمل.

ومن المهم أن يتسع نطاق الفئة المستهدفة لهذا المركز بحيث يصل لعامة شرائح المجتمع، دون أن يقتصر على النساء ذات الاستقامة والالتزام مثلًا.

سادسًا: توسيع نطاق عمل الجمعيات النسائية الإسلامية:

وذلك لتشمل عامة النساء أنى كان حالهن، وينبغي أن تتخذ كل الجهود لتوفير دعم سخي لهذه الجمعيات لتُحْسِنَ الوقوفَ على هذا الثغر المهم.

سابعًا: إصدار ميثاق قيمي حارسٍ للبلد:

وذلك بحيث يكون كالحاجز دون تمرير أيِّ ثقافةٍ من شأنها أن تضر بالبلد شريعةً وفطرة، ويتفرع عن ذلك وجود جهات رقابية على عمل المؤسسات لتبقى داخل المساحة المباحة.

ثامنًا: تحصين الفئات المستهدفة للمؤسسات السيداوية بمادةٍ فكريةٍ مركزة:

كهذه المادة التي نحن بصددها في هذا الكتاب عامة وفي هذا المطلب خاصة، وكذا ما سيأتي في البند الآتي من الأسئلة المعينة على إبطال المخطط الناعم في تمرير الثقافة النسوية.

عاشرًا: أسئلة كاشفة:

هذه عيِّنَةٌ من الأسئلة التي قد يظهر بعضها بسيطًا لكن دلالته عميقة، لو وجد أحد الإخوة نفسه ضمن نشاطٍ لهذه المؤسسات فإنه ينبغي أن يتحلى بالهدوء والأناة ويحسن المناقشة، ويمكن أن يتخذ من الأسئلة الآتية وما يُنسَجُ على منوالها بما فتح الله عليه مدخلًا لإبطال الكيد الذي يمرر بزخرفٍ من القول:

وأبدأ بالأسئلة المباشرة الواضحة في المضمون والجواب، ولكن الهدف منها تقرير الفكر النسوي من دون زخرفةٍ في القول:

سمعتُ أنَّكم تمنعون من التعدد بينما تجيزون عمل قوم نبي الله لوط، فهل هذا صحيح؟

ما موقفكم من الزنا؟

معلومٌ أنَّ الإجهاضَ قتلٌ لنفس خلقها الله، ومن حقها أن تعيش، فما موقفكم من حرمان حق مولودٍ سيولد من الحياة بالقتل وأنتم تنادون بحقوق الإنسان؟

سمعت أنكم لا تجدون حرجًا في الشذوذ الجنسي بإتيان الرجال لبعضهم والنساء لبعضهن تحت شعار الحرية فهل هذا صحيح؟

سمعت أنكم لا تحرضون على الزواج ولا على الإنجاب فهل هذا صحيح؟

سمعت أن الفكر النسوي يتهم قيام المرأة بعمل بيتها وتربيتها لأبنائها أنه من التبعية للرجل، وأنه من الأعمال الهامشية الثانوية، فهل هذا صحيح؟

سمعت أن الفكر النسوي يقول: إن الإنسان ليس فقط ذكرًا وأنثى بل هناك خليط

ثالث وأنماط متعددة تصل العشرات فهل هذا صحيح؟

وإذا كانت الإجابة بالإقرار فتبدأ عملية المناقشة، وإذا كانت بالإنكار فيُطلب منهم أن يكونوا جزءًا من نشر مادة الفضيلة التي يدَّعونها بحيث تظهر في محاضراتهم ونشراتهم.

ثم نتقدم خطوةً في الأسئلة:

كان المجتمع الغربي يحتقر المرأة فكافحت النساء لتحصيل حقوقهن، أما في الإسلام فالمرأة مكرمة فلماذا تنقلون المرض الغربي إلى المجتمع الشرقي؟

لماذا تكون قبلتنا الأمم المتحدة وما يصدر عنها من اتفاقيات كاتفاقية سيداو ونحن مجتمع محافظ متدين يحتكم إلى الإسلام؟

لماذا لا يحترم العالم حقنا في الرجوع إلى أحكام ديننا؟

أليس فرض الاتفاقية دليلًا على أنَّ البلاد الإسلامية ما زالت تحت الاحتلال الغربي وإلا فما وجه إلزاميتهم لنا؟ ولماذا لا يسمعون منا مقررات الإسلام إذا كانوا يزعمون الحرية والتبادل الثقافي بين الحضارات؟

سمعنا أنَّ مفهوم الجندر يتنكر للفرق بين الرجل والمرأة على الصعيد النفسي والأدوار والخصائص والسلوك والميول وطرائق التفكير فهل هذا صحيح؟

في ظل الحاجة الشديدة للمال في المجتمع لماذا لا يُنفق جزءٌ حسنٌ من الأموال في مصلحة النساء وحوائجهن في البيوت والدراسة بدلًا من فَرْضِ ثقافة غربيةٍ عليهن؟

الغرب ينادي بحقوق المرأة، وهو الذي يمول هذه المشروعات، فكيف يمكن أن نتقبل ذلك وما حصلت الحرب العالمية الأولى وكذا الثانية إلا عندهم، لقد قتل ٥٠ مليونًا في الحربين؟

كيف يمكن أن تتولى الولايات المتحدة وأوروبا حملات حقوق المرأة وهم من قتلوا ١١٢ مليونًا من سكان القارة الأمريكية الأصليين؟

إنَّ الولايات المتحدة قتلت في فيتنام ٤ مليون وفي الفيليبين ٢ مليون وفي العراق قريبًا من ٢ مليون، وفي أفغانستان مئات الألوف، و ٢٢٠ ألفًا من اليابانيين حين قصفتهم بالقنابل النووية، وما نذكره هو تاريخٌ معاصرٌ قريب، فكيف يمكن لهؤلاء السفاحين أن يتولوا عملية الإصلاح عندنا هكذا بنية الخير لوجه الله؟!

إن الولايات المتحدة هي التي تدعم الكيان الصهيوني في حربه على غزة، تصل إلينا قذائف الأمريكان وصواريخهم من طائراتهم قبل أن تصل إلينا مساعداتهم والدورات التي تتناول ثقافتهم، فكيف يمكن أن نقتنع أنهم يريدون بالمجتمع الفلسطيني الذي يقاتل أداتهم الوظيفية خيرًا؟

إنَّ الولايات المتحدة احتلت ٤٣ دولة في عصرنا الحديث، وإن سياستها إدارة الأزمات لا حلها، وأي مراقب سياسي يعلم أنَّ الولايات المتحدة تقتات على الأزمات، فكيف يمكن أن يكونوا هم المرشدين الذين يصلحون مجتمعنا بثقافةٍ غربيةٍ تُفرض علينا فرضًا؟

أم تقولون: إنَّ الذي يتولى الأمر هي الأمم المتحدة لا الولايات المتحدة، فتتعاملون معنا على أننا سُذَّج!

إنَّ الغرب يمتهن حق الطفل حين يشجعه على التحول الجنسي بالتدخل الجراحي من عمر سنتين كما حصل في بعض الولايات الأمريكية وفي بعض مناطق أوروبا، فهل هؤلاء قدوة؟

إن الغرب هو الذي يختطف البنات من أحضان أمهاتهن، مع بكاء الأطفال وعويل الأمهات، فهل يمكن أن تنقل ثقافتهم إلى بلدنا عبر جسر الاتفاقيات الدولية وشعارات حقوق المرأة والطفل ونرى هذا السلوك بريئًا؟

إنهم يبذلون كل جهد في فرض الثقافة الغربية علينا، فهل يقبلون أن نفرض القوانين الإسلامية على المسلمين في أمريكا والغرب؟

إنَّ إلزامنا باتفاقياتهم دليلٌ على أننا بلادٌ تم احتلالها من قبلهم ولم تتفلت من زمام قيادتهم حتى اليوم.

باختصار: هل يمكن لمن يقتل مئات الملايين ويجيز الزنا والإجهاض والمثلية ويزدري الزواج والأمومة ويمتهن الأطفال ويتخذ النساء سلعة أن يكون أستاذًا لنا في الثقافة يرسل لنا ثقافته محملةً بالأموال لتمرر إلينا عبر المؤسسات القابعة في ديارنا؟

وبخصوص المساحة التي ينادون فيها بتجاوز أحكام الشريعة فيمكن أن تكون الأسئلة مباشرةً لمن يُحاضر كالآتي:

من غير حرج: هل هناك شكٌّ عندك أنك مسلمٌ لا كافر؟

بناء على قولك: إنك مسلمٌ فلماذا لا تقرر أحكام الإسلام؟

وكيف لك أن تنقل فكرًا رائجًا عند النصارى وهو مردود في ديننا بين أبناء المسلمين؟

ألا يمكنك أن تبقى تعمل في المؤسسة وتتلقى راتبك مع الحفاظ على قِيَمِك، بالحديث عن مكانة المرأة ومنزلتها ودفع الظلم عنها دون أن تربط ذلك بمفهوم الجندر «النوع الاجتماعي» وما يستتبعه من القول بالمثلية والشذوذ وجواز الإجهاض وحرمة التعدد وإباحة الزنا إلى غير ذلك من القائمة المخزية؟

ثم إني أسأل: هل حكم الشريعة الإسلامية من جعل المرأة على النصف من نصيب الرجل في بعض الحالات عادل أم ظالم؟

وهل تساوى الرجال في الميراث في النظام الإسلامي؟

ثم هل تساوت النساء؟

ما دام الرجال لم يتساوو، والنساء لم يتساوين، إذن فعدم التساوي بين الرجل والمرأة في بعض الحالات لا يعني الظلم، بل هو محتكم لنظام مالي داخل الشريعة، فكيف لكم أن تأخذوا سطرًا وتتركوا بقية المشهد؟

وهل درستم نظام الميراث أصلًا لتنقدوا بعض أحكامه أم اكتفيتم بسطرٍ ظهر منه ما خالف ما أنتم عليه فسارعتم إلى القدح من غير تحقيقٍ علميٍّ أو فحصٍ بحثيٍّ؟

على كل حال هذه عَيِّنَةٌ من الأسئلة، بعضها مباشر، ويظهر كأنه ساذج، لكن الدلالة

فيه لمعنى آخر، ويمكن أن تُعْمِلَ فكرَك وتتأمل لعلَّ الله أن يفتح عليك بما يلزمهم بالحق ويزجرهم عن مواصلة مضغ الباطل مما لم أهتدِ إليه.

والمقصود أن تبقى مدافعًا عن الحق والفطرة، آمرًا بالمعروف ناهيًا عن المنكر، بحسب الفطنة وما يفتح الله به عليك في ذلك.

فقف بباب الله، واسأله أن يؤتيك قوة الحجة، وأن يحفظك ويحفظ عليك وعلى أهلك وأهل بلدك وأبناء أمتك الدينَ والفطرةَ من التبديل، إنه سبحانه بالإجابة جدير، وهو على كل شيء قدير.

والحمد لله رب العالمين.

الخاتمـــــة

وأخيرًا أخيرًا:

إذا كان أبو فراس الحمداني قد قال:

... وفي الليلةِ الظلماءِ يُفتقد البدر

فإننا في هذا الليل المظلم البهيم المزدحم بالكوارث الفكرية والآلام نفتقد حقًّا إلى بدر الإسلام.

الإسلام.. تلك القوة الوحيدة التي تمددت في العالمين بمنهج الرحمة والحق الذي لا لبس فيه ولا تدليس، من أجل نشر القيم، وشيوع الرحمة وإزالة البغي، وبسط سلطان الله الرحمن الرحيم في الأرض.

الإسلام وحده هو الذي أعطى المرأة حقَّها وانتصر لها، وفرض رعايتها على الرجل، وأعطاها من الحقوق ما يُبهر كلَّ ناظر وسامع.

الإسلام هو الذي جعل البيت سكنًا للزوجين، تشيع فيه المودة والرحمة، في علاقة عنوانها الحب والتوادد والتكامل لا النفرة والعداء والتدابر.

الإسلام الذي بالغ في صيانة المرأة وأكرمها وجعل برَّها على أولادها فرضًا، وجعل عقوقها كبيرةً من الكبائر، وأمر بالإحسان إليها وإلى الوالد بعد الأمر بالتوحيد مباشرةً كما في قوله سبحانه: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ [الإسراء: ٢٣].

الإسلام الذي لم يستثن الأمر ببر الوالدين ولو كانا كافرين بالله العظيم، كما في قوله سبحانه: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ إِلَىَّ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٤﴾ وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبْهُمَا فِى ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ [لقمان: ١٤، ١٥].

الإسلام هو الدين الذي راعى الطبائع النفسية والحوائج الفطرية، وركَّب الأحكام الشرعية على ذلك تركب أغطية الأقلام على الأقلام.

إنَّ الفرق بين الثقافة النسوية والثقافة الإسلامية كالفرق بين الأعمى والبصير والظلمات والنور والظل والحرور.

فاللهم لك الحمد حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، لك الحمد على خلقك وأمرك، لك الحمد على شريعتك وهدايتك، سبحانك لا إله إلا أنت، نستغفرك ونتوب إليك.

إنَّ الفِكر النسوي يُهلِك ويَهلك، لا يمكن أن يعيش، إنَّه ذو عمرٍ قصير، يُفرض بقوة السيف وكثرة المال وسطوة الإعلام، لكنه زاهقٌ في نفسه يحمل عوامل فنائه؛ لأنَّ الحق مركبٌ في نفس الإنسان، من لحظة الولادة أو ما قبل ذلك وحتى يخرج من هذه الدنيا.

إنَّ اعتماد الفكر النسوي بجميع الكوارث التي فيه من الغرب الذي يُروَّجُ له أنه صاحب حضارة يذكرني بأنَّ البشرية بأسرها يمكن أن تضل وأن تنتكس، وأن ترتكس في الوحل.

إنَّ المشهد برمته يذكرني كيف كان مقت الله قد تنزَّل قبل البَعثة على أهل الأرض جميعًا؛ كما جاء عند مسلم في الصحيح: «..وَإِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ كُلَّهُمْ وَإِنَّهُمْ أَتَتْهُمُ الشَّيَاطِينُ فَاجْتَالَتْهُمْ عَنْ دِينِهِمْ، وَحَرَّمَتْ عَلَيْهِمْ مَا أَحْلَلْتُ لَهُمْ، وَأَمَرَتْهُمْ أَنْ يُشْرِكُوا بِي مَا لَمْ أُنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا.

وَإِنَّ اللَّهَ نَظَرَ إِلَى أَهْلِ الأَرْضِ فَمَقَتَهُمْ عَرَبَهُمْ وَعَجَمَهُمْ إِلاَّ بَقَايَا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ..»[1].

لقد جاء هذا النصُّ يستهدف زمن إمبراطورية فارس والروم، مما يعني أنَّ العالمين جميعًا يمكن أن يكونوا على مقتٍ من الله إذا خالفوا الوحي ولو كانوا ملوك الأرض، فالوجاهة والنفوذ والملك في الدنيا أمورٌ لا تستلزم أمثالها في الآخرة.

(١) صحيح مسلم، رقم الحديث: (٧٣٨٦).

وبعد الذي قرأتَ عبر صفحات هذا الكتاب -فضيلة القارئ الكريم- أصدح فيك قائلًا:

أخي؛ إنك رجلٌ من رجال الإسلام، فَخُضْ هذه المعركة التي تدافع فيها عن الفطرة، كما دافع عنها نبي الله لوطٍ ﷺ من قبل، وأبشر؛ فإنَّ العاقبة للمتقين.

وإنك -أختي القارئة- من نساء الإسلام، فخوضي هذه المعركة، ودافعي عن الفطرة، ولا تكن النسوياتُ أكثر شجاعةً منك في بث الأفكار وهم على الباطل وأنتِ على الحق، وأبشري فإنَّ العاقبة للمتقين.

أما المَكرُ الكُبَّارُ الذي تكاد لتزول منه الجبال، والذي رأينا صورته في الوسائل التي يتبعونها في غواية البشر وتمرير الأفكار.. فإنه لضعيفٌ ضعيفٌ مهما قوي واشتد.

وذلك أنَّ الحقَّ قويٌّ في ذاته، يحمل عوامل بقائه، والباطلَ زاهقٌ في ذاته يحمل عوامل فنائه، وقد أخبرنا الله في نصٍّ محكمٍ لا ريب فيه فقال:

﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱلطَّٰغُوتِ فَقَٰتِلُوٓاْ أَوْلِيَآءَ ٱلشَّيْطَٰنِ إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء:٧٦].

ثم إنَّ ما معنا من الحق يقذف به ربنا على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق، وقد بشَّرنا ربنا بنتيجة عامَّةٍ تشمل كل المعارك بقوله سبحانه: ﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٢١].

تم الكتاب بحمد الله تعالى ومنِّه وكرمه

ليلة الجمعة الخامس من ذي الحجة لعام ١٤٤٤ هـ، الموافق ٢٣-٦-٢٠٢٣م

سائلًا الله ﷻ أن يكرمني بسرٍّ يفوق العلانية عبوديةً وإخلاصًا وجودًا

وأن يجعل ثمرة كتابي هذا عملًا مقبولًا وأثرًا محمودًا

هذا، وصل اللهم وسلم وبارك على سيدنا المصطفى محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين

وتابعيهم بإحسانٍ إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين

مراجع الكتاب

هذه أبرز المراجع التي تمت الاستفادة منها[1]:

- القرآن الكريم.
- صحيح البخاري.
- صحيح مسلم.
- سنن أبي داود.
- سنن الترمذي.
- سنن النسائي.
- سنن ابن ماجه.
- موطأ مالك.
- مسند أحمد بن حنبل.
- تفسير الطبري.
- تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي.
- التحرير والتنوير للطاهر ابن عاشور.
- في ظلال القرآن لسيد قطب.
- تفسير الوسيط لأحمد الكومي ومحمد سيد طنطاوي.

(١) لم أرغب في تكثير الصفحات بتفاصيل طبعة كل كتاب؛ لأنَّ الاتكاء الأكبر لدى أكثر طلبة العلم صار بالرجوع إلى المكتبة الشاملة.

- تفسير الشعراوي.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني.
- شرح النووي على مسلم.
- شرح سنن أبي داود للشيخ عبد المحسن العباد.
- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي لمحمد بن عبد الرحمن المباركفوري.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي.
- شرح بلوغ المرام للشيخ عطية محمد سالم.
- الحجاب في الشرع والفطرة للشيخ عبد العزيز الطريفي فرَّج الله كربه.
- الفصل بين النفس والعقل للشيخ عبد العزيز الطريفي فرَّج الله كربه.
- حقائق وشبهات حول مكانة المرأة في الإسلام للدكتور محمد عمارة.
- الفرائض والمواريث والوصايا لشيخنا الدكتور محمد الزحيلي.
- النجم الوهاج في شرح المنهاج للدميري الشافعي.
- نجدة المستغيث بتيسير فقه المواريث لمحمد بن محمد الأسطل «لم يطبع بعد».
- سبائك الشيطان لمحمد بن محمد الأسطل «لم يطبع بعد».
- البداية والنهاية لابن كثير.
- الأعلام للزركلي.
- تهذيب اللغة للأزهري الهروي.
- مختار الصحاح للرازي.
- معجم الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري.
- الجنس الآخر لسيمون دي بوفوار.
- مفهوم النسوية.. دراسةٌ نقديةٌ في ضوء الإسلام لأمل بنت ناصر الخريِّف.
- النسوية وصناعة الدهشة.. حقائق وعوائق لفهد الغفيلي، دار الحضارة للنشر والتوزيع.

- النسوية في ضوء منهج النقد الإسلامي للدكتورة وضحى بنت مسفر القحطاني.
- اتفاقية سيداو.
- اتفاقية سيداو الدولية في ضوء الشرع الإسلامي والعقل والفطرة لشيخنا الدكتور صالح الرقب.
- برنامج النسوية للشيخ البشير عصام المراكشي وهو عبارة عن تسعة مقاطع متسلسلة منشورة على قناة الشيخ على اليوتيوب.
- بعض قنوات النسويات أنفسهن.
- حلقتان مرئيتان عن الجندر للدكتور إياد قنيبي وفقه الله، الأولى بعنوان: «الجندر «النوع الاجتماعي» حقيقته وما وراءه»، والثانية بعنوان: «الاستسلام للشيطان - الجندر ٢».
- نشرات المؤسسات السيداوية والمواد الصادرة عنهم.
- أميركا والإبادات الجنسية للدكتور منير العَكْش.
- تلمود العم سام للدكتور منير العَكْش.
- قناة «ألسنا على الحق» على التليغرام، وهي قناة مهتمة بمناوأة الفكر النسوي في الغرب.
- بعض المقاطع الصادرة عن مركز رواسخ مثل: ذكور متأنثة كيف دمرت الجنوسة الإنسان الحديث.
- السيطرة على الإعلام لنعوم تشومسكي.
- النظام العالمي القديم والجديد لنعوم تشومسكي.

فهرس الموضوعات

الافتتاحية	
المبحث الأول **مقـــدمات تمهيدية تأصيليـــة**	
المطلب الأول: حرب تبديل الشريعة وتبديل الطبيعة	١٠
المطلب الثاني: عظمة النظام الاجتماعي في الإسلام	١٩
الفرع الأول: التركيبة الأساسية للنظام الاجتماعي في الإسلام	١٩
أولًا: تركُّبُ النظامِ الاجتماعيِّ على الأسرة	١٩
ثانيًا: الأصل تساوي الرجال والنساء في الأحكام إلا ما خُصَّ بدليل	٢٠
ثالثًا: تكريم المرأة تكريمًا لم تبلغه أي أمة	٢١
رابعًا: التكامل بين الرجل والمرأة	٢٣
خامسًا: قرة عين المرأة في أمومتها، وسلطانها في بيتها بين زوجها وأولادها	٢٥
سادسًا: مرجعية النظام الاجتماعي في الإسلام راجعةٌ إلى الإسلام نفسه	٢٦
الفرع الثاني: فلسفة النظام الاجتماعي في الواجبات والحقوق	٢٦
أولًا: تقاسم المسئولية دون أن تنحصر في الحاكم أو في المجتمع	٢٦
ثانيًا: البيت مصنع التربية	٢٨
ثالثًا: الأنثى مكفولة الحقوق في كلِّ مراحل حياتها	٢٩
رابعًا: إمكان العمل للمرأة	٣٠
خامسًا: المشاركة في القضايا العامة دون الولاية	٣١
سادسًا: توارث المسؤولية	٣٣
سابعًا: مسؤولية المجتمع	٣٥
الفرع الثالث: تأسس المجتمع على سلطان الدين والقيم	٣٦
أولًا: بني المجتمع على القيم ومكارم الأخلاق	٣٦
ثانيًا: نبذ الطبقية والعصبية القبلية	٣٧
ثالثًا: اعتبار المادة وتعظيم الروح	٣٨
الفرع الرابع: وقاية المجتمع من الآفات وحسن معالجة المشكلات	٣٩
أولًا: حصر قضاء الشهوة في الزواج	٣٩

ثانيًا: نظام العقوبات في الإسلام	٣٩
ثالثًا: تقويم الرجل لزوجته	٤١
رابعًا: خيار الطلاق	٤١
خامسًا: خيار تعدد الزوجات	٤٣
سادسًا: صيانة المرأة عند الشقاق	٤٣
الفرع الخامس: حكمة الشرع من انتصاف المرأة في الشهادة والميراث	٤٤
المبحث الثـــاني **حقيقة الفكر النسوي ونشأته ومبادئه وآثاره وما تفرع عنه**	
المطلب الأول: حقيقة الفكر النسوي	٥٦
المطلب الثاني: نشأة الفكر النسوي	٥٧
شرارة الانطلاق	٥٨
الموجةُ النسويَّةُ الأولى	٥٩
الموجة النسوية الثانية (النظرية النسوية والجندر)	٦٠
تيارات النسوية	٧٢
الموجة النسوية الثالثة (ما بعد النسوية)	٧٤
المطلب الثالث: مبادئ الفكر النسوي وخطوطه العامة	٧٦
المبدأ الأول: المساواة	٧٦
المبدأ الثاني: الجندر	٧٨
ما بعد الجندر	٨١
المبدأ الثالث: محاربة النظام الأبوي	٨٥
المبدأ الرابع: الحرية المطلقة	٨٨
إفرازات المبادئ النسوية	٨٩
المطلب الرابع: التجربة الغربية الأولى لتحويل ذكرٍ لأنثى	٩٢
المطلب الخامس: النسوية العربية والنسوية (الإسلامية)	١٠٤
الفرع الأول: النسوية العربية	١٠٤
الفرع الثاني: النسوية (الإسلامية)	١٠٧
تعقيب على فكر النسوية العربية والإسلامية	١١٤

المطلب السادس: آثار النسوية	١١٩
الفرع الأول: أثر الفكر النسوي على المرأة نفسها	١١٩
أولًا: فقدان التوازن لدى المرأة	١٢٠
ثانيًا: تسليع المرأة	١٢١
ثالثًا: خلق هوية جديدة للمرأة	١٢١
رابعًا: تحميل المرأة أعباء الخيار النسوي	١٢٣
خامسًا: الانهيار المرتقب	١٢٤
الفرع الثاني: أثرُ الفكرِ النسويِّ على الأسرة	١٢٦
أولًا: الانتقاص من قدر الزواج وأهميته	١٢٦
ثانيًا: التقليل من شأن الأمومة ووظيفتها	١٢٩
ثالثًا: فساد التربية	١٣١
رابعًا: تغيير أشكال الأسرة	١٣٣
الفرع الثالث: أثر الفكر النسوي على المجتمع	١٣٤
أولًا: تضييق منافذ الحلال الشرعية	١٣٤
ثانيًا: تصدع المجتمع بتصدع الأسرة	١٣٥
ثالثًا: انتشار الجرائم	١٣٦
المبحث الثالث **مكاسبُ ساسةِ الغربِ من النسوية وخطة التسلل للمجتمعات الإسلامية وسبل المواجهة**	
المطلب الأول: مكاسب دهاقين السياسة الدولية من الأفكار النسوية	١٤٢
السبب الأول: الاستفادة من المرأة في سوق العمل بأشكاله كافة:	١٤٣
السبب الثاني: مشاركة هذا الفكر بسهمٍ في تقرير الهيمنة الغربية من خلال تقليل عدد المواليد:	١٥١
المطلب الثاني: هل حققت النسوية أهدافها في الغرب؟	١٥٩
المطلب الثالث: خطة التسلل لاقتحام المجتمعات الإسلامية	١٦٦
أولًا: اعتماد زخرفة القول في بث الفكر النسوي	١٦٨
ثانيًا: البراعة في تسويق الأفكار	١٦٩
ثالثًا: اعتماد الخطاب الذي لا يعارضه أحد	١٧٠
رابعًا: التمهد بتمرير أخطر المصطلحات من غير فَكِّهَا	١٧١

خامسًا: تصنيع الإجماع	١٧٢
سادسًا: نقل الآراء الشاذة لدائرة القبول عبر منصات النقاش	١٧٥
سابعًا: تقديم مساعدات مالية ومشاريع تنموية وشرطها تلقي الجرعة الفكرية المطلوبة	١٧٦
ثامنًا: تحييد المؤسسات السيادية وذات الحضور في البلد	١٧٧
المطلب الرابع: اتفاقية سيداو مثالًا	١٨١
الفرع الأول: فكرةٌ عامَّةٌ عن اتفاقية سيداو	١٨١
الفرع الثاني: أهم البنود التي تقررها الاتفاقية	١٨٢
الفرع الثالث: الموقف من اتفاقية سيداو	١٨٤
المطلب الخامس: نظرةٌ على واقعِ المؤسسات السيداوية في غزة	١٨٩
الفرع الأول: مدخلٌ عام عن المؤسسات السيداوية	١٩٠
الفرع الثاني: الانطباعات العامة حول عمل المؤسسات السيداوية	١٩٢
الفرع الثالث: شواهد الفكر النسوي من المواد الصادرة عنهم	١٩٦
الفرع الرابع: كثافةُ النشاطِ النسويِّ وتَشَعُّبُه	٢٠٢
المطلب السادس: سبل مواجهة الفكر النسوي	٢٠٧
أولًا: استخدام سياستهم المتبعة في ترويجِ الأفكارِ	٢٠٧
ثانيًا: بثُّ الوعي بأنوار الوحي	٢٠٨
ثالثًا: إشراك مؤسسات المجتمع في عملية المدافعة والتحصين	٢١٠
رابعًا: استصدار الفتاوى الشرعية بهذا الخصوص	٢١١
خامسًا: إنشاء مركزين في البلد	٢١١
سادسًا: توسيع نطاق عمل الجمعيات النسائية الإسلامية	٢١٢
سابعًا: إصدار ميثاق قيمي حارسٍ للبلد	٢١٣
ثامنًا: تحصين الفئات المستهدفة للمؤسسات السيداوية بمادةٍ فكريةٍ مركزة	٢١٤
المطلب السابع: حصنُ المسلم (ملخص الكتاب)	٢١٥
الخاتمة	٢٤٥
مراجع الكتاب	٢٤٨
فهرس الموضوعات	٢٥١

صدر للمؤلف

١. **سراج الغرباء إلى منازل السعداء**.. سياحة ماتعة في روائع فقه السنن.

٢. **من عاش على شيء مات عليه**.

٣. **دليل المعتكف**.. ميثاق ثبات وإيمان من رمضان إلى رمضان بالاشتراك مع أخي الشيخ بلال بن جميل مطاوع.

٤. **المنهاج في سعادة الزوجات والأزواج** بالاشتراك مع أخي الشيخ د. محمد سليمان الفرا.

٥. **فقه الاستدراك**.. كيف تصحح المسير، وتستدرك ما فات من العمر الطويل في زمن قصير؟.

٦. **تحصيل المرام** في علاج مشكلة الشهوات والنظر الحرام.

٧. **الرباط وأحكامه** في الفقه الإسلامي.. غزة أنموذجًا.

٨. **تهذيب كتاب الرباط وأحكامه في الفقه الإسلامي**.

٩. **معارج العلوم**.. من الأمية إلى الإمامة.. دليلٌ إرشاديٌّ في فقه الطلب ومدارجه وسُلَّمه التعليمي».

١٠. **قصة المذهب الشافعي من التأسيس حتى الكمال**، وقد تمت مدارسته في ١٢ مجلسًا علميًّا وهي منشورة عبر الشبكة.

١١. **عُدَّة الفقيه**.. الأدوات التي يتحتم على الفقيه أن يحوزها في رحلة التفقه.

وجميعها منشورة على الشبكة إلا المعارج، وهو قيد المدارسة وقد نُشِرَ عددٌ جيدٌ من المجالس العلمية المعقودة لمدارسته على الشبكة.

ويصدر قريبًا بعون الله تعالى:

١. **أنيس المتعبد**.. دليلٌ يرافقك في رحلتك إلى الله لا سيما في المواسم الفاضلة كرمضان وعشر ذي الحجة.

٢. **سبائك الشيطان**.. رحلةٌ في دهاليز سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومنطلقاتها في مشروع الهيمنة وتفكيك الشرق واحتواء الجماعات الإسلامية وفقهُ المواجهة.

٣. **سياسة الخطاب**.. محطاتٌ في فقه الطرح المنبري.